

الوجهين عن العرب قال المصنف في الوجه الاول اعني بناء الجزئين الظاهران هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلاضافة الى المركب
 الثاني لعدم الالتباس اعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر معنيين احدها الجزء الثالث من المعين ذلك هو ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز
 ان تقول ثالث ثلثة عشر وثالث اربعة عشر لان اصله من ثلثة لا من ثلثة عشر وثانيها انه الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلى هذا يجوز ان
 ثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلثة عشر وثالث اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمفعول
 المصير او الواحد او غيرهما حكم اسماء الفاعلين في التكسير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في
 جميع اطراف من المركب المعطوف نحو الثالث عشر مؤنث الاسمين في المركب كما تدركها كذلك نحو الثالث عشر ومما ذكره والاسمين ان
 اسم لواحد من كسر فلامعني للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجاء فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالث
 والعشرون قوله ومثله في الاول ثالث ثلثين وفي الثاني ثالث ثلثة اى من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصديره واعتبار حاله
 اختلف اضافتها فاضافة المصدر الى ما دونها اضافة ما هو بمعنى الواحد الى مثله او الى فوقه قوله المذكور والمؤنث مؤنث ما فيه علامة
 تأنيث لفظ او تقديرا والمذكر بخلاف علامة التأنيث التاء والالف مقصورة او معدودة كل ما فيه علامة التأنيث ظاهرة او مقدرة
 سواء كانت التأنيث حقيقيا او لا يسمى مؤنثا فالحقيقي الظاهر العلامة نحو ضارئة ونفساء وحبل وغير الحقيقي غرفة وصحراء وبشرى والحقيقي
 المقدر العلامة زينب سعاد وغير الحقيقي نارودار ويقدر من جملة العلامات التاء لان وضعها على العوض الرافع فكذلك فيجوز ان تحذف
 لفظا وتقدر بخلاف الالف دليل كون التاء مقدر دون الالف جوعها في التصغير في نحو هندية في هند قديرة في قدر واما الزاير
 على التاء في حكمها فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على التاء اذ هو الاصل وقورحج التاء فيه ايضا شاذ نحو قد يدبمة وورينة قوله علامته
 التأنيث التاء تاء التأنيث في الاسم اصل ما في الفعل فرعه لانه يلحق الفعل لتأنيث الاسم اى فاعله واصل العلامة ان تلحق كلمة هي علامته
 لها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا في الحركات وبانقلابها هاء في الوقف وقال الكوفيون الهاء اصل التاء لما راوا مشابهاة الهاء
 للالف ليس بشئ لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف وقال جارا لله الياء ايضا علامة التأنيث في نحو
 والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعه للتأنيث كتا وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم
 الحرف تأنيث كما في باب الضمائر تاء التأنيث قد يدخل الحرف كربت اذ كان المحذور بها مؤنثا لقوله سه فقلت لها اصبتني حصاة قلبي وربت
 رصيت من غير راء وقد جاء يا صاحبا ربنا انسان حسن ويجوز ان يريد بالانسان المؤنث وتلحق ثرا ايضا اذ اعطفت بها قصة على قصة رافقا
 على مفرد ويقال لا تشابهة ليس على امر في بابها ويقال لعلت في لعل واما تاء بنت واخت بهنت وكلتا وثنان ومنتان فليست لمحض التأنيث
 بل هي بدل من اللام في حال التأنيث ولذا سكن ما قبلها وفي منتان كان بدل من اللام لكون واحد وهو منته كشفة والالف المعدودة عند
 سيبويه في الاصل مقصورة زدت قبلها الف الزيادة المد وذلك لان الف للزوم صا كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في كتاب
 وسار فاجتمع الفان فلو حذف فتا احد لبقى الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت تأنيثها الى حرف ثقيل الحركة دون الاول لتبقى على ما
 واما قلبت همزة لا واو او لا ياء مع انها النسب بها وانقلب حروف العلة بعضها الى بعض اكثر اذ لو قلبت الى احد لكانت احدى الياء الى قلبها الف كما في راء
 وكساء لكون ما قبلها الف كما فيهما فان زالت الالف وانقلبت ياء قلبت الف التأنيث ياء ايضا كما في قوله له لقد اعدت وعلى انشقر يقبل الصاريا
 ويجعل تأنيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه نحو الشمس وضحاها وبالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار ويطاق علامة التأنيث بفعله
 او تشبيهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس التفت المساق وكأس من معين بيضاء لذة ولظى نراعة وسيلين الريح عاصفة و
 وبمضغرة ان كان المكبر ثلثا نحو قديرة ويتجود صده من الثلثة الى العشرة من التاء نحو ثلث اذ مرع وعشرا رجل ومجموعه على مثال خاص

اى واحد
 تصدير
 فان ذوات
 اى ذوات
 صحاح
 في الخليل
 في معرفة
 في معرفة
 فان اسود
 ويوم
 في معرفة

رضى شاذ كيف ج

ن
 واصله
 ن
 صادر
 ن
 ان متاسبة
 حروف العلة
 بعضها البعض
 اكثر

بالمؤنث كفوا على في الصفات كطواق وحواض على مثال غالبية وذلك فيما هو على زن عناق وذراع وكراع ويعين نجمعها على افعال المؤنث
وقد جاء في المذكر على فعل قليل لا نحو مكان واطن الجبين احبن وطحال الحبل وحج التاء لاربعة عشر معنى احلها الفرق بين المذكر والمؤنث
اما في الصفة لصارية ومنصوثة وحسنة وبصرية وهو القياس في هذه الاربعة اى في اسم الفاعل اسم المفعول الصفة المشبهة
غير فعل التفضيل وافعل الصفة وفي المشبهة بالياء واما نحو ربعة ويغفر في المذكر والمؤنث فلكونها في الاصل صفة النفس اى نفس لغو نفعته
واما في الاسم الجاهل في اسماء مسموعة قليلة كرجلة وامرأة والنسابة وغلامه الثاني لفصل الاحاد الخالقة واحاد المصاد من اجناسها
كحل ونحلة وقمر وقمره ويط ورجلة ونمل نملة في قوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون تاء قالت لتاء
الوحدة في نملة لا يكونها مؤنثا حقيقيا كما يجيء والمصادر نحو ضرب ضربة واخراج واخراج واستخراج واستخراجة وهو قياس في كل واحد
من الجنس المذكورين اعني المخلوقة والمصادر المراد بالجنس هنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد قد جاءت قليلا للفرق بين
الاحاد المصنوعة واجناسها وهي اسماء محفوظة كسفين وسفينة ولبنة ولبنة وما لحقت الجنس فارت الواحد وهو قليل نحو كسفة وفقعة
للجنس وكما وقع للواحد قال بعضهم ان ذالتا فيهما ايضا للوحدة والجمع منها الجنس والكثر على الاول والجنس المميز واحد بالتاء يذكره
المجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء الوجهان في القرآن قال تعالى متفرق ونخل خاوية وقد يجيء ياء النسبة للوحدة ايضا كالتاء نحو امرأ
واعراب فارسي وعرابي وعرابي ورومي واكثر ما يجيء التاء للمعنيين المذكورين وهي فيما عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همة
في نحو عرابة وسقاية ويا في تغايرية بخلاف نحو شقاوة وخراية وسقاية وعلوارة وهراوة ومحددة فان التاء في هذه الاربعة الدال على اللفظ
وهي باعتبارها لازمة نحو غرابة وظلة كما يجيء وان جاءت في بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاوة الا ان وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم واما
جواز قلب اللام وتركه في عباية وعبارة وغطاية وغطاية وخطاية وخطاية وصدائة فلما يجيء في التصريفات ثمة الثالث ان يجيء التاء للدلالة
على الجمع وذلك في الصفات التي لا يستعمل موصوفا تها وهي على فاعل وقول اوصفة منسوبة بالياء او كائنة على فعال كقولهم خرجت
خارجة على الايد وسائلة وواردة وشاربة وقولهم ركوب ركوبة وحلوب وحلوبة وقنوب وقنوبة وقولهم البصرية والكوفية و
المروانية والزيرية والجمالة والبغلة والحمارية والتاء في هذه كلها في الحقيقة للتأنيث كما في صارية ليس كما في كفاية وكما ذلك لان ذالتا في مثله
صفة الجماعة نقلت من كانت قبل جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوما لعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كقوله وقمر والتاء اذ للوحدة
للتأنيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن المنقل الى النسبة كما في الذبيحة ولا كولة على ما يجيء الرابع
ان تدخل التوكيد الصفة التي على فعال وفاعل ومفعول كالتسابة وسراية ومطراية وفروقة فهذه تفيد ما الغة في الوصف كما يفيد
ما هو كياء النسب كما في اخرى ودأري كان التاء في هذا القسم للتأنيث والموصوف المحذوف جماعة اجاء للثنى الواحد مجرى جماعة من جنسه
كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذه المثل على الانفصال وقد يدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول
نحو سببة وسبية ولعنة ولعنة وهي في الوزنين لازمة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجواربة وموازجة وكما حجة دلالة على ان واحد ما يتر
فيق الياء اما حجة البعجة وذلك ان العجمي نقل الى العربية بحال التأنيث نقل عن التذكير وليس التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازيح
السادس ان تدخل الياء على الجمع الاقصى لالة على ان واحدا منسوبا كاشاعة والمشاهدة في جميع الشئ ومشهد وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا
المشروع التفسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب لا يجتمعان فلا يبق في النسبة الى رجال رجال بل رجل كما يجيء ياء في النسب
فحذف ياء النسب بجمع بالتاء فصارت التاء كالبدا من الياء كما ابدلت من الياء في نحو فزانة وجحاجة كما يجيء واما ابدلت منها التشابة
الياء والتاء في كونها للوحدة كقمة وروحي والياء لغة كعلامة ودأري وكونها زائدتين لا بمعنى كظلة وكيرسي قد يحدف ياء النسب اجمع الاسم

بعضي نحو خذ
استعمل اربعة
نحو وسقاية
مفردة الى اربعة
وغيره لانه اذا
نسبته الى الغنم
والصبر الضايف
على الصلابة
الظهر والصلابة
بالنقطة وحيث
كبريت الحرفة
فدس سره
سوى الاكولة

راخي شح كايه ح

النساء التي تنزل
لاكل وشمس
واما لا كيد
ففي المالك والاق
الكيد السبع

جمع السارمة بالواو والنون لكن لا وجه كما في جمع والنسب وانما يكون هذا في اسم يكسر لوجه على وزن الجمع الاقصى كالاشعر ون
 والاشجون في جمع اشعري والجمع كذا المقتنون والمقاتلون في جمع مقتوي قال منى كذا امك مقتونيا والتاء في مثل هذا المكسر لازمة
 لكونها كبد من الياء ولو كان جمع العربا وجمع المستغنيا لا أقصى لويات فيه بالتاء فلا نقول في جمع فارسي ولجام فوسه وجمه بل فرس
 ولجم وكان اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى اصله من الانصراف وقد يحكى له مزيد شرح في المستوسل السابع
 ان تدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء المحذوفة قبل الاخ كحاجة في حجاج واما فزانة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من الياء
 المحذوفة وان يكون علامة لتعريف الواحد التاء والياء في نحو حجاجه لا تسقطان معا ولا تثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء الثامن
 ان تدخل لتأكيد تانيث الجمع وذلك ما واجب الدخول وهو في بناءين افعلة كغربة وفعلة كغلة او جائرة وهو في ثلاثة اينية فعالة كحالة وقد
 يلزم في هذا البناء كما في ججارة وذكارة وفعولة كصفوة وبعولة وخبولة وقد يلزم كعمومة وخولة والجمع الاقصى كصاقله وملاكلة ولا يلزم التاء
 دخولها لتأكيد معنى التانيث كما في ناقة ونجعة وائرية وهذه الماء لازمة قيل وقد جاء لتأكيد التانيث في الصفة كعجوز وعجوة فان عجونا
 موضوع للموثن والتاء فيه غير لازمة العاشر دخولها عوضا من العباء بل هو تانيث لفظ كما في غرفة وظلة وعمامة وطخفة وهي لازمة الحادي
 عشر دخولها عوضا من ماء الفعل كما في عدة وزنة او عن الامر كما في كفة وخبية وهي لازمة الثاني عشر دخولها عوضا عن ياء الاضافة وهو في ثبات
 وبأمت فقط الثالث عشر دخولها اطار للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالسليخة والذبيحة
 وهذه التاء اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء في حلوبة وركوبة ورحولة وكل فعولة بمعنى مفعولة هكذا لا يدخل كسر معها الموصوف البتة
 كما قد يدل كرمع فعول بمعنى فاعلة نحو امرأة شكور وصبور وكما حقيقته هذا التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكور والموثن قال ابو عمر
 وقد يكون التاء عوضا من الف التانيث كما في جريدة تصغير جاري وعند غير لا يبدل منها التاء بل يبقى جبر كما يحكى في باب التصغير قال الزنجشري
 يجمع هذه الوجوه انه التانيث وشبهه التانيث والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها وموثنها بالتاء وبغالب الصفات المختصة بالانثى
 الكائنة على وزن اسم فاعل ومفعول ان يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض طاق ومريض ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث
 فالتاء لازمة كحاضت في حائضة وطلقت في طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة ورا بما جاء في سجدة عن التاء
 صفة مشتركة بين المذكر والموثن اذ لم يقصد الحدوث نحو حمل ضامر وناقاة ضامر ورجل او امرأة عافس وفي تجويد هذه الصفات التاء
 مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال احدها قول الكوفية وهو انها يوقى بها الفرق بين المذكر والموثن وانما يحتاج الى الفرق عند حصول
 الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعافس ويقتضيه نحو الصفات المختصة بالموثن مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضيه نحو الفعل ايضا
 اذ لم يشترط نحو حاضت وطلقت لان اصل العلة الاطراء ويقتضيه ايضا ان لا يبقى الامراء مرضع وقد ثبت انه يبقى مرضعة ايضا بل قصد الحدوث
 وقال سيبويه وهو مؤول بنحو انسان حائض وشئ حائض كما ان ربيعة مؤولة بنفس ربيعة واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث
 دليل على ان العلة تنفي اخر غير هذا التأويل وقال الخليل انما جردت عن التاء لتأويلها من النسب قال المصنف في شرح كلامه ما معناه ان اصل
 التاء في الاسماء ان يكون في الصفات فراقبين مذكرها وموثنها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها والصفات في حكاك التاء بها فرع
 الافعال تلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت في قائمة وضربت في ضاربة فاذا قصد وفيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت في حائضة لان
 الصفة كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم المفاعل
 كرايين وتامر فكما ان معناه ذولين وذوهم مظهر لا بمعنى الحدوث اي ليسه ونمى كك معنى حائض وطالق ذات طلاق وحيض اي طلاقية وحيضية
 قلت غاية مرعى كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لو كان في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث في احد الازمنة الثلاثة فلم

هذه القوة الخفية توتت اقوة
 قوا ومقتوى ويسمى الخادم مقتولا
 منسوب الى المصدر من سره
 صحيح لا تامل اذا كانت ذكورة
 لم يكن فيها انثى هذه جملة من
 فلان من سره ٣٥ اركوب
 والركوب تبارك بغيره اركوب
 ولا غلوة ولا حولة اتى بركه
 في كل عليه ويكسر من سره
 ٣٦ ٣٧
 في المفضل في التانيث
 ظهر في تانيثه عند الحاجة
 ٥٥
 وتلك التاء سره
 الضمير الضمير الضمير
 انما في حقه الضمير
 غلبة الجارية تقتضي الضمير
 غلبة الجارية اذا اطلق
 في عافس ذلك انما في حقه
 في نزل المباح بعد اركوبه في حقه
 من على الجارية انما في حقه
 في حقه فلا يبق عليه في حقه
 في حقه عافس سره

يؤثرون ثابته الفعل الحرف مشأفته له مع مشأفته له لفظاً وهذا يتقضى عليهم بالصفة المشبهة فانها لا تطلق ولا الحذف و
 لا يشأبه الفعل لفظاً أيضاً وكانت جعل بالجر من التاء والتجويد أيضاً فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل جائض وطلق نحو عند
 عليه يؤثرون مع انه على الاطلاق دون الحذف ليس له فعل الا في حيث الغنة والتأويل فان معنى بصره منبسط الى البصرة وامر ابن طمان
 المنسوب الى علي وزن فاعل ليس باسم فاعل كلابن وتامر وبنك قواس اذا قصد به الموت لا يدخله التاء بل بقي امرأة ناشبة وبنالة
 وكيف صار حكوا بل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسبة ظاهرة في الامتناع من تاء التانيث قوله عيشة
 راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للبا لغة كما في علاقة خلاف الظاهر ايضاً بان نحو جائض وطامت من ابنيها
 النسب كما ان نحو نابل ناشب منها اتفاقاً لان معناها نبل ونشأ في ولا فعل لصاحبه يقي انما اسما فاعل منه كيف يجوز ان يقي ان نحو
 منقطر مريض في قوله تعالى السماء منقطر به وقولك فلانة مريض من باب النسبة ولو ثبت كون مفعول ومنفعل من ابنية النسب المتفق
 عليها حتى تحلها عليها كما حلنا انا نصل على نحو نابل والا قرب مثله ان يقي ان الغلبة الفرق بين المذكور والمؤنث بالتاء هو الفعل المستقر
 ثم حل اسم الفاعل والمفعول عليه لمشابهة ما له لفظاً ومعنى كما يجب في بابهما فالحق التاء للتانيث كما يلحق الفعل شرجاء ما هو على وزن الفاعل
 ما يقصد به مرة الحذف كالفعل مرة الاطلاق وقصد الفرق بين المعنيين فان تواتر التانيث ما قصد افيه الحذف الذي هو معنى
 الفعل كتانيث الفعل لمشابهة له معنى بخلاف ما قصد افيه الاطلاق ليكون ذلك فرقاً بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب
 بالياء فلم يقصد في شئ منهما مرة الحذف ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحق التاء في احد هذين الوجهين كما نابل للاطلاق فان
 قلت فالقياس اذن تجريد ما عن التاء كجريد ما على المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بها المشابهة للفعل لكن
 الحاق التاء بها لمشابهة الاسم الفاعل والمفعول لا للفعل ذلك لانها اسمان فيها معنى الصفة كاسمى الفاعل والمفعول ولذلك جمعا
 جمع سلامة المذكور كما في اسمي الفاعل والمفعول ولا يلحق به تاء التانيث غالباً مع كونه صفة فيستوي فيه المذكور والمؤنث مفعول مفعول
 ومفعيل وفعال وفعال كعطار عطر منطبق وحصان وقد حكى سيبويه امرأة جبان وجبانة وناقدة دلالت ومثلهما فاعول بمعنى فاعل
 وقد قالوا عدو الله ومسكينة واما فاعول بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا المذكور والمؤنث كالركوب والقوب والجور ولكن كثيراً يلحقها
 التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد الحاق التاء ايضاً صالحاً للمذكر والمؤنث وما يستوي فيه المذكور والمؤنث ولا يلحقه
 التاء فاعول بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه فتيلة فلان وجرحته ونسبته لفظاً بفعيل بمعنى فاعل قد جعل عليه فيلحقه
 التاء مع ذكر الموصوف البشائر نحو امرأة فتيلة كما جعل فاعول بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو فتيلة جدي من جدي جدي فتيلة عند
 البصيرة وقال لكم فيه هو معنى مجزى من جرة اي قطعة وقيل ان قوله ان رحمة الله قريب منه وبناء فاعول بمعنى مفعول مع كثرته
 غير محققين قد يحذف بمعنى مفعول فاعول كما ذكر الحكيم اي المحكوم على تأويله وبمعنى مفعول ككثيرا كالجليس الطيف وربما يلحق التاء في فعل محض
 ناقدة رايض واما الف التانيث المقصورة فاعلم ان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ورائه والالف المقصورة الزائدة في آخر الاسم على ثلاثة اشياء
 اما لا الحاق كالحرفي وتكثير حروف الكلمة كالفقير والى التانيث والتي للتكثير لا تكون الاسماء وتليقها التنوين نحو قبعثي ككثيري وتمييز الف
 الاحاق عن الف التانيث خاصة بان تمن ما فيه الالف وتجعل في الوزن مكان الالف لافان لوجي على ذلك الوزن اسم علم الالف
 للتانيث نحو اطل وودي فانه لويات على فعل اسم حتى يكون الاسمان ملحقين به وصنع الاحاق كالحج في التصريف الشتم تعوان تزيين وكلمة
 حرفا في مقابلة حرفا صلي في كلمة اخرى حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها في جميع تضاريفها
 مثل الملحق بها ومقصودهم الهم في ذلك اقامة الوزن والسجع وغير ذلك من الغراض النطقية وليس المقصود اختلاف المعنى بل يجوز

في التانيث بالاسم
 الواقعة نشأته فان
 صاحب النشأته في قوله
 اس سره في النشأته
 العيشة وهي مؤنثة لا راد لها
 من لفظها والنشأته
 صاحب النشأته في قوله
 ان تقي نابل ان نابل
 يعلى النشأته
 صحت المرأة بالضم
 عفت في حاصن
 حسان اس سره
 من القنب التوبيخ

في شئ كافي
 ١٥
 بل صنف على قدر
 سنام البصر والفتوة
 الابل التي تقيتها
 بالقيت ١٣
 الجوز من الابل تقع
 على الذكر والاني ١٣

المطروق كو عند
قطر ١٢ قاموس

الرضمان لانسائين والقرسبين والبيض لافراس سواء كان الواضع واحدا كالجمل او اكثر كالزبد بن فان نظر كل واحد من الواضعين
 في وضعه لم يظن زيد ليس الى هينة ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى الى هينة كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي زيد انسانا و
 سمي فرسا فنظر في الوضعين الى شئ واحد كما في الرضمين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرهما بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المص
 خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمىون زيدا وان اشترك فيه كثيرون
 جنسا وعند المصنف في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القران للبيض والظفر العيون لعين الماء
 وقرص الشمس عين الذهب غير ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستغناء عن وجوه على الشذوذ في شرح
 الفصل وذهب الجرجاني الى انه ليس و ابن مالك الى جواز مثله قال الاندلسي بقي العيان في عين الشمس عين الميراث فهم يعتبرون في
 التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم
 نحو قولك الاقر احكمها كل او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو الفيت عينا فانما تنم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء و
 لا يجوز ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان يبق نسبة العلم الى مسمياته
 كنسبة المشترك الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه اربو وضع واحد ما عند المصنف لانه يشترط في التثنية والجمع كون
 المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف اعلام كالماء واما عند غيره فقال المصنف
 لو سلم ايضا ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وذلك ان المشترك له اجناس يؤخذ احدها فتثني وجمع
 كالقرنين للظهرين والقرن والظفر فلونته وجمعه باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس للعلم جنس يؤخذ احده فتثني وجمع
 اذا تثني وجمعه باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس قد يثني غير المتفقين في اللفظ كالعلمين وذلك بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتعليب
 والشرح فيه تصاحبهما وتساويهما حتى كأنهما شئ واحد كما نزل في بكر وعمر فقالوا العمران وكذا القران والجسنان وينبغي ان يغلب اللفظ كما
 في القمرين والحسينين لان المراد بالتعليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الحقة وان كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الحقة بل يغلب المذكر
 كالقمرين في الشمس والقمر لزوم الالف في المثني في الأحوال لغته بالحارث بن كعب قال ع واحب منك الالف العينا نابة وقال سنان اباها واباها
 قد بلغنا في الجذ غايتها ها وقيل ان قوله تعان هذان لسأحران على هذه اللغة وفيه نون التثنية لغة كما في قوله العبد انا قوله يارب خال
 لك من عريضة لا ينقص قسوته شهرينه شهرى ربيع وجماديينه وقرئ في الفعل ايضا في الشواذ التعانتي وقد يضم نون المثني وقرئ في
 الشواذ في الفعل ايضا زفانه قيل اصل المثني والجمع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال لبيث وليث في محل صنك يكلها وانشي و
 حك وقال سنان كان بين فكلها والفاك فارة مسك ذبحت في مسك وقد يحذف العطف نثرا في الشذوذ واما اذا قصد التشكين كما في قوله
 سلعو عذقير وقبر كان اكرمهم بينا وابعده عن منزلة الزام او فصل بينهما بفصل ظاهر نحو جائي رجل طويل ورجل قصير او بفصل
 مقدر نحو جائي رجل فاكرمك الرجل الذي ضربته اى الرجل الجائي والرجل الذي ضربته فيجوز العطف كما رأيت من غير شذوذ
 وضروا وقد يكرر التشكين من غير عطف نحو قوله تعا صفا صفا ودكا دكا وقد يثني ايضا للتكثير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين وقوله
 لبيك وسعديك وذهب الزجاج ان المثني والجمع مبنيان لتضمنهما او العطف خمسة عشر وليس الاختلاف فيما اعرا باعده بل كل واحد
 ضعفة مستأنفة كما قيل في اللذان وهذان عند غيره وليس يثني لانه لو حذفت المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه
 المعطوف فينما في المثني والجمع فقد حذف المعطوف ثم حرف العطف لوسم انه كان مكررا لحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال بل
 المفرد الذي لحقه علامة التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على التثنيين او الانثيين وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واو

في شذوذ العارض
 بالبرهان الموضوع لكل
 وضع خصوصية الذات الشفوية
 لا كونها متميزة بهذا الاسم
 بل المعنى لازم خارج عن الموضوع
 كما لا يخفى على من له دراية في
 المعاني وتبينها عن بعض
 والفرق بين العلم المشترك
 وبين سائر المشترك
 في شذوذ كقوله
 بين المعاني العامة قد سطر
 والاشارة للمعنى
 والحكم الجلي قد سطر
 السك في من ايطيب
 والذبح الشئ دعت اس
 شقت اس مره يسر لفرق

واحد وعلاوة الجمل ليل تضعه اكثر من واو فهو مثل تضمن من هزرة الاستفهام وان الشريعة قلنا بل اهل من العطف لوسلنا اراجله
كان ذلك جعل المفرد في التثنية واقعا على شيئين بلفظ واحد ارفع على سبعة العطف كلفظ كلا سواء الا ان كلام يقع على المفرد فيمجرى الى علامة التثنية
بجملته يدانه لاحتاج عند التثنية الى علامة التثنية بالواحد كذا نقول جعل المجموع جمع السلافة واقعا على شيئين كلفظ كل فاحتج
الى علامة الجمع واقعا للليس فاذ ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على احدى اجزاء متضمنة الواو والعطف والاوجب بناء عشرة وخمسة وغير
ذلك من الفاظ العدد نحو كل مجيء ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية في ما على
وجهين اما الواو والعطف ظاهر نحو جاعلي زيد وعمر او مقلد الخمسة عشرة وذلك اذ المراد بوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة واحدة
للمجموع وضعا وهذا على ضربين ما ان يوضع الكلمة للمجموع بعين وضعها للمفرد كلفظ التثنية والمجموع او يوضع للمجموع او لا كقول كل واحد مجيء وما
فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب مثل مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ما ذكر فيها ايضا قوله
والمقصود ان كان الفه عن واو وهو تارة في قلبت واو او الالف والياء والممدود ان كانت هزرة اصلية تثبت وان كانت للتأنيث قلبت
واو او الالف والياء ان يعنى بالمقصود فاما اخرى الف لانه اختار ان يعنى مخوثر يبدل في الوقف وسمى مقصودا لانه صد الممدود او المجموع من
من الحركات والقصر الجبس فان كانت الفه عن واو او عوضا عن واو وهو تارة في اي المقصود تارة في قلبت واو او اعلم ان الكلمة قد يلحقها
التغيير عند التثنية فتعرض المصنف لذكر ذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور والممدود والمخوف واخره احتياطا فاما المقصور ان كان
ثلاثيا والقه بدل من الواو مرد الى اصله ولم يحدف للسالكين لئلا يلبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى اصل
سكنت الواو والياء ولم يقلب الف لئلا يعاد الى ما قومه واما جازم رد الواو من الثلاث الى اصله دون الواو فما فوقه خلقه الثلاث
فلم يستقل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن ثبته كمنه وعلى والى واذا اعلما فان الالف في الاسماء العرفية البناء
اصل وكانت محمولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن له اصل ولو يعرف اصلها فان سمع فيها الالف لم يكن هناك سبب للازالة غير
انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين اولى سمعت الالف فيها
او اذ يكون اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمونة الاول كالصفي او مكسورة رتة
كالزواء وجب قلبها ياء لئلا يتناول الكلمة بالواو في الجهر مع الضمة او الكسرة في الصمد فيميل مثل هذه الالف ويكتبها ياء وعموم
قلب كل ثلاثة اصلها واو او الاشهر قوله والالف والياء اي ان لم يجمع الشرح طين وهي كونه تالفا وعن واو وذلك اما ان يكون ثالثا
عن ياء كالقنة والرحى او اربعا فصاعدا واما عن واو كالمغري والمصطفى والمستصفي او عن ياء كالمرقى والمرقى والمستصقي واربعا
فما فوقه نازل للتأنيث كالجلى والقصرى والحلتفى والاطاق كالارضى والخبطى او للتكثير كالقنطري والكثيرى وقد يحدف
الالف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والياء كما في زيغرى والقبعثى واليقاس عليه خلافا للكوفيين
واما قبل ذلك وان لا يربان لانهم انما يقبلون الالف الثابتة في المفرد ياء عند التثنية وهذا لو ثبتت الالف قط
حتى قلبت ياء اذ هو منفع لم يسمع فعل واحدة قوله وان كان ممدودا على اربعة اضرب لان الهزرة اما ممدودا من الف التالفة
كجاء اول الاطاق كعليا او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء وممدودا او اصلية كقراء كجاء كقراء فالتى للتأنيث يقلب في الاشهر
واو اما القلب فلو كان زيادة مخضة في بالبدال الذي هو اخوانا فاولى من غيرهما مع قصد الفرق واما قلبها واو او دون الياء
فلو قوما بين القين فبالغوا في الهرب من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو او يكون الواو والياء متقاربين
في النقل وربما صح فقلل حمراء ان وحكى الممدود عن المازن في قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف في الاصلية بقاؤها في التثنية فمن قو حكي

له القصرى الضلع
التي تلى الشاكلة والقصر
ايضا في ١٢٠
قال الفراء الربيع
السي الخلق ودره سمي
الربيل وقال ابو عميرة
٢٠٠
راضى شرح كافيج ٢
قال في بناء التثنية
والمجموع بالواو
النون فيما ايضا

جمع رجبہ ہی حجتہ ۱۲

۳۷۱

سخی شرح کلا فی ج ۲

ومثني خضية والية خضيتان واليتان وقيل بل لبيان وخصيان من ضرورات الشعر فاعلموا بانها لا ينفك عن قال يرخ الياء الرجاء الرطب
 وقال كان خضيه من التندل دل بطرف عجز فيه تننا حنظل وفي غير الضمير لا يحذف التاء منها وقال بعضهم خصصوا الى مستعملان
 وهما التمان في خضية والية وان كانتا اقل استعمالا منها واعلم انه اذا اضيف لفظا ومعنى الخزان المتضمنين ما فان كان المتضمنان
 بلفظ واحد فلفظ الاخر في المضاف اولى من لفظ التثنية قال ع كانه وجه تركيب قد غصبا والاضافة معنى كقولك حيا الله
 وجهما للزيد بن ثم لفظ الجمع فيه اولى من فرده كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وذلك لكرههم في الضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال
 اجتماع متنيين مع التصاها لفظا ومعنى اما لفظا بالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بتثنية
 التثنية ثم حلت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يحذف التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يحجب تقول قلعت عينيها اذا قلعت
 من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانه اراد ايمانها بالخير والجمع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايها وانما اختير الجمع على الافراد
 لمنااسبة التثنية في انه ضم مفردا الى شئ اخر لذلك قال بعض الاصوليين ان المثل جمع ولم يفرق في سببويه بين ان يكون الاول مفردا في كل
 واحد منها نحو فلو بكما او لا يكون نحو ايديكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو من هب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز
 الا مع قرينة ظاهرة كما في الآية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهر اهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد على
 التثنية والجمع نحو نفس يد وعمر وليكون ظاهرا المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا منفصلين
 فان لم يوصف من اللبس نحو لقيت غلاما زيدا في تثنية المضاف واجبة فان امن جازعته قياسا وفاقا للفرع ويونس خلا فظهر اهما فانهم
 يجوزونه سماءا نحو ضمير راحلها وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين الرحلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرناه فالقظة بخالف معناه يجوز
 فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما العجبتاني والعجبتني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقعا في المثنى فيما يصح ان لا يفرق
 كالرجلين والعينين تقول عيني الانتم اى عيناى وقريب منه قوله ع وعيناى في روض من الحسن ثم تكرر وقد يقع المفرد موقعا في الجمع كقوله
 تعالى ويكونون عليهم ضد وقوله وهو لكم عد واذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترادف وكقوله المومنون كنفس واحدة
 ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله كلوا في بعض بظنكم تعقوا فان ما نكروا من خميص قد يقوم فعلا مقام فعل كقوله تعالى القيا جهنم
 اما على تاويل القى اقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للمنااسبة التي بينهما وبمثله ضم قوله تعالى سرب ارجعون
 اى ارجعوا ارجعنى ارجعوا واما لان اكثر الرفقاء ثلاثة فيخاطب كل واحد منهم صاحبه في الغلب فيخاطب الواحد ايضا فاطببة الاثنين لقر السنتهم
 عليه وقد يقد تسمية جزء باسم كل فيجمع مقام واحد او مشناه نحو قوطوب من كير وبغير اصحاب الغنائين وقطع الله خصاه ويجوز تثنية
 اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تاويل فرقتين قال لنا ابلان فيها ما علمتم وقال لا يصح الحى او بادا ولم يجد وايا عند التفريق في الجمع اجمالا
 ولا يجزى لنا مساجدان قوله لجمع ما دل على احاد مقصود مجزوف مفردة بتغير ما قوله ما دل على احاد يشمل الجمع وغيره من اسم الجنس كقوله ونخل واسم الجمع
 كرهط ونقر والعدد كثلثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة مجزوف مفردة بتغير ماى يقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يؤتى بحرف مفرد
 ذلك الدال عليها مع تغير ما فى تلك الحروف ما بتغير ظاهر او مقدر فالظا بالاحاد كسمالك او بالحرارة كاسد في اسد او بهما كرجال وغرف
 والتغير المقدر كحان وذلك قوله بتغير اى مع تغير وهو حال من قوله حروف مفردة اى كائنة مع تغير ما ودخل في قوله تغير فاجمع السلا
 لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكل الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وخرج بقوله مقصود مجزوف
 مفردة بتغير اسم الجمع نحو ابل وعذرا لانها وان دلت على احاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد بان اخذت حروف مفردة ها وخيرت تغيرا ما بل
 احادها الفاظ من غير لفظها كيعر وشاة فان قيل فيجوز كعب في كعب او طلب في طالب جامل ياقر في جل وبقر دخل فيه اذ احادها مت

له الوردية العرش
 وسور كمال هو مصدر
 بوصف يرمى رجل
 ويرمى الى الحان الكوا
 فيه الواحد والجمع
 بل مثل يرمى في
 او يرمى في
 بل يرمى في
 بل يرمى في
 بل يرمى في
 بل يرمى في
 بل يرمى في
 بل يرمى في
 بل يرمى في

راضى شاح كانه ج ٢

لفظها كما رايته اخذت راكب مثلاً وغيرت حروفه فصار راكب قلت ليس راكب مفرد فكيف انفقوا في الحروف الاصلية
وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعاً لكانت حروفها لا يمكن جموع قلنا لان اوزانها محصورة كما يحشى بل جموع كثيرة وجمع الكثرة لا يصغر على
لفظه بل يجرى الى واحد كما يحشى في باب التصغير وهذه لا ترد نحو ركبتي جوعل ايضاً لو كانت جموعاً لكانت في النسب الى احادها
ولم يقل ركبتي جاعلي ايضاً لو كانت جموعاً لم يجر عود الضمير الواحد اليها قال لها جاعل لهذا الليل ساهرة وقال مع الصبح ركب من احادته
مجهول ويخرج ايضاً اسم الجنس الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمر وتمررة او بالياء نحو رومي وروم وذلك لانها لا تدل على
احاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لما فيه المحيية المعينة سواء كان واحداً او مثني او جمعاً ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها
بتقدير حروف مفردة فان قيل ليس احادها اخذت وغيرت حروفها بخلاف التاء او الياء قلت ليس والتاء وكلاهما مفرد في اسم الجنس
للاوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع وي زيد عليهما اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين التمرات وكذا
الروم فان اكلت تمره او تمرتين وعاملت رومياً او روميين جاز ذلك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجر ذلك
كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بل قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد الاثنان ذلك
بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكرم وعند اخفش جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كالحامل وبارك وركب جمع خلاف السبب
وعند الفراء كل ما له احد من تركيبه اسم جمع كان كباقر وركب واسم جنس كروم فهو جمع ولا فلا نقول بل عنده مفرد واما الجمع
واسم الجنس للذان ليس لهما واحد من لفظهما فليس اسم الجمع اتفقا نحو ابل وابل تراب ابل ابل يمشي لمثل تراب خل مفرد بالتاء اذ ليس
فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير
الاختصاص بالجمع كافعاله وافعاله لا المشهورة فيه كفعل نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد الاثنان بخلاف اسم الجنس ان
الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما بالياء او بالتاء بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك ان
يجوز مفردة بعض الجموع ايضاً اعني جمع الواحد المقدر نحو عبايد وعبايد بمعنى الفرق ونسوة في جمع امرأة فينبغي ايضاً ان يكون
من اسماء الجموع كابل وغنم قلت ان اسماء الجموع كما هي المفيدة لمعنى الجمع هي الفظة لا وزن الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة
في نحو عبايد وعبايد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهورة في فوزها اوجب ان تكون من الجموع فيقدر لهما واحد كعباد
وعبايد ونساء كغلام وغلام فكان لمفرد غير تغيير اما وقد اخرجت بجمع الواحد المقدر نحو مذكبر في جمع ذكر ومحسن في جمع حسن
ومشابه في جمع شبه وان كان لها واحد من لفظها لم يمكن قياساً فكان واحداً مذكراً ومذكراً ومحسن مشبه وكذا
احاديث النبي اتي جمع الحديث وليس جمع الاحاد المستعمل لانها ليست الطيف بالحق حوشي عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد
ايضاً ما ليس في الاصل مصدر او صفة يعرف كونه لفظاً مشتركاً بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان يتصرفان لم يشأ الا اختلاف النوع
فهو اسم جنس كالتمر والعسل ان ثني لا اختلاف النوعين فهو جمع مقدر تغييره كحان بمعنى الابيض كالفلك والدكاس يق في التشية
ههنا ان وفلكان وكلاصان فجان وكلاص في الواحد كجار وكناب فلك كقفل في الجمع كرجال وخضر الحركات والحرف المزيد غير حركات
الواحد وحرفه تقدير او اما الوصف الذي كان في الاصل مصدر او موصوم وغور فيحي ان يعتبر الاصل فلا يشي ولا يجمع ولا يثنى
قال تعالى هل اتيت خدشاً صفاً براهين المكرمين وقال نوحاً الخضم اذ تسوق الحراب يجوز اعتبار حاله المنتقل اليها فيثني ويجمع فيقول حرابان
عدلان ورجال عدل وامانة التانيث فلا تلحق لانها لا تلحق بالصفات الا ما وضع وصفها او ما قوله وهم لكر عدو ويكونون عليهم
صدا فليس باسم الجنس اذ يق عدلان وضدان لا اختلاف النوعين ولا مشتركين بين الواحد والجمع كحان لانها ليسا على وزن الجمع

اسماء الجمع
منه من جود
اسم جنس
عامة القدم عباد
وعامة النسب
العبادة
وقال كسيرة
لا واحد له
فعل
او فساد
في القياس
منه
والدلالة
باللغة
وغيره
فدس

ولا اسم جمع كابل لوقوعها على واحد ايضاً ولا هما هو في الاصل مصدر اذ لم يستعمل مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع
 كما ذكرنا قبل قوله وهو صحيح ومكسر والصحيح المذكور ومؤنث المذكور ما حتى آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسورة ما قبلها ونون
 لم يدل على ان اكثر من فلان كان اخره ياء قبلها كسرة حذف مثل قاضون وان كان مقصورا حذف الف وبقي ما قبلها مفتوحا نحو
 مصطفون قيل قد يكره في الجمع ضرورة كما قال عرفنا جفرا وبنى رياح وانكرنا زعانفا آخرين فيمكن ان يكون جعل النون مقابلة لغير اب
 اي زعانف قوم آخرين فلا يخالف المفرد في جمع المذكور السالم ان يكون صحيحا او لا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصوبا
 او غير ذلك فما هو غير ذلك في حكم الصحيح كظبيك ودلون في العاقل المسبب بظبيك ودلون والمنقوص يحذف ياءه وذلك لانها تنضم
 قبل الواو وتنكسر قبل الياء والضم والكسر مستقلان على الياء المكسورة ما قبلها طرفا كما في جائني القاضي مررت بالقاضي
 وهذه الياء مع واو الجمع وياءه في حكم الطرف لعدم لزوم اخذها فان التثنية ساكنة فحذف واؤها كما هو المقياس في الساكنين الذين اولها
 حرف مد فضم ما قبل الواو ومناسبة للضمه كما في الصحيح ولو اقيمت الكسرة مع بقاء الواو بعد ما تنقسم النطق بها واو قلبت الواو وليتفرق
 فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب الجرفان قيل فكذا في نحو مسلم قلت ذلك لعلها لا تصادف التي هي على شرف الزوال اما في حال النصب
 والجرف حذف الياء وبقي الكسر على حاله ليكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص في المثنية لانها تنفتح كما ذكرنا قبل الف المثنية
 وياءه والفتحة لا تستقل على الياء كما في رايته القاضي وان كان الاسم مقصورا حذف الف في الاحوال الساكنين نحو مصطفون
 ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذف في الجمع وقلبت في المثنية مع التقاء الساكنين فيه ايضاً وكون اولها حرف
 مد اما لا تحذف ايضاً لا لتبس في الرفع اذا اضعف بالمفرد نحو جائني اخوتك فانك تقول فيه اعلوا اخوتك واعلمهم فلا يلتبس
 به واما لان فتحة الواو والياء قبل الف او الياء في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمتهما او كسرتهما قبل الواو والياء
 ومن ثم لا ترى في الطرف نحو غزوت ورميت كما ترى في نحو زوان وغلين واذ لم يأت ذلك في الطرف مع كون الواو المضمومة في
 غزوت والياء المكسورة في رميت في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدها كما في سبروت وعفريت فما طناك بنحو علون وغلين
 مع عدم لزوم واو الجمع وياءه بل يثبت في الوسط نحو قول وطويل وغنوي تتبع والكوفون يلحقون ذاك الف الزائدة بالمنقوص جواز
 فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرهما قول هو شرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل وان كان صفة فذكر يعقل ان لا يكون
 افضل فعلاء مثل البحر ولا فلان فعلا مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث نحو صبور وجريح ولا بناء تانيت مثل علامة قوله وشرطه
 اي شرط الجمع المذكور السالم اذا كان اسما اي غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر انما ذكره
 ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكور السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحت معنى كاسم البهيم لا يفتق جمع المذكور غير المذكور
 او ليرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكير لا مثلك في برودة هذين العذرين ثم قال او يظن ان طلحة داخل في جمع على طحون وهذا ايضا
 ليس بشيء لان نحو طلحة ان خرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكور ان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى كما مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني
 ايضا وكان عليه ان يقول شرط التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو قاضية السمي رحلين فانها تجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة
 وحده واعلم ان شرط الجمع المذكور بالواو والنون على ريتين عام للاسماء والصفات وخاص باحد هما فالعام لهما شيان احدهما التجرد
 عن التاء للتأنيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء
 فانهم اجازوا اطلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو اطلحون قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات الحمراء ذلك
 لان حقه الف والتاء كما قالوا الرضون بفتح الاء لما كان حقه الف والتاء والذي قالوه مخالف القياس والاستعمال ما الاستعمال

٥
 الزعنف بالكر
 القبيح
 الزعنف بالكر
 الادم والكار
 قدس سره
 ١٢٠٢
 رضى ش ٧ كانه ج ٢

فحقوله نضوالله اعظم ان فنو بسجستان طلبة الطلحات واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا
التأنيث والتذكير وان حذف كما علموا حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه غلب على الظن انه جمع المجرى عنها اكثر جمع المجرى عنها بالواو
والنون ولو جاز في الاسم كما في الصفه نحو ربهون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا ذاك على الالف فليس لهم ذلك لان
المحددة تقلب واذا فتح صورة علامة التأنيث وانما قلبوها واو او ادون الياء لتشابههما في النقل كما قيل صحراوات الالف المقصورة
ت حذف وتبقى القرينة دالة عليها وانما لم ي حذف المحددة والمقصورة نسبة حذف التاء للنون وهما الكلمة فكانت افعالها وذكر ان الملائكة
كان يجيز في وراقون الهمة في الواو لاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو لان انضمامها لواو الجمع بعدها كضمة الواو للاعراب في نحو
دلو او للسكانين في نحو مصطفىو البلد ولا يجوز الجمع فيها اتفاقا وانما يجوز ضم الواو والمضمو من ضمة لازمة كما يجوز في التصغير
واذا سمي بسعاد وزينب وهند مذكر علم جمعت ايضا بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بالالف والتاء اذا سمي به مؤنث وكذا
اذا سمي باحمد مذكر علم قلت احمران واحامرون سمي به مؤنث قلت احمرات واحامرو الثاني من الشرطين العامين ان يكون
من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون وقد يشبه غير ذلك في العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات
من افعال الصلوات كقوله تعالى اتيانا طائعين وقوله فطلت اعناقهم لها خاضعين ورأيتهم اساجدين ومثله في الفعل وكل في
ذلك ليسمون وقوله علم يقل ومذكر يعقل الاولى في ان يقول علم ليشمل نحو قوله تعالى فطمتهم الماهدون اذا لا يطلق عليه تعاما
انه عاقل لانه ام العقل المنعم من القبايل اثره على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خص الواو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم
اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما عرفت في تقليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال خبروا
بالواو وخص بهذا الجمع من بين العلماء الوصف والعلم دون غيرها نحو رجل والنساء اما العلم فتصنيفا له بان يصح عن جمع التكسير والجمع
يكسر التصغير في الاسم باعتباره وعادة العلم جاريا في باب الحافظة عليه من التصريف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم ينفقه الوهن بالجمع بسبب ان
التعريف العلمي كما مضى فيجوز التصغير كما جاز في نحو قولون وكرت واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل موديا معناه معللا باعلانه مصححا
بتصغيري كاتين في التصريف اريد ان يكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري الوصف عليه في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو
نحو الرجال فعلوا ويقولون فجعلت ايضا في الوصف واو وان كانت واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا ونسب الواو بين فم وقام رجل فاعدون
علما كما قيم بقعدون علما انه ولما لم يكن في غير الوصف العلم ما اختصاصه من المقننين للتصغير يجوز تصغير الوصف الذي يجمع بالواو
والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة لا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمضمر نحو رجلون الا ان المصغر لفظا
لسائر الصفات من حيث لا يجوز على الموصوف جريها وانما لم يجز لان جري الصفات عليها لما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين
كالضارب والمضروب والطويل والبصر فانها لا تدل على الموصوف المعين اما المصغر فانه دل على الصفة والموصوف المعين معا
رجل صغير فوزانه وزان نحو رجل رجلين في دلالتها على العدد والمعدوم فلما يحتاج الى ذكر عدد قبلها كما تقدم وكل صفة
تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كصفات الغالبين وفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في افعال عملها لان الصفات ترفع بالفتحة
ما هو موصوفها معنى والموصوف المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل هو اصل محمولات
الفعل لم يعمل في غيره من الظروف والحال وغير ذلك واما الخاص من شرط الجمع بالواو والنون فشيئان العلمية وقبول تاء التأنيث
فالعلمية فخصت بالاسماء كما ذكرنا وقبول تاء التأنيث فخصت بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعال فعلاء ولا فعلان فعلى ما يستوي
مذكر ومؤنث كما ذكرنا في باب التذكير والتأنيث وانما اعتد في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها

٣٤٥
وهذا إشارة
باب العلم المجموع بهذا
الجمع وباب كون
جواز جعل النون
مقتضب
الاعراب

ومؤنتها بالتاء لتأديتها معنى الفعل في الفعل يفرق بينهما في التأني نحو الرجل قام والمرأة قامت وكذا في المضارع التاء وان كان
 في الأول نحو تقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنتها بوضع صيغة مخصوصة بكل منهما كعمره وان كان وحمل تارة
 وحصان وحجر ويستوي مذكرها ومؤنتها كبشر فوس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمر
 والفضل والفضل وسكران وسكر في الصفا وكامر وامرأة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل
 الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلة وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان احمر ون وسكران ون واستدل بقوله فما وجد بنا بني نزار
 جلاجل احمرين واسودينا وهو عند غير شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر الاصل ممنوع فكذا الفرع
 وقد شذ من هذا الاصل فعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبر لما فات من عمل الفعل في الفاعل
 والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيها لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو
 قلون وكرن وارضون كما يجيى واجاز سيبويه قياسا لاسماء اندمانون لقبوله التاء كندمانه وكن اسيفانون لقولهم سيفانة قتال
 سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الغلب في فلان الصفة ان لا يلحقه التاء فندمانه وسيفانة كانها من قبيل الشذوذ فلا حول
 ان لا يجمع هذا الجمع حملا على الغلب الا عام واما نحو عريان ون وخصان ون فيجوز اتفاقا لان فلان الصفة بضم الفاء ليس اصله عدم نحو التاء
 لما ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنتها عند حملا على صديقه ومسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم فيجوز في مسكين
 وعد مسكينون وعدون ثم يجوز في المؤنث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه في ندمانون
 وشذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية كصه مصلوق فانه يستوي مذكره ومؤنته مع انه يبق صه مصلوق وصه مصلقات لان
 تكسير الخماسي مستكر كما يجيى في باب فليبق الا التصحيح قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز
 ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطه لان المبتدأ المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسماء اي فهو علم فمذكر العلم
 من ضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على
 هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فمذكر وفيه محذورات الاول دخول الفاء في غير المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط
 كقوله ع وقائله خولان فانكم فتاتهم عند الاخفش وفيه ما فيه والثاني ان الشرط كونه مذكر او ليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصداق
 والتاكت ان الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة كقوله انك ان يضرب اخوك تصرع كما يجيى في باب فلا يبق
 زيدان لقبيته يكرمك ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والخبر خبر المبتدأ او التقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر
 بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة
 فمذكر قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث عبارة اسخف من الاولى لان مستويا عطف على افعل فعلا فيكون المعنى وان لا يكون
 الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي المشي في نفسه مع غيره ولو قال
 ولا مستويا فيه المذكور مع المؤنث كان شيئا قول لا ويجوز ان يكون باهضافة وقد شذ نحو سنين وارضين قد يجوز
 النون للضرورة كما في المشي ولتقصير الصلة كما في قوله الحافظوا عوق العشرة لا ياتهم من ورائهم نطفة ثريا اسقطا
 قبل لام ساكنة اختيارا كالجاء في الشواذ انكر لذا اتفقوا العذاب بنصب العذاب تشبيهها لها بالتوئين في نحو قوله وحاتم الطائي
 وقاب المائي قوله وقد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها ابينون قال زعمت تماضراشي اما
 امت يسدد ابينوها الا صاغر خلته وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابني مقدر على وزن افعل كما صحت فشدوذ

في الاشارة الى
 والحسان بالسر
 الدائرة المستوية
 على عين
 قول منظر البصر
 وانه في صيغة
 ربه
 بل حسن
 ضمير البطلان امر
 منفية من سره
 صوت
 صهيلى الى شذ
 ويصلى الجوز الصقي
 في الصيغة
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

في الاشارة الى
 في الاشارة الى
 في الاشارة الى

عندهم لان جمع المصغر لم يثبت مكره وقال الكوفيون هو جمع ابيين وهو تصغير ابيين مقدر او هو جمع ابيين كادل في جمع دلو فهو عندهم
شاذ من وجهين كونه جمعاً للمصغر لم يثبت مكره ومحجى الفعل في فعل وهو شاذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وقال الجوهري شذوذه
لكونه جمع ابيين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعاً وقال ابو عبيدة هو تصغير بنين على غير قياس ومنها كاهيد هون وابيكون
في قوله قد شربت الا الدُّهيد هينا وقلصات وابيكرينا فهي جمع دهيدة مصغر دهال وهو صغار الا بل وجمع ابيكر مصغر ابيكر
مقدرا كما صحت عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه جمع مصغر لما كبر مقدار
وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابيكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمع بالواو والنون فقط كالدهيد هين ومنها اولوفاً فهي جمع ذو على
غير لفظ وتمامها عليون فانها اسم لريوان الخيرة على ظاهرها فسر الله تعالى قوله كتاب مرقوم فعنه هذا ليس فيه شذوذ لانه
يكون علماً منقولاً عن جمع المنسوب اليه عليه وهي الغنى والقياس ان يوق في المنسوب اليها على كرسى المنسوب الى كرسى وان قلنا ان
عليون غير علم بل هو جمع عليه وليس بمنسوب اليها وهو محتمل الا ما كان المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في
قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز
ان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجودة ويكون
دليلاً عليه فهو بمنزلة الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس صفه ويجوز ان يتحمل ذلك لانه في الاصل بمعنى الانسان اما قول
ولي دونكم اهلون سيدنا عيسى وارقطذ هلول وعرفاء اجيل فانما جمع بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط
والعرفاء بدل اهلية ومنها ارضون وانما فتحت الراء لان الواو والنون في مقام الالف التاء فكانه قيل ارضات او للتنبيه على
انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان راء ارضون ومنها اشرن الى تسعين وقد مضت ومنها ابون واخون وهنون وشذو
لونها غير صف ولا علم واما ذومال فوصف ومنها بنون في ابن لان قياسه بنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام
نسباً منسياً في الجمع كما حذف في الواحد ومنها قو لهم بلغت منى البلغين والدرجين بضم الفاء فيها ولقيت منه الدججين
بضم الفاء وكسرها وكذا الفكريين كلها بمعنى الدواهي والشدايد وقولهم ليت عفرين يجوز ان يكون شاذ من هذا الباب وجعل
النون معتقبة لاجراء واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يأت له تكسير من الاسم الذي هو
من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها مغيرا او اثل بعض تلك المجموع تنبيهها على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة وقالوا في
المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وقد جاء سنون بضمها وهو قليل ومثل هذا التنبيه كسر واعين عشرين وجاء في بعض
ما هو مضموم الفاء مع الضم الكسر كالقون والثبون وليس بمطرد اذا الطبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر اما المكسور الفاء
فلم يسمع فيه التغيير كالغضين والمائين والفتين والريثين ولعل ذلك لا اعتدال الكسر بين الضمة والفتحة وجاء قليلاً مثل هذا الجمع
لما ثبت تكسيرة افعال الشبدين والاثاب في الشبه وربما جاء في الحذف الفاء ايضاً كقوله ورقين ولدة ولدين وفيما قلب لامه الفاء
كالاضافة والقناة لكن لا يحذف لامه نسياً منسياً حتى يصير كالسنة فيق اضون قون ولو اعتبرت لامها القليل السنون فان
مفتوح العين بدليل سنوات والقنون والاضون لكونها بعد حذف التاء مقصورين كالأعلون وعلى هذا قال ولكن اريد بالذئب
ولو اعتبر اللام لقال الذين كالأعلين فان ذومفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكن لما حذف لامه في المفرد
نسباً منسياً لم يعتد بها في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضاً كاوزين وحرين وحكي عن يونس احرين بفتح الهمزة وكسرها قيل
قد جاء احره في الواحد وقيل لم يجز ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيهها على كونه غير قياسي وعلى النجاة جمع ما حذف لامه او فانه

في اصحاب كان
جمع دلو فهو عندهم
شاذ من وجهين
لكونه جمع ابيين
في قوله قد شربت
مقدرا كما صحت
وهو عند الكوفيين
غير لفظ وتمامها
يكون علماً منقولاً
عليون غير علم بل
قوله تعالى كتاب
ان يكون فيه على
دليلاً عليه فهو
ولي دونكم اهلون
والعرفاء بدل اهلية
انها ليست بجمع
لونها غير صف
نسباً منسياً في
بضم الفاء وكسرها
النون معتقبة
من لامه تاء التانيث
المفتوح الفاء
ما هو مضموم
فلم يسمع فيه
لما ثبت تكسيرة
كالاضافة والقناة
مفتوح العين
ولو اعتبر اللام
نسباً منسياً لم
قد جاء احره في
لكن لا يحذف لامه
نسياً منسياً حتى
مفتوح العين عند
مقدرا كما صحت
وهو عند الكوفيين
غير لفظ وتمامها
يكون علماً منقولاً
عليون غير علم بل
قوله تعالى كتاب
ان يكون فيه على
دليلاً عليه فهو
ولي دونكم اهلون
والعرفاء بدل اهلية
انها ليست بجمع
لونها غير صف
نسباً منسياً في
بضم الفاء وكسرها
النون معتقبة
من لامه تاء التانيث
المفتوح الفاء
ما هو مضموم
فلم يسمع فيه
لما ثبت تكسيرة
كالاضافة والقناة
مفتوح العين
ولو اعتبر اللام
نسباً منسياً لم
قد جاء احره في
لكن لا يحذف لامه
نسياً منسياً حتى

في اصحاب كان
جمع دلو فهو عندهم
شاذ من وجهين
لكونه جمع ابيين
في قوله قد شربت
مقدرا كما صحت
وهو عند الكوفيين
غير لفظ وتمامها
يكون علماً منقولاً
عليون غير علم بل
قوله تعالى كتاب
ان يكون فيه على
دليلاً عليه فهو
ولي دونكم اهلون
والعرفاء بدل اهلية
انها ليست بجمع
لونها غير صف
نسباً منسياً في
بضم الفاء وكسرها
النون معتقبة
من لامه تاء التانيث
المفتوح الفاء
ما هو مضموم
فلم يسمع فيه
لما ثبت تكسيرة
كالاضافة والقناة
مفتوح العين
ولو اعتبر اللام
نسباً منسياً لم
قد جاء احره في
لكن لا يحذف لامه
نسياً منسياً حتى

هذا الجمع بان هذا الجمع افضل المجموع كما ذكرنا فجزء هذا افضل لمحق الاسم من النقصان بالحذف نسبيا قالوا واما حرون واوزون
 فلما حكمهما من الوهن بلا دعام وبغضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان حرف العلة قد يبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت
 وقد يجعل النون في بعض هذه المجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقبا لاعراب تنبيهها على مخالفتها للقياس فكانه مكسر
 فجزى في اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال ذراني من نجد فان سنيته ثعبن بناسيبا وشيبتنا عرا وقال
 وماذا يستع الا ان منه وقد جاوزت رأس الاربعين وقال عرايا الوشم صامته البرين وقال وان لنا ابا حسن عليا اب برن
 له بنين ويلزمها الياء اذن كما قلنا في المسبب بجمع سلامة المذكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر وهذا قبل العلم واما بعد ما يكون
 النون معتقبا لاعراب سائر في هذا النوع كما في المجموع القياسي مع العلم وحكى عن ابى عبيدة وابى زيد جعل نون
 مقتوين معتقبا لاعراب لعل ذلك لان القياس مقتويون بياء النسب فلما حذف بياء النسب صار مقتويون كقولهم نقول ع
 متى كنا لامك مقتويناه الالف فيه بدل من التنوين ان كان النون معتقبا لاعراب والالف لا تطلق وحكي اجمعيا رجل
 مقتوين ورجلان مقتوين قال ابو زيد وكذا المرأة والمرأتين والنساء ولعل سبب تجزئهم على جعل مقتوين المشي المفرد
 في المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثره مخالفتها للمجموع وذلك من ثلثة اوجه كون النون معتقبا لاعراب في حذف
 بياء النسب الذي في الواحد وهو مقتوي والحقاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتوم مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب اوه الفا قليل
 مقتوي ويجمع على مقتون كما علون لا على مقتون وانما قلنا ان واحده مقتوا المحذوف الياء كما قال سيبويه في المجلدون والمجاهلية انه
 كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كلامهم مملوكا لان الجمع في الظاهر المحذوف من بياء النسب يجوز ان يقدر ان بياء النسب في مثل
 مقتويون والاشعرون والا يجمعون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل مقتويون واشعرون وانجميون وحكى ابو زيد في
 مقتويون فتح الواو قبل الياء فيمن جعل النون معتقبا لاعراب نحو مقتويون وذلك ايضا لتغير عن صورة الجمع بالكلية لما خالف
 ما عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب للمؤنث كما تقدم في المشي والمجموع فيمكنه كون البعض مذكرا نحو زيد هند ضاربان
 وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والحجر مقبلون وشذ ضبعان في الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر
 والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا ضبعين والعلم المركب الذي يبنى جزؤه الاول
 للتركيب ان لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كعبلبك ومعدى كرب شئ وجمع نحو عبلبك كان والبعلي يكون لان الجزئين كل واحد معربة والتثنية
 والجمع للمعربات واما اللذان واللتان واللاذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستانفتان كان الثاني مبنيا للتركيب
 كخمسة عشر واخر كسيبويه فالقياس ان يبق ذواسيبويه وذو وسيبويه وكذا ذواخمسة عشر وذو وخمسة عشر وهذا كما يبق في الجمل
 المسمى بها ذواتا بطشرا وذواتا بطشرا اتفاقا وهو من اضافة المسبب الى اسمه نحو ذوات مرة وتقول انا شاب قوناها وذوات شاب قوناها لان الجمل
 يجب حكايتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان تقول في المشي والمجموع المسبب بهما ذواتا لم تجعل نونيهما معتقبا لاعراب
 نحو جاشي ذوا مسلمين وذو مسلمين لئلا يجمع على اخر اسم اعرابا بالحرف وشذ في الاثنين الا تائين واصله ذو ومتصرفا
 ههنا من اضافة المسمى الى اسم كما في ذات مرة والمبرد يجوز في نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني كذا يلزم
 تجوز في نحو خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجوز ذلك كما في بعليبك ومعدى كرب العلم المركب
 تركيبا اضافة شي ويجمع منه المضاف نحو عبد مناف وعبد مناف اذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه
 معا كقولك في ابو زيد ابو الزيدين واباء الزيدين والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيها ايضا اذ في اجمع ابن كذا وذو كذا علمين

قال الا عشى لا
 بذلك ينبغي
 لا يبدل النون
 بالواو لو لم يكن
 المسنون في النون
 قد سمى
 الا في موضع من اديم
 ووجه بالوجه
 تشبه المرأة بين
 ما فيها وكثيرا
 والجمع الذي يقال
 امرأة غرس
 الا في موضع
 ٨٤٨
 رقيقة الخصال
 وثنا حكاية غسان
 سيدنا زيد بن
 على كل حلقه
 من سوار وقر
 ونحو ذلك
 في جميع
 باب ذراني
 قدس سره

رقى بشر حكاية ج

كانا اولاً فان كانا عاقل قلت بنوكن او ذووكن او ابنا كن او اذ واء كن او ان لم يكونا عاقل سواء جاء مؤنثه بنت كن او ذات كن انخوا بن
 اللبون وبنات اللبون وجل ذو عشون وناق ذات عشون او لم يات مؤنثه ذلك بنوا بن عرس وذو القعدة جمع على بنات كن انخوا
 بنات عرس وبنات لبون وعلى ذات كن انخوا جل ذات عشانين وذوات القعدة الحقا لغير العقلاء في الجمع بالمؤنث على ما يجيئ
 كما مر من قولهم الايام مضت بن وعرس وبنو نعش ايضاً اعتبار اللفظ ابن وان كان غير عاقل قال ع اذا ما بنو نعش
 دنوا فتصوبوا كان جعل جمعاً لابن نعش وان لم يستعمل **قوله** المؤنث ما لحق اخره الف وتاء بشرطه ان كان صفة وله مذكر فان كان
 مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجرد كالحائض والاحجم مطر قول المؤنث اي الجمع المؤنث السالم ولا ينتقص حد
 بنو سلفاة لان قول قبل وهو صحيح ومكسر الصحيح للمذكر ومونث يبين ان المؤنث ما دل على احاد مقصورة بحرف مفردة بتغير ما
 وعلى هذا كان مستغنياً ايضاً في حد المذكر عن قول ليدل على ان معه اكثر من واحد والاولى ان يبق ان ليس من الحذف انما جلبت علامتها
 لتكونا كن يادق جمع المذكر وانما اختص الزيادة بالالف والتاء لانهما حرفان في الجمع يثبتان فيه الحقيقة وكل واحد من الحرفين قد يدل
 على كل من المعنيين كما في رجال وسكرى والحالة والضاربه قوله شرطه ان كان صفة اخرى ينظر الى المؤنث اما ان يكون صفة اولاً فان لم يكن
 صفة قال المجمع مط اي لا يشترط بشرط وهو قوله والاحجم مط وليس بسديد لان الاسماء المؤنثه تبتاء بمقدرة كقدر نار وشمس
 ودلو وعرب ويمين ونحوها من الاسماء التي تانيثها غير حقيقة لا يطردها فيه الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات
 والكاسات والشمال في الرياح وذلك تحقاء هذا التانيث لانها ليس بحقيقة ولا طاهر للعلامه فلا يجمع اذن هذا الجمع قياساً
 من الاسماء المؤنثه الا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلي وخنساء ومقدرة كهند وتاء التانيث الظاهرة
 سواء كان مذكر حقيقياً كحمنة او لا كغرفة ومنه قولك الاكرامات والتخريجات ونحوها لان الواحد كرامته وتخرجه تبتاء الواحد
 الاكرام وتخرجه وجمع المجرى اكاريم وتخاريج عند اختلاف الانواع فالاكرامات كالضربات والقتلات والاكاريم كالضروب والقتول
 فلذا يبق ثلث اكرامات وتخرجات بتجريد العدد من التاء وثلث اكاريم وتخاريج اذا قصد ثلثة انواع من الاكرام او ذوالف التانيث اذا
 لم يسم بالمذكر الحقيقة كالبشر والضره واذا سمي به المذكر الحقيقة جمع بالواو والنون كما مر او ما يصح تانيثه تذكره اذا لم يات لمكسر
 ولم يجر جمع بالواو والنون كاللغات والياء اتالي آخرها وذلك لانسداد ابواب المجموع الا هذا يجمع هذا الجمع ايضاً مطرد وان لم يكن مؤنثاً
 علم غير العاقل المصدر باضافه ابن وذو بنوا بن عرس وابن مقرض وذو القعدة وذو الحج كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالباً غير مطرد نوعاً
 من الاسماء احدها جنس مذكر لا يعقل اذ لم يات له تكسير كحمايات وسراذقات وكذا اكل خماسي اصل الحروف كسفر جلات لان
 تكسيرة مستكره كما يجيئ وعند الفراء هذا القسم ايضاً مطرد واما اذا جاء على تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقلوا جوات لقولهم جوات
 واما ثوانات مع ثبوت بون فتشاذ وتانيثها المجموع التي لا تكسر بنحو جلات وصواحيبات بيوتات فلا يبق اكلبات لقولهم اكلب
 وان كان المؤنث صفة فلا يجر من ان يكون فيه علامة التانيث او لا فان كانت في جمع بالالف والتاء سواء كان صفة مذكر حقيقة
 كرجال وربعات وعلامات او لا كضاربات وبنات وبشريات ونفساوات الا ان يكون فعلاً فعلاً او فعلاً فانهم لم يجمعوا
 بالالف والتاء جملاً على مذكرهما اللذين لم يجمعوا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان كما ذكرنا حراوات وسكرايات كما اجاز
 في المذكر حمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احديهما جاز اتفاقا كقول ع ليس في الخضراوات صدقة وكذا اكل فعلاء او فعلاً
 سميت عن المذكر الحقيقة وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة التانيث ظاهرة ولم تكن خماسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء
 سواء كان له مذكر يشترك في اللفظ كجرير وصور سائر ما يستوي مذكره ومؤنثه جملاً على مذكراتها المتبعة من الجمع بالواو والنون

البون يجمع
 والكسر عود
 من عدة
 الجفنة ١٢

دفع شرح كافيه ٢٧

فتش في المؤنث
التي لم يزل

المفعول في خبره
والشرك في جمع
عضاء كشفا
لم يجئ فيه
التركيب الرد
نقصنا
البار في نقصنا
الواد لا يجمع
على عضوات
قدس

اولم يكن له مذكر اصل كالحائض وطالق ومطلق فرقا بين ما جرح من التاء وبين ذي التاء فان ذا التاء فيه معنى الحذف والذى هو
الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو يضر بن فالحق ذا التاء ايضا علامة جمع المؤنث اى الالف والتاء واما الجمع فلم يكن فيه
الفعل فلم يجز مجراه في الحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض ومطافل وان كان المؤنث المجردة عن
العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اختلفت بالمؤنث خامسة اصلية الحروف كالرجل والمرأة الصهلوق والمرأة
الجمهر شجعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيق سئوه صهلقات وجمهر شات ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر
الذى لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافيات للذكور من الخيل وجمال سجلات اى ضخامت وسبطرات اى طوال على وجه
الارض وكذا ابناء اللبون وجمال ذوات عثاين في باب اللبون وجمال وعشرون وغير حقيقي التذكير كالايام الخاليات وكذا المصغر
ملا يعقل كحيلات وحميرات وكثييات لان المصغرة في معنى الوصف وان لم يجز على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث
لانهم قصدوا ايهما الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فعا على العاقل كما ان المؤنث فرع للمذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع
قوله ان كان صفة وله مذكر فان يكون اى فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتدأ الذى هو شرطه الجملة الشريطة مع الجاء في محل
خبر المبتدأ ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون
مجردا عن التاء كالحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون خرج بهذا القيد فعلاء افعل ففعل فلان
وجميع الامثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح وثييات شاذ ووجهان فعلى قياسه الحاق التاء في المؤنث كسيدة وميتة
وخرج ايضا الوصف والتاء الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة ويقعة وعلامة ومطاراة ونحوها ولا يجوز ان يجمع بالالف والتاء
وتقول في جمع بنت وابنة بنات وهى جمع اصل لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن اى بنو على حذف اللام نسيان الجمعين كما
اخوات جمع اصل اخت اى اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف اللام نسيان التالفي المحذوف اللام الموصوف منها التاء
على ثلثة اضرب اما مفتوح الفاء وحذف اللام في جمع بالالف والتاء اكثر كصوت وستوا وضعتوا في هنة وسنة وضعة وذلك لخفة
الفتح وجاء بحذف اللام ايضا كذوات وهنات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة بالواو والنون ولا بالالف والتاء استغناء بجمع
التكسير ذلك كما منه وشاة وشفة واما مكسوة الفاء وترك الراء فيه اكثر كمثالث وراثت لتقل الكسرة وقد جاء عضوات واما
مضمومة الفاء ولم يرد فيها ككثبات وظلمات وكلمات لكون الضم ثقل الحركات وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء
في حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء في الشاذ انفرادا واثباتا ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا من اللام كالتاء في الواحد كالواو
والنون في كرون وشون وقال ابو على بل هو تاء الواحد الالف قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم اى لغاتهم وذلك لا بسبب
قال ان تاء الجمع لا تفتح في موضع وفيما قال نظرا الى المعنى في سمعت لغاتهم وانفردا اثباتا بالجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استعمل
الله عز وجل تاء الفتح التاء وكسرها اشهر فاما ان يوق انه مفرد والالف للحاق بديرهم اويق انه جمع فتح تاءه شاذا والعرق اذن كاللون
مذكر لجمع مكسرة هو العروق جمع بالالف والتاء مثله ولذا ذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء وان كان المصير مذكرا في قسم النقص
فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرا وظاهر كدعد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضافا كعمدة او معتل العين
كبيضة وجوزة وجبا سكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كمرات ودعدات والدم
في جمع كجبات يفتح العين لان في كجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما لم التاء في
نحو كجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها يوق شاة بكسرة اذا قل لهنها صار كالا ساء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد

راجح
 روحا كقبح
 عدا انفسه وخذوا
 والروح في
 مقابلة الصباح
 من الزوال
 على الخليل
 قدس سره
 الشارح
 الالبستان
 ليلاتي تارب
 اعجبنا والخليل
 قدس سره
 في ذلك
 قلب الهمة في
 العراء واداء
 قلب الالف
 في جلي ياد
 في جبهها بقدر
 بعد حقوق العنا
 قدس سره

قلب العزیز
المرء واداء
قلب الالف
فی جلی یاد
فی جمیع البعد
بعد حقوق العتق
قدس سره

التي تسمى كالفية

مقدرة فاولى في جمع السلامة ان يجمع الجمع الذي لم يغير مفردة الا بالحاق اخره علامة الجمع وجمع التكسير ما غير غير ذلك
واما التغير في نحو ثمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها واتباعها في حصول هذه التغيرات بعد كون عينها
لغرض وان لم يشبهت نحو ثمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع بالالف التاء بعد الحاقها
لاجماع التائين فجميعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل قوله وجمع القلة افعال الخ مطلق الجمع على ضربين قلة او كثرة والمراد
بالقيل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة من المكسر اربعة افعال فعلة فعلة وزاد الفاء
فعلة كقولهم هم اكلة راس اي قليلون يكفهم اي يشبعهم راس واحد وليس بشئ اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم باكل راس لا من
اطلاق فعلة ونقل التبريزي ان منها افعلاء كاصدقاء وجمع السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بمشابهة التثنية في سلامة
الواحد ليس بشئ اذ مشابهاة شئ بشئ لفظا لا يقصر مشابهاة له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابتة قال حسان لما نشده قوله
لنا الجففات الغرليعن بالضم واسيافا يقطرون من نجد قد ما قلت جفانك وسيوافك كان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع
قلة وقال بن خروف جمعا للسلامة مشترك بين القلة والكثرة انظر انهما مطلق الجمع من غير نظار الى القلة والكثرة فيصالحان لهما واستدلوا
على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلثة الى العشرة واختيارها فيه على سائر المجموع ان وجدت
واعلم انه اذ لم يأت للاسم الا بناء جمع القلة كرجل في الرجل والواحد جمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصل حروفه ولما
لا يجمع الا جمعا كاجادل ومصانم فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار واحد هكلا لخرم مع وجود ذلك لآخر كقولهم ثلثة في وجود
اقرء قول المصدر اسم الحذف الجار على الفعل يعني بالحد بمعنى قائما بغيره سواء صدر عنه كاضرب المشي او لم يصدر كالطول
والقصر والجري في كلامهم يستعمل في اشياء يتق هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له وما خذ اشتق منه فيق في حد حذر ان المصدر جار
على فعلة في نحو تبتل اليه بتبتيلا ان تبتيلا ليس بجار على ناصبه ويق اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات السكتا
ويق الصفه جاريتة على شئ اي ذلك الشئ صاحبها اما مبتدأ لها او ذوالحال وموصوف او موصول الاول صيانة الحد عن الالفاظ
المبهمة ولو قال اسم الحد الذي يشتق منه الفعل كان حدا تاما على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيين
قال البصريون سمي مصدر الكونه موضع صدر الفعل قال الكوفيون هو مفعول بمعنى المصدر نحو تعدت مقعدا حسنا اي قعد او المصدر
الفاعل اي صادر عن الفعل كالعادل بمعنى العادل واستدل الكوفيون على صالة الفعل بعلة في المصدر كقعدت قعدا او العامل قبل المفعول
وهو مخالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المفعول والذراع في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل
فان احد التقديمين من الاخر وينتقض ما قالوا بخوضرت زيدا وزيد لم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المفعول
وقال البصريون كل فرع يصاغ من اصل ويؤخذ منه ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج
والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيصاغ المصدر مع زيادة احد لازمة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو
قولاك لم يضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد كما هم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخر فوضوا الفعل الدال بوجهه حروفه على
المصدر بوزنه على الزمان وسيبويه يسمي المصدر فعلا واحدا وحرثا فاذا انصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا مطا كما مر في باب قوله
الجاري على الفعل احتراز من نحو العالمية والقادية قول وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخرج واستخرج
استخرج ايرتقى ابنية مصدر الثلاثي الى اثنين وثلثين في الاغلب كما يجيء في التصريف واما غير الثلاثي فياتي قياسا كما تقول مثلا كل
ما باضيه على فعل فصدره على افعال وطل ما اضيه على فعل فصدره على افعال وكل ما اضيه على فعل فصدره على افعال ويجوز ايضا

فالرفع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به ولو انفصل ثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدرا مستندا
الى شئ مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فان لم يمس موضوعا على انه منسوق الى شئ في اللفظ وانما وجب ذكر الرفع بعد الفعل
لانه مقتضاه كما هو مقتضى مرتبة التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المستند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس
موضوعا لطلبه كما لمصدر لكنه عمل في غير المستند اليه من المفعولات التي لم يقم مقام الفاعل تبعاً لاقتضائه للفاعل وضعاً وعمل
فيه لانه فتح باب الطلب العمل فصار الفعل اصلاً للعمل في المستند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر اسم الفاعل واسم المفعول والعطف
المشبه فروعاً عليه وان دل كل واحد منهما ايضاً على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب لفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان
طلب الفعل للرفع وضعي وطلبه للنصب تابع للوضع كما يتبين اما طلب المصدر اسم الفاعل اسم المفعول لهما فليس بوضع
ولا تابع للوضع بل هو عقله وقد طرأ الوضع على العقل وازال حكمه لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به
فلم يطلب اذن في نظره لافعال ولا مفعول وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظاً اخر الا عليه وكذا
اسم المفعول فانه وضع دالاً على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل الا في الفاعل ولا في المفعول كما شأنت الفعل فعملت عمله
ومشابهة اسم الفاعل المفعول قوي من مشابهة المصدر لفظاً ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل
والزما المستند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كما للفعل والاصل في اضمار المستند اليه الفعل اطلب له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به
غاية الاتصال وهو اضمارة مستترا ولما لم يكن المصدر مشابهاً له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لالفاظاً بالموافقة ولا معنى لانه
لا يقع موقعه بلا ضمير كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان لم يلزم عمل الفعل ولا يلزم بحسب المستند اليه بعد ولا جوب
الاضمار فيه واما اشتراط الحال او الاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة ان قلت فاذ كان
مشابهة للفعل ناقصة لفظاً ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب لفاعل والمفعول عقلاً فبادر في مشابهة
الطال بهما وضعاً اعني الفعل يتحرك ذاك الوجدان كما من فجاز ان يطلب بهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لهما كما في اسمي الفاعل والمفعول
ولا ذاك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلب بهما المتضمنهما المصدر طلب المصدر عقلاً اقوى من طلب بهما وقد مر شرط صالح من هذا في
باب الاضافة فليجمع اليه اعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل ذلك اذا لم يكن مفعولاً مطلقاً وذلك
لانه لا يصلح اذا كان مفعولاً بمطابقة بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضرباً او ضربت اوضرباً او ضربت اشد ضربت ان ضربت واما قولك
ضربت ضرباً امير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولاً مطابقة في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف والتقدير ضربت ضرباً امير اللص
وتقديرهم للمصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان ادخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي
فانه يبقى معها على معنى المضارع كما هم قد رده بان دون ما وكن ان كان في الحال ايضاً نحو ضربك الان زيد شديد لكونها اكثر واشهر استعمالاً
منها وتقدرهم له بان والفعل وهم بعضهم وظن انه لا يعمل حالاً لتقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معمول عليه قيل لانه عند العمل
مؤول بحرف مصدر مع الفعل والحرف المصدر موصول وممول المصدر الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف وممول الصلة
لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكن لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيداً
على ان امس ظرف لا عجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز في قوله تع كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
لعلكم تتقون اي ما بمعنى صوموا اي ما قالوا وكن لا يجوز فصل المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحرف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض لان يدل
دليل قوي عليه فيكون كما المذكور في المفعول مع هذا ما قالوا وانا لا اري منعاً من تقديم معمول عليه اذا كان ظرفاً او شبهه نحو تع

لله عز وجل من عدد البراءة واليك القرار قال تعالى ولا تأخذوا بهما رأفة وقال فلما بلغ من السعي وفي نجر البلاغة قلت عنكم نيتي
 ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثل تكلف وليس كل ماؤل بشئ حكمه حكم ما أول به ولا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة
 المعنى مع انه لا يلزم له الحكمه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمل الظرف واخوه يكفه ما ايجز الفعل حتى ان يعمل فيه ما هو
 غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتقى بنعمة الله وبجدة منك
 المجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا تقول لم اقول لم اقول لا هنيك بترك قياحي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل
 الضمير فيه كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقم وما هو عنها بالحديث المرتجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في
 الظرف اعني يومئذ في قوله تعالى ذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به النقر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبه على هذا
 فلا يقدر الفعل لقوله تعالى ايام معدودات وكذا يجوز اعمال مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضر فيه يعني كما يضر في الصفة وقد ذكرناه
 وقد عمل المصدر في الاضمار في المصدر بوجه قريب هو انه لو اضمر المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع كجمع المصدر وثنى
 والا لا يتبس ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض لو ثنى المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله الخ
 من ان يؤتى فيه بعلامتي التنشيد والجمع وهو مستقل ويجزف احدتها وهو مؤدا الى اللبس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل المفعول وغيرهما
 اذا ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول الصفة المشبهة فتشبه احدتها وجمعه تشبه الاخر وجمعه ولما قل
 ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يشبه ولا يجمع كاسم الفعل الظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم علمنا قال المصدر
 انما ذلك لان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان لما شئت متقدما ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول الصفة المشبهة
 ولما قل ان يمنع القياس لاداء القياس في الاضمار المستعمل على خلاف الفعل غير قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو لاكثر لانه محل
 الذي يقوم به محله مع كلف واحد باضافته اليه عن فصله ومن جعله مع مفعوله كلف واحد وايضا عليه انما على شديت
 حيث العقل لانه محل الذي يقوم به محله ضعيف لضعف مشابهة للمفعول فلم يبق الا الاضافة والاداء الاضافة الى الفاعل جائرة في المصدر
 دون اسم الفاعل وسبغى الكلام فيه في اسم الفاعل ليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل لا قوى ما اضيف الى الفاعل
 لكون الفاعل اذن كالجزم بالمصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشدها بالفعل وانما اضافت الى المفعول اذا قامت القرينة
 على كونه مفعولا اما بحجتي تابعه منصوب حلا على محل نحو اعجبتني ضرب زيد الكريم او بحجتي الفاعل بعده صريحا كقوله من رسم
 دارم ربع ومصيف لعينيك من ماء الشوق وكيف او بقرينة معنوية نحو اعجبتني اكل الخبز ويجوز ان يقال بفعل مبني للمفعول فيرفع
 المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبتني اكل خبزي ان اكل خبزي يجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه
 مرفوع المحل كما يحكي الجوز ويتابع مرفوع نحو اعجبتني اكل الخبز النقر واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعد رفعا ونصبا نحو اعجبت
 من ضرب ليوم زيد عمر قوله واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتقدير دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف المصدر
 وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة داخله على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم يضعف بها لان
 عملها مشابهة اسم الفاعل كما يحكي لا مشابهة الفعل قيل ولم يأت في القرآن شئ من المصادر المعروفة باللام عاملا في فاعل او مفعول
 صريح بل قد جاء معدي بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول ويجوز ان يقال من ظلم فاعل المصدر اي الجهر
 على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير ان الجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز
 ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اي الا جهر من ظلم وسيبويه والخليل جواز اعمال المصدر المعرف باللام مطمخو قوله

قال في الجواز
 انما ذلك لان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان لما شئت متقدما ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول الصفة المشبهة
 ولما قل ان يمنع القياس لاداء القياس في الاضمار المستعمل على خلاف الفعل غير قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو لاكثر لانه محل
 الذي يقوم به محله مع كلف واحد باضافته اليه عن فصله ومن جعله مع مفعوله كلف واحد وايضا عليه انما على شديت
 حيث العقل لانه محل الذي يقوم به محله ضعيف لضعف مشابهة للمفعول فلم يبق الا الاضافة والاداء الاضافة الى الفاعل جائرة في المصدر
 دون اسم الفاعل وسبغى الكلام فيه في اسم الفاعل ليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل لا قوى ما اضيف الى الفاعل
 لكون الفاعل اذن كالجزم بالمصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشدها بالفعل وانما اضافت الى المفعول اذا قامت القرينة
 على كونه مفعولا اما بحجتي تابعه منصوب حلا على محل نحو اعجبتني ضرب زيد الكريم او بحجتي الفاعل بعده صريحا كقوله من رسم
 دارم ربع ومصيف لعينيك من ماء الشوق وكيف او بقرينة معنوية نحو اعجبتني اكل الخبز ويجوز ان يقال بفعل مبني للمفعول فيرفع
 المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبتني اكل خبزي ان اكل خبزي يجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه
 مرفوع المحل كما يحكي الجوز ويتابع مرفوع نحو اعجبتني اكل الخبز النقر واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعد رفعا ونصبا نحو اعجبت

رضى الله عنه

لا يستعمل

لقيام مقام الفعل او
العامل المفعول لا يشترط
لقيام المصدر مقام الفعل
وجو حذف كاهو
ظاهر كلام السليفي
والا نلست

في شرح كافيه ٢٧

عقب في الازد
زود في السبب
قال السليفي
بحر في الازد
تجربا بالواحد
عاجا طلب
المعق حقه
المطلوم

ضعيف النكاية اعدائه في حال القرار يراخى الاجل وقوله قد علمت اولي المغيرة انني بكرت فلم اقبل عن النصر مسما فينيغ
على هذا ان يجوز نحو عجبك من الضرب زيد على ان الكلف متعول والمبرر منه قال لا يستعمل الاسمية فيه وقال في قوله اعدائه
اي في اعدائه قال او يكون منصوبا بمصدر منك مقدرا في ضعيف النكاية نكاية اعدائه فيضم المصدر لقوة القرينة الدالة عليه
قوله وان كان مطاى مفعولا مطاى الفعل انما كان العمل بالفعل المقدر لما ذكرنا من تقدير المفعول المطلق بان العمل
سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جازا لاظهارا واما ان كان واجبا لاظهارا فيجوز الكلام فيه وهو قول وان كان بدلا منه فوجها
اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق فلم ينصب بل يكون
بدلا من الفعل اذ اصدار اسم فعل كما مر وانما يقرب من الفعل مجازا اذ لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه
وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البديل والمبدل منه فاذا حذف الفعل حذف المبدل منه فالا زما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه
كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيد اي اضرب زيدا فاما المصدر في العمل في المفعول لكونه كالفاعل لا لتاويله بان والفعل دليل
كونه كالفاعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق قال السدي في بل العامل هو ذلك
المقدر فعلى من ههنا يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا يتقديران وهو المانع من تقديم المفعول اما غير عامل قال المصدر
وان لم يكن الفعل حذرا لا زما كما في ضربا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فاعلم العمل بالفعل لا المصدر والظاهر من كلام النخاعة ان المفعول المطلق
الحذف فعلة لا زما كان الحذف او جازا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل بالفعل على كل حال لان
المصدر ليس بقائم مقام حقيقة بل هو القائم مقامه كما ذكرنا والتصغير ينعم المصدر عن العمل كما ينعم اسم الفاعل واسم المفعول
الضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يغزل الوصف ثلاثتها عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر
على اللفظ وهو الا رجح لقصد المشاكلة في ظاهره كاعراب انما يصار الى المحل اذ انظر المحل على اللفظ والظاهر كما مر في باب الاستثناء
ويجوز التوابع على محل الجور وايضا خلافا للجرح في الصيغة قال لان الصيغة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه
العلامة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البديل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عند فكذا في عطف
السبق قال لا نلست في الظاهر كلام سيبويه منع المحل على موضع الجور باسم الفاعل وبالصيغة وبالمصدر وان جاء ما يوجب
المحل على المحل ضمير رافعا او ناصبا اما فعلا او منصوبا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذه الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا اذ
ذكر سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظ الى المقدر اذ كان المقدر اقوى من الظ من حيث كونه اعرابا والظ حركة بناء كما في زيد الطريف
واذا انظر المحل على الظ كما مر فقولهم طلب المعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعل حقه على ان فعل اي عليه المظلوم
بالحق ويجعل اسم المصدر في العمل المصدر وهو شيان احدهما ما دل على المعنى المصدر من زيد في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين
مستعلا بمعنى المصدر كقوله اكره بعد الموت عني وبعد عطائك المائتة الرعاة اي اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى
وليس يعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غوراى غائر وبمعنى اسم المفعول كقوله ع دار السعدى اذه من هو اكا فيستوى فيه المذكور
والمؤنث والمثنى والجمع اعتبارا لاصل ويجوز تشبيهه وجمعه ايضا ويجوز ان يكونا محذوفين المضاف اي ماء ذو غور ومذوات
هو اذ في التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث كحال انصافه في قول الله اسم الفاعل ما اشتق من فعلين
قاربه بمعنى الحدث وصيغته من الثلاثي الجرح على فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسرها قبل الآخر
قوله ما اشتق من فعل اي مصدر ذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحذرا واما الدليل على انه لم يرد باللفظ

رضى شرح كافيه ٢٧
 ٣٨٨

وضع الذات مبهمة متصفة بالحدث الذي اشتق منه مذكور قبلها ما يخصها ما كرر ضرب مضروب بخلاف الاول الموضع
 والزمان كما المضرب في المضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحد ثا غير المختصة بما يعينها قبل اما وقوعها بعد حرف
 هو بالفعل اولي حرف الاستفهام وحرف النفي ويعني بصاحب المبتدأ اما في الحال نحو زيد ضرب اخواه او في الاصل نحو
 زيد ضرب اخواه وظننتك ضارباً اخواك وان زيدا اصب غلاماً والموصوف نحو جاشي رجل ضرب زيداً او ذا الحال
 نحو جاشي زيداً كما بجملا وقال ابن مالك هو حال كونه خبر المبتدأ او حال ايضاً معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه
 تكلف لا سيما في الحال فان يجيء الحال جامداً موصوفاً بمشتق كقولنا انما انزلناه قرأنا عربياً قليلاً وهو الذي سمي الحال
 الموطئة قوله المبهمة اما الاولى كما قال الجرجاني حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك
 ولا مضروب ابوك ولا ضارباً زيداً وان قائم ابوك وقد يكون النفي غير ظاهر بل مؤول بنحو قولك انما قائم الزيدان اي ما قائم الا
 الزيدان ويقدر الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاحتشاش يجوز عمله من غير اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة فنحو قائم
 الزيدان كما مر في باب المبتدأ قوله وان كان الماضي وجبت الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف ال ما يجيء بعده مما يكون
 في المعنى مفعولاً نحو ضارب زيد امس ويكون اضافة معنوية لهذا ان جاء بعده ذلك والاجاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس
 ويرفع مع كونه ماضياً كما ذكره ولا ينصب الا الظروف او الجار والمجرور نحو زيد ضرب امس بالسوط لانه يكفيه مضافاً للفعل
 فيعمل فيها اتفاقاً واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي مطعماً ليعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء وتسمى بجواز نحو زيد مطعماً لعمد امس
 درهما وطان زيد امس كرمياً وقال تعجاً على الليل سكتا قال السيراني لا يوجد ههنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني
 ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضعف من المفعول الاول فالتفت في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل
 قال ولا يجوز الاعمال من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملاً في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دورها
 في الكلام وقال ابو علي جماعة مع بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال مطعاً زيد قيل وما اعطى قال درهما
 اي اعطاه درهما كقوله في الفاعل ليس بك زيد ضارب فيتحلص بهذا التأويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي قال
 الاندلسي رداً على الفارسي لا يستقيم ذلك في مثل هذا طان زيد امس قائماً للزوم حذف احد مفعولي طان والفارسي ان يرتكب
 جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلاً كما يجيء في افعال القلوب وجواز قولك هذا ضارب زيد امس ثم انصب المفعول يقول
 مذهب ابني علي في انتصابه بمقدراً لا باسم الفاعل المضطر الى اعمال كما هو في مذهب السيراني لانه لا اضطرار ههنا الى نصبه كما ادعى
 السيراني في معطى عمر درهما ويضعف مذهب السيراني بقوله هذا ضارب زيد امس وعمر اذا لا اضطرار ههنا الى نصب عمر
 لان حمل المتابع على اعراب المتبوع انما هو اول ولا استدلال للكسائي في نحو قوله تع وكلمهم باسط ذراعيه لانه حكاية الحال المستمرة
 قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ولا يريد
 به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الان على ما لفظ به كما في قوله دعنا من تمر تان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة
 لا اللفاظ قال جارا لله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلوا
 انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كأنك تحضره للخطاب وتقول ليتعجب منه تقول رأيت الاسد
 فاخت السيف فاقتله فاذا تقررت انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان اضافة تكون معنوية يتغير اذا اضيف الى المعرفة نحو مرت بزيداً ربك
 امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعني يعمل اذن

٢٧

زرام الوجب
 من تنہیم ہو
 زرام بن مالک
 بن خطلہ
 بقی شیخ
 ایجا رہے
 وفلان پر شیخ
 للوزارة
 یربی ما
 علی الخو
 الصفی در جل
 خوار و مخوار

الصين الى وضعه السابق

رضی اللہ عنہما

واضح
والجميع خور ١٢
٣٨٩
الرقم ٥٥
بالتحريك
الذمائية ورجل
رقم الذكر و
الانثى والواحد
والجميع سواء
قدس سره
الطبن ٥٥
بالتحريك العظيمة
يت هو طبن
وعلما بن سلمه
فطن حاذق ١٢
قدس سره

بسم الله الرحمن الرحيم
 اذا لم يعلو
 ركب بعضه
 يعضاوا به
 يقال رجل
 ميسر
 قدس
 اي الجارة
 الى ان دخل
 حجرة قدس
 المزد
 فرب من الكفا
 جمع المذكر
 اسيل الذك
 سيجل
 فليس

كاسم الفاعل في الابيات، المنشدة ظاهرة في كونها للاطلاق المغيد للاستمرار وتعمل مثنية المباعدة ومجموعهما صحيحا كان او مكسرا قال
 ثم زادوا النحر في قومهم غفزة بنهم غير مخز وتقدّم منصوب ابنيّة المباعدة عليها جازما في اسم الفاعل ومنعوا القراء لضعفها
 وهذا دليل على ان العمل لها عند قول في الشيء والجمع مثل اي يعملان عمل اسم الفاعل اما المثنية وجمع السلامة فظاهرة ببقاء الصيغة
 الواحدة التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل اما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال من حمل به ومن الصفة عواقر حبك
 النطاق فشب غير محتمل قول ويجوز حذف النون مع العمل التعريف تخفيفا يعني بالتعريف دخول اللام وبالعلة نصب
 كقول الخافط عورة العشيق كايتهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول
 فجاء التخفيف بحذف النون كما حذف في الموصول في قوله ابي كليب ان عمي المذاق قتل الملوكة فكما اخل لا بد وقال
 ان الذي حانت بفلم دماء وهم شهم القوم كل القوم يا ام خالك واما حذف النون مع الجر كما صار بوازيد فلاضافة ويستتر في عمل
 اسمي الفاعل والمفعول لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل ولم يخرج به المثنية والجمع
 وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنية والجمع وليس بشئ لما ذكرنا واما قولهم انا مرتجل فسوين فوسخا فانما جاز لكون
 المفعول ظرفا يكتفيه راحة الفعل واعلم انه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعول عنه بظرف قال وكر خلف
 الحجرين جواده اذا لم يحام دون اثنه حليها اية اي كرا جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطى الدرهم عمر وكما جاء في المصدر
 نحو قولهم قتل اولادهم شركائهم فان عطفت على المحرر باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد المسحور
 فالمتأخر المعطوف حلا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل تفسير لفظ اسم الفاعل ان لم يعمل لذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدار الماضي اليوافق المفسر
 الا ان يكون هذا ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب يدها من عمر اعدوا ان بمعنى الحال الاستقبال جازا للنصب والجمع ان العمل على اللفظ اولى وبقي هذا الخلاف في
 ان النصب حلا على الحال او على مقدار فان كان يعمل مقدرا فهو من سببويه فتقدير اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق المقدار انما وانشد سبويه
 هل انت يا عتدينا احبنا او عبدنا اخا عون بن مخراق قول اسم المفعول ما اشتق من فعل من وقع عليه صيغة من الثلاثي على مفعول مضروب وعن غيره
 على صيغة اسم الفاعل على ميم مضموقة فتم ما قبل الاخر كاستخرج ومخرج وامره في العمل لا اشتراط كما مر اسم الفاعل نحو زيد معطى غلامه فاعطى له وقع عليه يعني نعم عليه
 او جرى مجرى الواقع عليه ليدخل فيه نحو او جاز ضربا فهو موجد علت عدم خروجك فهو معلوم ويسمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المنسك
 اذ المراد المفعول به يقع فعلت به الضرب اي وقعت عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور
 كان مفعول ما لم يسم فاعله وكان قياسا ان يكون زنه مضارعه كما في اسم الفاعل تيق ضرب يضرب فهو مضرب لكنه لما اذاهم حذ
 الطمرة في باب فعل الى مفعول قصد والتغيير احدى الفرق في الثلاثي لما تبنت التغيير في اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في
 الحركات والسكنات كمضارعه لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في اكثرها حركاته نحو يضرب فهو ناصر ومجمل فهو
 حامد ولما اسم الفاعل من الفعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيره بزيادة الواو فقوي الميم مثلا يقول
 ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل قليل كعزود وملول وعصفور فبقى اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كما يجري على فعله
 لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الالف من الاشباع كقول اذ نوافظ طور وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن
 غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه لا في فم ما قبل الاخر لانه كك في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول
 وقد شذ اضعفت الشيء فهو مضعوف اي جعلته مضاعفا قوله وامره في العمل لا اشتراط كما مر اسم الفاعل يعني ان حاله في عمله
 عمل فعله اي للمضارع المبني للمفعول كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل حاله في اشتراط الحال

بسم الله

والاستقبال والاعتقاد على صاحب اوحرف في الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعتدائه بخوزيد معطى غلامه درهماً
 فلا يحتاج في عمل الرفع الى شرط زمان كما بين في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في
 اسم المفعول لكن المتأخرين كابن علي من بعده صرحوا باشتراط ذلك في اسم الفاعل فان كان الفعل متعدياً بنى اسم المفعول منه
 بلا قيد حروف كحرف في باب المفعول به وان كان الفعل لازماً فان لم يتعد بحرف جزم بحرف بناء اسم المفعول منه كما لم يحز بناء الفعل المبني
 للمفعول منه اذا اسند لا بد له من المسند اليه فلا يق المذهب كما لا يق ذهب وان تعدى الى الجوز جاز بناء اسم المفعول منه مسنداً
 الى ذلك الجوز والجوز نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه كذا في متعد حذف منه ما هو المفعول به وعكس بحرف الجوز نحو رميت عن القوس
 فهي رمى عنها والمرعى هو الشخص ومنه قوطم اسم المفعول اي المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الطرف
 فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سير اليوم فسبحاً فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه
 فلا تقول في ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعول سواء كان مفعول
 مالم يسم فاعله كضرب الخدام او لا خوزيد معطى درهم غلامه اي معطى درهماً غلاماً فاضافة غير حقيقية لانه مضاف الى معمول وان لم
 الى معمول فاضافة حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلاً من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو او لا كقولنا الحسين عليه السلام قاتل
 الطغاة اخرى الله قاتله **قول في الصفة المشبهة** ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله من فعل اي مصدر قول لازم يخرج
 اسمي الفاعل المفعول المتعديين قوله من قام به يخرج اسم المفعول اللازم المعدي بحرف كعدول عنه واسم الزمان والمكان والا لقوله
 على معنى الثبوت اي الاستمرار والزم يخرج اسم الفاعل اللازم كقام فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج
 عنه نحو ضامر وشارب طالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدث وذلك لان صيغة فاعل موضوع للحدث ولهذا اطرده
 تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاشن وضائق عند قصد النص على الحدث والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعاً
 للحدث ليست ايضاً موضوعاً للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليها فاما ليس معنى
 نحو حسن في الوضع اذ وحسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر
 المشترك بينهما وهو الاضافة بالحسن مطا لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يحز نفيه في جميع الازمنة
 لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظن بثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصيص بعضها كما تقول كان
 هذا حسناً فقيم او سيدير حسناً او هو لان فقط احسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً **قول في صيغة الفاعل** لصيغة الفاعل
 على حسب السماع كحسن وصعب وشديد تعمل على فعالها مط صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل اسم المفعول ويجيء في
 مقدمه التصريف وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة بقياسية كاسق وابيض وادحج واعور على وزن الفعل وانما عملت الصيغة
 وان لم يوازن صيغتها الفعل لكانت للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل في الصفة
 ما قام به الحدث المشتق هي منه فهي بمعنى ذو مضاف الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل الحدث المشتق هو منه فظناً
 بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدث في احدها وضعاً والاطلاق في الآخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهة اسم الفاعل
 بكونها صفة تشبى وتجمع وتوثق من ثم لم يعمل الفعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه
 من وما دام مع من لا يشبه ولا يجمع ولا يوثق ولم يقصد ان تشبى الصفة المشبهة وجمعها وتاثيرها كتشبى اسم الفاعل وجمعه
 وتاثيره سواء لانه لا يطرده ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضه كما تقول ضاربون وضاربه مع عمل الفعل فاعله

في شرح كافي

كما كان في اسم الفاعل
 وهو غلبة استعماله في
 الحدث ومن ثم تحول الصفة
 عند قصد الحدث اليه
 فجاءها حقيقة في احد
 تحركه فاصل ان تقول

التي شذت سواد العين
 من سقمها ١١٠ س

حاصل في الصفة فيجب عند سيبويه لكن على فيج كما في حسن وجهه على ما يجئ من الخلاف والثاني من الممتنعين ان تكون الصفة
 باللام مضافا الى موصولها الجرد عن اللام والاضافة كالحسن وجهه او وجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير
 من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التقريب لكنها فرع الاضافة المخطئة فاذا لم تكن مثلها جواز التثنية
 المضاف والمضاف اليه معاً فهذا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه هو تعريف المضاف وتكرار المضاف اليه
 ومستثناة منها ما خالف فيها وهي الصفة مجردة عن اللام مضافا الى موصولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه
 وجميع البصريين يجوزونها على قيم في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قيم في السعة وليس استقباحها لاجل اجتماع الضميرين
 فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليست بقيمته كما في رجل ضارب اباه بل كونهم شرا في الاضافة لقصد التخفيف فتقتضي الحكمة
 ان يبلغ أقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهلون التخفيفين اعني حذف المتنوين ولا يتعرض لإعظما مع الامكان وهو حذف الضمير
 مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قيم نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف المتنوين ومنها ان
 بالشاذ مستدل لا بشيخ العنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد به انه اضيفت حسن الى وجهه وهو هو في المعنى وذلك انما
 منعه من منع في الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا يضاف الصفة الى ما هو فاعلمها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع
 اننا ذكرنا بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنب عن ناصبة ثم اضيفت اليه حتى
 لا يستنكر في الظاهر ان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكان ذلك اضيفت حسنا الى ضمير نفسه وذلك
 لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لا امتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحداً من وعبد بطنه وصدرا بلده وطبيب مصره ونحو ذلك
 والنشد سيبويه للاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشاعر اقامت على ربيعة مما جارتا مصفاً ثبيتا اعالى جونتاً مصطلاًهما وقال المبرد
 بل الضمير في مصطلاًهما لا اعالى اذ هو جمع في معنى المشي اذ هو للجارتين وليس للجارتين الاعليان وانما جمعاً بما حوّلها كقولهم ع
 روانف اليتيمات وتستار اذ فالالف في تستار ارجع الى رانف لانه بمعنى رانفتين فكانه قال جونتاً مصطلاً اعالى فليس فيه
 الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتاً كقولك زيد حسن الغلام قيم فعل اي فعل الغلام ويعني بمصطلى اعالى ما تحت اعالى
 وهو الموضع الذي اصابه الرخان اكثر فاصل الحجر ابيض واعلاه كميته وما بينهما جون اي اسود وما ذهب اليه المبرر تكلف الظ
 مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسألتان اخريان قيمتا عند الحاجة استحسنهما المصوفاً الحسن وجهه وحسن وجهه
 بنصب المفعول فيهما وجهه استقباحاً ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان معرفة انما جاز مع كونه في المعنى فاعلا ليدبر في
 صورة المفعول فلا يستقيم الاضافة اليه اذ قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها قيمتها في الظلم لان الصفة الرافعة للظ
 هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمر اذ الضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي هي مستقيمة في
 المحضة وهي اصل غير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا يرى ان الضارب
 غير عمر في المثال المذكور فاذا اضيف اليه بعد نصبه كان كاضافة الشيء الى الاجنب فنصب معمول الصفة اذن لاجل توطئة الجرح
 فلما كان الحسن وجهه بالجرح متنعاً كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما لم يجز حسن وجهه بالجرح الا في الشعر كان القياس امتناع حسن
 وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد الجرح ليس مقصود اذ انما كنههم جودها على قيم في السعة ايضا ليطهر النصب فيما كان
 فاعلا سواء جازت الاضافة اليه او لا غاية الظهور فيتمين في الجرح وانه كان قبل منصوباً قال نعمتها ان من تعاقبها كوم الذي هو اذ قد
 سترتها ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسألتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المفعول فيهما فاستثنان كثيراً الاستعمال

رضى شاعر كافي ج ٢

٣٩٣

الرواقه منقول
 الالية و طرفها
 الذي على الاخر
 من الانسلا
 اذا كان قائماً
 من سوره

تكملة
الشرح
في

وانما كانتا اصلين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة اذ ليس في الصفة ثم كل واحد
منهما فرعان حسنان في القياس كثير الاستعمال الحسن وجهاً وحسن وجهاً على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالحرف على
الاضافة اما حسن انتصاب المعمولين في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنصبته وجهاً على التمييز
ليحصل الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا وقع في النفس الابهام اولاً ثم التفسير ثانياً كما مر في باب التمييز في نحو نصب زيد عرقاً
فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاراً في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن انجرار الوجه مع اللام فيه فلان في
حسن الوجه تخفيفين حذف المتنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاراً فيها وفي الحسن الوجه تخفيفاً واحداً وهو
حذف الضمير فيها معاً تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير مراعاة لاصل في التعريف وهذه فائدة لفظية واما من حيث
المعنى فغيرهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوباً على التمييز كما في الاوليين والدليل على انتقال الضمير فيهما الى الصفة
قوله عند حسنة الوجه وفي المثني والجموع الزيدان حسناً الوجهين والي يذون حسناً الوجه ولا ياتي هذه العلامات
في الصفة الا وفيها ضمائر مستترة الا في النذر فقام رجل قادراً غلباً وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب بعد اسنادها
الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب خبراً او نعتاً واحالاً وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة
كما في زيد حسن الوجه فانه يتصرف بالحسن بحسن وجهه اولاً نحو زيد غليظ الشفتين اي قيم وزيد ابيض الوجه اي شيم
وكثير الاخوان اي متقويهم فيحسن اذن ان يجعل صفة سبب كصفة فيستحق ضميره في صفة سببه كما يستحق في صفة نفسه
فيخرج السبب اذن عن ظاهر الفاعلية الى النصب او الى الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعاً على ان يكون بدل
من الضمير لئلا يلبس بالفاعل فان لم يحذف في اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له
في ذاته نحو زيد احمر ثوبه لم يحذف استتار ضمير المسبب فيها فيقيم زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب وزيد احمر غلاما لا يسمونه
للجميع الا ان صاحب سبب متصرف بالوصف المذكور فيقيم ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضم فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة
سببه على صفة نفسه فان قيل ليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب كذلك معنى كونه
صاحب ثوب هو من كون الثوب سبباً لزيد لا من صفة السبب انما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كرم قال الحزن باباً
والعقول كلها فعليك العبرة بما ذكرت ومثله لا يبيح ولا في غاية الحسن وهي حسن وجه اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل
فيه الامطابقة المعمول لاصل في التعريف واربع مسائل قيحية قبحاً لا ينتج الى منعها في حال السعة وهي الحسن وجهه وحسن وجهه
والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والاوليان اقيم من الآخرين لعدم موافقة المعمول فيهما لاصل في التعريف وجهه
قيم الا ربع خالو الصفة من عائد الى الموصوف وحذف الجار مع الجر قليل قيم اي وجهه منه والوجه منه وقال ابو علي الوجه وجهه
بدلان من الضمير المستحق في الصفة قال في قوله نعم مفتحة لهم الابواب وهذا غسل الدم بالدم لان بدل البعض وبدل الاشتغال لا يجوز
من الضمير المبدل منه في اغلب قال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله كما في لحاف الصبيغ البردة برقة فالوجه ياتي
على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قيم عند البصريين ومثلهما فيهما وجه حسن
لكن قل استعمالهما لا يستنكار في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فلو كان النصب توطئة للجر
وهو حسن كما هو اما استنكار ظاهرهما فلنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعروف في مثله على التمييز
لنحو قيم تعريف المميز كما في بابيه وثلاث مسائل قيحية لا يجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة بلا قيم عند الكوفيين

وهي الحسن وجه وحسن وجه بنصب وجه فيها وحسن وجه مجر وجه كما في مستثلان باطلتان اتفاقا الحسن وجه الحسن
بجزم المعول فيها كما تقدم المجموع ثمان عشرة مسئلة ولنا ان نعلل استقباح المسائل المثلث القبيحة المنوعة في السعة بعلّة واحدة
فنقول لما استكن ضمير السبب في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين اعني جريها على المسبب واستلزامها لصفة في نفسه فصارت
السبب كصفة المسبب صار السبب كالصفة لجية بعد الفاعل اي الضمير المستحق فنصب تشبيها بالمفعول في هو الضارب زيدا او
جره بالاضافة الى المانع من الاضافة الى السبب لان المانع منها انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استكن ضمير السبب في الصفة استقيم مجيء
في السبب ايضا لان الضمير في السبب انما كان محتاجا اليه ليتبين كونه سببا واضمار الضمير في الصفة دل على انه سبب لاننا
لم نضمه فيها الا لانه صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو ان فيه كان قبيحا وليس
نحوه يضر برب غلام مكث لان الضمير ضارب ليس له لانه صفة سببه على صفة نفسه وانضم هذا القبح المذكور في الحسن وجه
بجزم المعول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية في تأكد امتناعها قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة
وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
في الجميع والاولى التفصيل قوله ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن قد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت
بها فلا ضمير فيها لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبح على ما ذكرنا مبني على الضمير متحد قاعدة يتبين بها الضمير و
الضميران والتجوز عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معولها فان كان في المعول فهو ظاهر البروزة فهو وجهه
او الوجه منه فان كان في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فتوثبت لتأنيث الضمير وتثنية وجهه فان رفعت ظاهرا
فهي كالقفل توثبت لتأنيث الفاعل وتفر عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعول اذا كان
معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعروف باللام او مضافا الى المضاف اليه بالغاما بلغ نحو مرت برجل حسن الوجه وحسن
وجه الغلام وحسن وجه ابى الغلام وكذا الوردت وكذا حكم المعول المضاف الى المضمحل المضاف الى المضمحل وهم
جزائكم مرت برجل حسن وجهه حكم برجل حسن وجه غلامه ومرت برجل حسن وجه ابى الغلام وكذا الوردت وكذا ان كان فيه ضمير
ولم يكن مضافا اليه كقوله رحيب قطاب الحبيب منها ومرت برجل حسن وجهه يصور وكذا حكم المجرد عن اللام والاضافة الى المضمحل حكم
المضاف الى المجرد عنها بالغاما بلغ نحو مرت برجل حسن وجهه حكم برجل حسن وجه غلامه وحسن وجه ابى الغلام وكذا الوردت
قوله واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر يعني باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي
الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى الواحد نحو زيد معطى غلامه ومرت
ومن المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معطى اخوه وعمركر كما يقول في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاخص
وفي اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومودب الخدام سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع والاستمرار والاطلاق فان
رفعهما للسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما في باب الاضافة فاذا جاز في معولها الرفع جاز بالنصب الجواز لا نهما فراه كما مر
فيجئ في كل واحد منهما ثمان عشرة مسئلة وكذا انما يجوز استتار الضمير فيهما منتقلا من معولهما ثم نصب المعول وجزه اذا كان يحصل
صاحبهما المتقدم وصف باضاف مرفوعهما بمفعولهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز نحو زيد قائم اباء ولا قائم ابن العم بجزم المعول
ولا مضروب ملوك الاخ ولا مشرب ماء الاخ بجزم المعول هذا واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا و
معطى اخوه درهما او معطى عمر ثوبه فان حذفت المفعول لم يجوز نصب الفاعل وجزه اتفاقا لثلاثه شبه بالمفعول فان لم يفعولا بخلاف

٢٩٥

وجه الحسن وجه

رضي شرح كافي ج ٢

الصفة المشبهة واسمى الفاعل والمفعول للاراضين فانه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب بالمجرور وان ذكرت المفعول منصوبا
بعد الفاعل فامن التباس المنصوب والمجرور بالمفعول لم يستمع عندنا في على نصب الفاعل او جرة اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غير
وقد مجرى بعض الاسماء الجارية مجرى الصفات المشبهة فهو شمس الوجه فيجئ في المسائل المذكورة وهو قليل
قليل لا يعمل الصفة المشبهة في الاصل كما يعمل اسم الفاعل والمفعول بل تعمل في السبب فقط وليس اطلاقا على هذا القول بوجه بل تعمل
في غير السبب اذا كان في مفعول اخر لها ضمير صاحبها كخبر جل طيب في دائرة نومك وكذا اذا اعتد على حرف الاستفهام او النفي نحو احسن الزيد
وما حسن الزيدون فانه لا صاحب لها بهذا حتى تعمل في سببه واما نحو ما زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او لا حسنا وجهها
برفع الوجه فان وجهها وان لم يكن سببا لان يد الا انه سبب للجارية التي هي سبب فجازوا الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الرابع
ان صاحبها كان الضمير الذي اضيف وجه اليه راجع الى جارية التي هي مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجهه جارية فهو محل
على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جارية لا فيحذر برجل قام غلاما لا قاعدين ومن هذا الباب عند المبرد جونا امصطلاها كما مر لان
اصلا جونا مصطلاها اي مصطلاها اي عالها فلما قصد الاضافة حذف الضمير الذي اضيف اليه اعلى واستتر في جونا فصا
جونا وادخل اللام في اعلى ليتعرف باللام كما كان متعربا بالاضافة ثم اقام موضع الاعلى ضمير ارجا اليه لتقدم ذكره وجعله مثني يكون
الاعلى ههنا في معنى الاعليين فليس عندنا اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من وجهه كما حذف من اعلى ههنا
قولهم اسم التفضيل ما استق من فعل لموصوف بزيادة على غير ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب واحترز عن مثله بان قالوا استق
من فعل لموصوف بزيادة على غير فيه اي في الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل اي زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم فاعل المبني
من باب المبالغة والاولى ان يقال هو المبني على افعال لزيادة صاحبه على غير في الفعل اي في المصدر المشتق هو منه فيدخل فيه خبره
لكنهما في الاصل خير اشر فحذف بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل قولهم لا وشرطه ان يبنى من الثلاثي المجرد ليعلم
ليس بلون ولا عيب لان منهما افعال لغيره مثل زيد افضل الناس فان قصد غير فوصل اليه بأشئ ونحو مثل هو اشد منه استخرجا وبياضا
وعنى وقياسه للفاعل وقد يحذف للمفعول مثل عذر اليوم واشغل واشهر شرط افعال التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم
للفي متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز من ايدي وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهما حذات الشاتين
اكلهما من الحذات واول شاذ وكذا قولهم ابل من حنيفة الحنا ثم لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهري ابل يا بل ابالة
مثل شكس يشكس شكسا اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفرس سينة ولم يستعمل منه فعل ايضا وقولنا تام احتراز عن
الافعال الناقصة كان وصار فانه لا يبق اكون واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحد كما توهم بعضهم
والافعال موضوع للتفضيل في الحد والحقي انها دالة على الحد ايضا كما سيجئ في بابها فلا يمنع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك
منطلقا وهو اصير منك غيبا اي اشدا انتقلا الى الغي وقولنا غير لازم للفظة احتراز عن نحو ما انبس بكلمة فانه لا يبق هو انبس منك لثلاثا
يصير مستعملا في الاثبات فان قيل فقل لا انبس قلت ليس لان انبس لنفي الحد الذي هو التكلم ونبس موضوع له بل هو لنفي المفضل في
التكلم وقولنا متصرف احتراز عن نحوهم وبشئ ليس اذ لا يبق النعم وابد في قولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس طلعت
فانه لا يبق الشمس اليوم اغرب منها امس ولا اطلع ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالقوا والعمى قوله ثلاثي احتراز عن
الرابعة في خروج قولهم احتراز عن ثلاثي ذي زائد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله ليعلم اي لو لم يكن ثلاثيا بل
كان رباعيا كدخرج او لم يكن مجردا كاستخرج واخرج لم يمكن بناء الفعل منه امان اردت بناء من غير حذف شيء منه فواضح

تتمة

الاستعمال لان افعال ثلاث مزيد في الحمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فلا بد ان يلتبس المعنى اذ لو
 قلت في دحرج ادحرج لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا الوقت في تركيب اخرج اخرج بحد في الحمزة لا يلتبس باخرج من الخروج وكذا في غير
 من المنشعبه وكل هذا بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعال انما اقصر واعليه اختصار اقول ليس بلون ولا عيب صفنا ايضا لقولنا ان لا
 وقوله لان منهما افعال غير يعني انما لم يبين من باب الالوان والعيق لان جاء منها افعال من غير اعتبار الزيادة على غير فلو بنى في افعال التفضيل
 لا يلتبس احدهما بالآخر ولو قلت زيد لا سود محجرا على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو وسواد او بمعنى الزائد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا
 بين ان افعال الصفة مقدم بناء على افعال التفضيل وهو كذا لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة كذا في
 الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يبق من الالوان والعيق الظاهرة فالباطن ينبغي منها افعال التفضيل نحو فلان ابلد
 من فلان واحمق دارع^{٥٤} واهوج^{٥٥} واخرق^{٥٦} والد واشكس^{٥٧} اغثي^{٥٨} واغجم^{٥٩} وانوك^{٦٠} مع ان بعضها يجيء منها افعال لغير التفضيل كاحمق وحمقاء
 وارعن^{٦١} ورعاء^{٦٢} واهوج^{٦٣} وهو جاء واغجم^{٦٤} وعجاء^{٦٥} وانوك^{٦٦} ونوكاء فلا يطراد في تعليل بان من افعال غير والاولى ان يقال لا يبنى افعال التفضيل
 من الالوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة لان غالب الالوان ياتي افعالها على افعال كالبيض واسود واحمر واصفر فحمل كل
 ما جاء من الثلاثي عليها واما العيق المحسوس فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غير كاحول واعو^{٦٧}
 فانما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم تقلب الواو فيه ما حمل على حول واعو وما لم يجيء منه افعال كالبجر والفقم والعج
 والعج لم يبين منه لكون بعضه مما يقبل الزيادة والنقصان كالعج والبواق محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع واجاز الكوفيين
 بناء افعال لتفضيل من لفظ السواد والبياض قالوا لا اصل لالوان قال البيضا من اخت بنى ابيض وقال ع^{٦٨} لانت اسود في عني من الظلم
 وهما عند البحر يدين شاذ قوله فان قصد غير يعني قصد التفضيل من معاني الاشياء التي تعذر بناء افعال التفضيل من الفاظها وهي
 ذو الزيادة والى باعي والالوان والعيق الظاهر بنى افعال تفضيل من فعل يصير بناء افعال منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب
 غرضك الذي تعصده ثم يوتي بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعال منها فغلب على التمييز ليتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها
 نحو قبح عورا واشد بياضا واكثر دحرجا واسرع انطلاقا ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب افعال مع كونه ذات زيادة وثيقة كثرة
 السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واداهم للمعروف وانت اكثر من فلان وكثير ومجمل وقلة التمييز لانك تحذف منه الحمزة وترده الى
 الثلاثي ثم تبني منه افعال التفضيل فتختلف حمزة التفضيل حمزة الافعال وهو عند غير سماعي مع كثرة ونقل عن المبرد والخبفش جواز بناء
 افعال التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيهما كالفعل استعمل ونحوها قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيجوز لافعال
 قوله وقياسه للفعل يعني قياسا ان يكون تفضيل الفاعل على غير في الفعل كضرب اى ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين
 ولا يقال اضر ب معنى مضروب اكثر مضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم جعلوه مشتركا
 بين الفاعل والمفعول لكثرة الاشتباه لاطرادها واما سائر الالفاظ المشتركة فاختفى فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية
 فاراد واجعلها في احدهما اظهر دون الآخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا في فاعل في الاغلب لا ينعكس
 وانما قلنا في الاغلب احتراما عن نحو عجنون ومبهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقى اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل
 الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا في المفعول ايضا على غير قياس نحو اعذر واشهر والور واشغل اى اكثر مفعلا
 ومشهورة وطلومية ومشغولية ومنه اعني في قول سيبويه وهم لشانه اعني قولهم ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا او بمن
 ومعر فباللام فاذا اضعيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضعيف اليه ويشترط ان يكون منهم

٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠
 في كيفية استعماله

۲۱۳۹

139A

٢٤
 بهل المنساج
 القوي ذا الرق
 منجمه و
 امر القيين
 عبيد اخوكيين
 وشم حلاله
 لانه اولى من
 ارت اشتر
 قدس سره

متجاوز وباشن بلا تفضيل فمعي قولك انت اعز علي من ان اضريك اي باشن من ان اضريك من فط غرتك على وانما جاز ذلك لان التفضيلية
متعلقة بافعال التفضيل بقريب من هذا المعنى الاتري انك اذا قلت يزيد افضل من عمر وضعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمر فمن
فيما نحن فيه كالتفضيلية لا في معنى التفضيل ومنه قول علي وطي بما تقدم من نزول الابل الى بحيرة والنقص في قولك اصدق واوفى من
ان تكذبك او تغرك اي هي متجاوزة من فط صدقها عن الكذب ويجب ان تلي من التفضيلية افعال التفضيل لانها من تمام معناها
او تلي معموله قال فانما رأينا العرض اوح ساعه الى الصون من رباط يمان مستم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هي احسن
لو انصفت من الشمس قد يتقدم عليه في الشعر كقوله واستترك الزباء فسر او هي من عقاب لوح الجوى على منقبي ويلزم ذلك ان كان
المفصول اسم استمها من نحو من اعلم زيد او مضافا اليه نحو قولك من غلام اكرم اكرم انت قوله فاذا اضعف فله معنيان احدهما وهو الاكثر
ان يقصد به الزيادة على من اضعف اليه انما كان هذا لان وضع فعل لتفضيل الشيء على غيره فالاول ذكر المفضل وليس قوله على اضعف اليه
بمعنى لانه مفضل على ما سواه من جملة ما اضعف اليه وليس مفضلا على كل ما اضعف اليه كيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل
الشيء على نفسه وقول المص في دفع هذه الشبهة ان زيد لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل الناس لعرض التفضيل عليه معهم بل لعرض
التشريك معهم في اصل الفضل ليس بشئ لانه لا يحتاج حصول هذا العرض اي التشريك في اصل الفضل الى اسطة لان لفظ افع
يكفي في هذا الغرض لما ذكر المص بعد هذا وهو قول لا فعل جتان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الغرض
الا بعد الاصل فنقول لفظ الافضل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل فلا يحتاج لاجله الى شئ اخر والاولى في تقليل دخوله في جملة
المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فلا يرجع اليه وقوله بعد هذا في الشرح ان لا فعل جتان الخ الكلام قد مضى الكلام فيه في باب الجان
والثاني ان تقصد زيادة مطلقة اي تقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا على المضاف اليه وحده وانما تضيفه الى شئ لمجرد التخصيص والتوضيح كما
تضيف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم فلا تضيف فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى
جماعة هو اكرمهم كقولك نبينا عليا السلام افضل قرين بمعنى افضل الناس من بين قرين وان تضيفه الى جماعة من جنس ليس خلا
فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف بل ليل انك لو سالت عن عدة اخوة يوسف لم يجز لك
عدة فيهم لانه قد خرج عن جملة بل بالاضافة الى ضميره بل يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بني يعقوب وان تضيفه الى غير جملة نحو فلان اعلم بعد
اي اعلم من سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه ومسكنه وان قلت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله يجوز
في الاول افراد الخ يعني اول معنى المضاف اعلم ان الاصل في افعال التفضيل ان يذكر معه ما يقتضيه وضعه وهو من التفضيلية لانه بصوغه على هذه
الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدى الى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز عما يشترك في هذه الصيغة من الوصف كاحمر
والاسم كافعل في بد النظر بمن التفضيلية فصارت كائفا من تمام الكلمة فلما لا يفصل بينهما كما لا يفصل بين افعال ذلك ايضا قليل فمادام
معهم لا يطابق به صاحبه تشني وجمعا وتانيا بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكور نحو زيد او الزيدان او الزيدون او الهند والهند
او الهندات افضل من كذا اذ لو شئ وجمع وانت كان كمتنية الاسم وجمعه وتانيا قبل كماله فاذا اضعفت وادرت تفضيل صاحبه
على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزوم صيغة واحدة وذلك لكونه مثل في كون المفضول مذكورا بعد
محرورا ولا سيما ان افعال المصاحب لمن مضارع للمضاف كما تبين في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المحرور
بمن مفضول بجميع اجزائه والمحرور بالاضافة بجميع اجزاء مفضول الا صاحب الفعل الداخل فيه معهما ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في
احدهما دون الآخر فجاء اجزاء المضاف بهذا المعنى محرورا المصاحب لمن المشابهة التي بينهما وجاز ايضا تشني وجمعه تانيا لفظا

الوجه انفسه وهو
بين الاضطرار
والجواب ما بينهما
انما نسب السور
قال الخليل
في مادة النواص
يقولون زيد افضل
او زيدا افضل لان
افضل الذي للتفضيل
لا يضاف الى اللفظ
ما كان داخل فيه
ومنه لانه منسوخ
الجواب وزيد افضل
نحو قوله في الاضطرار
نحو قوله في الاضطرار
من قوله في الاضطرار
ويخرج من قوله في الاضطرار
ان يقال زيد افضل اخوة
كما لا يقال زيد افضل النساء
لانه من جنس
وهو من جنس
جمله من جنس
انك زيد افضل
الاخوة او افضل
بني اسية
ندس

رضي شريح كافي ج ٢

٢٩٩

١٤
 توحه اسدك
 اى نجاه عن الغم
 نفوس المتقويين
 قدس سره
 ١٥
 الدون
 اللهو واللبس
 الاكل
 ١٦
 الرعدة والالام
 الزعفران وما
 سميت
 قطران
 بمانقحان
 دون التفكير
 قدس سره

رضو شجر کا فیہ ج ۲

جعلوه ظرفاً أنه قيل من عام قبل عامك وفي تأويل أول يقبل اشكال لأن أول الشيء اسبق اجزاء فيعني أول عامك أسبق اجزائه أما من المصنف
أول الأيام والأوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه
على الضم ويجوز أن يكون أول بهذا بمعنى أول من عامك ويكون الظرف صفة لعامي عام كائن في زمان اسبق من عامك جعل للزمان
زمان توسعاً ولا يبعد أن يقى أنه جرس صفة المرفوع على توهم الجبر في الموصوف لأن ما بعد مذ قد يجوز فيكون كقولهم ولا ناعب لابين غرابها
وقوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين فعلى هذا يكون أول محذوفاً لا منصوباً وتقول اذالم تر زيداً يؤمناً قبل مس ما رأيت من أول من
امس فان لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رأيت من أول من امس ولا يتجاوز ذلك وإنما أخر قد انجى عنه معنى التفضيل بالكلية
كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل لامع من ولا مع الاضافة بل يستعمل أما محذوفاً من اللام ومع اللام ولم يكن معنى من مقدراً مع
الحج طابق ما هو له تذكيراً وتأنيساً وافراداً وتشبيهاً وجمعاً وقد يحذف الدنيا والجملة عن اللام اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجملة بمعنى
الخطئة العظيمة قال في سعي دنيا لما قد مل وقال وان دعوت الى جلي ومكره يوم اسرة كرام الناس فادعينا وانما جاز ذلك لانها
غلبت في الشئتين المذكورين فانجى عنهما معنى التفضيل واما حسناً في قوله تعالى وقولوا للناس حسناً فيمن قرء بالالف السوى في قوله
ولا يحزن من احسن يسقى ولا يحزن من غلط بليس فليس بآية احسن واسئل مصدر ان كان الرجوع البشري قوله ولا يعمل
في مظهره اذا كان لشيء وهو في المعنى مسبب بفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غير منفياً نحو ما رأيت جلاً احسن في عينه التحل منه في
عين زيد لا نه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا الفصلوا بينه وبين معموله باجنبه وهو التحل وذلك ان تقول احسن في عينه التحل من عين زيد
فان قدمت ذكر العين قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها التحل مثل قول الشاعر صرحت على ادى السباع ولا اركب كوا ادى السباع
حين يظلم وادى اقل به ركبته تأية واخوف الاما وقوله سارياً اعلم ان مشابهة الفعل بالتفضيل صيغة وكذا اسم الفاعل والظرف
كما تقدم في الصفة المشبهة ولا يرفع الاسم الظرف الا عرف الاشهر الا بشرط كما يجيى وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار ذلك
الشروط نحو صرحت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور ويرفع المضمير المستتر الذي هو فاعله لان مثل هذا العمل
لا يحتاج الى قوة العامل اما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصب بل ان وجد بعده ما يؤمهم ذلك فافعل ال على الفعل الناصب قال تعالى
هو اعلم من يفضل عن سبيله اى اعلم من كل احد يعلم من يفضل عن سبيله وكذا قوله واضرب مناً بالسيف القوانسما ولا ينصب شبه
المفعول كالا حسن الوجه اما لا لا ينصب المفعول به فلا ينصب ايضاً شبهه واما لان نصب ذلك في صفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة
للاضافة الى ما كان مرتفعاً به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر بالشرائط التي تحيى وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا ويتعدى الفعل التفضيل
الى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء الفعل باللام نحو اضرب منك زيد وذلك لضعف مشابهة الفعل واسم الفاعل اذا جاز
لك ان تدغم اسم الفاعل والمصدر باللام اذ اتقيا الى المفعول نحو ضرب زيد شديداً وانا ضارب لزيد مع قوله وجبت لك في
الفعل لضعفه وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل يتعدى اليه الفعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا ادر
واعرف واجمل وذلك لان افعالها زيدات في مفعولها الباء نحو علمت به وجملت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا اعلم به جاهل
وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف الجر يتعدى اليه الافعل بذلك الحرف ايضاً نحو انا امر منك بزيد وادى منك بالنشأ
ويتعدى الى اول مفعول باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ثانياً في الباباين منصوباً نحو انا اكس منك لعمري الشيب اعلم منك
لزيد منطلقاً وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضاً باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرف جر مماثلين لفظاً ومعنى الى شيئين من رفع
واحد كمفعول بهما او زمانين او مكانين وان لم يكونا من نوع كقولك درت في البلد في يوم الجمعة جاز وقولك اقممت في العراق

اول الجزاء عالمك

٤٤
 السيرة خادومته في شرف
 يقال سر السيرة كذا عايد عودكم
 يسر كافي في سر أضيافها
 ومرد يسر مودة قصدا سرها
 ومجد سره وهو جمع غريب
 وهو ان جميع فعل على فاعله
 القوس على
 سره
 نبذة من الجدود ايضا
 تأتي بين اذن القوس من

ح ل
ان افعل التفضيل
خفف مشأ به
فعل معنى لا
الفاعل ايضا

رضی شریک کا فیہ ج ۲

في البغداد في رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشهرة الجرئية فان اختلف معنيا الحرفين فحورت
 بزيد بجر اى مع عمرو اولفظاها فحورت من البصرة الى الكوفة جاز انتصاب ثانيا ما المذكور عند الكوفيين بافعال نصبه
 للاضطرار اليه عند البصريين بفعل مقدر بدل اول عليه بافعال فيكون ثانيا مفعول افعال الفعل مع مفعول الاول محذوفين
 انا اكسى منك لعمرك اسوة الثياب اعلم منك لزيد اعلم منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لا فعل لوجه لا منصوبا ولا مع
 اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المعنى لا يجوز حذف احد المفعولين دون الآخر
 في باب علمت الاول ان يق هو اشد منك علما زيد منطلقا او علما بان زيد منطلق قلت اخبر من هذا كله وابعده من التكلف اعلم منك
 بانطلاق زيد وان كان الفعل يفهم منه الحب والبغض تعد الى ما هو الفاعل في المعنى اى المحب والمبغض بالي نحو هذا احب الي واشهى الى
 واجب الي وابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها تستعد الى المبغض المحب بالي ايضا كقول تعالى حسب اليكم الايمان
 وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واحق وقد رانه غير قياسى يتعدى الى المفعول من اى فعل كان بمن كما تقدم
 وهذا هو المفعول الحاصل لا فعل الصوغه على هذه الصيغة وينصب فعل التفضيل الظرف لا كقائه برأى هذا الفعل الحال مشابها له
 نحو زيد احسن منك اليوم ركبنا والتميز نحو احسن منك وجهه لانه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو اقول خلا قول الا اذا كان
 لشيء من هذا شرط رفع فعل التفضيل لفاعله الظم كما رفع احسن الكل في قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكل منه في عين زيد
 فيعمل الرفع اذ اقياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشيء هو رجلا في المثال المذكور وذلك لانه صفة قوله وهو اى الفعل في المعنى لمسبب
 اى المتعلق لذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يق في المتعلق السبب لا المسبب احسن في مثالنا من جهة المعنى لمتعلق الرجل
 وهو الكل فان الاحسن في الحقيقة هو الكل لا الرجل قوله مفضل صفة لمسبب ذلك المتعلق الذى هو الكل اذا اعتبرت الاول
 اى صاحب الفعل وهو رجلا في مثالنا مفضل قوله على نفسه الضمير للمسبب هو اذا اعتبرت غير ذلك الاول مفضل و اذا
 اعتبرت الاول وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منقيا صفة مصدر محذوف اى مفضل تفضيلا منقيا اى لم يكن ذلك
 المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثانى مفضولا بل هو باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول وحاله باعتبار الاول متسا
 لحاله باعتبار الثانى والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول فالحل الذى في عين زيد بفضل الكل
 الذى في عين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور مغرر لانه نكرة في سياق النفي فتكون عامة اقل
 كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غير بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل وشبهه بجر متفقين لفظا
 ومعنى فلا يق مررت بزيد بجر بلا حروف عطف كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثانى حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل
 والثانى من قوله نفسه اى متلبسا باعتبار الاول ومقتزاة كما تقول فضلت زيدا ركبنا على عمر رجلا ومعنى قوله باعتبار الاول
 اى بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اى نظرت اليه مراعى حاله قوله لانه بمعنى حسن قال المصنف انما لو يعمل الفعل لانه لم يكن له فعل
 من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر احسن بهذا المعنى
 حسن اذ المعنى ما رايت رجلا احسن في عينه الكل حسنا مثل حسنه في عين زيد فعمل الفعل لان له في هذا المكان فعلا بمعناه قلت هذا العلم
 التى اوردتها نظرد في جميع افعال التفضيل فيلزم اذن جواز رفعه الظاهر مطرد اذ ذلك لان معنى مررت بزيد بجر احسن منه ابو اى احسن
 اكثر من حسنه كان معنى احسن في عينه الكل حسنه في عين زيد حسنه في عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا هذا
 لتلبيس يديوه وان افعالها عمل بهذا مع ضعف مشابها لاسم الفاعل لان لو لم يعمل لزم رفعه بالاعتداء ويكون الكل

في
 المفعول الثانى لا فعل
 محذوف فاعل الفعل محذوف
 مع المفعول الاول

الفعل الحاصل الصوغه

رصف من كافيته ٢٠٢
 في المسبب
 المحكية

في
 بحرفين متماثلين
 الى اسمين من نوع واحد

مراده احسن بغيره
 من لجمع النشأه
 اقية الذي هو الزيادة
 بقا نظروا في المسبب

مبتدأ كافى قولك مرت رجل احسن من اربعة برقع احسن والجملة صفة لرجل ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكل متعلق باحسن
 فتكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعمولها باجنبه ولا يجوز ذلك بل قد يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيد كان عمر ضارباً واعنه
 بهذا لا اجنب ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكل مبتدأ وافعل خبر فله به
 تعلق من هذا الوجه وعند الكسائي والفرغلي ليس الفصل بهذا باجنبه لان المبتدأ معمول عن الخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قدم
 منه على الكل حتى لا يلزم الفصل بين العامل المعمول عند سيوييه باجنبه قلت يبقى الضمير في منه راجعاً الى غير هذا كونه لا يجوز وتعليل
 سيوييه بطرد مع كون الكلام مشتبهاً ايضاً نحو مرت برجل احسن في عينه الكل منه في عين زيد ونقل عن الرمانى جاز ذلك في اللشيت
 والسماع لم يثبت الا في المنفى ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحاً فيه نحو قلنا رأيت رجلاً احسن قوله ولك
 ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجهاً اخر من الاول وهو ان تحذف المفضول الجور من وحر
 الجور الداخل على الاسم الذى ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اى من كل
 عين زيد لانه يفضل الكل على الكل لا الكل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول قوله وان قدمت ذكر العين اى لك
 عبارة ثالثا اخصر من الثانية وهو ان تقدم الاسم الذى قلنا انه غير الاول على فعل التفضيل داخل عليه كلمة التشبيه وتحذف
 ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكل جازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها
 فصل ظاهر او رفعت الفعل بالابتداء لا فاع الاول ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة بهذا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك
 احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اى عيناً كعين زيد عيناً احسن فيها الكل ذلك ان معنى ما رأيت كعين
 زيد اى كعين زيد لا زائدة عليها ومعنى ما رأيت احسن منها اى احسن منها ولا مثلاً بل من المعطوفين اعتماداً على وضوح المعنى فتقول
 رأيت كعين زيد اى رأيت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رأيت احسن من عين زيد اى رأيت كل عين انقص من عين زيد
 في احسن فهذا بدل الكل من الكل اى به للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد لم تذكر ان النقصان
 في اى شئ ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكل فيها
 زائدة عليها في حسن الكل فيها وكيف يكون مثل الشئ في الوصف زائدة عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استغنى في هذه
 العبارة عما بعد المرفوع لانه قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكل فيها وهذا هو المستفاد
 بعينه من قولك احسن فيها الكل منه في عين زيد قوله كواذى السباع وادياً انتصاب وادياً على انه مفعول لا ارى وقولك
 كواذى السباع حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصب على الحالين ويجوز ان يكون عطفاً لبيان لقول كواذى
 والكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزاً لقولك عندى مثل زيد رجلاً ويجوز ان يكون موصوفاً باقل بدلاً من كواذى السباع كما كان
 احسن في عينه الكل بدلاً من كعين زيد والتقدير اقل بركب منهم بواذى السباع واخوف بركب منهم بواذى السباع فتولاه
 ولا ارى الواو اعتراضية قول عين يظلم ظرف لمعنى الكاف اى وادياً يشبه بواذى السباع وقت اظلامه وما في قوله ما روى الله مصدر
 على حذف المضاف اى وقت رقاية الله وهو ظرف لا خوف هو معنى المفعول كاشهر واحمد قوله تانية اى ثباتاً وثوقاً وهو تفعلة من
 تركيب اى يحى بق تانى اى تكلمت وهو منصوب على التمييز من اقل كافى قولك هو احسن منك ثوباً فيكون في المعنى فاعلام مضافاً الى
 المرفوع بافعال اى احسن ثوباً وقل تانية ركب اقوة ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت كواذى وادياً اقل بركب منهم بواذى السباع كقول
 صلى الصلوة والسلام ما من ايام احب الى الله تعالى فيها الصوم منه في عشرى الحجز ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت كواذى وادياً

هذا المحذوف
 كونه مشتبهاً

٢٠٣

رضى شمس كانه

قوله في الجواز

٢٠٢

أقل به ركب تأتي من وادي السباع ثم قسم الأسماء والجمل لله رب العالمين قول الله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد
الآزمنة الثلاثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجواز ونحوه تاء التانيث الساكنة وتاء فعلت قوله في نفسه
يخرج الحروف وقوله مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة في الماضي والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حل الاسم
أي على قولنا كل اسم فهو غير مقترن أعني الاعتراض بباب الغبوق واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حل الفعل أعني على قولنا
كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حل الاسم أي على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والأفعال غير المتصورة كعسى
وشبهه فهو وارد على طرد حل الفعل أي على قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في حل الاسم وإنما اختص
قد بالفعل لأنه موضوع لتحقيق التقریب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع وأما السين وسوف فمما سيؤيد حركته
التنفيس ومعناه تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال بقى نفست الخلق أي وسعته وسوف أكثر تنفيساً
من السين ويخفف سوف بحذف الفاء فيق سو وقد يقى سى بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو ويسكن الفاء التي كان تحركها كسين
وقيل إن السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وإنما اختص بالفعل لكونها موضوعين للدلالة على تأخر
الفعل من الحال إلى الاستقبال واختص الجواز بالأفعال لأنه لا جزم في الأسماء وإنما لم يدخلها الجزم لأن الاسم لا صالته في الاعتراض
استوفى الحركات فأراد أن ينقصوا من الأفعال المعربة بمشابهة الاسم حركة للدلالة على فرعية ما فنقصوها الحركة التي لا تملأها
وهي الكسرة إذ هي أبعد منها بخلاف الضم والفتح فإنها توجد في الفاعل والمفعول فلما نقصت الجوز لم يبق بعد الرفع والنصب حركة
أخرى بقي الكلمة على أصلها من السكون فسمى ذلك السكون الجزم لما ذكرنا أنهم وفوا الأسماء لا صالتهما في الأعراب الحركات
الثلاث ونقصوا الفعل لفرعية على الأسماء في الأعراب ما لا يكون من عمل وهو الجوز فلما نقص الجزم لم يبق بدل الجوزية من وما
أي ساكناً ولو لا هذه الخرج من إجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوماً مبنياً على السكون لأن عمل ما سمي جازماً
لم يظهر فيه لفظاً ولا تقديراً وذلك لأن أصل كل كلمة اسم كانت أو فعلاً أو حرفاً أن تكون ساكنة إلا خرو من ثم لا يطلب العلة للبناء
على السكون وإنما سمي العامل عاملاً لكونه غير آخر الكلمة عما هو أصله إلى حاله الأخرى لفظاً أو تقديراً ثم نقول على أن نحو لم يغزو لم يرم
ولم يخش مبنى كإغزو أرم واخش وإنما حذف الآخر ليكون فرقاً بين العرب المقدراً عراباً والمبني وذلك لأنك تحذف الفعل محل
الأعراب إذا كان حرفاً يوههم سكونه أنه لا يستقال الحركة عليه للبناء أي حرف العلة ليكون تنبيهاً على أنه كما ليس الأعراب في ظاهر
ليس بمقدراً أيضاً لزال محل الأعراب أي الحرف الأخير بلا علة بخلاف نحو يا شعي ولا فتى فانك أقيت حرف الأعراب ليكون الأعراب مقدراً
فإن قيل لا ثم إن العامل إنما يكون عاملاً للتغيير آخر الكلمة عما هو أصله بل إنما يكون عاملاً للتغيير عن حاله إلى أخرى سواء كانت الحالة
الاولى أصلاً أو آخر الكلمة أي السكون أو حالة أخرى أعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فحق إنما سمينا الجازم عاملاً لنقله آخر المضارع
من الرفع الذي هو محل وقوع موقع الاسم أو تجرده عن العامل إلى السكون وذلك لأن عامل الرفع في المضارع مقدم على عامل النصب الجزم
إذا عامل الرفع هو التجرد عما هو وقوع موقع الاسم فيكون الجازم طارياً على الرفع قلنا ليس ذوال الرفع اثر الجازم ومنسوباً إليه بل هو
منسوب إلى زوال عامل الرفع أي الوقوع أو التجرد على ما قيل إن علة العدم عدم العلة فإن قيل فيكون زوال الرفع اثر الزوال عامل الرفع
وزوال عامل الرفع اثر الجازم واثراً لاثراً في زوال الرفع أي لا يجوز أن اثر الجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر الناصب أيضاً فيلزم أن يكون
الناصب جازماً واقعياً ما يمكن في تمشية قول النحاة أن يقا أن الناصب يزيل الرفع إلى بدل وهو النصب الجازم يزيله إلى بدل فلم يسموا
الناصب جازماً لأن تعريفه بآثره الوجودي أولى من تعريفه بآثره العدمي ولما لم يكن الجازم اثر وجودي عرفوه بالعدم فسمى جازماً لأنه يلزم

عاجل

على هذا ان يكون الناصب في نحو ان يضربا وان يضربا او ان تضربا جازما لا زالت الرفع الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائي
وهو ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم الطاري مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله وما نعاله بعد ذلك
من ايجاد رفع فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرفع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله
لم يرد الاعتراض المذكور قوله وحقوق تاء فعلت يعني به اتصال ضمير الرفع بالبارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مشناه ومجموعه
جمع السلامة الالف والواو فلو كثر ضمير الرفع بالبارز لاجتمع في المشنه الفان وفي الجمع واوان فان لم يحدف احدهما استقل الآخر
وان حذف التثنية الساكنة لانها لما سكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اول السكون
من الاسمية كحذف الاسم وثقل الفعل قوله الماضي ما دل على ما قبله ما نك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو
قوله ما دل اي فعل دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله قبل ما نك
اي قبل ما نك تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك اليوم يقول زيد بعد غد خرجت امس
فخرجت امس وان لم يدل بها على زمان قبل زمان تلفظك به لانك حاك وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل
على ما نك قبل زمان تلفظ به به ويخرج ايضا نحو اخرج في قولك اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان
قبل ما نك تلفظ الحكاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء لا يفتاى مراد مثل الفعل هو الماضي نحو جئت واشتريت والفرق بين
بعت الانشاء وابيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لا يدل من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقة
لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصود فالكلام صدق والا فهو كذب وانما بعت الانشاء فانه لا خارج له يقصد
مطابقة بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق
والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقة فاذا لم يكن هناك خارج فكيف يكون
المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اما دعاء نحو رحك الله واما امر نحو قول علي
عليه السلام في نحر البلاء اجزاء امراء قرنه اسنى اخاه بنفسه وينصرف اليه ايضا بالاخبار عن الامور المستقبلية مع
قصد القطع بوقوعها كقول تغ ونا دى اصحاب الجند وسبق الذين والعلة في الموضوعين انه من حيث ارادة المتكلم لوقوع
الفعل قطعاً كان وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفياً بلا او ان في جواب القسم نحو والله لا فعلت
وان فعلت فلا يلزم تكرير الكلام في الماضي الباقي على معناه قال ع والله لا عدبتم بعد ما سقر وينقلب اليه ايضا بدو
ان الشرطية وما يتضمن معناه وبدخول ما النائب عن الظروف المضاف نحو ما ذكر شارق وما دامت السموات لتضمنها
معنى ان اي ان كانت كثيرة او قليلا وقد يبقى معها على المضارع كقول وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل الماضي الاستقبال
بعد عمدة التسوية نحو سواء على اقتسام فعدت وبعد كل واحد حيث لان في الثلاثة رائحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض اذا احتمل
الطلب والتفريع كما يجيء في باب وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ او صفة لنكرة عام نك نحو الذي اتاني فلدرهم
او كل رجل اتاني فلدرهم لان فيها رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ قوله مبني على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكرنا
في اول الكتاب اما بناؤه على الحركة فلشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضرب اي ضارب فالمضارع لما شابه المشتهى
التامة استحق الاعراب هو لما شابهته مشابهة ذاتية استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة
قبل وخص بالفهم لثقل الفعل لفظا اذا لا نجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلة على المصدر الزمان بطلب

٢٠٥

رضي شريح كافي ج ٢

على
كلم الجازات غير لو اذا
كانت مع كان فقد
معها على المضى نحو
قوله تعالى ان كنت قلته
وينقلب اليه ايضا
بدخول

المرفوع والماضي المنصوب كثير لفاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن آخره كما في اربع متحركات فيما هو كالكل الواحدة وانما كان
 الضمير المرفوع المتصل بحرف الكسرة لان الضمير المتصل هو كالحرف فاما في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا ولم لا يجمعون
 في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولا وطذا قالوا اصل هـ د بـ وعلبط هـ د بـ وعلبط قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب
 نحو ضربك وضربتاً فانه لا يسكن قوله المتحرك احتراز من المرفوع الساكن نحو ضرباً فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات
 واذا اتصل به الواو انضم آخره لجانسه الواو قوله المضارع ما شبه الاسم باحد حروف تأيت لوقوعه مشتركاً وتخصيصه
 بالسین او سوف فالهمزة للمتكلم مفرد والنون له مع غيره والتاء للحاطب المؤنث والمؤنثان غيبة والياء للغائب غيرهما وحرف
 المضارع مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غير اذ لم يتصل به نون تأكيد لانه لو جمع مؤنث قوله ما شبه الفعل
 الذي شبه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعاً الاخذ او معنى المضارع في اللغة المشابهة مشتقة
 من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد هما اخوان رضاعاً يقيق تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما الجمل من
 الضرع وتقابلا وقت الرضاع قوله احد حروف تأيت ليس بيانا لوجه المضارع لان بياناً هو قوله لوقوعه مشتركاً وتخصيصه
 بالسین والياء فهنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغيير بعض حركاته سبب محصل كجدة مشابهة
 المضارع للاسم وتلك الجدة وقوعه مشتركاً كما ذكر فالباء فيه كما في قولك يزيد صرت كقارون في التروية قوله باحد حروف تأيت
 يخرج الماضي قوله لوقوعه مشتركاً بيان لوجه مشابهة المضارع المطلق الاسم واما مشابهة الاسم الفاعل خاصة فبالموازنة
 وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمل كما تقدم قوله لوقوعه مشتركاً اي هو حقيقة في الحال والاستقبال قال بعضهم هو
 حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا اخلا من القرائن لم يحل الا على الحال ولا يفتن الى الاستقبال الا لقرينة
 وهذا شأن الحقيقة والمجاز وايضاً من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما لاخويه وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في
 الحال كخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجب بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زماناً
 كان لتصنيفه تليثاً وليس بشئ لان الحال عند الحاجة غير لان المختلف في كونه زماناً بل هو ما على جنبتي الان من الزمان مع الان
 سوله كان الان ايضاً زماناً او احد المشتركين بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلواته
 ماضٍ وبعضها باقٍ فجاءوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول
 لام الابتداء نحو زيد يلحج كما تقول ان زيداً خارج ولا يوق ان زيداً يخرج فان هذه اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان تدخل في
 المبتدأ ثم تاخرت عن الابتداء لدخول ان في تدخل على الاسم او على ما شبه الاسم مراعاة لاصلها وهو الابتداء واما قولهم ان
 زيد الفى الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجئ في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع محض
 لبيان الحال كما ان السین تختص بالاستقبال فلا يكون دخولها وجهاً اخر للمشابهة بل كالسین في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان
 زيد سوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على فادة التأكيد فقط كما كانت تفيد لما دخلت
 على المبتدأ أقوله لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسین يعني ان الاسم يكون مبهماً نحو رجل ثم يختص باحد بسبب حرف نحو الرجل
 وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسین ففعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين
 لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة لا المشابهة وذلك لانه قد يوارد ايضاً عليه معاني
 المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعراب لبيان ذلك الحروف المشتركة ويتعين لاحد المحتملات فتعين المضارع

رضى شمس كافي ج ١
 ٢٠٦

تبعاً لتعيينه وذلك كقولك لا تضرب وفيه مخلص لكون لا المنع دون النفي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تأكل السمك
وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو والضم ونحو جزمه دليل على كونها للعطف ونحو قولك ما باله حاجة فيظلمه نصب
يظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعها على كونها للعطف ونحو يضرب جزمه دليل على كون اللام للام ونصبه على كونها
لام كي او لام المحو ويتغير المعنى بكل واحد من الاعراب المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد لا يضرب
ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان الموضع الملتبس في الاسم او
في الفعل اكثر من غير الملتبس او اقل ومساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت علتة في الاقل كخذي فم الواو في نقد
ونقد اعد كخذي فم اي بعد كذا احدى الهمزة في تكرم وتكرم يكرم كخذي فم ها في كرم قوله فاهمة المتكلم مفرد اتبيين لمعا في حروف المضارعة
ليعلم ان لا تكون المضارعة الا باعتبار معانيها والافني اول الهمزة هي في وليست المتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب ولا يكون
الفعل بسببها مضارعاً فالهمزة في المتكلم وحده مذكراً كان او مؤنثاً والنون للمتكلم مع غيره سواء كان مذكراً كان او مؤنثين او مختلفين كذا
يجعل الجمع باعتبار التثنية ويقول الواحد المعظم ايضاً نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدم المعظم كالحاجة ولم يجئ للواحد القنا
والمخاطب المعظمين فعوا وفعلتهم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكراً كان او مؤنثاً مفرد كان
او مؤنثاً او مجموعاً والمؤنث الغائب للمؤنثين ايضاً والياء للغائب غيرهما اي غير المؤنث والمؤنثين فيكون للاربعة واحد المذكر ومثناه
ومجموعه وجمع المؤنث قوله حروف المضارعة مفهوم في الرباعي سواء كان حرفه اصلية كند حرج او فيه زائد كيكرم واصلها كرم
ويقطع ويقال واصل الافعال ثلاثي ورباعي ففتح حروف المضارعة في الثلاثي لان الفتح خفته هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل
اولان الرباعي اقل فاحتل الاثقل الذي هو الضم وتكون الكسرة لان الياء من حروف المضارعة يستقل عليها وكسر حروف المضارعة الا
الياء لغة غير المجازيين اذا كان الماضي مكسوراً العين كما يجيئ في التصريف ويكسر في الياء ايضاً اذا كانت بعد ياء اخرى فلما
ضموا في الرباعي الاصل حروفه حمل عليه الرباعي المزيد كفعال يفعل ويفعل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح خفته واما امرأق يهريق
واسطاع يستطيع رباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجيئ في التصريف قوله ولا يعرب من الفعل غير قد تقدم علتة قوله
اذ لم يتصل به نون تأكيد اعلم انه اختلف في مضارع المتصل به نون التأكيد فقال جمهورهم ان مبني لتركيبه مع النون وصيرورة
معها كلمة واحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف ولا حظ له في الاعراب فبقي الجرا ان مبنيين فان قيل فلما اترجا فلما
اعرب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبا او هذا اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم
بالتنوين على ما قبلها قلت اما لان الاسم اصل في الاعراب الفعل فرع عليه فروع اعرب الاسم بقدر ما يمكن دون الفعل لا سيما
والنون من خواص الافعال فترجم جانب الفعلية وضعفت مشابهاً للاسم وهذا على مذهب البصريين واما لان علز اعرب الفعل
ليست ظاهرة ظهور علز اعرب الاسم واكثر الافعال مبني في جمع الى البناء لا في سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان
للعرب داعياً اخر الى ترك اعرب ما قبل النون كما اعرب ما قبل التنوين فزجوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال
ما قبل النون الموكدة بالحركة المحتملة للفرق بين المفرد المذكور المجموع المذكور الواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضوا في الثاني وكسروا
في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركباً مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضاً لم يكن للتنوين مع امتزاج
قوى الا ترى الى سقوطه في الوقف في الاضافة ومع اللام وضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على التانيث وقال
بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المحتملة

٢٧
نحو شجر كافيه
٢٠٠٤
٥
اهراقه يريق
اهراق
فوقه يريق
والشيء يهراق
وهراق ايضاً
بالفتح
سكسره

قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلاهي على مذهب المصوق قال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب
الا اذا اسند الى الالف نحو هل يضربان او الى الواو نحو هل يضربون او الياء نحو هل تضربان لان الضمائر البارزة يمنع التركيب لفصلها
بينها والمخزوف للسكانين في حكم الثابت فنحو تضربون وتضربن كتحشون وتحشين فالمسند الى احدى الاحرف الثلاث معرب مقدر
الاعراب لا اشتغال محل بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربان
لما اشتغل محل الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يدرك الاعراب عند
هؤلاء على نون التاكيد كما دار على بياء النسب واء التانيث لمشايعتها للتونين والاعراب قبل التونين لا عليها ولتشابهها
تقلب الفا في نحو لنسفعن قوله ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل يبنى للحاقه قال سيديونان يضربن شابه ضربن يعني
انه لما سكن اخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حمل على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز ذلك تشبيه الفعل بالاسم وانحر
عن اصله من البناء فاولى الفعل المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بناء هو الزايم لمحل الاعراب
الاسكان لمشايعته نحو ضربن وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لا لراهم محل السكون ولم يعوض النون
من الاعراب خوفا من اجتماع النونين قولهم هو اعرابه رفع ونصب وجرم فاصحح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للمتشبه والجمع والمثنى
المؤنث بالضمه والفتحه والسكون نحو يضرب والمتصل بذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضربان والمعتل بالواو
والياء بالضمه تقدير او الفتحه لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمه والفتحه تقدير او الحذف قوله فاصحح المجرد تفصيل انواع الاعراب
باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فصح نحو تبينه في الاسماء وبين مرهنا اللفظ والنقل
في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه يبين هناك التقدير ولم يبين اللفظ لعدم انحصاره قوله فاصحح
احتراز عن المعتل نحو يفر ويرى ويحشى فانه ليس بالضمه لفظا والسكون جزم اقوال المجرد عن ضمير بارز احتراز عن المتلبس بالضمير
البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المشتمل والجمع والمثنى نحو يضربان ويضربون وتضربان وانما
احتراز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمه والفتحه والسكون بل بالنون وحذفها كما يحشى وانما قيد الضمير بالبارز لان لو قال المجرد
عن ضمير سكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهذا تضرب وانت تضرب واضرب تضرب بالضمه والفتحه
والسكون قوله والمتصل بذلك اي المضارع المتصل بذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع
بالنون وينصب وينجرم بحذفها وانما اعراب هذا بالنون لانما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمه لتناسق الواو والياء لتناسق
الالف والكسر لتناسق الياء لم يمكن دوران الاعراب عليهم لم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشايعته
في اللفظ للواو وانما اختص هذا الابدال بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو يدع ويرى ويحشى والقاصف غلاهي وان كان
الاعراب في جميعها مقدرا لما منع مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المشتمل والجمع بالواو والنون وذلك لكون
يضربان مشابها لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الياء في
تفعلين على اخوي الالف الواو في الحاق النون به وانما جاز وقوع علامته رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والالف والياء لان الضمير المرفوع المتصل
كالجزء خاصه اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحروف حروف المد واللين فالكلمه معها كمنصوره عمار ومسكين وسقوط النون
في الجزم ظاهر بكونه علامه الرفع وكذا في النصب لان علامه الرفع لا تكون في حال النصب لان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء
الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل نص النصب في الامثلة الخمسة اذن في صورته الجزم ويجز هذه النونات

^{في}
اذا شابه الفعل بالفعل

فصل في الاعراب

رضي الله عنه
٢٠٨
في شئ كافيه ٢٧

الخمسة اذن في صورة الجزم ويجوز هذه النونات الخمسة مع نوني التاكيد اما عند من قال بالفعل معهما مبنية فظاهر واما عند
 من قال باعراب الفعل معهما فلا اجتماع النونات فيكون الاعراب معهما مقدرا كما في قاض وبكسر النون بعد الالف غالبا لان
 الساكن اذا حرك فالكسر اول وقرء في الشواذ اتقداني وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وندرجها في الاشياء
 المذكورة نظما وذا قال ابيت اسر وتبتي تدل على جلدك بالعنبر والملوك الذكي قوله والمعتل بالواو والياء بالضم تقدير
 استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسر لم يستثقل الفتح بعد الحقة واما يظهر الضرورة في الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم جرياء
 ورفها قال عكج اوى يلعبن في الصحراء ويقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء كقول ع ابي الله ان اسمو بامر ولا ابث وكذا في الاسم
 قال كان ايد يمن بالقاع الفرق ايدى جوار يتعاطين الورق وقد يقدر في السعة ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط القوس باربها وكذا
 يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قاله فاليوم اشرب غير مستحق اثما من الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء والالف
 في الجزم لان الجازم عندهم جند الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة
 الا حرف علة مشابة للحركة فحذفها وقد لا يحذف الا حرف الثلثة في الضرورة قال ع ولا ترضاها ولا تعلق وقال ع الم ياتيك والبناء
 تنمى فيقدر انها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم اويق ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الا ان للاشباع كما في قول ع
 من حيث ما سلكوا ادنوا فاقطوا وقوله ينابيع من ذفرى غضوب جبهة ورجاء جاء نحو لم ياتي في السعة قول ع ويرفع اذا تجرد عن
 الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرع عن العوامل كما هو مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم
 المذهب ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات المذكورة الواحدة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم
 سواء وقع موقع الاسم مرفوع كما في زيد يضرب اى ضارب وجوزع او منصوب نحو رجل يضرب ورأيت رجلا يضرب انما ارتفاعه
 بوقوعه موقع الاسم لان يكون اذن كالا اسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه في مواضع
 لا يقيم فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب لان الصلة لا تكون الا جملة وفي نحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف التفسير
 من خواص الافعال وفي خبر كاد كذا زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يوق
 هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا اثنان الزيدان ويكفينا وقوعه
 موقع الاسماء وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السمين واقع موقع
 قائم لا يقوم وحده والسين كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت
 ائبوا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجيئ في باب فعال المقاربة قال الكسائي عامل الرفع في حروف المضارعة لانها دخلت في
 اول الكلمة فحدث الرفع مجردا اذا اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيما أخذ الرفع بل حدثت مع حدوث الحروف
 فاحالة عليها اول من احالته على المعنوي الخفة كما هو مذهب البصريين والفراء وانما اعزها عامل النصب والجزم لضعفها وصدورها
 كجزم الكلمة فعرها الطاري المنفصل ويتعين المضارع للحال بالان وانفا وما في معناها من الظروف الدالة على الحال بل انما الابتداء
 عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم يتعين لها بنغية بليس نحو زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد او ما زيد يقوم وبان نحو ان يقوم زيد
 المبرر وقال ابو علي ان لمطلق التثنية وما المنع المحال وقد مضى الكلام على ما في بابها وسيجيئ الكلام على ليس في بابها ويتخلص الاستقبال
 بظرف مستقبل كضرب غدا ونحوه وبأسناده الى متوقع كيقوم القيمة وباقضائ طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتخفيض
 والتثنية والتثنية والاشفاق لان طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كقولك واعدا اكرمك واحسن اليك بنوني التاكيد كلام القسم

رضى شرح كافيه ج ٢

٤
 الفرق بين
 المكان المستوي
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فم فاصب
المضارع

رضي شرح كافي ج ٢

اذ التثنية تؤكد وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله لا ضرب على ضعف ولا ضربت واما الحاصل في الحال فهو ان كان محتملا للتأكيد
وذلك بان يخبر الخاطب ان الحاصل في الحال متصف بالتاكيد لكنه لما كان موجودا او امكن للخاطب الاغلب ان يطعم على ضعفه
او قوته لم يؤكد واذ كان جواب القسم بما فهو للحال لظهور ما في الحالية كما مضى في بابها وينصرف الى الاستقبال كل جازم او ناصب فلذا
كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذ ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بل والمصدرية نحو واذن واذن كذا
بكل اداة شرط وان لم يعمل الا لو فانه موضوع للشرط في الماضي ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل
ولزم الشيء واقعه في زمانه ويتخلص ايضا من التفسير قال سيبويه ومن تبعه وبلا النفي ايضا وقال ابن مالك بل يبقى على
صاحبة الحال وليس بعيد لقول تعاملا اقول لكونه عند خرائن الله ونحوه كثيرا وينصرف الى المضارع بل ولما اجاز من قول بعضهم
بل ما تدخلان على لفظ الماضي فتقلبان الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اولي لان قلب المعنى اظهر في كلامهم
وينصرف ايضا الى المضارع بل وما يورد بما فانه موضوعان للماضي قولهم وينصب بان ولن وكى واذن بان مقدر
بعد حتى ولا مكي ولا مالحق والفاء والواو فان مثل اريد ان تحسن الى وان تصوموا والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة
وليست هذه مثل علت ان سيقوم وان لا يقوم والتي بعد الظن فيها الوجهان ولن معناها نفي المستقبل مثل لن ابرح واذن
اذ لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذ وقعت بعد الواو والفاء فوجهان وكى مثل اسلمت
ادخل الجنة ومعناها السببية ذكر النواصب جملة ثم ذكر ما يعمل منها مضمر ثم اخذ بفضل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الخ قوله
والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة اعلم ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان
معمولا للفعل ولا نحو عندي انك قائم ولو لا انك قائم وسواء كان معمول فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلت انك داخل ومعمول
فعل الشك نحو شككت في انك مسلم وقال سيبويه انه يضعف ان يقارن جوا او اطعم او اخشى واخاف انك تفعل قال جارا لله ان الفعل
الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت ومخففة يجب ان يشاكها في التحقيق وفيه نظر لقوله وددت وما تفتي الودادة
انني بما في ضمير الحاجبة عالم وفي نهم البلاغة وددت ان اخي فلا نكان حاضرا وكذا في تعليل المص للنع من ذلك بقوله لو قلت
اتمني انك تقوم كان كالمضاد قال لان التمني يدل على توقف القيام وان على ثبوت خبره وتحقيقه وذلك انك انما ان دال على ثبوت
خبره وتحقيقه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكدا فيصح ان يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قائم وان ينبغي نحو قولك لم يثبت ان زيدا
قائم وانا شاك في انه قائم ولو كان بين معنى التمني ومعنى ان تنافيا او كالمتنافي لم يجز لئلا انك قائم رجعا الى المقصود فنقول اخفقت
المشددة تقاصر خطاها فلا تقع مجزوة الموضع كالمشددة لا نقول عجبت من ان ستخرج ولا تقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤد
معناه كالتيقن والتيقن والاكتشاف والظهور والنظر الفكري والاحياء والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتأويل ان يكون ظنا غالبا
متاخما للعلم فلا نقول اعجبت ان ستخرج ولا وددت ان ستخرج ولا رجوت ان ستخرج كما كنت تقول ذلك في المشقة وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا
ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظما واما معنى فلكونها محرفة في المصدر اريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق او ما يؤدي موداة
او ما يجري مجراه ليكون موديا من اول الامر انما مخففة لان التحقيق بان المخففة التي فائدتها التحقيق انسب واولى ولهذا لم يجز بعد
فعل التحقيق الصوابان المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم فيجئ المصدرية والمشددة والمخففة ولم يقنعوا بهذا
الاولوية لا تنقيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على الاسمية كقوله ع ان هالك كل من يخفي وينتعل او الفعلية الشرطية
نحو ان اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق اخراذ المصدرية يلزم الفعلية الموقولة معها بالمصدر فلا يحتمل ان يدخل

ج

على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فتان كان ذلك الفعل غير متصرف كقول تعام لم ينبا أي لم يعلم الى قوله
وان ليس الآية وقوله تعام لم ينظروا الى يتفكروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقرب لاجلهم لم يحتاجوا ايضا الى فرق اخر لان المصدرية
لا تدخل على الافعال غير المتصرفه لانها تكون مع الفعل بعد هابتا ويل المصدر لا مصدر غير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا
وجب ان يفصل المخففة من الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو ليعلم ان قد يلغوا او يحرف النفي نحو علمت ان لم يقم و
لن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان المصدرية لا يفصل بينهما وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل
بتاويل المصدر معنى فلا يفصل بينهما وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وكي لمصدرين وبين والفعل كما يجيء بل
قد يفصل لابين المصدرية والفعل لانها اكثر دورا في الكلام تدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها نحو قولك جئت بلا مال فاذا
انفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس بالمصدرية لما قد من ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم
وان كان بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة ومصدرية كما في قوله تعام وحسبوا ان لا تكون فتنة قرء بالرفع والنصب فالرفع على
ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما على هذا الا في مثل هذا الموضع ويسمى النخبة هذه الحروف التي بعد ان المخففة حروف
التعويض لانها كالعوض من احدى فوفى ان وكما جاز ان يوول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعده المخففة وذلك
كثيرا كقد يشتد الخوف او الرجاء حتى يلحق بالمتيقن فيقع بعدها ايضاً المخففة لقوله فلا تدفنن بالفلاة فأتيت اخا واذا امامت
ان لا اذوقها جوز بعضهم ان يوول العلم بالظن مجازا فيقوله علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري
وقوع المصدرية بعد فعل علم غير ماوول فيجوز ان يكون قوله فلما راى ان ثمر الله ماله واثل موجه او سدا مغفوة من هذا ويجوز ان
تكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرش عن البغداديين علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فيقول ان ان التي
ليست بعد العلم وما يوقد معنى ولا ما يوقد معنى القول لا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترتب
كخشيت وطمعت ورجوت وارتدت او فعل غيرهما كقوله تعام او لم يكن له رأي ان يعلم اعجب ان قست وما كان جواب قومه
الا ان قالوا لا بعد فعل كقوله تعالى لولا ان كتب الله عليهم الجلاء وان يقوم خير من ان يقعد وقد يجيء المصدرية ولا تشب
المضارع كقوله ان تقرأن على اسماء ويحكماء مني السلام وان لا تستعرا احدا وفي حروف مجاهد لمن اراد ان يتم وذلك اما
للحل على ما المصدرية او على المخففة التي بعد الظن ان كانت بعدها غير لامن حروف العوض فمخففة لا غير كذا ان كانت
بعدها لا داخل على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخل على الفعل احتملت المخففة والمصدرية
والتي بعد العلم مخففة لا غير كذا التي بعد ما يوقد معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحففت ونظرت وانكشف وظهر
وكذا ان كان في معنى القول كامر ونزل واوحى ونادى فان فيها معنى العلم وقال معا فتقول ان وليها فعل غير متصرف
كناديت لمن ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حروف عوض احتملت ان تكون مصدرية
وان تكون مفسرة ولا تحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعام نوحى ان بولك من في النار اي بولك او بمعنى بالمباكر
ولو قلنا ان بولك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير كذا في نحو امرته ان تعرو ذلك لان صلة المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا
ولا غيرهما فبمعنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية ايضاً على الاصح كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه
كون المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اي بان قماي بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني
به ان اعبدوا الله يجوز ان تكون مصدرية فتكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر مبتدأ محذوف اي هو ارجع الله

يقال ان المصدرية
بالمصدر
كقوله تعالى
انما يصلي فقال
مجدد
والمت في
البحر ذائل
المسكين
سدا
منافسة
اي اخفاه
وسد وجوه
فتسره
سكسره

وهي شارة كافية

يجوز ان تكون مصدرية فتكون بدلا من ما او من الهاء في باب او خبر مبتدأ محذوف اي هو ان لمعبد الله وان تكون مفسرة
 حكمه نادية ان يازيد قم لان الفصل بالنداء كالفصل كان الفعل الى ان واذا اوليت مافية معنى القول ووليها فعل متصرف
 مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدر بنحو امر ان لا يفعل او حي اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا للنفى ولا يجوز
 ان تكون للنفى لان المخففة كالثقل لا تدخل على الطلبين فيرفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كونها للنفى او للنفى فيرفع الفعل او
 ينجرم وان كانت مصدرية انتصب الفعل اي امرته بان لا تفعل ولا يجوز ان يكون لانها فينجرم الفعل الاعدا في على كما تقدم فان وليت
 مافية معنى القول ووليها فعل متصرف وتصدر بخبر لا من حروف العوض نحو او حي اليك ان ستفعل مخففة او مفسرة وكذا قول وناديناه
 ان يا ابراهيم لان الفصل بالنداء كالفصل وان وليت مافية معنى القول ولم يلها الفعل الضرب بل يلها اسمية نحو ناديت ان زيد في الدار
 فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليتها الشرطية كقوله نعم وقد نزل عليكم في الكتاب
 ان اذا سمعتم وقول قل او حي الى قوله ان لو استقاموا و اجاز الا خفش ان تنصب ان الزائدة وجوز الكوفيون كون ان شرطية بمعنى ان
 المكسوة كما ذكرنا في قولك اما انت مطلقا انطلقت وقالوا في قوله نعم ولا يجر منكم شئ ان صدوكم ان فتح الحمرة وكسر هاء بمعنى
 واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان النافية المكسوة ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معها كما تقدم في
 باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقول ع كان جزائي بالعصا ان اجلد به وقول ع وشفا عتيك جابر ان تسألني وهما نادران او
 نقول لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل خبر مبتدأ مقدر او متعلق باجلد مقدر او كذا جابر ان تسألني مقدر او قوله ولن معناه نفى
 المستقبل هي تنفي المستقبل نفيا مؤكدا وليس للدوام والتأيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل لم ولن لا فابدل الالف نونا في احدهما
 ومما في الآخر وقال الخليل اصل ان لان قال ع يرجى المرء ما لان يلاقى ويعرض دون اقرب الخطوب اي لن يلاقى وقال سيبويه انه مقدر
 اذ لا معنى للمصدرية في ان كما كانت في ان ولا نه جاء تقديم معمول معمول عليه حكى سيبويه عن العرب عمر بن الخطاب والضرب والتحليل ان
 يقول لا منع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعمل اذ هو وضع مستأنف ولا دليل على قول الفراء ونقل المصنف في لا منع
 تقديم معمول ما بعد ما عليها فلا يجوز عمرا لا ضرب والاصل جواز تقديم ما في خبر حروف النفي عليها الا ما كذا ذكرنا في المنصوب
 على شريطة التفسير قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذف الجلالة
 المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جملته صالحا لجميع الارض من الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا
 الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت كخفة لفظه وجروده عن معنى الماضي وجعلوه
 صالحا للارض من الثلاثة وحذفوا منه الكلمة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور في ذلك
 الفعل السابق على الكلمة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا اذكرك فتقول اذن اكرمك اي اذ تركزني اكرمك اي اذ
 زيارتك لي اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انها معربان واذا
 واذن على ما تقدمت صالحة للماضي كقوله اذن لقيام بنصري والمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك
 كاذبا واذن ههنا هي اذ في قولك حينئذ ويومئذ الا انه كسر لك في نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم
 واذ لم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسر نادرك قوله ههنا عن تلابك ام عمر بعاقبة وانت اذ صحيح والوجه فتحه
 ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبنى على الفتح تفتن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذن
 جزاء وانما تضمن معنى الجزاء لكونه كاذبا وحيثما في حذف الكلمة المضاف اليها فان الظرف الواجب الاضافة الى الكلمة يقطع

عن الاضافة لقض معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط بمعنى والاضافة توجد في المضارع تخصيصا لكن لما كانت الجملة
المضارع اليها اذا ثبتت من حيث المعنى ومبدأ منها التثنية في اللفظ بخلاف اذا ما وحيت لم يحزم ما هو جوابها نحو اذن
اكرمك كما حزم اذا ما وحيت وانما قلنا يكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل بوجوبه فيه كما اطلق النحاة لان لا معنى
للشرط في قوله فعلها اذن وانما من الضالين واذا كان الشرط جازا ان يكون للشرط في الماضي نحو لو جئت اذن لا كرمك
وفي المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل فاذا كان بمعنى الشرط في الماضي جازا جرائه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه
كقوله اذن لا ذمك اي لو كنت اليهم شيئا قليلا لا ذمك وكذا قوله اذن تقام بنصري وليس للام جواب القسم المقدر
قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزاء ان قال سها ان اتيت بشئ انتكره اذن
فلما رفعت سوطا الى يد اذن فعاقبني ربي معاقبة فرت بها عين من ياتيك بالحسد فادخل الفاء لان المعنى ان اتيت
بشيئ فلما رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان توكلها لان اذن مع تنوين الذي هو عوض من الفعل بمعنى حرف الشرط المذكورين
الشرط نحو لو زرتني اذن لا كرمك وان جئت اذن ازرك وكانك كرمك كلمة الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوزنا كلمة
الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمك واكرمتك لو اكرمك متى جازا تاخر اذن الذي هو كلمة الشرط مع الشرط عن
جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه معنى تقول انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز في كلمة
الشرط الاضمية قال ع والمراء عند الرشي ان يلحقها ذنب كما يجيء وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن
لا خرج كما تقول والله ان كان كذا لا خرج ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقد ذلك اما في كلام المتكلم
باذن فهو قولك ان جئت اذن اكرمك قال نعم وان كادوا يستغفرونك من الارض يخرجوك منها واذن لا يلبثون واما
في كلام متكلم اخر فهو قولك اذن اكرمك او انا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازررك ثم اعلم ان اذن اذا ولي المضارع احتمال
ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدتك بحديث اذن اظنك كاذبا فانه لا
للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في الظروف المبنيّة ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما
قلنا في قوله فعلها اذن وانما من الضالين فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء والمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى
مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال
فيحال اذن على الغالب فيا عني كونه للجزاء لا استحالة حمل المضارع اذ ذلك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بان
هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يجيء فان لما قصد النص على كون
الفاء للسببية دون لطف ضمير ان بعدها لينتفع عن المضارع معنى الحالية المانعة للفاء من السببية ومثلا ايضا انهم لما قصدوا
بالواو معنى معروبا ومعنى الاو الى نصب الفعل بعدها لان النصب بام النواصب اي ان المصدرية او في فيكون معنى المصدرية مشعر بكون
الواو بمعنى مع التي لا تدخل الا على اسماء فيكون او بمعنى الاو الى اللتين حقهما الدخول على الاسماء واذا جاز لك ضميران بعد الحروف
التي هي الفاء والواو وحتى فلا جاز اضمارها بعد الاسم وانما لم يحز اضمار ان بعد اذن لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها ولم يحز الفصل بين
اذن والمنصوب بوجه لان المقضي للنصب لما كان قصد التنصيص على ان اذن للجزاء صار اذن لا مقتضاء النصب كانه عاملا
النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاقلين في الفعل فلم يحز الفصل بينهما وبين الفعل فصار الفاء والواو واذن كقوله
الفعل التي لا يفصل بينهما وبين الفعل لان اذن لما كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل بينهما وبين اخواته باحد ثلثة اشياء

دون الفاء والواو للقسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن يرحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة
دوران هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يلق اذن عندك يفصل الامر ولا بالحال نحو
اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة اذن ولا يتقدم على الموصول ما في حيز صلته
بخلاف القسم والدعاء والنداء وانا اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض لتضييق
معنى الشرط في اذن والشرط مرتبة الصلة فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثم تقول والله ان اتيتني
لا ضربيك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط وجوب
انتصاب الفعل في الاصح بعد اذن ثلثة اشياء تصدروا ذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير موصول بينهما ما بغير القسم والدعاء
والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدروا بوجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقولك تعوذ اذن لا يلبثوا خلافك
وكقولك تاتيني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث
كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من قام ما قبله بسبب
حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرأ اذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه
غير متصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالصدر مبتدأ خبر محذوف وجوباً فمعنى اذن اكرمك اذن اكرمك
حاصل او واجب انما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل اذا التزم فيه حذف ان التي بسببها تهيأ ان يصلح للابتداء لم يظهر
معنى الابتداء حتى الظهور فلو ابرز الخبر لا وهم كون الفعل مبتدأ واما قولهم تسمع بالمعيك خير من ان تراه فشاذ وانما ارتكب ادعاء ان
زمانية محذوف في الجملة المضادة اليها الظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالها كما في اذ فان معنى ان جئت اذن اكرمك في وقت المجيء
الكرمك وكذا الوزر تاتي اذن اكرمك ولا سيما في قوله تع فعلنها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متحضة
للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف الفاعل حرج جانب اسميتها ونقل عن المازني ان كان لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفا
كان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا علمتها فكتبها بالالف اذا انغيتها فكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واذا علمتها
فالعمل يميزها عنها وتجزى الفصل بينهما وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوى كونها غير اصبغة اما بنفسها كان ولن اذا لا يفصل
بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيد تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجيء بعد واما نحو قوله
فان يجبرها اخاك مصاب للقلب فلقوة شبه ان بالفعل هذا وذهب سيديويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه
ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعف سيديويه بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديره في نحو زيد اذن اكرمك
كما جاز في اذن اكرمك زيد اذ المعنى لا يتغير ويمكن في جيب هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انما اسم منون ويروى ايضا عن
الخليل ان اصله اذن مركبا كما قال في لن اصله لان وجهه ان يقى غير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قلنا
قبل ان النصب مع حصول الشرايط اصح لان سيديويه قال زعم عيسى بن عمران ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع
فلا خبر يونس بذلك فقال لا تبعن ذاولم يكن يروى غير ما سمع هذا كلام سيديويه قوله اذا لم يعتمد ما بعده على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون
ما بعده من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعده ما قبلها نحو اذن اكرمك وان اذن اكرمك وقد جاء
منصوبا مع كون خبرها ما قبلها قال لا تجعل فيهم شطيرة ان اذن اهلك واظيرانه بتاويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون
اذن مصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال لا ندلسي يجوز ان يكون خبر محذوف اي في اذ لا اهلك ثم ابتدأ وقال اذ اهلك قال الوجه اهلك وحده

نحو
كان كانه الخبر عن
الفعل كذا القول
في المنصوب
بعد الفاء
على
ما يشي

٨١٢

في شرح الكافي

في

وبعضى الا الموضع الثاني ان يكون جواز الشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتى اذن اكرماك و قول الشاعر ان جرحا رك لا يرتع بروضتنا *
 اذن يرتع وقيل العير مكر وبث يجوز على مذهب الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوماً يكون لا في المعنى لا ان جواب الامر ويرجى جزمه لا منصوباً
 يكون جواباً للمعنى كما هو مذهب في نحو قولك لا تكفر تدخل النار وان تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع ويدور عند غير منصوب وادنى منقطع
 عما قبله مصدر كان المخاطب قال لا تجوه فاجاب بقوله ان يرتع الثالث ان يكون جواباً للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا خرجت قوله
 لئن عادلى عبد العزير مثلاً وما يمكن منها اذن لا اقبالها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتدلاً على ما قبلها
 بالاستقرار على يقع متوسط في غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمر أو لبس الرجل اذن زيد ونحوه يجوز في نحو قولك ان تأتى اناك
 واذن اكرماك ثلاثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل وهما كالحمل الشترين
 كما ذكرنا على الحمل الشترين والرفع على ضم المبتدأ بعد اذن اى اذن انا اكرماك قوله وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السبيبية
 اعلم ان مذهب الاخفش ان كى في جميع استعمالاتها حروف جروا انتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكى
 ان اكرماك قال فقلت اكل الناس اصبح ما نحا لسانك كى ان تغزو واتخذوا قال ما اردت كى ان تطير بقربى فتتركها شنا بيدى بلقع
 ويعتذر تقدم اللام عليها نحو كى لا تأسوا وتأخره عنها في قوله فنجوع كى لتقتضيه رقيه ما وعدتني ثبات كى المتأخرة في الاول البدل اللام
 المتقدمة واللام المتأخرة في الثاني بدل من كى المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في المعنى قال الفهم اذا اصبحت اصبحت غداً يابدل شام
 من الفاء عند بعضهم وعند الخليل ان الناصب مضمير بعد ما بناء على مذهب وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين انها في جميع
 استعمالاتها حروف ناصبة مثل ان ويعتذر ان في نحو كى ان تغزو بان ان زائدة او بدل من كى وفي كى ليقضيه بزيادة اللام كما في ردف كى
 وفي كى بان الفعل المنصوب كى مقدر وما منصوب بذلك الفعل كان قيل لك جئتك فتقول كى ماى كى الفعل ماذا او في اعتذارهم هذا
 مخالفة لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقاء معونها واثاني نصب ما الاستغناء مية متأخرة عن الفعل المقدر ولا ينتصب الا متقدمة
 عليه وهم ان يقولوا المقدر كالمقدم الا ان كى يكون اذا متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركباً معه كلمة واحدة للاستفهام
 كما في لمه وبعيد فان اجار والمجور ككلمة واحدة فيستطاع ما بهذا الوجه عن المصدر اللفظي والثالث حذف الف ما الاستفهامية غير
 مجزئة ولا نظيرة في كلامهم وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمراً بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو كى لا
 تأسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى لتقليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام
 للتقليل وهكذا في كى ولا يجزى الاسم الصحيح الا في كى وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كى تكرمى يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها كى
 التعليل ان تكون جارة كاللام مضمراً بعدها ان واللام في كى لتقتضيه زائدة عندهم او بدل عندهم من كى الجارة وبن عندهم في كى
 ان بدل من كى لان كى بعد اللام بمعنى ان كما هو ولا يتقدم على كى معمول الفعل المنصوب بعدها فلا تقول جئتك زيدا كى تضرب لانها
 اما جارة او ناصبة فلا يتقدم عليها معمول ما بعد ما اجاز الكسائي تقدم منصوب كى عليها واما قول الشاعر اذ انت لم تنفع بغيرنا
 يراد الفتى كى يضرب وينفع برفق بغير فليل ما كانه وقيل مصدر برفق كى جارة اى المضرة ومنفعة وجوز المبرج والكوفيون نصب المضارع بعدها
 على انها بمعنى كى والياء محذوفه للتخفيف واشد راع لا تظلم الناس كما لا تظلموا وقيل بل الناصبة ما تشبهها بالان والكاف المشبهة
 والبصريون يمنعون ذلك وينشدون لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة
 او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهب ان المضارع اعراباً اما رفع او نصب اعراب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع
 اقوى من النصب ووقوع موقعه بنفسه اقوى من وقوع موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر

اوله اذاني
 اذا ماتت فت
 على لثلا

میں نے بیان کر دیا ہے

رضی شرح کافیہ ج ۲

214

9.

پیمانہ

2

غضبه

ساز

۵۲ رضای

تجارت

ماہنامہ

ایک روز

کریا اور

واما اذ الم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما يسمى جواز لم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخترنا قبل قولنا وحتى اذا كان
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى اني والى ان نحو سلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس
فان احرث الحال تحقيقا وحكاية كانت حرف ابتداء فترفع وتجب السببية مثل مرض حتى لا يرحونه ومن ثم امتنع الرفع في
كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز في التامة كان سيري حتى ادخلها واياهم ساكر حتى دخلها
ابتداء بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف تختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين
حتى واللام والحق حروف جر والفاء والواو واو حروف عطف ولا ينصب شيء منها عندهم بنفسه لان الثلاثة الاول حروف جر
وهي من عوامل الاسماء والثلاثة الاخيرة غير مختصة بشرط العامل الاختصاص وجاء ان ظاهرة بعد لام في بعض المواضع
فتبين بذلك انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت
مقام كي فعلت عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فيعمل عمل ان وفيما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله
واعتقاد بقاءه على اصله اولي ما لم يضطر الى اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيما تأول البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة
حتى تبقى على اصلها من الجر مندوحة عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب في نحو قولها ع للباس عبائهن وتقر
عيني وفي قول ع الا يخذل اللاحق احضر الوقتي على ان لام المحو ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف تحملان
النصب على ما ليستا بمعناه وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى
مطلع الفجر بتقدير حرف الجر حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال كما ورد على سائر
الكوفية بل يرد عليه بانها غير مختصة بقيل لكن في مذهب بعد لان حذف الجار وبقاء عمل في غايتها قلنا فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف
اطرد حذف الفعل بعدها مع الخبر واسم وعند الجرمي ان الفاء والواو وانصبه بانفسها وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة
على الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى مخالفة في الاعراب كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول
مع ما خالف ما قبله وانما حصل التخالف بينهما كما لان طرء على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى النهائية
او الاستثناء وقوطم في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على المصدر بمعنى قوطم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان تنصب
الظروف في نحو زيد عندك على الخلاف لانه خالف المبتدأ والخبر اذ لا يطلق على زيد انه عندك كما اطلق في زيد قائم ان زيدا هو القائم
كما مضى في باب المبتدأ والظاهر من مذهب ان جعل الخلاف امر معنويا ناصبا كما ان الابتداء في عندك اكثر النحاة دافعوا ولو اوجب الخلاف
الانصباب لم يخز العطف في نحو ما مرت بزيد لكن عمرو وجائني زيدا عمرو لا يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص العامل بالقبيلين
لانه يقول ان هذه الحروف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع واما نحو قولهم فانتع فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسمين
موضع الفعلية كما في قولهم لو بغير الماء حلقه شرق وقولهم فلا تنفس ليلي شفيعها ولو ترجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على من
البصريين قالوا حتى حرف جر فلا تدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان او كي او ما او لو ولا يصح تقدير ما
ولو لا نهما لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين مع ان لو لا تجيئ مصدرية الا بعد فعل التمني كما يجيئ ولا يصح تقدير كي
لانها لا تستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحو كي اقوم او بمعنى اللام بل قد جاءت بمعنى ان من غير سببية
لكن بعد الارادة نحو قوله زيد بن كيسان يني بو خالد ابوهل يحجم السيفان ويحك في فم كك جاء اللام المنصوب بعد الفعل
لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله نعم انما يريد الله ليزهد عنكم الرجس وبعد فعل الاعتراف كقوله نعم وامرت لاعدل بينكم

فيكون الكلام زائداً كافياً في ردت كذا إذا كان في معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو أسير حتى تنفب الشمس فلم يبق إلا أن التي هي من البناء
 ولا يثبت تقديرها في غير هذا الباب أيضاً لقوله وتقر عينه واحضر الوشي وحل مشكوك فيه على ما ثبت أول قوله حتى إذا كان مستقبلاً
 بالنظر إلى ما قبله نحو سرت حتى أدخلها يعني ليس يجب أن يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلاً مترقباً بل الشرط أن يكون
 مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلاً بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر إلى السير فإن الدخول كان عند السير
 شرفاً لا ريب فيجوز النصب سواء كان وقت الأخبار ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً أو لم يكن على أحد الأوجه الثلاثة وذلك بأن يكون
 منك السير ما الدخول على أن حتى بمعنى كي أو إلى الدخول على أن حتى بمعنى إلى ثم عرض ما منع من حصول الدخول فليكن الدخول
 في أحد الأزمنة الثلاثة قوله إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله لا يصلح أن يكون علامة زمنية بها نصب المضارع بعد حتى من لفعلة
 لأن حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعاً كان أو منصوباً لا ينحصر ما أن يكون بمعنى كي أو بمعنى إلى فأيدها أما مسبب عما قبلها أو
 انتهاء له والمسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية فالأولى كون ما بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها جواباً عن اعتراض حتى
 تقريره أن يبق ذلك إذا جازت في نحو سرت حتى أدخلها بالنصب أن يكون الدخول ماضياً أو حالاً عند الأخبار كما تقول كونه
 مستقبلاً فكيف انتصب الفعل بالتي هي علم الاستقبال فيجاء عن سببان الفعل مستقبل بالنظر إلى حال السير لا بالنظر إلى
 حال التكلم فمن ثم جاز انتصابه بأن تم إذا أردنا أن نبين متى يقع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذلك إلى
 قصد المتكلم فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى أم إلى حال الأخبار أو في الزمان المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال
 الماضية وجب الرفع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو أن زيد سار حتى يدخلها أو على الظن والتخمين نحو أن عبد الله
 سار حتى يدخلها أو يعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها أو ظن سار حتى يدخلها بلغة بدو لها أو أدركك أنك قد تحرك بحصول الشئ
 على سبيل الشك والظن كما تحرك بحصوله على سبيل اليقين فعل هذا شرط الرفع أن يكون الفعل الأول موجباً بحيث يمكن أن يواكف
 حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعده حتى سواء اتصل مضمون الأول بمضمون الثاني نحو سرت حتى أدخلها أو لم يتصل به نحو رأيت
 العام الأول شيئاً حتى لا يستطيع أن اكمل العام بشئ فعله هذا يجب أن يكون ما قبل حتى سبباً لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى
 أدخلها بالرفع وأسرت حتى تدخلها لأن السبب منتف في الأول وغير محكوم بثبوت العلم ولا بالشك في الثاني فكيف يمكن الحكم بحصول
 مسبب وقال لا تخش يجوز ما سرت حتى أدخلها بالرفع إلا أن العرب لم يتكلم به وقد غلط فيه وجازاً يرفع سار حتى يدخلها لأنك
 حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وإنما الاستفهام عن السائر وإذا قلت قد أسرت حتى أدخلها أو أقل رجل سار حتى يدخلها
 وقال رجل سار حتى يدخلها فإن أردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف ذلك لأجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي
 المصرح به وإن أردت بهذه الكلمات النفي الصريح وهو الأغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب وأما
 نحو أنما سرت حتى أدخلها فلفظاً إنما يستعمل بمعنيين أما تحقير الشئ كقوله أنما سرت وقعدت إذا حقرت سيرة فيجوز الرفع
 على فهمه لأن التحقير كالتنفي وأما الإقتصار على الشئ كقوله لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم إنما أنت شجاع أي فيك هذه
 الخصلة فقط يجوز الرفع إذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لأن السير لا يكون سبباً للغروب فيجوز ما سرت
 اليوم ما حتى أدخلها بالرفع وما سرت الأقل لأن النفي انتقض بالأخذ كله في رفع ما بعده حتى وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعده
 سيحصل بعد زمان الأخبار وجب النصب وكذا يجب أن لم يقصد الحصول في أحد الأزمنة الثلاثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد
 كونه مترقباً مستقبلاً وقت الشرع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة أو عرض ما منع من حصوله

٢٤٢

وفي كلا

الوجهين لا بد أن
يكون ما بعد مستقبلاً
بالنظر إلى ما قبله لأن

المسبب لا بد أن يكون
بعد السبب في النهاية
بعد البداية

فالأولى

أن يجعل كون ما

بعد ما مستقبلاً

بالنظر إلى

ما قبله

٢٤٢

وفي كلا

ومع النصب يجوز ان يكون بمعنى كى وحتى بمعنى الى نحو سرت حتى تغيب الشمس متعين لمعنى الانتهاء ونحو اسلمت حتى دخل
 الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب في العكس الامم احادة حتى في
 نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجوزي ونعم ما قال اذا كان بمعنى كى لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للاهتمام
 نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما ان كى التي بعدها لا تدخل الا على لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية نحو كيه على
 خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كى بل لا ياتي الا لانتهاء اول نحو قولهم كلمت حتى يامرلى بشئ بان معناه كلمته واكملته
 يامرلى بشئ الى ان يامر وجوز وقوع صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امرلى بشئ لانه بمعنى الى وما ذكره
 تكلف لا يخشى له في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة قول كانت حرف ابتداء اى حرف استئناف اى ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث
 الاغراب بما قبلها كما يتعلق المنصوب لان حتى المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جر متعلق بما قبلها ولا يعنى بذلك ان ما بعدها مبتدأ
 مقدر اى انا ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع بل معنى كونها حرف ابتداء ان ما بعدها جملة مستأنفة
 مثل قوله تعالى حتى اذا جاء امرنا استوف بعد ما الجملة الشرطية قال المصنف وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي ان
 بسبب الاستئناف بشرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالسبب معنى حتى يكون جبراما فان الاتصال
 اللفظي قال ع ولا اصل حتى تضبوعنا ونضبعه فعدم الصلة بسبب الضبوع اى ما لا يدى بالسيوف قوله ونضبع اعطف على تضبوعنا
 على توهم النصب على نحو قوله تعالى فاصدق واكن ورفعه حتى له ونضبوعنا وان كان مستقبلا لانه مع الغم الجزم عليه
 كان حاصل او قد حصل مضى قوله ومن ثم امتنع الرفع اى من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استئناف امتنعت المسئلة
 المذكورة لانه يبقى كان الناقصة بالخير لو كانت تاما جاز الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الى
 هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول واما في ايم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير سائل عن تعيين السائر واعلم
 ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعد ما بالشروط نحو انتظر حتى ان قسم شئ تاخذ بنصب تاخذ ولو جئت
 بالشروط وما فليس لك في تاخذ الا الجزم وكذا بعد ونحو لا والله او اذا قلت لك اركب بركب بنصب تركب استقيم ابن السراج
 الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان يقول يقول واقم حتى متى اكلمنا ناكل فالظرف مفصولا به
 على قبح اسهل مرجع الشرط اعنى ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى من اخذ تاخذ فلا يجوز بل يجب جزم تاخذ
 ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكى وبين منصوباتها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا
 لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف احد قول الله ولا م كى مثل اسلمت لا دخل الجنة
 وهم الجحيم لا م تأكيد بعد النفي كان نحو وما كان الله ليعذبهم انما ان تقدر ايضا بعد اللام الزائدة التي تجئ بعد فعل الامر
 والارادة نحو امرت لا عدل ويريد الله ليعذبك التي لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت باضمية
 لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليعذبهم وكان هذه اللاحقة في الاصل هي التي في نحو قولهم انت هذه الخطاة
 اى مناسب لها وهي تليق بانفعته ما كنت لا فعل ما كنت مناسب للفعل ولا يليق بذلك ولا شك ان في هذا معنى التأكيد
 وقوله نعم وما كان هذا القرآن ان يفترى كان اصلا ليفترى فلما حذف اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جازا اظهار ان الواجبة
 الاضمار بعد ما ذلك لانها كانت كالناشئة عن ان قول الله والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او
 او استفهام او نفى او عرض والواو بشرطين الجمع بينهما وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان تركب التحضيض وهو من

لا
 فبعت ارجو
 دت
 بنى الزبر
 قال
 بنى
 والمضارفة
 س

ومن الوا
 يتصل بفعل
 بعد كلام

جملة الاشياء المذكورة نحو قوله انزل عليه ملائكة فيكون معه نذيرا واولا ارسلت الى نوح فاستمع اياته وترك الذبح ايضا قال نعم
 له يترك او يذكر فتتبعه الذكرى على قراءة النصيب وقال تعالى على ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء
 فهو داخل في باب الامر والنهي عند الفاء لا عند الاصوليين كما يحكي في باب الامر نحو اللهم لا تأخذني بذي نبي فاهلك اللهم سرز
 ما لا تصدق منه والكسائي والفراء جواز نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فبدخلك الجنة قوله ان يكون قبلها
 امر اذا كان الامر صريحا نحو ايقني فاستكره فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلوله عليه بالخبر نحو اتق الله امرؤ
 فعل خبرا في ثاب عليه حسبك الكلام فينا الناس واسم فعل نحو نزل فاقا لك وعليك زيدا فاكره ما او يكون الامر مقدر نحو الاسد
 الاسد فتقو الكسائي يجرى جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقه ابن جني وفي نحو نزل بناء على انه مطرد كالامر على ما هو متد
 سيبويه واما النصيب في قراءة ابن عمر اذا قلنا يقول له كن فيكون فلتشبهه بجواب الامر من حيث هيئة بعد الامر وليس
 جوابا له من حيث المعنى امر لا ينفك لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اي تضرب ان تضرب يضرب اي يضرب زيد واما النهي
 نحو لا تشقني فتندم والنهي نحو ما تاتينا فتمكر منا وهو امر صريح كما ذكرنا او ما اول نحو فلما تلقاني فتكرمني وكذا قل جلد اقل
 رجل لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النهي الصريح فلتستعمل في اللفظ ايضا استعمال واما ما يفيد معنى النهي لكن لا يجرى
 في استعماله مجراه فلا يتصعب جوابه كقوله انت غير ايرق ضربني وكذا التقليل يقد في المضارع لا يقد قد تحيئني فتكرمني وقد جوز قوم
 جواب كل ما تضمن معنى النهي او القلة قياسا لاسما عا وقد يحكي التشبيه المفيد معنى النهي ملحقا بالنهي اي منصوب الجواب نحو كانا
 والعلينا فتشتمنا اي لست بوال واما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النهي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته شقني فاشب
 عليه اي لو شقني لو شمت عليه وقد يفهم ان الناصب بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان تاتي فتكرمني او وتكرمني
 انك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتي انك فاكره ما او وكره ما وذلك لما شبه الشرط في الاول والجزاء في الثاني النهي اذا الجزاء
 مشروط بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حل قوله تعالى اربشأ ليسكن
 الريح فيظللن الى قوله ويعلم على قراءة النصيب وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما يجيئني فيكرمني زيد ما قلنا في حتى ان فيه معنى التحقير
 القريب من النهي واما بعد الحصر بالان نحو ما قام الا زيد فتحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه بعد اثبات صريح بل ان لم يرجع الضمير اليه
 عمل فيه ما بعد الفاء بواسطة او غير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى شئ في حيز النهي نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكره
 والضمير لا حد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم في
 باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية الا الاشياء المعدودة هناك وقد جاء بعد الفاء منصوبا في ضرورة
 الشعر فيما ليس فيه معنى النهي اصلا كقوله سائر من نزلتني تميم والحق بالحجاز فاستريح والتمني نحو ليتك عندنا فنكرهك والعرض
 نحو الا تزورنا فخطبك والاستفهام نحو هل تزورنا فتحسن اليك وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع
 على انها جملة مستأنفة لان فاء السببية لا تقطع وجوبا بل الاغلب ان يستأنف بعدها الكلام كاذ المفاجأة ومعناها ايضا متقاربا
 ولذلك تقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجأة مختصة بالاسمية وقد يبقى ما بعد فاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى
 ولا يؤخذن لهم فيعتدرون وقوله ع الم تسأل الربع القواء فينطق وقوله ع ولم نذر ما نخرج عليك فنخرج به وكذا الامنع من ابقاء الرقيم
 فيما بعد او اجمع اذا لم يلتبس يكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا في او قال تعالى تقاوتونهم واد
 يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصيب اي ان يسلموا جاز لك ان لا تصرف في المواضع المذكورة الى النصيب اعتمادا على ظهور المعنى

في هذا التقدير

الذي قبله مستبين ان

والاكثر الصروف الي بعد الاحرف الثلاثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التضييق على كونها
سببية لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخصصة للحال وللإستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو ايقوه مرفوعا لسبق الى الذين
ان الفاء لعطف جملة حالية للفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفوا الى النصب منه في الظن على انه ليس معطوفاً اذا المضارع المنصوب بان مفرد
وقبل الفاء المذكورة جعل ومخلص المضارع للإستقبال اللائق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيان دفع جنب
كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر جوبا كما ذكرنا في اذن وانما اخترنا هذا
على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقدير افتقير زرنى فاكرمك لكن منك زياره
فاكرام منى لان فاء السببية ان عطف وهو قليل في انما تطف الجمل على الجملة نحو الذي يطير في غضب زيد الذي باب كذا انقول في
الفعل المنصوب بعد او الصروف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعد ما يكون الصروف عن سبق الكلام المتقدم
مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف في الخن اما او الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعد ما في تقدير مبتدأ
محذوف الخبر جوبا فمعنى قم واقوم قم وقياى ثابت اى في حال ثبوت قياى واما المعنى مع وهى لا تدخل الا على الاسم قصدوا
هم هنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعد ما فمعنى قم واقوم قم مع قياى كما قصدوا في المفعول مع مصاحبة الاسم للاسم
فنصبوا ما بعد الواو ولوجدنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النخاعة اى لكن منك قيام وقياى
لم يكن فيه خصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل ضيعة
والاولى في قصد النصوصية شئ على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرطوا في نصب ما بعد
فاء السببية كون ما قبلها احدا لاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصدر فيكون كالشرط الذي ليس بتحقيق الوقوع ويكون
ما بعد الفاء كجزائها ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احدا لاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي الأكثر استعمالا
من الواو في مثل هذا الموضع اعنى في انتصاب المضارع بعد ما وذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل العطف وفي صرف ما بعد ما
عن سين العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى ولقرب الجمعية من التقييد الذي هو لازم السببية ثم اعلم
انه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر جوبا باصا الفاء مع ما بعد ما اشتد اتصالها بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية
فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطى فيايتك
زيد ويتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل والظرف او كيف لولم وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاتيئك تخرج ومنه
فاكرمك تزورنى وكيف فاستقبلك تهيئى ولم فاسير تسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح ولقيام هذا الجواب
مقامه لان في اللفظ كالجزم ما هو كالشرط تقول متى فاسير معك اى متى تسير فاسير معك ولا يجوز شئ من ذلك في صريح الشرط
والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا لا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا الشئ الواحد بجوابين فقوله تعالى
ولا تطرد الذين يدعون ربهم جوابه قوله فتكون من الظالمين وقوله تعالى ما عليك من حسابهم من شئ وما من حسابك
عليهم من شئ فتطرد هم جملة متوسطة بين ما يجوز ان يكون فتكون عطفا على تطرد وانما لا يجيب بجوابين لانه كالشرط والجزاء
ولا يجاب بكلمة الشرط بجوابين ومعنى النفس نحو ما تاتينا فخذ ثناى ان تاتينا فخذ ثناى انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان
كقول تعالى لا يقضه عليهم فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل المتقدم الذي هو غير موجب موجبا
ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعد من الفعل جزاؤه كما تقول في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيجعل عليكم غضبي ان تطغوا

[illegible]

MP1

لا
أي أنه قطع
في غير هذا
البارع
في بيان
الأسرار

رضي شريفاً كافياً ج ١

٢٢٢

ب
أي أنه قطع
في غير هذا
البارع
في بيان
الأسرار

أي أن يكون أو تزلزل أو قول ع ولا ناعب لا بين غراباً وقال يونس هو على القطع أي بل يتم نازنون وأو بمعنى بل كما يجوز في
حروف العطف كما في قولهم إلى صاغة الف أو يزيدون أي بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو غير الجمعية قال على الحكم المأني في
إذا قضى قضيتاً أن لا يجوز ويقصد لم ينصب يقصد أنه احتمل مع النصب أن يكون معطوفاً على يجوز المنفي فيكون المعنى
على الحكم أن لا يجوز ولا يقصد وهو متناقض فيحتمل أن يكون عطفاً على لا يجوز الكاشن بمعنى يعدل بمعنى على الحكم أن لا يجوز
وان يقصد فترك العطف خوفاً من اللبس رفع على القطع أي وهو يقصد كما تقول زيد يجيء إذا اشقيت مجيء وتعتبه
أي ينبغي أن يجيء والمعنى ينبغي أن يقصد أي أن لا يجوز وقد يقطع مع الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا في قول ع فترج
ونكثرت أمثلة ومثله قوله وما حواه إلا أن أراها فجاءتني فابتهت حتى ما أكاد أجيب يروي بنصب ابتهت ورفع على القطع أي
فأنا ابتهت قوله والواو بشرط من الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك أي مجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعد ها في زمان واحد
ويكون قبلها امر مخوز رني وازورك أو هي نحو لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم أو الاستفهام نحو
هل تزورني وتطمينه أو تعين غوليتك عندنا وتكرهنا أو تضيض نحو هل تزورنا وتكرهنا أو عرض نحو أكرهنا وتكرهنا
والفحافة يؤولون هذا بواو العطف نحو ليكن زيارة منك وإكرام مني وقد ذكرت ما عليه في الفاء قوله وواو بشرط مع
الأن معني أو في الأصل أحد الشيئين أو الأشياء نحو زيد يقوم أو يقعد أي يعمل أحد الشيئين ولا بد له من أحدهما فإذا قصدت
مع أفادة هذا المعنى الذي هو أن أحد الأمرين التضيض على حصول أحدهما عقيب الآخر وان الأول يمتد إلى حصول الثاني
نصبت ما بعدا ونسيبويه يقدر بالآخر غير بالي والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد فان فسرت بالآخر المضاف بعده محذوف وهو
الظرف أي لا تتركه إلا وقت أن تعطيه فهو في محل النصب على أنه ظرف لما قبله وعند من فيه بالاول بعد بتاويله صدحج ورياً والتي
الذي قال سيبويه في قول الشاعر وما أنا للشئ الذي ليس نافي بغضب منه صاحب يقول يجوز رفع يغضب ونصبه أما الرفع فلعطفه على الصلة المعنى
قوله ليس نافي وقال أبو علي في كتاب الشعر بل هو عطف على نافي وليس بشئ لأنه يكون المعنى اذن ما أنا بقوئل للشئ الذي
ليس يغضب منه صاحب أي لا أقول شيئاً لا يغضب منه صاحب وهذا ضد المقصود وإذا نصبته فهو على الصرف قال المبرد
لا يجوز ذلك لأن فيه اذن نفى النفع والغضب معاً وهو عكس المقصود لأن مراد الشاعر الذي يغضب منه صاحب أي لا أقول قلت
الذي قاله إنما يلزم لجعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس نافي لأنه يكون المعنى اذن لا أقول قوله لا يجزم نفى غصب صاحب
منه وهذا عكس ما ينبغي أن لا ينبغي أن لا يقول قوله لا يجزم نفعه وغضب صاحباً ما إذا جعلناه في سياق المنفي الذي هو ما أنا فلا
للمعنى لا يكون المعنى اذن لا يكون القول الذي لا ينفذ مع غضب صاحب منه وذلك إما بانتفاءهما معا أو بانتفاء أحدهما بالتركيب
ينتهي بانتفاء أحدهما كما ينتهي بانتفاء مجموعهما فتقدم الواو على ما هو منفي حقيقة أعني بقول كندم الفاء على الفعل المستفهم
عني في قولك متى فأكرمك تكرمني على تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبع أبو علي أن يغضب المنصوب معطوف على الشيء
الذي غضب صاحب أي لسبب غضب صاحب وفيه نظر لأن الضمير منه يرجع إلى الشيء غير النافع فيكون المعنى وما أنا بقوئل للشئ
منه يحدث غضب صاحب من الكلام الذي لا ينفذ ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز أن يرجع الضمير إلى المضاف المقدر لأنك إنما
أضفت إلى الغضب ليعلم أن الغضب منه فلا يحتاج إلى لفظ منه كما ينبغي أن في الظروف المضافة إلى الجمل قول الله والعاطف إذا كان
المعطوف عليه اسماً عطف على حتى في قوله حتى إذا كان مستقبلاً أي العاطفة يقدر بعدها أن نحو قولها للباس عبادة وتقدّر
عيني أحب إلى من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفاً على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو أعجبتني ضرب زيد فيشتم وضرب زيد

والكونيون يجوزون النصب في مثل قياسي قولهم وينجزم لم ولما ولام الامر ولا في النهي وكل المجازاة وهي ان ومهما واذا ما وحيتا واين ومن وما واى واني واما مع كيما واذا افشاد وبان مقدرا هذا ذكر الجواز من مطر قولهم لقلب المضارع ماضيا ونفيها ولما مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر المطلوب بها الفعل ولا النهي المطلوب بها التراكب اخذ في التفصيل قوله لقلب المضارع ماضيا قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم تدخل على الماضي فتقلب لفظه الى المضارع وقد جاء لم في الشعر غير جازم كقولهم اوله فارس من نعم واسمهم يوم الصلفاء لم يوفون بالحجارة وجاءت ايضا في الضرورة مفعولا بينها وبين محذورها قال فانما ضمت معانيها فقارأر سوفا كان لم سوى اعل من الوحش قوله ولما مثلها يعني لقلب المضارع ماضيا ونفيها اي نفي المما قوله وتختص بالاستغراق اعلم ان لما كذا قالوا كان في الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت في اما الشرطية وايضا فاختصت بسبب هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقوله في ايجاب الماضي فهو يستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما تخبر بقوله لا اطلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب او لما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفع المندم واختص لما ايضا بامتداد نفيها من حين الانتقاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفع المندم قدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الانداسي من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظن فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجب انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد اس لكن ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعد نحو

تبرکات
۱۲۲

رضی شاہ کلاپیہ ج ۱۲

اصطفا الارض
اصطفا الارض
اصطفا الارض
اصطفا الارض

ادوات الشرط عليها فلا نقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما نقول ان لم يضرب ومن لم يضرب فكان ذلك كونهما
 قوية بين العامل المحرف في ما وشبهه ومعمول واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفى ان دل عليه دليل
 نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاء ذلك في قد التي هي نظيرها قال في ان في المترحل غير ان ركابنا لما نزل
 برجالنا وكان قد وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاغارة ان وجد وان لم
 واذا دخلت همة الاستفهام على لم ولما في الاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الرجاء المخاطب الى الاقرار
 بامر يعرفه كقوله تعالى الم نشرحك والم نريك وقوله المتأخر فوامنا اليقين اقول ولا امر الامر المطلوب بها الفعل يدخل فيها الامر
 الداعي نحو ليغفر لنا الله وهي مكسوة وفيها الغنة وقد يسكن بعد الفاء والواو و ثم نحو لتأت طائفة خرى لم يصلوا فليصلوا
 و ثم ليقتضوا وهو مع الفاء والواو اكثر لان اتصال ما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما
 وحرف المضارعة ككلمة على وزن فخذ وكلف فحذف الكسر اما ثم فيجوز عليها ما كونهما حرف عطف مثلها ويلزم اللام
 في النثر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لا تضرب انا ولا تضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف
 واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله قوموا فلا تصل لكم وقال تعالى لنفعل
 خطاياكم وهذا اي امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رايته فان كان المأمور جماعة بعضهم محذوف
 وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو انفعلا الحاضر وغائب افعلوا المن بعضهم حاضر ويجوز على قلنا ادخال اللام في المضارع
 المخاطب ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ لجموع الامرين نصا على كون بعضهم غائبا كقوله عليه السلام لتأخذوا
 مصافكم وفي الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذو هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال محمد تغد نفسك كل نفس اذا خفت
 من امرتك لا و اجاز الفراء حذو في النثر في نحو قل لا بفعل قال الله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا انما ارتكب ذلك لاستبعاد
 ان يكون القول سبب الاقامة والا ولي ان يقر في مثله انه جواب الامر كما كان يحصل اقامتهم للصلاة عند قوله لهم صلوا
 جعل قوله كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله كن فيكون بالنصب لو كان كما قال الفراء
 لم يختص هذا الجواب الامر ثم اعلم ان كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالفاعل لكن لما اكثر استعمال
 حذو اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهاة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه لما شابه الاسم بسبب
 عروض موازنته عند زيادة حروف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزروا ولو بشوكه وفي
 اخر لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لنتقم انت يا ابن قريش فقتضه حواجج المسلمين والذي غير الكوفيين حتى قالوا انه
 مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا مجبىء باللام في الشعر وايضا معاملة الجزوم كما يحجج وايضا المحل على
 النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب قوله ولا للنهي المطلوب بها الترك وهي تحرم بخلافه في النهي وقد سمع عن العرب
 الجزم بلا النهي ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جئت لا يكن له على حجة ولا يكون ولا يمنع ان يجعل لا في مثله للنهي ولا النهي يحق للمخاطب
 والغائب على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقد جاء في المتكلم فبذلك كلام الامر وذلك قوطهم لا اري انك ههنا لان النهي في الحقيقة
 ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قولهم وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميا
 شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان ام الكلمات الشرطية المجازمة ان ومن لم يجز
 بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاضعة مع القرينة قال في قالت بنات العم يا سلمى ان كان فقيرا معد ما قالت وان وقد يجيء في السعة

دخول همة
 الاستفهام
 على لم

ادله اليك
 بكون اليك
 عن قائم قد فرغوا
 يقينا اس سره

الموقف في الوب
 في الوب
 في الوب

يلين بالسر
 في عين حبيب
 انما يبين
 في الوب
 في الوب

رضي الله عنه

كلم المجازاة

على
البدن في المرأة كانها
منسوبة الى الماء

دینا

MPD

۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

انجمن کانیس

ام آت اولاد

في الوادي رقص

ایمانی

الحمد لله

10

219

سید علی ہجویری

1917

...

في الجبلين

15

2

فمن كسر
كله

بلن واي وايان واين ومتى واصافى حيثما واذ ما فكذا كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرا في العامل
فيها بكلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحد وربطها بالجملة من احدهما بالآخرى حتى صارتا كواحدة فهي كالا ابتداء العامل
في الجزئين وكطنت وان واخواتها لاقتضاءهما لهما وذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعلان في الجزاء
لا رباطهما معا وصيرت كشي واحد وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان الا ابتداء والمبتدأ يعلان في الخبر
واجيب عن ضعف الحرف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال لا خفش ان الشرط مجرور بالاداة
والجزاء مجرور بالشرط وحده لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمل فيه واجيب باستغراب عمل
الفعل الجزم وقال الكوفيون الشرط مجرور بالاداة والجواب مجرور بالجواز كما ان جربا الجوار في قولك عكبرا ناس في بجاد مزمل
والجزم ان الجوز ليس بشئ لان العمل بالجواز بالضرورة وايضا ذلك عند التلاصق ويجزم الجزاء مع بعده عن الشرط ويجزم بدو
الشرط وقال المازني الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم وعدم وقوعهما مشتركين مختصين وهو قريب على
ما ذكرنا قبل ان كلمة ان لا صلة لها في الشرطية وكونها امر الباب جازان تدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو
ان زيد ضرب ان زيدا ضربت وكذلك في لو في نحو لو انتم تملكون بخلاف سائر كلمات الشرط فان لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة
قال في فصي واغل يرميهم يجرؤ ويعطف عليه كاس الساق وقال عايما الرمي تميلها تمل وقال ع ومن نحن لو منه يلبث وهو
امن وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت اصلا في الاستفهام وسواء ههنا وفي ذلك الاسم فعل نحو ان زيد
ذهب ولا نحو ان زيد اذهب لم يجر ذلك في سائر كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد اتلقى او تلقاه ومن
زيد ضربه ومتى زيد خرج وهل زيدا ضربت او ضربته لا اضطرار فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد
ذا اذهب جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ما ضيا سواء كان ذلك الاسم
مرفوعا او منصوبا نحو ان زيدا ضربت وان زيدا القيت او لقيته وقد يكون مضارع على الشد وذو نحو قوله يثني عليك وانت اهل ثناء
ولديك ان هو يتردد في قوله عايما تميل الرمي مثل انما ضعف مجي المضاف محصول الفصل بين الجزاء مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك
الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمير يفسره ذلك الفعل اظم ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى
الكوفيون في الشاذ ان منفسر اهلكته وهو ايضا عندهم ليس مبتدأ بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب اي ان هلكها واهلك
كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلا يطلب
كلمة الشرط الفعل سواء وليها او لا ونقل عن الاخفش ايضا في مثله انه مبتدأ لكن العامل عنده في المبتدأ هو الابتداء وعند الكوفيين
الخبر والضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدأ وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل بعده مشتغلا بضمير او متعلقه فهو
عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالنظر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وان لم يشتغل ذلك الفعل
بضمير ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالنظر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم
من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجر الفصل بينهما لفظا الا في لفظ ان كونه امر الباب ولم يجر ان يدخل كلمة الشرط على
اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كم الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب المرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمه امتنعت
على الشرط فيجوز عندهم ان قمت زيد يقيم وان لم يأتني زيدا اضرب فها معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون
فلا يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدم المرفوع لان الجزم عند هؤلاء الجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنب عن الشرط

اما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فصلا ما نفا من الجوارحون يضربني زيد اضرب فان تقدم المنصوب فالقراء يمنع ايضا
 جزم الجواب مطعما في المرفوع للعللة المذكورة والكسائي يفصل الفاعل فان كان ظرفا للجزاء لغوا جزم الجزاء لانه كذا فصل نحو ان
 تاتني اليوم غدا انك وان تاتني اليك اقصد ان لم يكن ظرفا لم يحز للعللة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي
 وللخيل ايام فمن يصطبر لها هو يعرف لها ايامها الخير يعقب والقصيدة مكسوة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدأ فيجب اذن
 رفع المضارع اتفاقا وتصدير المبتدأ بالقاء نحو ان قست فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالقاء فيرفع المضارع اتفاقا
 نحو ان ضربتني فزيد اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والامهية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تاتني الله
 انك وان تاتني غفر الله لك انك وان تاتني يا زيد انك وان تاتني ولا فخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول
 الشرط على اداة الشرط نحو زيد ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيد ان جئتني اضرب بالجزم بل انما نقول اضرب
 مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيد اضرب دالا على جزائه اي ان جئتني فزيد اضرب وعللة ذلك كله ان كلمة الشرط صدر
 الكلام كالاستفهام ولا يجوز ان يضرب زيد ان جائك فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينصب بنفسه لا ينصب
 واما اذا قلت زيد اذا جاءك تضرب او تضربه وزيد حين جائك تضرب او تضربه فان لم تجز اذا وحين مجرى كلمات الشرط
 بل جعلتها ما كيوم الجمعة في قولك زيد ايوام الجمعة تضرب وتضربه فنصب زيد اولى اذا لم يشتغل الفعل بالضمير لغير زيد ضربت على
 تاويل ضربته فان قيل ليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جائك قلت لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جائك
 تضرب عمر الكوفي لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهرا للضمير فيه اولى واما اذا اشتغل الفعل بالضمير
 فوقع زيد اولى لما تبين في المنصوب على شريطة التفسير ان زيد رتبة بالرفع اولى من النصب ان اجريت اذا وحين مجرى
 كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب اذن بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواز
 الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولاك زيد ان جائك فاكرمه اولى من فاكرمه وان كان
 واقعا على غير المبتدأ من حيث المعنى نحو زيد ان جائك فاكرمه او اذا جاءك فاكرمه كفي الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوزوا
 تقديم جزء المجزوم على اداة الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان
 تضرب فلما تاخر الجواب انجزم على الجوارح واللدليل على ان مرتبة التقديم قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع بن عدي انك ان
 يصرع اخوك تصرع رفع الجواب مراعاة لاصلة التقديم ومرتبة الجواب قبل اداة لان الجزاء من حيث المعنى
 لازم كما مر في الظروف المبينة ومرتبة اللزوم بعد الملزوم وقولك تصرع ضرورة اما على حذف القاء كقولك من يفعل
 الحسنات الله يشكرها وقوله هذا سراق للقران يدرسه والمرء عند الرشي ان يلقها ذئب وقوله فاني متى اشف الى الربيع
 الذي به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر الا ضرورة فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال
 فكريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتني لا اكرمك
 فيسبحي وانما جاز تعليق اذامع شرطه بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون
 فلعدم عرقه اذا في الشرطية واما على التقديم والتأخير للضرورة اي انك تصرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتا
 المذكوران هكذا واما تقديم معمول الشرط على اداة فاجازه الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث
 المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان الشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض عنه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ

رضى شرح كافيه ج ٢

٢٢٤

في تقديم معمول
 الشرط على اداة

الطبعة الثانية
بجهد سرت الزا
شوق طبعها
بمؤيدية فون
والقوة الخلف
الفتح والتوا
الشيء التي
على كمالها
ولما اس

ايضا لم يخبرهم ولم يصدر بالفاء فهو عندهم جواب واقف في موقعه كما ذكرنا انما يخبرهم على الجوار اذا تأخر عن الشرط وذلك نحو بان ضربتني
فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف معنونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك على الف درهم
ان دخلت الدار وعند البصرية ايضا لا يقدر مع هذا المتقدم جواب آخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يعني عندهم
استجراك المذكور الذي هو كالعوض عن المقدار اذا ذكرت احد ما لم تذكر الاخر ولا يخبر عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي
كان مرتبة التأخر عن الشرط تقدم على ادائه لانه لو كان هو الجواب لوجب خروجه ولزم الفاء في نحو انت مكرم ان اكرمتني واجاز
ضربت غلاما ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد فمرتبة الجزاء عند البعض يتبع الشرط وعند الكوفية قبل الاداة كما مر وقد
يدخل الواو على ان المدلول على جوابها انما تقدم ولا يدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن
الجزء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شئت فقل الشتر بعبد من اكرامك الشتر وضده وهو المدح اولى بالاكرام وانسب
وكذا تقول اطلبوا العلم ولو باليمين والظان الواو الداخلة على كل الشرط في مثله اعتراضية وينبغي بالجملة الاعتراضية ما يتوسط
بين اجزاء الكلام متعلقا بمعنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقولك فانت طلاق والطلاق اليه وقولك ع ترى كل من
فيها وحاشاك فانياء وقد يحى بعد تمام الكلام كقولك انا سيد ولد آدم ولا فخر فتقول في الاول زيد وان كان غنيا فنجعل ثمنه
زيد نجعل وان كان غنيا جواب الشرط في مثل مدلول الكلام اي ان كان غنيا فهو نجعل فكيف اذا افتقر والجزء كالعوض عن الجواب
المقدر كما تقرر ولو اظهرته لم تذكر هذه الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضية لان جواب الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الخليل
هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاول بالجزء المذكور والتقدير عند زيد
ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فنجعل وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزم ان يأتي
بالفاء في الاختيار فتقول زيد وان كان غنيا فنجعل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختيارا واما على ما اخترنا من
كون الواو اعتراضية فيجوز ان الاعتراضية تفصل بين اي جزئين من الكلام كانه لا يلائم تفصيل اذ المربك احد ما حروف واو عن العشرة
ان الواو في مثل الحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملا في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى
النصب على انه ظرفه ومعنى الحال في ظرف متقاربان ولا يصح اعتراض الخبري عليه بان معنى الاستقبال الذي في ان
يناقض معنى الحال الذي في الواو لان حاله الحال باعتبار عامل مستقبل كان العامل او ماضيا نحو اضربه غد اشجود او ضربه
امس مجرد او استقبالين باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما ما علم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب المعنى فالشرط
لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم تقطنه وانما ذلك حتى لا يعمل الاداة في الشرط لفظا
كما لا يعمل فيما هو كجزء عند البصرية او ما هو جزء عند الكوفية وقد يحى في الشعر مضارع نحو انتيك متى تاتي انتي سيبويه فقلت
تحمل فوق طوقك انها مطبوعة من ياتيه لا يضربها كانه قال لا يضربها من ياتيه ما كقولك والمرء عند الرشي ان يلقيها ذئب اي المرء
ذئب على احد التقديرين فان تقدم ما هو الجواب معنى على الظروف الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذا وما واما ان
واين وحيث وانى فلا شبهة في تضمنها الشرط اذ لا يصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات الصالحة
طما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من وما واتي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة
وشرطية نحو اتى من اتاني فان كانت موصولة فمنصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فمنصوبة في الخبر فمختلف فية كما ذكرنا
في باب المبتدأ والتقدير من اتاني انه ولا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل الجزم ان كانت

وابن السراج قطع بكونها موصولة لا بالظلال جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المتقدم كالمعوض عنه
وان جاء بعد مضارع نحواتي من ياتني فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على وجه فيخرج المضارع وذلك لما تقدم من
ان الشرط يكون ماضيا في الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه معنى وان جئت بالظروف قبل من وما دأى على تقدير اضافة الظروف
الى الجمل فالواجب كما ذكر سيدي جعلها موصولة سواء الى الكلم المذكورة ماض نحو اتذكر اذا من اتانا اكر صناه او مضارع نحو
اتذكر حين ما تفعل فاعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد على حين من يلبث عليه نوبة فيجد فقد ما اذا
المقام تدبر فان قيل لم جاز الجزم في السعة في نحو غلام من تضرب تضرب لم يجز في نحو اتذكر اذا من ياتينا نكر صواذ مضاف الى
ما بعده كما ان الغلام كك وقلت لان غلام اتحاد بكلمة الشرط بسبب اضافة اليها فصار الكلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ معنى الشرط
من المضاف اليه الى المضاف فلذا يلزم تصدر المضاف اما اذا فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون
تلك الجملة كما مر في الظروف المبينة وذلك المضمون ههنا مصدر نكره واقعا على معنى من اي اتذكر وقتا كرا منا من ياتينا
فلم يصير مع من كالكلمة الواحدة ولم يكتسب منه معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدر اذ كما
لزم تصدر غلام بل هو معمول لتذكر المقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا تسقط عن المصدر بتقدم اذ عليه فان قلت
فمن مع دخول اذ عليه في صدر الكلام وكيف كانت الشرط والاستفهام كونهما في صدر كلام ما يجوز من يضربه اضربه
وجاءتني التي من يضربها اضربه قلت قد مر في باب المبتدأ ان كلمة الشرط والاستفهام لا تقدم عليها ما يصير من تمام جملتها
اذا اثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئا وزيد ههنا شرعا فاقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجزم امرين
احدهما ان يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني وذلك كان وكان
وظن انواتها وما النفي لا تقول ما من تضرب تضرب وما ان تعقد نفقدا وما لا فلا يستكملانها تلغى في اللفظ فهو كمن
بلا مال ومررت برجل كريم ولا شجاع فلذا تقول لا من يعطيك تعطيه ولا من يكرمك تكرمك وكذا تقول لا ان اتيناك
اعصيتنا ولا ان قد ناعندك سالت عن الظروف المضافة الى الجمل لا شك في احداتها في الجمل معنى وهو تصديرها بمعنى المصدر
فلا يبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام لان المصدر مرفوع وليس الصلة وخبر المبتدأ كذا فان قيل خبر المبتدأ ايضا اذا كان جملة تصدير
بسبب المبتدأ في تقدير المفعول قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان عليها قطعي
انهم قالوا الاصل هو الاضاف فيجب تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدأ الافراد بل لو ادعى بان الاصل فيه الجملة
لم يبعد لان الاخبار بالاجمل اكثر كونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها موقعا يصح
وقوع المفرد فيه وتقول ما انا بخيل ولكن ان تاتى اعطاك لان لكن لا تغير معنى الجملة التي بعدها بل هي الاستدراك ما قبلها كما يحجى
في الحروف المشبهة بالفعل قال ولست بحلال السلال مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفدوا ما قوله وما ذالك ان كان ابن عمي ولا اخي
ولكن متى ما املاك الضرا انفع برفع انفع لان القوافي مرفوعة فعلى التقديم والتاخير ضرورة الشعر كما مر في قوله انك ان يصرع اخوك
تصرع ومتى شرطية بلا شبهة فيجزم املاك اذ لا يجزى موصولة كما ومن وائى واما اذا المفاجأة فيصير مجيئى ما ومن وائى شرطية بعد
نحو مررت به فاذا من ياتني يطيع على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجأة لا تغير ما بعدها عن معناها
على الصحيح اذ ليست بمضافة اليه اما عدم وقوع نحو متى وائى من الظروف بعد ما فلا اختصاصها بالجملة الاسمية ومن كان مذهبنا ان
اذا المفاجأة مضافة الى الجمل بعد ما ليس لا يجوز وقوع كلمة الشرط بعد ما الاصل ايضا المبتدأ بعدها اي فاذا هو من ياتني يعطيه

المضاف

ففي ذكر صلاتك
كلمات الشرط
والاستفهام

٢٢٩

عنك

لا

الرفد بانفع
الاعانة ذكر
الاستفهام والاستفهام
من سمره

في شرح كافيه

في كسر من قول
هذه الآية الشرط
على أداة الشرط

الانام جزاء الاسم
فعل ياتي في الجزاء
ويضعف فعل كسر
بعده بلا فاعل ولا فاعل
الانام بمعنى الاسم
كان ياتي في الجزاء
من الشرط في الفعل
ذلك كما يشعر كلامه
تأمل

لما ذكرنا في امتناع التذكرا من ياتنا نكرموا الاضمار بحسن بعد اذا المفاجأة لا ترى الى حذف الخبر في مثل خرجت فاذا السبع واما
اما فان كان بعد هاء من او ما او اى وبعد هاء فعل مضارع فانه يقم جعلها شرطية لان الجواب لا مادون كلمة الشرط التي بعدها كما
يجي في حروف الشرط ويقم جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهر كما قلنا في اني ان تا تني فالاولى جعلها موصولة نحو اما من
يا تني فاني اكرمك وان كان بعد هاء ما مضى جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال تعالى واما ان كان من
المقربين فروح وريحان لا تكون بعد ان نحو اتاهوا وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الا موصولة لتاثيرها معاني فيما بعدها وكان قياس ههنا
الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو والفاء وشر فجاز ان يضربك فاضربه
واين لقيته شمتته فان قدرت في كان ضمير الشأن جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو حذف ضمير الشأن بعد ان على قهقهية كما
ياتي في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام في بني بنت حساة الله واعصه في الخطوب وذلك لان كلمة الشرط لم تزل اداة
تلك النواسخ في الحقيقة وكذا جاز كون المفعول الثاني لهذه النواسخ جملة مصلة بكلمة الشرط نحو كان زيد من يضربه اضربه
ولو قدمت ههنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان من يضربه اضربه لم يحجز لانه ولي اداة الشرط المؤثر في الجملة واما قولك
علت ايرهم زيد وعلت ازيد في الدار ام عمر فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المستدأ واعلم ان الجزاء يحذف عند قيام القرينة
يقال ان اتيتني اكرمك فتقول وانا ان اتيتني وكذا في لو قال تعالى ولوان قرانا سديرت به الجبال الآية واذا حذف جواب
اداة الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار ان لا ينجزم الشرط بل يكون ما ضيا لفظا او معنى نحو ان لم افعل لثا يعمل الاداة في الشرط
كما لم تعمل في الجزاء قوله فان كانا مضارعين والاول يعني او كان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان ترزني زرتك او فانا
مكرم فان كانا مضارعين فها محجز وان لا غير اما قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين
فها مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول محجز ومثله قليل لم يات في الكتاب
وقال بعضهم لا يجي الا في ضرورة الشعر قال من يكذب بسبي كنت منتهكا الشجر بين حلقه والورث والاحوج كونها مضارعين تطبيقا للفظ
بالمعنى ثم كونها ماضيين لفظا نحو ان ضربتني ضربتني او ماضيين معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك واحدهما ماضيا لفظا
والآخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتني وان تخالفا ماضيا ومضارعا فالاول كون الشرط ماضيا والجزء
مضارعا كقوله تعالى من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف وعكسه اضعف الوجه نحو ان ترزني زرتك لان اداة الشرط
اذن تؤثر في الفعل الابعاد بنقله الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر في الاقرب شيئا يغير المعنى ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه
مضيا واستقبالا نحو ان ترزني وتكرمني وان ترزني واكرمتني والاولى توافقهما كالمشرط والجزء وكذا في الجزاء نحو ان ترزني
اكرمتك واعطتك وان زرتني اكرمك واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط فعل ليس من ذيوله اى لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو
ان جئتني اعصاك واصلت نحو ان تضرب الذي اضربه يضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى
نحو ان ترزني احسن اليك فيجب جزمه لكونه توكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا ومعنى نحو ان تا تني تسال احسن اليك
فيجب رفعه حاله وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تذهب اطعمك اى تامرني بان اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول
واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو من يفعل ذلك يلق انا ما ايضا عاف فهو بدل من الاول واما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تضرب
تضرب اى تسير وحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى وكذا الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تا
احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان تا تني اكرمتك اسرع والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان تا تني اكرمتك اسرع والمختلفان

معنى لا لفظ انخوان تاتى اضرب اضرب اى اسير وان جاء مع المتوسط واو اوفاء او ثرفا الوجه الجرم وذلك النصب مع الواو والفاء على
 الصرف كما ذكرنا فى فاعل السببية وواو الجمعية وكذا فى الفعل المتأخر وينضاف الى ذلك فى المتأخر جواز استينافا فاما انخوان تاتى انما حسن
 اليك او احسن فيكون النصب على السببية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستينافا فلما احسن اليك قال ابن السراج
 اذا قلت تخدان تامر بالمعروف فطفت فعلا عليه ما فان كان من شكل الاول رفعت لا غير نحو تخمدان تامر بالمعروف وتجر
 عليه ان كان من شكل الثانى نحو تخمدان تامر بالمعروف وتن عن المنكر فلك فيه اى فى المعطوف ثلثا وجه الجزم على العطف والنصب
 على الصرف والرفع على الاستينافا وان عطف ما يصلح للاول والثانى نحو تخمدان تامر بالمعروف وتشكر فيه اربعة اوجه
 الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستينافا والنصب على الصرف والجزم عطف على الثانى قوله وان كان الثانى
 فالوجهان اى ان كان الثانى اى الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففى ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثانى اكثر وعند الكوفيين
 يجب الرفع لان الجزم فى الجواب للجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب عند النفاة الرفع فى ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه
 فى نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل فيه نظر لان هذين الوجهين يختصان بالضرورة وكلامنا فى حال السعفة الاولى ان يغير
 عمل ان وضعت فى هذه الصورة عن جزم الجواب كجمله الماضى بينهما وبين غير معمول فيه فلما لم تعمل فى الشرط لم تعمل فى الجزاء فيكون
 الاداة جازمة لشئ واحد وهو الشرط تقديره انما يجزم سائر الجوارى عملا واحدا كما وما دهم الامرو ولا النهى وهكذا يقول المبرد فيما تقدم
 عليه ما هو الجزاء معنى يقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف ان العمل فى المتقدم عليها فثبت انها قد تنزل عن جزم الجزاء
 بشيئين يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا ويكون الجواب مقدما وهذا عن المبرد واما الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب
 المتقدم لانه انما يجزم عندهم الجوارى قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير لفظ او تقدير الجزاء الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او
 منفيا بلا فالوجهان والافاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معنى او لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدرى بشئ من
 الحروف لشدة طلبها للافعال بل الحى مضارعا مصدرى من جملتها بلا ولم اذكرها لكثر استعمالها يتخطاها العامل فوجئت
 بلا مال واما لم فلا ينفى عنها معنى المضارع الى الماضى صارت كجزء مع قلند حروفها واما لما اختتمت فكثيرة الحروف ولا يصح
 الماضى شرطها بلا فلا يجوز ان لا ضرب لا شتم لقلة دخولها فى الماضى فعلى هذا لا نقول ان لا تستعمل وان لم تقبل وان ما تفعل
 وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان تجعل الجزاء
 يليها مفروض الصدق واما فى الماضى نحو وجئت اكرمتا عا فى المستقبل نحو ان زرتى اكرمتا واما الجزاء فليس شيئا مفرضا
 بل هو مرتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حرو وبعده عن كلمة
 الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرى باى حرف كان فتقول ان كان الجزاء ما يصلح ان يقع شرط فلا حاجة الى رابط بينه
 وبين الشرط لان بينهما ما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح فلا بد من رابط بينه وما ولى الاشياء به
 الفاء لمناسبة الجزاء لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كما كان فى خفتها لفظا واما اذا استعملها قبل اسمية
 اقل من الفاء لثقل لفظها وكون معناها من الجزاء بعد من معنى الفاء وذلك لتأويله بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ووجوب
 عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر والنهى والاستفهام والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب معقارنتها
 لعلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء للحدث والذم وكذا عسى فعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت
 جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يضل الله فلا هادى له وان تعذبهم فانهم عبادك ولا انخوان جئتني فانت مكرم واما

من ذلك الفاء في الجزاء
 ان كان ماضيا يفتى

٢٣١

رضي شرا كافيه ج ٢

قوله تعالى وان اطعتموه انكم لشركون فلتقدير القسم كما يبيح في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا اتى عليهم اياتنا بينات فكان
جهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا مجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم
البغي هم ينتصرون وقوله اذا ما غضبوه يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقولهم كفولع من يفعل الحسنات
الله يشكرها ويرى من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن واجاز الكوفية حذف العلامة اختيار الاستدلال بقوله تعالى
ايما تكونوا يدرككم الموت على قرائن لا يرفع وهي شاذة ويجب الفاء ايضا في كل فعلية مصدرية بحرف سوى لا ولم في المضارع فيجب في
الماضي مصدره بقدر ظاهرة او مقدرة نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان تميمه قد من قبل فصدقت او مصدره ايضا
اولا نحو ان زرتني فما احدثت وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمت وفي المضارع مصدره رايك وسوف والسين وما هذا كله لان
هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء الا مع علامة الجزاء بقي الماضي غير المصدر بحرف في المضارع غير المصدر بلا ولم
اما الماضي غير المصدر في المضارع المصدر بل فلا يدخلها الفاء اصلا نحو ان ضربتني ضربتك او لم اضربك لان لها مع مناسبتها انما
للشرط على ما بيننا تعلقا بكلمة الشرط معنويا وذلك بانقلابها الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاج اذن الى العلامة بقي المضارع المجرد
والمصدر بلا فنقول يجوز فيها الفاء وتركها اما الفاء فلا تها كما نأقيل اداة الشرط صاحبين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيها كما نأقيل
كما اثرت في فعلت او لم افعل واما تركه فلتقدير تأثيرها فيها لا تها كما نأقيل صاحبين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان
لا صاحبها على الصحيح فالاداة خالصة للاستقبال وهو نوع تأثير قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقل فمن يؤمن برب
فلا يخاف محسنا وقال ابن جعفر يجوز دخول لفاء وتركه في لم ولم يثبت وقال تعالى في الميثاق ان يكن منكم الف يفلحوا وقال ومن عاد فينتقم
الله منه مذهب سيبويه تقدير المبدأ في الاخير ليكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرك لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه
اقيس اذ المضارع صاحب الجزاء بنفسه فلا ولا ان خبر مبتدأ لم يدخل عليه لفاء وما ذكرنا من تقليل دخول لفاء في مثبت المضارع يستقط
هذا التوجيه المذكور للاقتساية وان ثبت نحو قولك ان غبت فيموت زيد لم يكن مذهب سيبويه وجه اذا لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ
الاخير الشأن ولا يجوز الا بعد ان الخفة قياسا وبعد ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب بشرط مصدره انما لا يستفهام سواء كانت
الجملة فعلية واسمية لم يدخل لفاء لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على
اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك انكرتني كذا قال تعالى ارايت ان كذب وتولي المرء يعلم ويجوز
حمل كلمات الاستفهام على الهمزة لا يهاصلها قال تعالى ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة اوجهره هل يهلك وقال الرازي
ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من الله ويجوز دخول لفاء فيها لعدم عراقيتها في الاستفهام قال تعالى ارايتكم ان كنتم
بيننا من ربي واتاني من رجه فمن ينصرتي وتقول ان اكرمتك هل تكمنني والمصالح وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما انما يدخل
الفاء اذ لم يبق اثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى ويعني بالتأثير تخلص للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان باضيا
فتدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن يتخصص بالاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية المجردة ما عن الزمان
وفي الطلبية التحضيم للاستقبال وتدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدره بقدر ظاهرة او مقدرة لان اذن يتخصص
لماضي وذلك لان قدر التحقيق مضمون ما دخلت عليه ما ضيا كان او مضارعا وما تأكد ورسوخ لم ينقلب ولم ينقلع على انه قد جاء
قوله تعالى ومن يحمل عليه غصبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال الرازي دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على
ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال ان لا وان كانت للاستقبال فقد تجوز للنفي نحو جئت بلا ما لا يكون

الاداء اثرت في الفعل المصداق بلا تخصيص بالاستقبال وان لم يتجدد للشيء اقلدت الاستقبال من دون اداء الشرط فيجب الفاء وكان
 على ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان كانت ممكنة لان الاداء خصه مشهور الاسمية بالاستقبال ثم اعلم
 ان شرطها في الاستقبال المستقبلي ان يرتفع عن الماضي جملة الشرط لفظا كان كقولك ان كنت قلت وان كان قبيحه
 وانما اخص ذلك بكان لان الفائدة التي يستفاد منه في الكلام الذي هو في الزمان الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمان الماضي
 ومطلق الحدث الذي يعبر عنه من خبره نحو كان زيد قائما فمطلق الحدث لا يستفاد من خبره لانه يدل على تعيين الحال
 وليس يحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدث فمعنى كان زيد قائما في الزمان الماضي زيد قائما فكان مدلوله هو الزمان
 الماضي فقط ومع النص على الماضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائصه كان دون سائر الافعال الناقصة لان
 صاريه يدل على الاستقبال الذي لم يدل خبره عليه وكذا باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت
 قلت وان كان قبيحه وقد يكون متحقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غيبا لانه يحيل وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع
 وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان كقولك ان اذنب جزاءه نحو قولك انت وان اعطيت صالا
 يحيل وانت وان صرت اميركا اهالك وقال المصنف التقدير ان ثبت جزاءه اذنبه ليكون الشرط مستقبلا وليس بشئ
 لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت عندا جالسافا تنه
 نظرا الى ذلك الحدث المطلق دون الزمان العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة الطارئة على جوهر الحكمه وكون كان
 لشرط في الماضي مذهب للمبرم وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلت قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان كنت
 ان اكن قلت وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجرى يوم القيمة وكون عيسى قائلا ذلك او غير قائل انما هو في الدنيا
 وايضا يحيل التصريح بقوله ان كنت اعطيتك امس فسوف اكا فيك اليوم وقوله ان كان قبيحه قد ظاهر في الماضي قوله
 ويحيى اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل ان قامت مقام الفاء واي مناسبة
 بين معنيهما في قولهم وان مقدرة بعد الامور والهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر
 تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع للفعل
 ويعمل ان يجاب بمضارع مجزوم لا النفي لان النفي منها طلب للنفي خبر محض والطلب اظهر في نعمين معنى الشرط اذا ذكر بعد
 ما يصح للجواب من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبر في اداء المخاطب بمضمون تقول
 ضرب زيد وما ضرب زيد اذا قصدت انما المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلب فيكون المطلوب مقصودا
 المتكلم اما الذات او غيره ومعنى كونه مقصودا غيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا
 ذكرت الطلب لم تذكر بعد ما يصح توقفه على المطر جواز المخاطب كون ذلك المطر مقصودا لنفسه وغيره وان ذكرت بعده ذلك
 غلب على ذلك كون المطر مقصودا لذلك المذكور بعده لان نفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا
 واما الخبر فانه اذا ورد حمل المخاطب على انما تكلم به المتكلم لاداء المخاطب بمضمون لا على ان مضمون مقصودا لنفسه لغيره اذ قد يشي مع ان
 ذلك الشيء غير مقصود للخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت ايضا بعد الخبر بما يصح ان يكون جزا لمضمونه لم يتبادر
 في الطلب الى ان جزاءه اذ ذلك في الطلب انما كان لتبادر فهم الى ان المطلوب مقصودا اما الذات او غيره ومع ذلك الغير فالاول
 ان يكون له طلب ان في الطلب مع ذكر ما يصح جزاءه بعد معنى الشرط جاز ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجواب كما تجزم

في ذكر الواو والواو
 يقبل ان فيه
 رضى شريفا

وفي شرح كافيه ج ٢

يقال من رتب رجل
شرك من رتب
والمعنى انه من رتب
الذي تشر فيه
ونصبه من رتب
يقال
عشرون اذرا عشو
اليها اذا استرلت
عليها بغير ضعف
قاله الخطيب والخطيب
في كتابه عايشا آخر
البيت تجد خيرا
عند اخير قوله اكر
عنه
تكملة النار وقد
بنت تاج العجب
وتجملات العجب
فيس

بان وانجزام اجزاء هذه الاشياء لا بان مقدرة ظاهر مذهب تحليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزام
الجواب ومذهب غير ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدرة ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى
الفعل وليس ما استبعد به بعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلاين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناه
فعلا واحدا ثم اعلم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك او كفناك او شرعك نيم الناس واتقى الله
امر فعل خير تثبت عليه وكذا اسماء الافعال فحوصه ونزال والامر بالمقدرة نحو الاسد اسد تفجروا انما لم ينصب الفعل في جواب
هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب للنصب صريح الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشترط
النصب فيه قبله بالامر والنهي اتفاقا لان فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقاءها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يؤخذ لهم
فيعتدرون ولم تدر ما جزم عليك فتخرج ومع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم
ان الامر والنهي وسائر الاشياء الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن مقوية لمعنى السببية في الفاء فاري ان يكون
قبل الفاء صريح الامر العريق في الامر حتى ان ضعف دلالة السببية في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها أشد
تقوية بسببيةها عما هو معمول على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية فلا يضعف معناها معه فلم يحجج الى صريح
الامر بل يكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تبخيمكم الى قوله يغفر لكم ان يغفر جواب لقوله يؤمنون
لانه معنى امنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان تقول هو جوابه كما مر في لام الامر في
قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا وقال المبرد في مثله ان يقيموا جواب اقيموا مقدر اى قل اقيموا يقيموا وليس بشيء لانه
مثل كن فيكون على قراءة ابي عمرو وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو قمر يدعوك
الامير قال وقال رائد هم ارسوا تراولها فكل حقف امرئ يجري بمقدار تراو الوصف فهو وليا يرثني على قراءة الرفع والحال نحو جزم
في خوضهم يلعبون ولا تمن تستكثر وجب الرفع وفي نحو موه يحفرها يجوز الجزم على اجزاء والرفع اما على الاستيناف اى ان يمن
يحفرها ويحدث ان اى بان يحفرها ويجوز في ذرعه يقول ذلك الرفع على الاستيناف والحال والجزم وقوله تعالى فاضرب لهم
طريقا في البحر يبين استلخاف اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا تراولها وما جاء حالا بعد الشرط الصريح قول الخطيب في متى تارة تشقوا
ضوءا نارة تجد خطبا جزلا ونارا تاججا ويجوز في مثل البديل لان الثاني من جنس الاول بخلاف قوله ان تاتى تقرأ اعطاك
فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجوز بعد اجزاء ظاهر كان الشرط او مقدر بالالفاء او الواو ثم نحو ان تاتى انا فاحد ثاك واثنين ثاك فاحد
فجزم ما بعد الفاء على العطف وترفعه على القطع وتنصبه على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات وكذا
ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو من يضل الله فلا هادي له ويذره ثم قرئ فعا وجزما ولا منع في القرينة من النصب واذا
جئت بتم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى وان تقولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا قال تعالى وان يقاتلوكم بولوكم
الادبار ثم لا ينصرون ولما كان فاء السببية بعد الطلب واقعا موقع الجزم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فاصدق ولكن
قال مدنى فاذهب جانباً يوم ما وكفناك جانباً وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله بدالى انى است صدرا ما مضى
ولا سابق شيئا اذا كان جائيا به جرو الثاني لان الاول قد يدخل الباء وجزمو الثاني لان الاول قد يكون مجزوما وقوله واستنخره ككفر
تدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضم المشتب بعد المنفى وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز
لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا سلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا

واشياء وقوتهم في العرض الا تنزل تصب خيرا فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فيفيد الاشياء وليس ما ذهب
 اليه الكسائي ببعيد لوسا عدة نقل قولهم مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم
 اخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برأعي زدت همزة وصل فمهمة ان كان بعده همزة فتكون فيما سواه مثل مثل
 واضرب واعلم وان كان ربا عيا مفتوحة مقطوعة لوقال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومته لكل ما يسمى النخاعة
 امر او ذلك انهم يسمون بالامر كل ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على
 سبيل الاستعلاء وهو المسمى امر عند الاصولييين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى
 وهو الدعاء نحو والى امر ارحم او من غير وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان على كذا نحو كلكوا واشربوا اولم تهتد بديننا نحو احموا
 ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمي النخاعة بجميع ذلك امر لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على
 طريق الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو المائت والضائق اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة
 فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تؤخذني في قولك المصحح لا تؤخذني بما فعلت
 نهي في اصطلاح النخاعة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب ليخرج نحو ليغفل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر
 بل يبقى له امر الغائب وكذلك يخرج نحو لا فعلنا ونحل خطاياكم فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه اخصل
 يصدق عليه الامر قلت لا نعم ان لفظ الامر في اصطلاح النخاعة اعم من امر الغائب ومرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا
 المطلق قيد خصصه من الامر المضاف الى شئ اخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف اذ يصح
 ان يبقى في ماء الباقلا انه ليس بماء اي ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو قوله ع لقم انت يا بن خبيث
 وان كان قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرجوا بالتاء قوله وحكم اخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم
 بالامر مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب محمد فقد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا قالوا حذف حرف المضارعة
 مع عدم اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فان اقل استعماله منه وبقي مجزوما مبتلا لانه المقدرة وقال البصريون
 هو مبني على السكون الا انه جعل اخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما في باب المجزوم ان يكون
 مجزوما باللام كما امر الغائب لكن حذف اللام مع حرف المضارعة لكثرة استعماله في الاعداد والاعراب اي الموازنة فرجع الى اصله
 من البناء وبقي اخره محذوفا للوقوف كما كان في الاصل محذوفا للمجزم قوله فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة اذا
 حذف اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين فلا يخفى ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك او ساكن فان كان هناك
 متحرك فان كان حركة اصلية لم يفتقر الى اجتناب همزة الوصل بل يبتدئ في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من تكلم وتقاتل من
 تقاتل وتدحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظرا فان كان حذف بعد
 حرف المضارعة متحرك رد ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتقيم وتقيم اقم
 واعد فان همزة الفعل حذف بعد حروف المضارعة اما في اقيم ولا اجتماع الهمزتين واما تقيم وتقيم وتقيم فطرد الالف
 وحمل الساكن على حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتداء بالمتحرك بالحركة المنقولة
 نحو قل وعد وخف وبع وهب فان قيل كما حذف الهمزة المتحركة في تقيم لاجل حرف المضارعة حذف الواو الساكنة في فقد
 وتجب له ايضا وذلك للحمل على يعد ويهب بالياء كما يجيء في التصريف فلم يرد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر

كما ردت المتحركة قلت لانه لو ردا لاجتلب له همزة الوصل فكنت تقول او عدد او هب ثم كنت تفعل اعلال المضارع
الذي هو اصله يحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو مدة وثقة فكان يكون السبعة في راء الساكن ضائعا فان كان ما بعد
حرف المضارعة ساكنا فان كان حذف قبله متحركا لاجل حرف المضارعة رددت له الواو واللعنة كما كن من تكرم وان لم يحذف
عناك شي اجعلت همزة الوصل نحو اضرب اقبل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل تفعل مضارع افعل فافعل لان قياس
المضارع في جميع الافعال ان يزداد حرف المضارعة على الماضي نحو كنم ويكرم ويضرب ويضرب واستخرج يستخرج وانما لم ينطق
وانما يحذف همزة الوصل الثانية في الماضي وفي المضارع استغناء بحرف المضارع عنها فكان قياس يكرم يكرم يكرم لان
الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي في اكرم لاجتماع همزتين كما ياتي في التصريف وحمل سائر
حروف المضارعة عليها قوله وليس رباعي يعني به باب افعل وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف المضارعة ساكن
فقط ويعني بالرباعي ما ما ضيه على اربعة احرف قوله مضمون ان كان بعده ضمة ومكسوة فيما سواه احسن ان اصل حركه
همزة الوصل المكسرة في الاسماء كانت او في الافعال او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعل كما يجي في التصريف الشاء
الله تعالى وانما انضمت فيما انضم ثالث في الامر كان كقتل او في غير كان نطق واقتدر ان يتبعها واستثقال للخروج من الكسرة
الى الضمة لان الحاء غير حصين لسكونه واذا بقي الامر على حرف واحد كق فان وصلت به كلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه
فلا بد من هاء السكت كما يجي في آخر الكتاب قوله افعل ما لم يسم فاعله هو ما حذفت فاعله فان كان ما ضيا ضم اوله وكسر
ما قبل اخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس ومقتل العين الا فصح قيل ويبيع ويبيعا الاشياء والواو
ومثله باب انقيط واختير دون استخبر واقيم وان كان مضارع ضم اوله ونظم ما قبل اخره ومقتل العين ينقلب عينه الفاء قوله
فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه بنى له ويجوز ان يريد بما لفظ الفعل فيكون
اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع قوله هو ما حذفت فاعله هذا حذر مطرد عند سيبويه
واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيد وهو ان الفاعل يحذف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب
الاحفش وهو ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال يجوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا للسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعالى
اسمعهم وابصر فليس ما ذكره المصنف تام الا ان يقي هو ما غير عن صبغة لاجل حذف فاعله قوله فان كان ما ضيا ضم اوله وكسر
ما قبل اخره هذا عام في كل ما مضى سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا في كرم واستخرج او رباعيا مجردا كخرج او مزيدا في كرم
وانما غير صبغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيام مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير المبنى للمفعول هذا
الوزن الثقيل دون المبنى للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي الى وزن فعل دون سائر الازان لكون معناه غريبا في الاسماء
والفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك اخيف ان يلحق في اول وعلة النظر بقسم الاسماء لمجعل على وزن لا يكون في
الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني حصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اقل من العكس لان الاول طلب ثقل الجهد
مخالف للثاني ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل اخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوف اللبس يعني كل ما فيه
همزة الوصل لو اقتصر على ضمها وكسر ما قبل اخره لالتبس الماضي المبنى للمفعول بالامر من ذلك الباب اذ او فقتت عذبة انضمت ما قبل
نحو الاستخرج ولو لم يضم ما بعد التاء ايضا لاول تاء زائدة وهو نحو تكلم وتغافل وتدرج لا لتبس في حال الوقف بصبغة مضارع
ما هو مضارع نحو تكلم وتغافل وتدرج قوله ومقتل العين يعني ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال رباع فيما بين المفعول

في شرح الكافية ج ٢
٢٤٣

ثلاث لغات قيل وبيع بأشباع كسرة الفاء وهي أفصحها وأصلها قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المص
ولم تنقل إلى ما قبلها لأن النقل لما يكون إلى الساكن دون المتحرك فبقى قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا
لضمة ما قبلها فيقول قول وبيع وعوى أقل اللغات والأولى قلب الضمة كسرة في الياء فيبقى بيع لأن تغيير الحركة أقل من تغيير الحروف أيضا
لأنه أخف من بيع ثم حمل قول عليه لأنه معتل عين مثله وكسرت فائه فانقلبت الواو الساكنة ياء وعند الجزوال استثقلت الكسرة
على الواو والياء فنقلت إلى ما قبلها لأن الكسرة أخف من حركة ما قبلها وقصد هم التثفيف ما أمكن فيجوز على هذا نقل الحركة إلى متحرك
بعد حذف حركته إذا كان حركة المنقول أخف من حركة المنقول اليه فبقى بيع وقول فنقلت الواو الساكنة ياء وكسرة ما قبلها كما في ميزان
قال بعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسرة إلى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا والضمة ما قبلها وهذه افتلها
لثقل الضمة والواو والأولى أولى بخفة الكسرة والياء وقول الجحلى أقرب لأن اعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى من جعلها في العلة
على غير ما والمص إنما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة إلى متحرك ولا بعد فيه على ما بينناه وأما الاشتام فهو فصيح وإن كان
قليلًا وحقيقته هذا الاشتام أن تقول بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتقبل الياء الساكنة بعد ما نحو الواو قليلا أذ هي تابعة لحركة ما قبلها
هذا هو مراد القراء والخاتمة بالاشتام في هذه المواضع وقال بعضهم الاشتام هنا كاشتام حالة الوقف أعني ضم الشفتين فقط مع
كسر الفاء كسرًا خالصًا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو أن تأتي بضمة خالصة بعد ما ياء ساكنة وهذا
أيض غير مشهور عندهم قال المص الغرض بالاشتام لا يذنب بأن الأصل الضم في أوائل هذه الحروف وإنما انجها على الضم الأصل
هنا بخلاف نحو بيض في جمع أبيض لأنهم قصدوا بهذا الاشتام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الأسماء لتفصيل الغرض
المذكور قيل فإذا سقطت العين في المبني للفعل باتصال الضمة المرفوع فإن قام قرينه جاز لك اخلاص الضم في الواو واخلاد
الكسر في الياء نحو عدت يا مريض وبت يا عبد وان لم تقم فوجب وعدت فالأولى أنه لا بد لك في الواو من اخلاص الكسر
أو الاشتام وفي الياء من اخلاص الضم أو الاشتام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيراني أنه لا يجب الفرق بل
يفتقر إلى التباس نقله وهو قول مثله قوله ومثله باب اختيار والتقدير يعني أن بابي افتعل وانفعل معتل العين كباب الثلاث
للمعتل العين في مجيئ الوجه الثلاث فيهما المشاركة محالة في علمها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها
ألا أن ما قبل حرف العلة في الفعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة وأما في انفعل فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي الجرح
قوله دون استخيار وقيم يعني أن بابي استفعل وانفعل معتل العين لا يجيئ فيها إلا اخلاص الكسر ون الضم والاشتام لأن سببهما في
الثلاثي الجرح والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل وانفعل ساكن فلا بد من نقل حركة العين
الكلمة اليه كما في غير هذا الوضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجيئ في التصريف إنشاء الله تعالى وأعلم أن شرط نقل حركة العين إلى
ما قبلها في المواضع المذكورة أن لا يكون اللام حرف علة فلا تنقل في نحو طوى ولا اقوى ولا استقوى ولا انطوى على هذا
ولا اجتوى وإنما لم يفعل ذلك إذ لو أعلت العين في الماضي من هذه الأبواب لوجب لأعلال بقلب العين الفاء في المضارع لأنه
يتبع الماضي في الأعلال كما في قيل يقال وقال يقول فكنت تقول يطاي ويقاي ويستقاي وينطاي ويجتاي ولا يجتلي في الفعل
لثقله ياء مضمومة وإن كان قبلها ساكن كما يجتلي في الاسم نحو راى ورأى كخفته وكسرها فأنقل للادغام صورة لغة والضم أكثر
لأن نقل الكسرة في المعتل العين الياء أو الواو إنما كان لا بد أن حذفهما اجتمع لثقلان الضمة والواو وكبوع وقول بنقلها
يحصل الكسرة والياء وما انفك ولا يجتمع من حذف الكسرة في ح الثقلان لك مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة أخف

رضي شمس كافيه ج ٢
٢٣٤

٢٣٤ رقم الروي في شرحه
خبره في بيان ما فيه من
الادراك في شرحه وان يختلف
الذي فيكون بعضه في بعضه
مورد في اقوى ما في اقوى القوم
او مصدر ما في اقوى ما في اقوى القوم
وقوى الاصل في اقوى ما في اقوى القوم
سكسره

من الضمور به الشئ فاعضه ضمير في كسر فاء فعل المبني للمفعول في الضمير للتحقيق تقول في عهد عهد كما تقول في المبني للفاعل
 في شهد شهد وفي الاسم فخذ في فخذ جميع ذلك في الحلقه العين كما يحى في التصريف وقول حكى قطرب ضرب زيد في حين
 على نقل كسرة الاء الى الضاد وهو شاذ قول وان كان مضارعاً ضم اوله وفتح ما قبل الحرة انما ضم اول المضارع حلا على اول الساكن
 وانما فتح ما قبل الحرة دون الضمة والكسرة فليعتدل الضمة بالفتح في المضارع الذي هو انقل من الماضي قوله ومعتل العين
 ينقلب عينه القاء اي عين المضارع في معتل العين ينقلب في المبني للمفعول القاء فيقال يباع وذلك الحمل على الماضي في اسكان
 العين كما يحى في التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعل ولم يستعمل منه المبني للفاعل
 والاغلب في ذلك الاداء لم يستعمل فاعله لانه من المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى فخذ العلم به كما في قوله تعالى
 قيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغبضي الماء وقضى الامر وتلك الافعال نحو حن وسل وزكر وورد وحم وفتد
 ووعك قال سيبويه لو ادرت نسبتها اليه تعالى كان على افعال نحو اجث الله واسله وازكروا ورحه اي فعل الله به ذلك لعل ذلك
 لانها المرات من فعل المذكور كحن وسل فعلته صار كالم ووجهر رعي ونحو ذلك من الالاء التي بابها فعل مكسور العين فصارت بعد
 الى المنصوب كما يعكس باب فعل وذلك بالنقل الى باب فعل قول المتعدي وغير المتعدي والمتعدي ما يوقف فهمه على متعلق
 كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي يكون الى واحد كضرب الى اثنين كاعطى علم والى ثلثة كاعلم وارى وانبأ ونبأ
 واخبر خبر وحدث فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعول علمت قوله متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح
 ذلك في المفعول به وعلى ملحد ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بعتاق بل يبق لمثل
 هذه الافعال انها متعدية بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يبق هي لا رسمه وهذا كما ذكرنا في الامور المتعدي
 ولا خلاف عند من ان باب فعل كذا لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدي الى المفعول بحرف الجوز ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح
 ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في هذا المفعول به ويرسم اللام بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم ان الله
 قيل في بعض الافعال انه متعد مرة بنفسه ومرة انه لازم متعد بحرف الجوز وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالباً
 نحو نصحتك ونصحت لك شكرتك وشكر لك الذي ارى الحكم متعدي مثل هذا الفعل مطراذ معناه مع اللام هو معناه من
 دون اللام والتعدي والازم بحسب المعنى وهي بلا لام متعدية اجماعاً فكذلك اللام في اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها
 مطردة الزيادة في نحو نصحت وشكرت دون ردف فان كان تغدي بنفسه قليلاً نحو اقسمت الله او غصداً بنوع من المقابلة
 كاختصاص خلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غير ما يقع نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجوز وان كان
 تغدي بحرف الجوز قليلاً فهو متعدي والحرف زائدة كما في القرآن بالسوق ولا تلقوا ابداً بكم وردد لكم واذا تعدي بحرف الجوز
 فالجاء والجوز في محل نصب على المفعول به فخذ اقد يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى واصصوا برؤسكم واجعلوا
 بالنصب قال السبيل فان لم تجد من دون عدنان والد ودون معد فلترعك العواذل والتحقيق ان الجوز ووجه منصوب
 المحل لام الجوز لان الجوز هو الموصل للمفعول اليه كما هرق والتضعيف في اذهبت زيد او كرمتم عمر لكن لما كان المصدر
 والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجوز منفصلاً منه كما كرمتم عمر من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هم في محل نصب لا يحى
 حذف الجوز في اختيار الكلام الامع ان وان وذلك فيها ايضاً بشرط تعين الجوز فيجوز على موضعها بالنصب عند سيبويه
 وبالجوز عند الخليل والكسائي والاول اولي لضعف حرف الجوز عن ان يعمل مضماً ولهذا حكمه بشذوذ الله لا فعلن ونحو قول

الملك منتهى الحكمة
 الشما فهو موقوف ١٢ سره

في بيان
 الفعل اللام
 والمتعدي

٢٣٨

في شرح كافيته ٢٧

ان فعلاً واحداً قد يتعدى
 مرة بنفسه الى المفعول
 فيسمى متعدي مرة بحرف
 الجوز فيسمى لازماً وذلك
 اذا تساوى الاستعمالان
 وغلب كل واحد منهما نحو
 شكرتك وشكرت لك
 ونصحتك ونصحت لك
 هذا ما قيل والاولى جعل
 اللام زائدة والحكم بعد
 هذا الافعال طالع

تتبع

٢١
 محبت اليمين
 تحت يد العاصم
 س

وروى خير من قال كيف أصبحت وقوله ع اشارت كليب بالاكف الاصابه وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا سا
 لاستنظام الهمزة اصله لا حشر الا صغر بجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قيا سا اذا تعين الجار كما في خرجت الدار ولم يثبت له
 قد جاء في غيرهما اما شذوذ القول ع ثرون الديار ولم تعوجوا وقوله تعالى لا تعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا
 عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم والاولى في مثله ان يقض من الدار هم معنى المتعدي اي تجوزون الديار ولا كن
 صراطك ولا تنو اعقدة وترضعوا اولادكم حتى لا تحمل على الشذوذ كما تضمن الفعل معنى غير فيعدي تعدي ما تضمن
 مصانة قال تعالى يخافون عن امره اي يعدلون عن امره ويتجاوزون عنه واما لكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الطريق
 المختصة وكقوله تعيبنكم انفتن اي يسبون لكم وكسبتك الخيرا اي كسبت لك ووزنتك المال اي وزنت لك طاعتك
 الطعام اي كلت لك ولا يالونكم خبا لا اي لا يالون لكم وزدتك دينارا اي زدت لك ونقصتك درهما اي نقصت لك
 ويجوز ان تضمن زدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا تحذف من المفعول لثاني نحو امرتاك الخيرا استغفر الله ذنبا
 ع ومما الذي اختير الهمزة في ذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجوز معنى الفعل الا الباء وذلك لغير في بعض
 المواضع فهو ذهبت زيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يحجب في عند المبرد مصاحبا لفاعل المفعول به
 لان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباقى مثله كالهجرة والتضعيف فعني ذهبت به اذهبت ويجوز فيه المصاحبة
 وضد ما يقول تعالى لذهب سيمعهم الباء فيه عند المبرد للتأكيد كان الله سبحانه ذهب معروا الهجرة والتضعيف للمعدية
 فلا بد فيها من معنى التغيير وليس يعرف حذف الباء المتغيرة مع الفعل الا في قوله تعالى اتوني زبرا الحديد اي زبرا الحديد على
 قراءة اتوني بهجرة الوصل واذا دخل الهزة والتضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا
 الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرت الهرة ولا ينقل من الثلاث المتعدى الى اثنين الى ثلاثة الا علم وراى نحو اعلم وراى المفعول
 الذي يزيد بسبب الهزة والتضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولها وذلك لان معناه تضييد الفاعل مباشر للفعل
 فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلذا تقول احفرت هرة زيدا وتضعيف العين بعد
 الى واحد كخرجت الى اثنين كعلمت النور ولا يعدى الى ثلثة كالهجرة وقل تقديت للحقة العين الا في الهزة نحو ناتية ويجوز
 ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجوز اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة كراما وما اذا اتفقت فقد
 ذكرنا حكمها في اخر افعال التفضيل قوله والى اثنين كاعطى وعلم المتعدى الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولا مبتدئا
 وخبر كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدئا وخبر كعلمت زيدا قائما وعند
 الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال وكذا قالوا في خبر كان وليس بشئ اذا الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا
 ولا اسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قوله والى ثلثة كاعلم وراى يدخل الهزة على فاعلين
 من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب اعني اعلم وراى فزيد بسبب الهزة مفعول اخر فوضعه الطبيعي قبل
 المفعولين لان معنى الهزة المعدية حمل الشيء على اصل الفعل فعني علمتاك زيد منطلقا علمتاك على ان تعلم زيد منطلقا
 فلا بد ان تذكر او لا المحمول ثم تذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذات المحمول والعادة جارية بان
 يذكر الذات او لا ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بما كان في المبتدأ والخبر الحال الذي الحال والموصوف والوصف وكل نحو احفرت
 زيدا الهرة حملت على حفر الهرة لم يتفق ان ينقل الى ثلثة من المتعدية الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علمتاك زيدا قائما بل لم يستعمل

المتعدي بالهزة والتضعيف
 ٢٣٩
 رضى شراح كافية

الثاني مفعول علمت الا ما هو مضمون الاول والثاني او مضمون الثاني لعلمت تقول في علمت زيدا منطلقا علمت عمرو
 انطلاقا زيدا وعلمت عمرو الانطلاق قال تعالى واذ علمت الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلثة باقى افعال القول
 ايضا قياسا لاسما فقول احببتك زيدا قائما وكذا اظننتك واخلفتك وازعمتاك واوجدتاك فلو جاز القياس في هذا
 لجاز ايضا في غير افعال القلوب نحو اكسوتك عمرو احببتك واجلستك زيدا قائما ويجوز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب غير
 ولم يجز اتفاقا ويجوز نقل جميع الافعال الثلثة متعدها ولازحما بالهمزة والتضعيف افعلت وفعلت نحو انصرت زيدا عمرو
 وذهبت بكر اخالدا فثبت ان هذا موكل الى السماع اعني النقل من الثلاث الى بعض الابواب المنشعبة واما الخبر
 وخبر انبا ونبا وحدث ولم يستعمل احدث بمعناه فليست محاصرا بالهمزة او التضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعد
 الى اثنين بل لم يستعمل من ثلثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الا خبر يكسر الباء اي علم زاما حدث ونبا ثلاثين فلم يستعمل
 مشتقين من النبا والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالها بآ علم المتعدى الى ثلثة لان الانباء
 والتنبؤ والاعخبار والتخبر والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الانباء والحق البواق غير والحق
 بعضهم ارى الحكيم يا علم سماعا فخرج ارا في الله في النجوم عمرو واسماء وليستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى
 مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتاك بخروج زيد او بالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب
 مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني نحو علمت زيدا قائما وعلمت قياما لكن علمت يتعدى الى
 المضمون المذكور بنفسه كما رايته وانبأت وحدثت لا يتعديان اليه الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك بخروج زيد بل تقول
 بخروج زيد واما قولهم انبأته نبأ واخبرته خبرا وحدثته حدثا فلهذه المنصوبات اسماء صريحة اقيمت مقام المصادر
 انباء واخبارا وتحدثت ولو كانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به محصا مقامها نحو حدثته بخروج زيد ونبأته بدخول خالد ولا
 يجوز في السعة اتفاقا فاذا تقر هذا علمت ان قولك حدثتاك ونبأتاك او اخبرتك زيدا قائما ليس بمعنى حدثتاك التحديث
 الخصوص ونبأتاك هذه التنبؤ المعينة وخبرتك التخبر الخاص فان تصاب زيدا قائما لكونها متفهمين للمفعول به
 حدثتاك بقيام زيد كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبنيا نوعا كافي ضربت ضرب الامير لان زيدا قائما بيان الخبر به وتعيينه ليس
 بيان كيفية نفس الاخبار الذي هو الحدث الواقع منك اي التلفظ والتكلم بخصوص وان كان مسموعا او بطيئا او غير ذلك
 من صفات التلفظ فقولك اخبرتك زيدا قائما اي اخبرتك بهذا الخبر به والخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به
 لا يقع على المصدر فلا يقع في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قاله المصنف وهو ان
 زيدا قائما في اخبرتك زيدا قائما خبر خاص وان خبرا في قولك اخبرتك خبرا خبر مطلق وكلما منصوبان على انه مفعول مطلق
 ليس بشئ بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر هنا مفعول به اي مخبر به خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر هنا بمعنى
 الاخبار لا الخبر فيجعل احدهما كالآخر اما قلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به وكف مفعول علمت انك تقول اخبرتك ان
 زيدا قائما تقول علمت او علمت ان زيدا قائما فتصدر الجملة بان وايضا تقول اخبرتك زيدا قائما فانما ناخبر بان زيدا قائما فتضعيف
 اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف في اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المفعول المطلق فلا يقع انت ضارب ضرب الامير
 وكذا ما اعترض به المصنف على نفسه من قولك قلت زيدا مطلقا ليس بشئ اذ ليس زيدا مطلقا بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل
 هو بمعنى المفعول به اي للقول الخاص بخلاف قلت قولك ضربا على ان مفعول مطلق ومنشأ الغلطان الخبر يستعمل بمعنى

لا
 ثابت من نذر
 الى ارض
 فثبت
 على النجوم
 علم

روى شرح كافيه

بمعنى الاخبار وبمعنى الخبر كان القول يستعمل بمعنى المصدر بمعنى القول فاعرف قول فخذ مفعولها الاول كمفعول اعطيت
 اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعول اعطيت والثاني والثالث معا كثنائي مفعول اعطيت لاننا بينا في باب المفعول به ان هذه
 الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين اولها غير الثاني فمفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فمفعول اعطيت
 زيدا قائما علمت ان قيام زيد فهو كما عطيته زيدا درهما سواء فيجوز لك ان لا تذكر لها مفعولا اصلا كباب اعطيت ان تذكر
 جميعها وان تذكر الاول دون الثاني والثالث وان تذكر الثاني والثالث دون الاول واما ما ذكرنا من حذف الثاني والثالث
 وترك الاول فاعلم ما يجيء في افعال القلوب وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز
 ان يقتصر على واحد من الثلاثة فبعض النحاة اجري كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطاوعا
 السيد في اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول لانه لا يجوز مطاوعا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتأخرون
 فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعول علمت مع الثاني لانها هاهنا الاول هو الذي زاد بسبب
 اخره كما مضى قول في افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على جملة الاسماء لبيان
 ما هي عنه فت نصب الجزئين اعلم ان الجملة التي تدخل عليها الافعال لا يخرج من ان يكون المقصود منها حكايته لفظيا او لا فاولى في
 الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد وزيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذ القصد كناية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي الثانية
 اى التي المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئها لتعلق معناها بمضمونها فلا يدخل اذن على
 الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه بقدر عمل في الفعلية لان الضرر من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه
 فلا يرتفع به الفعل الذي في جملة الفعلية ولا يرتفع به ما اسند اليه الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن
 مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا ان نصب فيجب ان ينصب كلا جزئي الفعلية لتعلق معناها بمضمونها
 ولا ينصب الفعل الا بحرف المسند اليه يستحيل انتصاب ظاهر فلا يتبين فيهما اثر الفعل الداخل بل اذ كان فعل حلق عن نصب
 جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمت بمن تمر علمت اى يوم سرت وايمهم رأيت بنصب اى على انه مفعول
 الفعل المؤخر ثم نقول الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذاك في باب كان
 رفعا للبند تشبيهه بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيهه بالمفعول ولم يجز رفعهما لان الفعل لا يرتفع فاعلين فلا يرتفع شيئا من
 بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مفعول ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمفعول قبل طلب المنصوب الفاعل
 في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ ففى كان زيد قائما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن في الحقيقة
 وكدان في صار زيد قائما الصاثر هو قيام زيد وكدان في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد اخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن
 ومعنى صار الى اخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان في المساء والصبح والغصبي ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال
 المقاربة فليست من هذا اى من الافعال الداخلة في الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على حقيقة واخبارها مفعولها كما يجيى
 بابها وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئي الجملة لان ثانيهما متضمن للمفعول الحقيقة واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقة اذ معنى
 علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اى ذلك المفعول الحقيقة فلذلك يدخل على هذين
 الجزئين لفظان الجملة للجزئين في تقدير جزء واحد ولم تدخل جزئين للذين بعد كان اخواتها وان كان ايضا بتقدير المفرد
 كهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقصود للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب على ضرب من اللظن فقط

مجتاز افعال القلوب

رضى شرح كافية ج ٢

٢٨

ص
 قوله تعالى
 انما الله
 بالشيء
 وجبت
 انما الله
 وجبت
 السيف
 سائر
 جوب
 انما الله

رضى
 انما الله

وهي جايحى معنى ظن وخال بخال وحسب بحسب وكذا اكتب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور وليتها
 الاسمية مجردة من ان نصب جزئها فان كان جايحى بمعنى غلب او قصدا وغير ذلك وخال بمعنى اختال وهب امرا من الهبة او كانت
 الاسمية مصدرية بان لم ينصب المفعولين وكذا اجمع افعال القلوب المذكورة في المتن تنصب المفعولين اذا وليتها الاسمية
 غير مصدرية بان ويستعمل ارى الذى هو ما لم يسم فاعله من رأى عاملا لعل ظن الذى هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كان
 رايت بمعنى علمت فاما للليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم
 فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائما واحدا لان عرف لا ينصب جزئ الاسمية كما ينصبها علم لالفرق معنو
 بينهما بل هو موكل الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احدا المتساويين المعنى بحكم لفظي دون الآخر وجاز هشام الحاق عرب
 وابصر بعلم فى نصب المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى علم لكن لا ينصبان المفعولين بل ترد الاسمية بعدهما مصدرية
 بان نحو ريت انك قائم وتعلم ان بعد الغي وشدا ولا يتصرف فى تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقول تعلمت بل
 علمت فان كان درى بمعنى حقل وتعلم من تعلمت الشئ اى تكلفت علم فليس من هذا الباب فعلم ينصب الجزئين اذا لم يصلح
 بان واما لظن فى الظن مع احتمال فى بعض المواضع لليقين وهو ظن بمعنى انهم قال تعالى فى الظن بمعنى اليقين انى ظننت انى ملا
 حسابيه وقد يحى بمعنى اقم فينصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان يجعل شخصا موضع الظن الشئ تقول ظننت زيدا اى ظننت
 به انه فعل شيئا وكذا اهتمت واما للاعتقاد الجازم فى شئ انه على صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو اى فاذا كان
 بالمعنى المذكور وليتها الاسمية المجردة عن ان نصب جزئها نحو رايت زيدا غنيا سواء كان فى نفس الامر غنيا او لا قال تعالى
 يرونه بعيدا وهو غير مطابق وزنه قريباً وهو مطابق وقوله الم تر الى الذين خرجوا مضمين معنى الانتهاء اى الم ينته علمك الى
 حالهم وقد يلحق رأى الحليمية برأى العلمية فى نصب المفعولين قال تعالى رايتهم لى ساجدين واما الاعتقاد كقول الشئ
 على صفة اعتقاد غير مطابق فهو عدو وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور وليتها الاسمية المجردة تنصب جزئها نحو كنت اعدو
 فقيرا فبان غنيا وقال تعالى وجعلوا للمشكة الذين هم عباد الرحمن انا انا اى اعتقدوا فيهم الا نوثه واما القول بان الشئ على
 صفة قوة غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كرميا وقد يستعمل علم فى التحقيق قال امية الله مؤيد للناس ما زعموا واما الاصل
 الشئ على صفة وهو وجد والفى وهذا من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشئ على صفة لم ان تعلم عليها بعد ان لم يكن
 معلوما وقوله تعالى ووجدك عائلا لا يخرج عن هذا لانه تعلم قد يستعمل من الافعال ما يستعمل مضمونة بالنسبة اليه على
 سبيل التشبيه كقوله نعم نبئتلى ويضل ونحو ذلك فكانه تعلم قد صادف عائلا وعلم بعد ان لم يعلم فاصلم حاله ولا يستعمل
 اصاب صادف استحالة وجد فى نصب المفعولين خلافا لابن درستويه فهذه هى الافعال الداخلة على الاسمية التى مفعولها
 الحقيقى مصدر الجزاء الثانى مضافا الى الاول وكذا ان كان الثانى جامدا تحصل منه مصدر افغى علمت اخاك زيدا علمت زيدا
 اخيك وان وقعت بعد ما الفعلية فى الندوة فمفعولها الشئ مقدم فمفعولها التفسير اسمية نحو حسبت يقول زيد اى حسبت يقول زيد بعض هذا
 لا يكثر نصب المفعول اجمد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اى عرفت وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت
 قال ولقد نزلت فلا تظن غير منى بمنزلة الحب المكرم اى لا تظن شيئا غير نزلت كذا قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشياء مقاما
 مفعول لها تقول لمن قال ظن زيدا قائما انا ايضا اظن هذا وكذا باقى افعال القلوب قال الاندلسى لو جاز قيام لفظ ذلك
 او هذا مقام المحل لجاز وقوعه صلا وليس ما قال بشئ لان مفعولى باب علمت بتقدير المفرد على ما قد مناد الصلة لا يقدر بالمفرد

على حال قال لا ندسى وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدرى ظننت الظن قلت لا منع مما قاله القراء على ما ذكرنا وتقول
ظننت به اذ جعلت موضع ظنك قال ثم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية اي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كون
مفعولا به اي شيئا غير الحق كما في قوله فلا تظني غيره قوله تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عند اي لتعيين الاعتقاد الذي
هي عند اي تلك الجملة الاسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد وقوله هي عند على حذف المضاف اي حكمها عند اي حكم المتكلم على
المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه ففي قوله علمت زيدا قائما حكما بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو زيدا
عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن قول هو ومن خصائصها انه اذا ذكر احد هاتين الجملتين في باب اعطيت ومنها جاز
الانفاء اذا توسست او تأخرت لاستقلال الجزئين كما ما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تتفق
بحرف الاستفهام والنفى واللام مثل علمت زيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين شيئا واحدا
مثل علمتني منطقا وبعضها معنى اخر يتعدى به الى مفعول واحد فظننت بمعنى انعمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى
ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله اذا ذكر احد هاتين الجملتين في باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معا
في باب اعطيت يجوز بلاق ينز ذلك على تعيينهما فتحدفهما شيئا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله
فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا شيئا منسيا فلا تقول علمت ولا ظننت لئلا
الفائدة لان ما معلوم ان الانسان لا يخفى الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع القرينة فلا
يجزفهما نحو من يسمع يجل اي يجل مسموعا صادقا قاله بآي كتاب ام بآية شتى ترى جهم عار على وتحسب وهذا ايضا من خواص
هذه الافعال واما حذف احد هاتين الجملتين فلا شك في قلته مع كونها في الاصل مبتدأ وخبر وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة
غير قليل وسبب القلة هو ان المفعولين معا كما سم واحد لان مضمونهما معنى هو المفعول به في الحقيقة كما تكبر ذكره فلو حذف احد
كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى لا يحسبن الذين
بالياء الى قوله هو خير لهم اي بخلافهم هو خير لهم واما حذف الثاني فكما في قوله هو خير لهم اي بخلافهم هو خير لهم واما حذف الثاني
اذلة على غرأنا الملك بنا قوله ومنها انه يجوز الانفاء الفرق بين التعليق والانفاء مع انها بمنزلة ابطال العمل ان التعليق ابطال
العمل لفظا لا معنى والانفاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق في تاويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل
التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكر افاضلا على ما قال
ابن الخشاب واما الانفاء فالجملة مع ليست بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت منطلق زيد في ظن منطلق فالجملة المعلقة عنها لا محل لها
لانه لا يقع مفرد موقعها والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الاخر ان الانفاء امر اختياري لا ضروري والتعليق ضروري قبل الجملة
الملقى عنها في نحو زيد قائم ظننت مبني على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشيء لان الفعل الملقى لبيان ما يصد عنه
مضمون الجملة من الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملقى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظن ويمنع الظرف
كون الكلام الاول مبني على اليقين ويقوم الانفاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند النجاة وعامل النصب لفظ
فمع تقدّم القلب اللفظي المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر كما شرحنا في حد الاعراب تراهم ما ضعيف فمع تقدم عامل غيرهما
عليهما يغلب ما ومع ذلك قد جاء قوله كذا اديت حتى صار من خلقي اتي وجدت ملاك الشبهة الادب وقوله ارجو امل ان تدنو
مودتها وما اخال لاني املك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج وايضا

خصائص
افعال القلوب

في شرح كافيه

الفرق بين
الانفاء والتعليق

اغريت الكتاب بالصيد
واغريت بينهم والاسم الغراء
بالفتح والمدى لا تظن
انما زعمون لا غرأناك
الملك بنا او قد وثق بنا
قيل في ذلك بوشاة في الملك
فلم يضرنا اس سره
نولته عظمة نوالا

نفي شرط كافي ٢٧

٢٢٢٢

اي قال كذا
نحو قوله
سبح الله

معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه لا يحل ذلك على الاناء بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذف ضرورة وقوع البعض
ضمير الشأن مقدرة بعد الفعل وهذا القرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوماً
ياق فيها جافاً وطباً بفعل هذا الفعل عامل المفعول ولا معلق ويقال القيم في نحو متى تظن زيداً حسب اعني اذا تقدم معمول الخبر اذ هو
كقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر وهو مع ذلك ضعيف اذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الاناء بلا قيم
ولا ضعف كذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الاعم القوي اي فعل القلب تقدم على احد ما وتاخر عن الاخر وقد يقع للمفعول
بين الفعل ومفعوله نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قاله وسلم فاعلمين احوال حتى ينال افاضى الخطيب الوقود
وبين معمولي ان نحو ان زيد احسب قائم وبين سوف ومصوبها كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه كجائني
زيد واحسب عمر وتوكيد المفعول بمصدر منصوب قيماً اذا التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك المعامل لا الاناء ظاهر في ترك الاعتناء
به فبينهما شبه التثاني واما توكيده بالضمير اسم الاشارة المراد به المصدر فاسهل اذ ليس بصريحين في المصدرية نحو زيد احسب او احسب
ذلك قائم ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولاً مطبقاً يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيد قائماً عندك ازيد
قائم واما الاناء فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائماً غالب المصدر لا ينصب ما قبله
كما قيل وقد مر ذلك في باب المصدر واما ان كان مفعولاً مطلقاً فان كان الفعل مذكوراً مع فاعله للفعل كما مر في باب المصدر
وكذا ان حذف الفعل جواز انحوظاً وزيد قائماً ففي صورتين يجوز الاناء الفعل في اعمال متوسطة ومتاخراً امكن الاناء فيجوز كما مر
من قبم توكيد الفعل المفعول واما ان حذف الفعل وجوباً كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيد قائماً اي ظن ظناً عند من قال
العامل الفاعل ون المصدر كما تقدم في باب المصدر ولو حذف جواز الاناء متوسطة ومتاخراً نحو متى زيد ظنك قائم
ومتى زيد قائم ظنك ويجوز الاعمال ايضاً لانك تعمل الفعل لا المصدر كذا عند من قال العامل هو المصدر راقياً بمقام الفعل لا لكونه
مقدراً بل بان والفعل يجوز الاناء والاعمال متوسطة ومتاخراً لان العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون
ظنك منصوباً لكونه مصدر موكداً لغيره كزيد قائم حقاً على ما قيل كما ذكرنا في المفعول المطلق قوله ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام
وانفي التعليق ما خفي من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كاشئ المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بل لا زوج لتجويزها
وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظاً عاملاً معني وتقدر لان معني علمت ان زيد علمت تمام زيد كان كذا عند
انصاب الخبرين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة بالخبرين على الجملة المعلقة عنها نحو علمت ان زيد قائم وبكر اعدا قول بحرف الاستفهام
المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهزة اتفاقاً وكن اهل على خلاف فيها كما ياتي وقد يكون اسماً متضمناً للمعنى الاستفهام كقولهم
نعلم اي الخبرين احصى وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد
يكون لام الابتداء نحو علمت ان زيد عندك وقد يكون حرف النفي وهو ما وان ولا نحو علمت ما زيد قائم ولا زيد في الدار ولا
عمر ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولا م الابتداء وما وان النافيتان فللزم وتوعها في صدر الجمل وضعا فابقيت الجمل التي دخلتها
على الصورة الجمالية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء في المفرد في نحو ان زيد قائم فلنحذر
حقيقة الية هي اجتماع ان واللام كما يحى واما لا الدخلة على الجملة الاسمية فانما كانت معلقة لانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة
اللازم دخولها على الجمل ومن المعانيات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جاء في حيزها لام الابتداء نحو علمت ان زيد قائم
فان اللام لا تدخل الاعم المكسورة كما يحى واما اذا تجردت ان عن اللام فانها لا تعلق لا مكان فتحها وجعلها معمولاً لفعل القدر ذلك

لان المنصوبين بعد فعل القلب في تأويل المصدر فاذا امكنت جعل ان حوفا مصدر بانه مفعول القلب فان تفهم من هذا قوله
 من عمل العامل بكسر الهمزة عن عمل واما قوله وقد علمت لتأني منيته ان المنايا لا يطيش بها فاما اخرى لقد علمت مجرى القسم
 لتأكيد الكلام لان فيه اللام المفيدة للتأكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوليه وانني قسم اليك مع الصدود
 لا ميل وقد مجرى نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجوز بعد ان المكسور نحو علم الله انك قاتل ابي والله والفعل الملقى قد
 يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت بمن تمر وعلمت ابراهيم ضربت بنصب ابراهيم على انه مفعول ضربت وعلمت ابي يوم سرت وعلمت
 اقمتم قدت وعراب الجملة المعلقة عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت ابي يوم الجمعة رفع ابي على انه خبر
 مقدم على المبتدأ ابي ابي يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت ابي يوما لخروج قال ع لقد علمت له
 يوم عقبتى والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا صدر المفعول الثاني بجملة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن
 المفعول الاول نحو علمت زيد من هو وعلمت بكر ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام مع الجملة التي
 بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوى لا تقاومهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ما زيدا قائما
 واما قوله اريت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى اريت
 اخبرني هو منقول من اريت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرت وشاهدت حالما بحسبة او عرفت اخبرني عنها فلا يستعمل
 الا في الاستخبار عن حال عجيبة لشيء وقد يوتي بعد المنصوب الذي كان مفعولا ما اريت نحو اريت زيدا ما صنع وقد يجد
 نحو اريتكم ان اتكم عذاب الله الاية وكما ليس بمفعول كما يجزى بل هو حرف خطاب ولا بد سواء اتيت بذلك المنصوب او لم تات
 به من استفهام ظاهر ومقدر يبين الحال المستعبر عنها فالظن اريت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتكم عذاب الله بغنة او
 جهرية هل يهلك وارايتكم ما تدعون من دور الله اذ في ما اذا خلقوا والمقدر كقوله اريتكم هذا الذي كرمتم على الناس
 اخرن اى اريتكم هذا المكرم لم كرمتم وقوله لئن اخرن كلاما مستانف وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا
 للشروط كقوله اريتكم ان اتكم الاية وقوله اريت الذي يخفى عبدا اذ صلت الى قوله الم يعلم وقوله اريت ان كان كرا اريت للتأني
 ولا محل للجملة المتضمنة للمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستعبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت اريت زيدا عن
 ابي شئ من حاله تسال فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لاريت كما ظن بعضهم
 ويحذف الكاف الحرفية باريت الذي بمعنى اخبرني لانه لما صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن شئ اخر نحو التثنية
 فاستغنى بتصرف الكاف تثنية وجملا وثانيا عن تصريف تاء الخطاب فبقى التاء في الاحوال مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب
 مذكرا او مؤنثا مفردا او مشعرا او مجموعا وفاعل اريت التاء لان المقدر في نحو اريدك لان مفعول بقى منصوبا على حاله مع
 صيرورة بمعنى اخبرني نحو اريتكم زيدا ما صنع فانه منقول فاعل ايضا وقال الفراء بل ازيل الاستناد عن التاء الى الكاف وهو مثل
 مذ هب في نحو اريدك والتجاء كما مضى في اسماء الافعال اعني ان الكاف مرفوعة المحل فاذا اريدت برأيت فعل القلب فالكاف
 المحذرة باسم يتصرف بتصرف المفعول الثاني وكذا التاء يتصرف بتصرفها نحو اريتكم زيدا وارايتكم كما ان يدين وارايتكم
 الزيدين وارايتكم هذا وارايتكم الهندين وارايتكم كن الهندات واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من اما موصولة
 او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس الكلام دلالا على هذا المعنى بل المعنى
 علمت ابي شخص حصل منه القيام ورايتكم تعرف قبل ذلك ذات القائم وان زيد مثلا وذلك لان كذا الاستفهام يستحيل

قال في شرح
 معاني
 عدل

٢٢٥

رضي شرا كما في ج ٢

في معنى من الموصوفين
 الموصوفين اذا وقعت
 بعد فعل القلب

رضي شريفا
 ٢٢٤
 ١

كونها مفعولا لما تقدم لفظ عليها لاقتضاها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه
 اعني زيد واما ان كانت موصولا او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانت قلت علمت زيد الذي قام ويتبين الاستفهام
 من غيره في اي لكونه معريا نقول في الاستفهام علمت ايهم قام برفع اي واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنصب وليس
 اداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو علم زيد ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم لاجل لزوم التناقض في نحو علمت ايهم قام
 وذلك لان علمت المقدم على ايهم مفيدان قال هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم
 واقع على مضمون الجملة فلو كان اي لاستفهام المتكلم لكان والا على انه لا يعرف انتساب القيام اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك
 فيه هو انتساب القيام الى معين ربما يعرف الشاك بانه زيد او غيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم هو
 تلك النسبة هو تناقض فنقول اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه لان
 يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شخص هي وذلك الشخص في فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد وانما لم يصرح باسم
 القائم ولم يقل علمت زيد قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون لداع الى اجماع الشئ على مخاطب مع معرفته بذلك المصم
 كما يكون له داع الى التصريح بكقوله تعالى وانا انا اياكم لعلي هدى وفي ضلال مبين ومثله كثير فعلم هذا يجوز وقوع الاستفهام في ذلك
 جوابه لا ونعم بعد فعل القلب نحو علمت زيد قائما او هل زيد قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد
 او عدم انتسابه كما كان المشكوك مع الهزة وامر مع اسماء الاستفهام ان انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذلك من الاشخاص
 الواقعة عليها كلمة الاستفهام ولذا يجوز علمت زيد قائم او عمر وعلمت هل قام زيد او عمر وجوابها لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه
 ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي يشاك فيه يستفهم عنه ومنع
 قوم من وقوع استفهام جوابه لا ونعم بعد فعل القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يجر ان يكون متعلقا للعلم الابتدائي
 وهو ان يق متعلقه ما يق في جواب هذا الاستفهام والذي يق في جواب الاستفهام بام وباسماء الاستفهام شئ معين منسوب
 اليه الحكم المذكور في الاستفهام فمعنى علمت زيد قائم ام عمر علمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه هو الذي يق في جوابه وذلك لا جوابه
 اما زيد اي زيد قائم واما عمر واما اذ قلت علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يق ان العلم يتعلق بتلك
 النسبة او نفيها وانما جواب نعم ولا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لانهم ادعوا ان مضمون الجملة الاستفهامية
 لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم للتناقض المذكور في نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك
 قلنا ان نعم او لا في الجواب متضمن ايضا معنى النسبة ونفيها لان المعنى بل زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود اعني الحكم عليه والحكم
 في الجواب هو الصحيح لتعلق العلم ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اى لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد
 كل فعل شاك لا يترجح فيه احد الجانبين على الاخر لتبيين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسبت او ترددت لا اقوم
 ام اقلد كما تر بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتنعت وبلوت وسالت
 واستفهمت وجميع افعال الحواس الخمس كسمعت وابصرت ونظرت واستفقت وشمت وذقت فنقول تفكرت ازيد يا تيسر
 ام عمرو وقد يجر الدال على التفكير كقول تعيتوا ري من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في التراب اي يتفكر
 ايمسكه ام يدسه وفي فحج البلاغة يخاطب انسان انفسهما ايمسا يسقه صاحب كأس المنون اي مفكرين ايمسا يسقي ولم يسم مثل ذلك في الظن
 الذي هو ترجيح احد الجانبين على الاخر وجوزيونس تقليق جميع الافعال فحضر بتيهم في الدار وقتلت ايمسا في البيت وقد مضى لك

في بيان ان الجمل
بعد الفعل المعلق
في موضع نصب

في باب الموصولات ويجوز في نحو سالتك هل زيد قائم واستفهمت اقام زيد ان تنوي بعد القول والجمل مفعول لذلك المستوفى
على ما هو ذهب البصريين او يضمن السؤال معنى القول فيلحق به في الحكاية بعد على ما هو ذهب الكوفيين كما يجي بعد من ذهب
الفرقيين فنقول الجمل بعد الفعل المعلق في موضع نصب وهي اما في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد
معنى الشك نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو اي شككت في هذا الامر او في موضع مفعول تغدي اليه الفعل بنفسه اما مقتضى النظر
اي اياه وضعها وما تضمنته ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار
فالجمل المعلق عنها في موضع مفعول اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون تلك الجمل اما في مقام المفعول الاول والثاني
نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيد ابو
من هو وكن اقوله نعم وما ادر انك ما يوم الدين لان ادرى يتغدى الى مفعولين نحو ادرى بيتك الحق وان كان بمعنى اعلم او في مقام
الثالث وحده نحو علمت هل زيد ابو من هو واما الثاني في المتضمن معنى العلم فهو كل فعل ذكرناه ان يطلب به العلم نحو فكرت هل زيد
في الدار فان فكر لازم وضعه لكنه يتغدى الى المفعول لتضمن معنى تعرف اي تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه قائم
هو ام قائم اي تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر و سل زيد ابو من هو لكونه بمعنى انظر و سل ابو من زيد اهون
من دفعه في نحو اعلم زيد ابو من هو لان انظر الذي بمعنى تفكر و سل الذي بمعنى سل الناس لا ينصبان زيد الوسا طه ما عليه كما ينصب
اعلم اذا سلطه عليه كذا الحكم ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا با بوضع تطبيقه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم تبي بالجملة
المعلق عنها في موضع المفعول الزائد بسبب تضمنه معنى التعرف نحو امتحنت زيد اهل هو كرم لمي تعرفت كرمه با متحانه و ابصرت
زيد اهل هو في الدار اي تعرفت كونه في الدار با بصره وكذا قول تعالى يسالونك عن الساعة ايان مرسها اي يتعرفون وقت اسائها
سؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمره الله ان الكات مفعول اصل الفعل والله مفعول الفعل المضمم قد يكون الجملة
المعلق عنها لا ما قبلها نحو شككت في زيد هل هو قائم او لا اي شككت في قيامه في محل الجرح وتقول عرفت كمال حال ازيد في الدار
ام عمرو في محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيد ابو من هو الجملة بدل من زيد اهذا قد اوجبا لا خفش ان زيد الظننت
اخوه قائم قال وانما لم يحجر لظننت اخاه قائما لان اللام لا ابتداء فلا تدخل الماضي كما يجي في باب ان في في التقدير اخذ على اخوة
كذلك قلت ظننت لا اخوه قائم واما الالفاء والتعليق في علم واري عن المفعولين الاخيرين فالظن كما ذهب اليه ابن مالك انه
يجوز الالفاء والتعليق بالنسبة اليه ما كما جاز ذلك في علم واري فتقول علمت لك زيد منطلق و ازيد قائم امر عمرو وما زيد قائما
وزيد علمت لك قائم و زيد قائم علمت لك و كذا الحكم اذا بنيت باب علم لما لم يسم فاعل نحو علمت ما زيد قائما و زيد علمت قائم
وقال الاندلسي الذي اعول عليه امتناع التعليق والالفاء بالنسبة اليه كما في بعض نسخ الجني فليد ما يدل على انك اذا بنيت الفعل
للفاعل امتنع الفاء وتعليقه واذا بنيت للمفعول جاز والذي اري انه لا يمنع من الالفاء والتعليق سواء بنى الفعل للفاعل
او للمفعول وقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيدا علمت لك قائما و علمت فقلت علمت لك لزيد قائم لحصل الالفاء والاعمال في
حالة واحدة لا تلا بد من اعمال في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة وليس ما قال بشي لان اعماله بالنسبة الى
شيء والفاؤه وتعليقه بالنسبة الى شيء اخر فهو مثل زيد علمت قائم اعلمت في الفاعل والغيبة عن المفعول وكذا في علمت لزيد
قائم اعلمت في الفاعل وعلمت عن المفعول وايض المعمل معنى الهمة اي التصيير والمخاض او المعلق اصل علم فالمخاض غير المعمل واعلم
انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعول اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعله ومفعولها

في شرح كافيه ج ٢

٢٢٢

ذكر القول في امتناع
الالفاء والتعليق
اذا كان الفعل على
مبنى للفاعل

في ضرب زيد انطلقا
 بمعنى حسب تقديره
 مفعولين ولا يتقبل منه
 ماض ولا مستقبل في
 قوله المضي ١٢ من سورة

في ضرب زيد
 ١٢

٢٢٨

ضارين لشي واحد هذه الافعال المذكورة في المتن ولقطة ذهب بمعنى احسب وراى الحامض يجوز كون فاعلها ومفعولها ضارين متصلين
 متحدى المعنى نحو علمتني قائما وقال الله تعالى انى ارانى اعصر خمرا وكن ان كان احدهما مفعول الآخر نحو قوله لم يأتنا مع رسول الله وراى
 تقول كذا وقد جرى مجرى اى البصر في خلا على راي القلبين وكذا عدم وفقد حملا على جملتهما ضدا في اصل الوضع وانما المبحر
 ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثر ومنه واصل المؤثر ان يغير المتأثر فان اتحاد المعنى
 كونه اتفاقا لفظا فلذلك لا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربت بك ولا ضربت بنا وانما اتفاقا
 لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بقصد مع اتحادهما معنى تغيرهما لفظا بقدر امكن فمن شئ
 قالوا ضرب زيد نفسه فصار النفس باضافة الى ضمير زيد كانهما غير لغلبة مخاثر المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في
 ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر اما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون
 الجملة كما مضى فجاء اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ان زيد قائما اى نفسه واما ان كان
 احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها او لم يقع نحو ما ضربت اياك
 وانما تقتل ايانا و اياك فا ضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدا ضمير متصل والاخر ظرفا
 زيد اظن قائما و ظنه زيد قائما لم يجز المثال الاول مطروحا والثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمير منفصلا حارضا وقيل تقدم
 جميع ذلك بعلمتني المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكر المصنف من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايتها جواز دخول
 ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائما ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة
 على تقدم غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى فنقول افعال القلوب اذا دخلت على المفتوحة
 هي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقة ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل مما يقل نصبه لمفعول واحد نصبها صريحا كحسبت
 دخلت وظننت كما تقدم في اول الباب لانها تطلب في ظاهر الاستعمال الاستعمال الاسند او مسندا اليه سواء نصبت ما كحسبت زيد قائما
 او لم تنصبها نحو حسبت ان زيدا قائما ثم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو المصريح به في الجزئين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه اعني
 ان مع اسمها خبرها مفعولان ولا مفعول لآخر مقدر ولا خفض يحل ان مع جرئها في مقام المفعول الاول ويقدر انما في اى علمت
 ان زيدا قائما حاصل اى قيام زيد حاصل لا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا لجرأ اظها رة اذ لم يسل مسددة
 شئ حتى يكون واجبا لاختار ولا نقول ان مع جرئها ساد مسد اسمين هما مفعولان فاعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة
 مع جرئها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما يحكى في الحروف المشبهة بالفعل فكيف يكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين
 المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادان مسدان مع اسمها وخبرها ومفيدان فائدتهما اذ هما بتقدير المصدر بلا الة مصدرية
 كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر لكونها اداة مصدرية هذا اخر الكلام في افعال القلوب واما غير افعال القلوب من الافعال
 الناصبة لجزئ الجملة كما بين بتقدير المفرد فهو صير وما زادها من جعل وذهب غير متصرف ورج و ترك وتخذ واتخذ و كان و اصل
 الباب صير ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر لصار في الاصل اذ منزل صيرت زيدا قائما من صار زيدا قائما كمنزل احضرت زيدا
 النهر من حفر زيد النهر في حال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا بل لا قرينة جواز معهما كحال مفعول علمت يقي جعلت زيد اكرى
 مفعول بل ناجلت اما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يخرج من تصدير شئ شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما
 قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف واحد المفعولين الا قليلا لان مضمونها هو المفعول لصير كما كان مضمونها فاعل صير كما

ع
 ١٢

القياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر جواز تصديهما بان كما في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما حين كان
 اسما وخبر الصار فاعلم لا يصدر ان اذن بها كما ذكرنا في اول هذا الباب اما الغاء صير و مراد فاتها وتعليقها فلم يأتيا كما اتيا
 في افعال القلوب لان ذلك فيها الضعف من حيث لم يظهر تأثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنية بخلاف التصيير فانه يظهر
 اثره في الاغلب كجعله غنيا فهذا امر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشيء بعد ان لم يكن مراد فان صير قد يخرج عن هذا الباب وذلك
 اذ لم تكن بمعنى كقولنا تعجب من الظلمات والنور اى خلق و وهب اى عطي و رزق اى جعله راجعا وترك بمعنى خلق في قوله اتخذ
 بمعنى اخذ و اما ان كان هو قليل الاستعمال لكنه لا يبيح الابعث صير وذلك لما ذكرنا ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان
 جعله كائنا فحصل من الهمزة معنى نقل غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى المفعولين وقد جعل بعضهم
 ضرب مع المثل بمعنى صير كقولنا ضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الا ناسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا
 هو الاول اى جعله مثلا وصاغه مثلا من ضرب الخاتم والابن ويجوز ان يقى معنى ضرب مثلا اى بين فهو متعد الى واحد المنصوب
 بعد عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كما الحق به ترك الذي بمعناه نحو غادرته صريحا و اذا كان الثاني نكرة جازع له
 حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلق و اما اذا كان معرفة كما في قولك غادر نجر السباع فالحاق غادر بصير هو الظاهر وما ينصب المبتدأ
 والخبر من غير افعال القلوب من غير مراد فان صير يسمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعول مضمون الجملة اى سمعت
 قولك ويجوز تصدير الجملة بان نحو سمعتك انك تقول قالوا واذا عمل في المبتدأ والخبر لم يكن الخبر لا فعلا ولا على النطق نحو سمعتك تنطق
 بكذا او تتكلم و انما ارى منعا من نحو سمعتك تشي يجوز سمعتك انك تشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصبي
 انتجى بالاول بنصب الناس وقد روي رفعه على حكاية الجملة وما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعما
 ان يقع بعده اللفظ المحكى اما الذي مضى ذكره قبل فقلت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو قول الان زيد قائم فينبغي ان يكون
 الجملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ اخر في غير هذا الكلام ولا لم يكن حكاية او الذي يقع بعد نحو قول خذ زيد قائم او قل
 زيد قائم واللفظ الواقع بعد اما مفرد او جملة او جملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعد ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام
 لا يجوز ابل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اى قيل هذا اللفظ
 ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل لانه ربما يتعسر اداء
 اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين فجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كما لارى في وكذا غيره ممن يسهل عليه ذلك
 لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شئ من اجزاء الكلام اجزاء مثل هذه الجملة تجري اصلها اى الحكمة باعيان الفاظها افعلى هذا
 لك ان تقول حكاية عن قال زيد قائم قال فلان قائم زيد لهذا ترى الكتاب العزيز يقتضيه عن كلام الخليفة الحسن باللسان العربي وتقول قال
 زيد قائم وقلت لعمر وانت خيل رعاية اللفظ المحكى ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمر وهو خيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا
 وعمر واني غائبان ومنه قوله تعال الذين كفروا الذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا و الاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يبق
 معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله لنبيته بالتاء والنون وهذه الجملة الحكمة منصوبة بالموضع بكونها مفعولا بها لا مفعولا مطع
 وهم المص كما تقدم في باب علموا اى وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ هو مقول وقد تقدم ان اية المفعول به ان يطلق
 عليه اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربيا فالضرب مضروب وكذا اتقول انا قاتل زيد قائم بالاضافة
 والفاعل لا يضاف الى مصدره فلا يقال زيد ضارب الضرب القوي والذي اوهم المص قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا

في قوله تعجب من الظلمات والنور

في قوله تعجب من الظلمات والنور

في قوله تعجب من الظلمات والنور

في قوله تعجب من الظلمات والنور

في قوله تعجب من الظلمات والنور

في قوله تعجب من الظلمات والنور

في قوله تعجب من الظلمات والنور

وقد يقع المفعول
القول خمسة
وجه

لا
الداء على وزن
المجاء القوم الالهة
وبالاسم من سره

رفعت كافيته ٢٥٠

القول محل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول بقلنا الدليل عليه اضافة
اسم الفاعل اليه في قولك انا قاتل زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مقولة وكلها مما علامته المفعول به على ما ذكرنا في موضع
المشار اليه فاذا كانت منصوبة للموضع مفعولا بها جاز عطف المفرد عليها منصوبا كقولك قلت انا فزيد قائم اولفظا اخر
ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويعتبر ذلك بان تجعل مكان ذلك المفرد
جملة ثم تحمل المفرد عليها كما تقول مثلاً قلت كلاما حقا او باطلا او كلاما حسنا اذ قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق
او باطل او كلام حسن وثانيهما ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظه عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا
عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظه او كلمة وثالثهما ان يكون لفظا يصلح ان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانما تقول زيد
لفظ زيد قائم لفظ فتصعب هذه الثلاثة لانها ليست اعيان الفاظ المحكي حق ترامي وليست ايضا جملا مغير اللفظ اعتمادا على بقاء
المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها واربعا مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته
ورعايته اعرابا نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا واما بناؤه فهل يراعى او لا ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن
مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر مع ما يكون به جملة كقوله نعم قال سلام قوم منكرون اى عليكم
سلام قال ع اذا قبلت قلت د بانه اى هي د بانه وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبر به عن الجملة
كما يق فلان يقرئك السلام اى سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان يكون من
القسم الاخير من الخمسة الاربعة فيكون مفعولا مطلقا للفعل محذوف اى سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعني قوله قال
سلام احسن منه على ما قال نعم فحيوا يا احسن منها وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى في باب
اللبتد او الخبر يليح عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديت عجل واخبرته زيد قائم قال تنادوا بالرحيل غدا وفي
ترحالهم نفسي وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول غير عزيز في الكتاب العزيز فالنقد
اخبرته وقلت زيد قائم وتنادوا بقولهم الرحيل غدا وكل القولين قريب وتقول ناديت سلاما كما تقول قلت سلام والتاويل ذلك
التاويل وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما يق من قال زيد قائم فتقول ناديت كالحذف والقول يبقى المحكي كما في قول عجا واما يدق
هل رايت للذئب قط واعلم انه قد يحذف القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظه هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف
تقول في هذه المسئلة اى كيف تعتقد فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض
المتأخرين قال المصداق اندلسى لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقي لك كيف تقول زيد قائم انما انجيب اعلم قائما بالسيف فهو
اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز الحاق في العمل بالظن مط لفظه سليما واكثر العرب لا يجوز هذا الحاق لا بشرط كون القول
مضارعا فطبا قال اندلسى منهم من يشترط الخطاب دون المضارع وبعضهم يشترط المضارع دون الخطاب فيجوز نحو ايقول
زيد عروا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند اكثر في الحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اقول زيد قائما او منفصل نظرا
نحو اقدامك تقول زيد قائما وابالسط تقول زيد اضاربا وابالصل المفعولين كقوله اجهلا تقول بنى لوتى به لعمري ايك ام متجاهلين
فلان نقص بعض المشراط رجعا الى الحكاية على لغز الاكثر كما ذكرنا ويجوز عندهم الحكاية ايضا مع استيفاء الشرط قوله وبعضها معنى اخر
بل كلها فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذى في شجرة شقرة وخطت اى صرت ذاحال اى خيلاء وزعمت به اى كفلت
وهذه الثلاثة بخلاف المعاني تكون لازمة قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا تعدى علمت ووجدت

قصيدة
مختارة من
الافعال الناقصة

الى مفعولين فما معنى عرفت ايضا الا ان المصائب المعروفة مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال فثبت
واصبحت مع كونها بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قولهم الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي كان
وصار واصبح وامسى وظل وبات ورضى وعاد وغدا وراح وما زال وما انتك وما فتى وما دام وما برح وليس وقد جاء ما جئت
حاجتك وقعت كانها حربة تدخل على الجملة الاسمية لا عطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما
انما سميت ناقصة لانها لا تقر بالرفع مجازا بل بالرفع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالرفع دون
المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشئ لان كان في نحو كان زيد قائما
يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبر يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجاء اوله بلفظ يدل على
حصوله ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانت ثلث حصل ثلثي ثلث حصل للقيام فالثالثة في اياد مطلق الحصول او لا ثم تخصيصه
كالثالثة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مر في باب مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول
المقيد ولو قلنا قائم زيد لم يحصل هاتان القائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبر وخبر يدل على حدث
معين واقم في زمان مطلق تقييده في مكان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعيه ودلالة الخبر على الزمان
المطلق عقليته وما سائر الافعال الناقصة نحو صار والدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح او الانتقال من مكان الى مكان
وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا الخواتمة وليس الدال على الاستفناء فدلالتها على حدث معين
لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي ان
يقبل لصفة فيقول على صفة غير صديقه فان زيدا في ضرب زيد ايضا منتصف بصفة الضرب وكل اجميع الافعال التامة واما الناقصة
فهي لتقرير فاعلها على صفة هي منتصف بمصدر الناقصة فعنه كان زيدا قائما ان زيد منتصف بصفة القيام المنتصف بصفة الكون
اي الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيد منتصف بصفة الغنى المنتصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل
قوله لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيت عليه ما قوله كان وصار الى اخرها لم يذكر سببويه منها سوى كان وصار وما دام وليس
تحرال وما كان نحو من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر الظاهر انما هو صفة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما
تقول يتم التسعة بعد عشرة اي تضيف عشرة تامة وكل زيد عالما اي صار عالما كما قال قتيبة فمثل لها بشرا سويا اي صار مثل
بشره فخذ ذلك زيد على عدة افعال التي ذكر المصنف ونقص منه فالذي زيد من مراد فاق صار الى ورجع وحال وصار وان كان
كلها في الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استعمال وتحول فانها كما نافي الاصل بمعنى التقل وكذا كان اصل صار فكان حتى جميعها ان تستعمل تاما
فتعدي الى ما هو الا ان مصدر خبرها بالي ان عويت نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص اذا رجع
الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كاشا بعد ان لم يكن ففاعلهما في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها
اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكاش بعد ان لم يكن وفاعلهما حين كانت تامة هو المرفوع بها لانه الراجع
والمنتقل ويجوز استعمال صار ومراد فانها تامة على الاصل قاله فصرنا الى الحسن ورق كلانا بوجوه فذكرت صفة اي اذ كان
وقال به ايقنت ان لا محالة بحيث صار القوم صائرا اي مكان انتقال القوم منتقل وقال الله تعظم ان لن يجوز لي ولا بد في التامة ان
يليهما القطع عن والى ظاهرين او مقدرين لان الرجوع والانتقال امر لا يفرق بينهما النسبة لا يفرق من دون المنتقل عند المنتقل اليه وليس
الحاق مثل هذه الافعال بصار قياسا بل بما عاين ان انتقال لا يلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا زيد على ما زال من مراد فانها مافتة

وهي من كلامه ٢٢

٢٥١

الافعال

في استعمال بعض
هذه الأفعال

رعي شرح كافيه ج ٢

٢٥٢

هذا الكلام يحتاج
إلى تحقيق وط
وهذا الشيء في اللغة
إذا ذهب كالصوت
في قولهم
الساكنين أو تكلموا
واحد العرب من

وما افتأ وما انفك وما وني وما رام من رام أي برح واصل ما زال وما برح وما فتى وما افتأ وما انفك ان تكون تامة
بمعنى ما انفصل فتعدي من إلى ما هو الآن مصدر خبرها فيقضي في موضع ما زال زيد علما ما زال زيد من العلم أي ما انفصل منه
لكنها جعلت بمعنى كان دائما فصببت الخبر نصب كان وإنما جعلت بمعنى لأنه إذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا دائما وكذا
اصل برح ورام ان يكونا تامين بمعنى زال عن مكانه فيعد بيان بأنفسهما وعن نحو برحت بأبك ومن بأبك واصل وني قصر فكان
الأصل ان يعدي بفي نحو ما وني زيد في القيام فجعلت الثالث بمعنى كان دائما لأنه إذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يقصر فيه يكون
فاعلا دائما وإنما افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لأن نفي النفي إثبات وإذا قيدت نفي الشيء بزمان وجب ان يعم ذلك
النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الإثبات فأنك إذا قيدت إثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الإثبات لذلك الزمان
إذا قلت مثلا ضربت كفي في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمان الماضي وأما قولك ما ضرب زيد فإنه
يفيد استغراق نفي الضرب لجميع أجزاء الزمان الماضي وذلك لأنهم أرادوا ان يكون النفي والإثبات المقيدان بزمان واحدا
طريقا في نقيض فلو جعل النفي كالإثبات مفيد للموقوع على وقوع النفي في جزء غير معين من أجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن يثبت
ذلك الإثبات إذ يمكن كون الجزء الذي يقيد الإثبات بغير الجزء الذي يقيد النفي فلا يثبتان فالكفي في الإثبات بوقوع
مطم ولو مرق وتصد في النفي الاستغراق إذا استمر الفعل أقل راصعب من استمرار التوك فصار نحو ضرب وما ضرب كالوجه الجزئية
والسالكية الكلية المتن تناقض أحدهما الأخرى فتبين بهذا ان النفي يفيد التكرار على ما ذهب إليه أكثر الأصوليين فحصل من
هذا كله ان نفي النفي يكون أيضا دائما كما ان نفي الإثبات يكون دائما ونفي النفي يلزم منه الإثبات فيلزم من نفي النفي إثبات
دائم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد للنفي داخل عليه حرف نفي بمعنى كان دائما بل ذلك موقوف على السماع فلا ينفصل
أما فارق ضارب أو لايق ما زلت امير بضم الزاء ولا ما زول امير وما زال الناقص وأوى مضارع ما يزال كخاف يخاف وأما
زال يزول كقال يقول وقولك زاله يزله أي فرقه من الباء فتأمتان وقد حكى سيبويه وأبو الخطاب عن بعض العرب ما زيل
يفعل كذا وكيد يفعل كذا وأصلها زول وكود فنقلوا كسرة الواو فيها إلى ما قبلها وأقبلت ياء كافضل في المبني للمفعول في نحو قيل
وهو خلاف القياس والأكثر ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الأفعال المصدرية بالنفي تامة نحو ما برح من موضع قل
ان ابرح الأرض وما وني في امره وما انفك من هذا الأمر وأما ما زال لا يزال وما فتى اوفتأ اوفتأ فلا يستعملان إلا ناقصين
قال سيبويه ان به في قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به ولا ولي ان يقول هو الخبر أي ما زالت مصدر ونقص ابن مالك من
أخوات اصم غدا وراح فقال مما لا يكونان إلا تامين وان جاء بعد رفوعهما منصوب فحوال كقولك غدا طاريا بعارض الريح خافيا أقول
إذا كان غدا بمعنى مشي في الغداة كقولك تعان اغدا على حركته وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال إلى الليل فخوراح إلى
بيت فلا ريب في تأمهما وأما نحو قولك يروح ويدود اصنا يتكحل فان كانا بمعنى يدخل في الرواح والغداة فهما أيضا تامان المنصوب
حال وان كانا بمعنى يكون في الغداة والراح فهما ناقضان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن المحققات جاء في ما جاءت
حاجتك أي ما كانت حاجتك وما استفهامية وأنت الضمير الراجع إليه لكون الخبر عبارة عن ذلك الضمير مؤنثا كما في ما كانت
أمك ويروي برفع حاجتك على أنها اسم جاءت وما خبرها وأول من قال ذلك الخواص قالوا لا بن عباس رضي الله عنه حين
جاء اليهم رسولهم من علي عليه السلام ومنها فقد في قول الأعرابي رهن شقرة حتى قعدت كأنها حربة أي صارت قال
الاندلسي لا يتجاوز هذا من أفعي جاء وقد الموضع الذي استعملته ما فيها العرب قال وطرد بعضهم وقال المصدا جاد الأول طرد

جاء في مثل جاء البر قفيزين وقيل هو حال وليس بشئ لانه لا يرد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى له قال واما قد
 فلا يطرد وان قلنا بالطردها فما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه او لا يعنى قول الاعرابي فلا يق قد كاتبا بمعنى صار
 بل يق قد كان سلطان لكونه مثل قدت كانه حربة قوله تدخل على الجمل الاسمية لا عطاء الخبر حكم معناها وذلك كما
 قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قول فترفع الاول وتنصب الثاني تسمية مرفوعها اسمها اول من تسمية
 فاعلاها اذا الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضاف الى الاسم ولهذا لا يحذف اخبارها غالبا حذف خبر المبتدأ لكونه
 الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فيسمى منصوبا المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعا المشبه بالفاعل في الملام
 لكنه سمى مفعولا فاعلا على القدر ولم يسمى المنصوب مفعولا لما عهدها من ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول
 قولهم فكان تكون ناقصة للثبوت خبرها ماضيا داما او منقطعا ومعنى صار وتكون تاما لكانت لا تقرر ان مضمون الجملة بوقية ما يعنى
 ثبت وزاد وصار للاشغال اصبر واخفى اسى لا تقرر ان مضمون الجملة بارافها ومعنى صار وتكون تاما لكانت لا تقرر ان مضمون الجملة بوقية ما يعنى
 وما زال ما برح وما انفك استمر خبرها لفاعلا ماضيا وما دام لتوقيت مربعة ثبوت خبرها لفاعلا ماضيا ومن ثم احتاج
 الى كلام لان ظرف وليس لنفى مضمون الجملة حالا وقيل مطر شرع بذلك معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا عجى بعضها
 تاما او زائدا قال كان تكون ناقصة بمعنىين احدهما ثبوت خبرها مقترنا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا
 او حالا واستقبالا فكان الماضى ويكون للحال وللأستقبال وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار مضمون الخبر
 في جميع الزمن الماضى وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا
 بصيرا لا من لفظة كان الا ترى انه يجوز كان زيدا دائما نصف ساعة فاستيقظ فاذا قلت كان زيدا صار باليستفاد الاستمرار
 وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا الاستمرار فيقول المصنف انما او منقطعا على هذا القائل يعنى ان لفظة كان لا تدل
 على احد الامرين بل دل على القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال في بيتيه قفر والمطى
 كانهما قطا الحزن قد كانت فراخا يوضها قوله ويكون فيها ضمير الشأن اى يكون في كان الناقصة على اى معنى كان من معنيها ضمير
 الشأن مقدر رافير تقع المبتدأ والخبر بعد ما منصوبه المحل خبرا كان وقال بعضهم كان المضمون فيها ضمير الشأن تاما فاعلاها ذلك الضمير
 اى وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجمل الاول والاولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شأن الا مبتدأ في الحال نحو قل هو الله احد
 اوفى الاصل كاسم ان واول مفعول ظننت نحو انه زيدا قائم وظننت زيدا قائم وتكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشد الى
 ان الناقصة ايضا تامة في المعنى وفاعلاها مصدر الخبر مضاف الى الاسم فوزاها وزان علم الناصب لمفعول واحد وعلم الناصب لمفعولين
 فاما بمعنى واحد ونقل ان كان يعنى نقل وعزل قوله وزائدة اعلم ان كان تزا غير مفيدة للشئ الا محض التاكيد وهذا معنى زياده
 الكلمة في كلام العرب كقول شاعر بني بكر نساى على كان المسومة العرب وكذا قيل في قوله نعم من كان في المهد صبيا انما زائدة تعين
 لا اضى ولا فائين المحرر صبيا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الخرس شب الكلمة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم
 وكذا قول الفرزدق في مجة غمرت ابالك بحورها في الجاهلية كان والاسلام واما اذا دلت على الزمن الماضى ولم تعمل نحو ما كان
 احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبريد ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان
 ورقبان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا ففى تسميتها زيادة نظرا لما ذكرنا ان الزائد من الحكم عندهم لا يفيد الا محض
 التاكيد فالاولى ان يقسمت زيادة مجاز العدم عليها وانما جاز ان لا تتصلها مع انها غير ائدة لانها كانت تعمل لذلالتها

الذين انقلبوا الى الارض
 والذين طردوا الى الغرب
 رضى من حالهم

٢٥٣

ان يحكى دائما كما في
 الآية ومنقطعا كما
 في قوله كان زيدا
 قائما ولم تدل لفظة
 كان على احد الامرين

المسألة جمع المسمى و
 المسمى والمسمى جيد
 في نسخ المفضل بالبل القرا
 والفضل العرب خلاف لفظ
 والبراديين
 المسألة بالضم حرف الملام
 وبالفتح اصوات الناس
 مس

في شئ كافي

المدرسة الثانوية
في الجبل

۲۵۲

الذي يمكن قيامه لا قبل ذلك قول ويلين مما النفي ان كانت ماضية فيما ولم يلا في الدماء وان كانت مضارعة فيما ولا ولن
 والاولى ان لا يفتصل بين لا وما بينهما بظرف او شبه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا اصبر ذلك كثر
 حروف النفي معها لا فائدة الاثبات وقولع فلا وان وماء زالت عز في شاذ وليس مما حذف فيه حروف النفي كما في قوله تعالى الله تفتق
 تذكر يوسف بتاويل لا واني دما عزالت لان حذفها لم يسمع الا من مضارعها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون
 ناقصة الا معها قالع تنفك تسهم ما حيت بها لك حتى يكون وت حذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى الله تفتق تذكر قوله نزال
 جلال مبرمك اعد لها ما مشى يوما على خفة رجل لان حذف حروف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم
 لا اقوم فكيف بما لوكون مزال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل احدا الاستثناء بخبرها لا الاستثناء المفعول لا يكون في
 الموجب لا في الفضلات كما في باب وخبر المبتدأ ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الا عالم الاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات
 الا العلم فاما خبر ليس اخبار كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالاذن اقصدت الاثبات وقد يمتنع ذلك في بعضها
 ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد ولا غنيا لم يصح خالدا مستناع تصدرا كما في باب وقد خطب
 ذوالرمة في قوله حرا جيم ما تنفك الا منا خطف على الحنف او نزعى بها بل قد قرأ واعتذر بان تنفك تامناى ما تفارق وطنها ومناخه حال
 وعلى الحنف متعلق بمناخه جعل الحنف كالارض التي تناخ عليها كقول عتيبة بن مضر رب جميع وزمى عطف على مناخه نحو قوله تعالى
 صافات ويقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الحنف اي معه ومناخه حال وفيه ضعف من وجهين ان كان العامل في الحال ما تنفك
 احد هما ان المفعول قد ايا في المشتبه وان كان المستثنى فضلة ايضا كالحال في مثالا وانما في ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين
 فيما بعد المستثنى الا في تابعه او في المستثنى منه كما في باب وان كان العامل في الحال على الحنف فضعف من ثلثة اوجه احدها
 ان المفعول قد ايا في المشتبه كما ذكر الثاني ان عامل الحال يكون الطرف المتأخر عنه ولم يحجزه سببوي خلافا للاختلاف الثالث
 ان المستثنى اذ يكون منفك في الاستثناء المفعول على عامل ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء قوله مادام
 لتوقيت امره اي لتوقيت فعل بمره ثبوت مصدر خبرها الفاعل على ذلك المصدر رفانت في قوله اجلس مادام زيد قائما ابوة
 موقت جلوس المخاطب بمره ثبوت قيام ابى زيد وكذا ان كان فاعل الخبر غير اسم مادام نحو اجلس مادام عمرو قائما قوله ومن
 ثم احتاج اي من اجل كونه توقيتا لشي يكون طرفا لذلك الشيء والطرف فضلة فلا بد معه من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية
 لفظا او تقدير اغير الفضلات ما التي في اول مادام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد
 قوله ليس لنفي مضمون الجمل قال سيبويه وشهاب السراج ليس للنفي مطايع قول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تقرأ اليوم
 ياتيه ليس مصروفا عنهم في المستقبل وهو قوله تعالى على ان لا تداس واحسن ليس بين التولين تناقض لا خبر
 ليس ان لم يقيد بزمان على الحال كما يحل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان لم يلا منه فهو على ما قيد به هذا قوله وحكم
 ما حكوا ليس في كونه عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به وقتا كذا حكوا في باب المضارع واصل ليس ليس
 كتيب كما في علم في علم والزاعم تخفيفها بالاسكان وتركه قلب الياء الفاعل هو القياس في باب مخالفتها اخواتها في عدم التصريف
 ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذا الفتحة لا تحذف في العين تخفيفا وسبويه والاكثر ان على انه فعل غير متصرف وقال ابو على في احد قوله
 انه حرف اذ لو كان مخففا فعل كصيد ما دت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصيد ولو كان كهاب لكسرت الفاء كهدت والجواب
 ان ذلك لم يفرقة اخواته في عدم التصريف قال ابو على ولما الحق الضمير في ليست استقامت فليست به بالفعل كونه على ثلثة وبعض ما كان

اوله صفت بياض
 بالذي تخلص بالارواق
 في السهل جبل بعد
 سفا عا ولا جمل اذ اجاب
 سلك نفسه في الغفل
 وقد راض العليل في طلب
 بمنه المرأة زوجها
 في المخرج الزنا
 الطوبى على دجالا من
 وقال بغيره المخرج
 الضام اس

٢٥٥

ع
 وصديقي صيد لا
 ان يكون مضم الياء
 اذ لم يجر من فعل
 العين بالياء ولا ان
 مفتوح الياء اذا الفتحة
 لا تشكن فلا يجر
 ضرب ضرب
 تقلب الياء القابلة
 به على عدم تصريفه
 ومفارقة الاخوات

فوق بيان تقديم
الخبر على علم
اسماء

روشنی شمس کلا فیه

754

لما اضر بالفلان لا يقدر
على لم ولم المان ان يمنع
تعلق الطرف فلا يتنجس
وتعلق بنفس ليس فان
الافعال لنا قصه لا تمنع
تعلق الطرف لها ولا لها
على معنى الحصول اذا قلت
كان يوم اجمعه زيد قائما
فلا تمنع من تعلق الطرف
والحال كان للملك ان يعلم
معنى كثر بل هو او
عن تعلقه خبر الموح
فكذلك ليس له معنى ان
كذا اذا افعال لنا
ولا يصح هذه الدعوى الا
لمن من بين المذنبين
دوى الكافرين

وكونه عارضا وناصباً كالحق الضمير في ما وثاها ما وثاها ثانياً مع كون اسم فعل تشبيهها بالفعل والاولى الحكم بفعلية لكان
اتصال الصائغ به عليها ولا يتصل بغير صريح الفعل الا نادراً كما ذكرنا في هاتين القوتين يجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديرهما
عليها على ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلا فالابن كيسان في غير مادام وقسم مختلف فيه هو
ليس ذكر ابن معط ان خبر مادام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات قوله من كان الى راح
كل ما ليس في اوله ما عدا ذكر المصدر وما لم يذكر من الافعال يجوز تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يحكى ولما مادام فلا خلاف
في امتناع تقديم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يفصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك وما غير مادام مما في اوله ما من
هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان بتقديم خبرها عليها قالوا لان ما زومت هذه الافعال الناقصة وصارت
معها بمعنى الثبات فهي كخبرتها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم يلزمها بل جاز حذفها لفظاً ومعنى والفصل بينها وبين الفعل
ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصح الحكم مشبهاً بمعنى الدوام واما توسط الخبر
بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوز واحد منهم لانها لا زومت هذه الافعال حتى صار تكتب بعض حروفها فلا يجوز ما قائماً
زال زيد كما جاز ما قائماً كان زيد وكل حكم ذكرنا في ما النفي فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما من حروف النفي فخولم ولن ولا فاذا
انتفى بها الافعال المذكورة لم يجوز توسط الخبر بينهما وبين الافعال اتفاقاً لما ذكرنا في ما ويجوز تقديم خبرها عليها اتفاقاً لانها ليست كما
في طلب التصدير كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما ليس فالاكثر من على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفيين من ذلك
لان مذهبهم انها حرف كاف الحقوها بما كان ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم نصرتها ومشابهتها لما والنقصان
فعليتها كما تركت نون الوقاية معها كما في قولك اذ ذهب القوم لكرام ليسي وذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بالاكافى قوله
ليست الطيب له المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الاحياء
يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيد لن اضرب ولا اضرب ولا منع ان يقال ان يوم ياتيهم ظرف لليس فان
الافعال الناقصة تنصب الظروف بدلائلها على مطلق الحدث واعلم انه لا يدخل الافعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف لما
ذكرنا في باب المبتدأ ولا على مبتدأ لازم التصدير كاسماء الاستفهام والشروط ولا على مبتدأ عادم التصرف كما التجبية ولا
على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل لان الامثال لا تغير كقولهم الطعن ينظر او يلزمها لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعراضية
كقولك فانت طلاق والطلاق الية او يلزم الابتدائية لكونه بعد ما واذا المفاجأة او لتضمن معنى الدعاء كسلام عليك
فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال
كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة لا ترى ان معنى كان زيد قائما لزدي قيام الحصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما
لزدي قيام الحصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما لزدي قيام الحصول في الماضي وقت الصبح وكذلك اسائرهما اذ في كلهما
معنى الوجود مع قيد آخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام
لان هذه الافعال لو كانت صفة لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الارضين الثلاثة والطلبية المخبر يدل على
انه غير محكوم بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلوقلت كان زيد
محاضبا غلامه كان ضربه لغلامه مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسؤلا عنه بجل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت
ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان ازيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها

وهي كما ذكرنا صفة الاخبار اكتفى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان الطالبان متساويين اذا طلب فيهما طلب في
 اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل يكون قائما اي هل يقوم وقد جاء الطلب فيها معنى الشعر قال ع وكوني بالمكانم ذكريني واخبار
 الطالبان بان يكون احدهما امر امثلا والاخر استغفها ما نحو كوني هل ضربت استحال اذا الطلب في احدهما طلب في الاخر فيجتمع طالبان
 مختلفان على مصدر خبر واحد في حالة واحدة وهو محتمل وان كان خبرهما مفردا متضمنا للمعنى الاستغفها م جاز لان ذلك المفرد
 يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد ايم كان زيد كل كلمة استغفها م تقدمت على جملة احدثت فيها معنى الاستغفها م فلا يبقى
 اذن في الفعل معنى الاخبار حتى يتناقض الكلام فان قيل فيجب ان يجوز على ذلك تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو
 ايم ضرب كان زيد قلت لا يجوز لان كلمة الاستغفها م تحدث في الجملة التي تليها بلا فصل معنى الاستغفها م لاني جملة اخرى بعد
 فعل هذا يجوز وقوع اسماء الاستغفها م اخبار هذه الافعال اذ لم تكن مصدرة بما النفي فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى ما زال
 زيد او جوب تصد رما النفي ويجوز متى لم يزل هذا واي وقت لم يكن سلاحك ومنع الجزولي والشاوي ذلك في ليس نحو اين ليس
 زيد والاولى الجواز فان منع ذلك على منع تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه ان منع الاداء الى المحال من حيث المعنى لان
 زيد لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ويفرض ذلك في المستقبل نحو متى ليس وجود الله تعالى
 او علمه او قدرته ثم نقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ما لصدرا الكلام وجب تقديمه على كل واخواته ان لم تصد ر بما وذلك امثا
 كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستغفها م نحو اين كنت وايم كنت اذا كان الخبر ظرفا واسم نكرة وجب تاخرا الاسم عن الخبر نحو
 في الدار رجل وفي الدار كان رجل كذا ان دخل الاسم نحو لم يكن قائما الا زيدا وقائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل يجب ايضا
 تاخيره عن الخبر اذا كان الجزء الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتهما نحو كان عندي انا قائم
 وعندي كان انا قائم اذ لو تاخر الخبر لاشتبه المفتوح بالمكسوق على تقدير اضرار الشأن في الفعل ويجب تاخير الخبر عن كان واسمه معا ان دخل
 الا نحو ما كان زيد الا قائما ويجب توسيطه او تاخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضيه المصدر وكان محلا لفصل بينه وبين الفعل كهل
 واسماء الاستغفها م والشرط نحو مل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيد اذ لا يفصل هذه الكلمة عن الفعل كما مضى في المنصوب على شريطة
 التفسير واما ههنا الاستغفها م ما النفي اذ لم تكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما قائما كان زيد
 وقائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليها ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تاخر مفعول عنه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا
 زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كونه بالاجنبية واما اذا تاخر منصوب فيجوز على قيمه اذ لم يكن
 المنصوب ظرفا فوضار با كان زيد عمر اذ المنصوب ليس كجزئه اما اذا كان منصوب ظرفا فانه يجوز بلا ضمير فوضار با كان
 زيد اليوم او في الدار اذ الظروف يتسم فيها والنم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسيطها او تقديمها والاصل الجواز
 ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواته وبين المرفوع بها من معمولات الخبر لا بالظرف او الجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا
 وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز
 الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فصلا بغير الظروف ايضا نحو عمر كان زيد ضاربا ولا يجوز الكوفيين الفصل بين كان ومفعول بغير ظرف
 ايضا نحو كان زيد عمر وضاربا وقرى بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك المفعول الفاصل وبينه ما اذ لم يتصل يجوز في المتصل
 نحو كان زيد اضراربا عمر ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيد عمر وضاربا وما اوهم خلاف ذلك قد رافى البصريون ضمير الشأن اسما
 كان واخواته نحو كان زيد اضراربا عمر قال قفاون هذا جوف حول يوتهم بما كان اياهم عطية عودا ويجوز في البيت

٢٥٤
 الفصل في خبر كان
 في قوله تعالى
 انما كان
 الله
 يبعث
 في
 كل
 امة
 رسله
 من
 انفسهم
 انما
 كان
 الله
 يبعث
 في
 كل
 امة
 رسله
 من
 انفسهم

رضي شريف كافي ج ١

زيادة كان وأعلم ان يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصل الفائدة فلا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا
في باب المبتدأ قال ٢٢ مادام فيهن فصيل حباء وتقول ما زال رجل افعابا لباب وكذا في باب ان قال ع وان شفاء ع غير محذوف
كن النشدة سيبويه وقد يخبر في هذا الباب في باب ان يعرف عن نكرة ولم يجوز ذلك في المبتدأ والخبر للالتباس لا اتفاقا
الجزئين هناك واختلاهما ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في نحو من زيد ان زيد هو الخبر قال الزمخشري وغيره لا يخبر ههنا عن
نكرة بمعرفة الاضرب في قوله ع يكون مزاجها غسل وماء فيمن نصب مزاجها وقال ع ولا تترك موقف منك الوداعاء وقال ابن مالك
بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنا ان يقول ولا تترك موقعي منك الوداعاء وان يرفع مزاجها على اضمار الشأن في كان كما في
الرواية الاخرى ولا خلاف عند مجتبه اختيارا ايضا ان الاول جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا لا يرى انهم قالوا ان اولي بالاسمية
مما تقدم في نحو قوله تع ما كان حجة ام الا ان قالوا مع كونها معرفتين لمشا بعتها المضمرة من حيث لا توصف كالمضمر وانما جزمهم على
تنكير الاسم وتعرف الخبر عدم اللبس في بابي كان وان واورد سيبويه التمثيل بالاختبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران كان
ان المراد اذبحا تيمما بحرف الشام ام منسأ كذا وقوله فانك لا تنبالي بعد حوال اظبي كان امك ام حارة وقوله الامن مبلغ حنا
عني اظبي كان سحر ام جنون ورد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام
في اظبي واظبي اسكران دخلت على اسم مرفوع بعد الفعل المسند الى ضميرة فارفع ذلك المرفوع بمضمرة بفسرة ذلك الفعل اول
فاسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر همزة ولو قدرت بعد همزة فعلا لم يلحقها المستويات
واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفاً وجوباً لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواء ما وليا هما قد لا يكون
ضرورة الشعر كما يحج في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما يفسر افعه بظاهر
اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك وفي قوله خاصة اظبي كان امك ام حارة اولي ان يرتفع ظبي بكان مقدراً
لما يحج في باب العطف ان بعد سواء ولا ايتى لا يقع همزة التسوية الا اذا دخل على الفعل واجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير
راجع الى منكر فيكون منكراً ورد جوابهم بان الضمير يرجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو ضربت رجلاً وهو اكب
ولو كان نكرة لصح وصفه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا فهو
نكرة نحو ارجل ضربته ام امرأة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير في الابيات الثلاثة غير مختصة فالضما اثر اذن نكرات
وأعلم ان ليس من بين اخواتها مختص بكثرة مجيئ اسمها نكرة لما فيها من النفي ويجوز حذف خبرها كثيراً كقول ع انما يحوي الفتى
ليس الجمل اى ليس الجمل جازياً وقيل بل حلت على لا فصارت حرف عطف مثلها وجميع هذه الافعال متصرفه الا ليس مادام
ولتصاريفها ما لها ولا يستعمل لما زال واخواتها مصدر واسم فاعل الا ان اثنين لا يابليزهما حرف النفي وهي لا تدخل على المفرد
وقد يحذف لام يكن للجرم تشبيهاً لنونها بالواو فحذفت مع ان قد حذفت قبل حركتها للجرم وذلك لكثرة استعمالها قال النحوي
لم ياك مغيرة انما حذفت كسرة لم ابال فاعل بعد ما حذفت منه الياء لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا لا في قوله
يكن المجرم ساكناً بعد هاء المجرم حذفت نحو لم يكن الذين كفروا التقويها بالحركة وخروجها عن شبه حرف المد و اجاز يونس
الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد في نوادره لم يكن الحق على ان حاجة رسم دار قد تعفى بالسر وقال السيرافي هذا انشاد
قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفاً مستقراً ويسمى ذلك الظرف مستقراً بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدراً
لان ناصبه وهو استقرار مقدراً قبله فقوله كان في الدار زيد اى كان مستقراً في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم

الحق انما يستعمل
ما كان من شقين
وعن في الرتبة
الشيء انما لا يجر
يقع في الرتبة

فان

أفعال المقارنة

حذف الجاء كما يقال الحصول للحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضله فلا يهتم به نحو
 كان زيد جالساً عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فاعلم ان المقارنة لا تكون الا في الغرض نفي الكفو
 مطبل نفي الكفو له تعالى فقدم اهتماماً بما هو المقصود معنى ورعاية للغواصل لفظاً في افعال المقارنة ما وضع لدنو الخبر
 رجاء او حصوله او اخذ فيه الذي ارى ان عسى ليس من افعال المقارنة اذ هو طمع في حق غير الله تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس
 الطامع على توقع من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يق معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجوزي
 والمصنف ان الطامع بطعم في دنو مضمون خبره نقول عسى الله ان يشفع مريضاً اي اني ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس
 بالوضع للطعم في دنو مضمون خبر بل طعم حصول مضمون مط سواه يرجي حصوله عن قريب وبعد مدة مدية نقول عسى الله ان يبدل
 الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا بد في فعل اتفاقاً وكذا في عدم طفق وفراد
 من افعال المقارنة بمعنى كونهما لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يق ان الخروج
 قرب ودنا من زيد الا قبل شرع فيه لان معنى القرب المساكنة بل يصح ان يق فيمن شرع في الشئ قرب تمام ذلك الشئ على يده
 فعلى هذا ليس من افعال المقارنة التي هي موضوع لدنو الخبر الا كاد ومراد فاته وقول المصنف لدنو الخبر جاء او حصوله او اخذ فيه
 خط لان نصب هذه المصادر على التمييز عن نسبة فيكون فاعلاً للدنو في المعنى كما في قوله يعجبه طبيب زيد علماً اي طبيب علم
 زيد فيكون للمعنى لدنو خبره او لدنو حصوله او لدنو اخذ فيه وليس عسى لدنو خبره بل رجاء دنو الخبر على ما ذهب
 اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو اخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي وهو ان عسى لمقارنة الفعل في الرجاء
 او ضم ما قصد من المعنى ولو جعلنا المنصوب حلاً من الخبر اي لدنو الخبر مرجواً او حاصللاً او ما اخذ فيه على تكلف فيه
 اذا لم يستعمل فيه مثل هذه الاحتمالات البعيدة لم يصح قوله حصوله لان الخبر في كاد ليس حاصللاً بل هو قريب الحصول
 وبين قرب الخبر وحصوله تناف لان القريب ما لم يحصل بعد في افعال الاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد
 ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يخرج وقد تدخل ان واذا دخل النفي على كاد فهو
 كاد لا فعل على لا صرح قيل يكون في الماضي للامتنان وفي المستقبل كاد لا فعل تمسكاً بقوله نعم وما كادوا يفعلون ويقولون
 ان غير الجوزي الجوين لم يكن شريكاً في معنى كاد وانما كادوا يفعلون ويقولون وبقولهم
 وهي مثل عسى كاد في الاستعمال قوله فالاول عسى اي الذي للرجاء مضمون الخبر قال سيبتون عسى طمع شفاق في السمع الجني والاشفاق في الملو
 نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى بل لم يأت منه الا الماضي لانهم في معنى الحرف
 انشاء الطمع والرجاء كالعقل والانشاءات في اغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعث والجملة
 الاسمية نحو انت حر فمضى الانشاء عارض فيها قال الجوهري عسى من الله تعالى واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى
 اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله عسى رب ان تطلقن للتخويف لا الخوف والاشفاق كما ان اوفي كلامه تعالى للابهام
 والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله تعالى ايجاب نجاء على احدي لغتي العرب لان عسى للرجاء واليقين ايضا
 وانشد لابن مقبل عطني بهم كعسى وهم بتوفه يتنازعون جوائز الامثال اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في
 غير كلامه تعالى لليقين نقول عسى لليقين فيه نظراً ويحتمل ان يكون معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل
 به ضمير المتكلم نحو عسيت عسيتنا او ضمير المخاطب مط نحو عسيت عسيتما عسيت عسيتنا او نون جمع المونث

١٧٥٩

نفي كافي ج ١٢

من التوسل
 في سبيل الله
 بآيات الله
 من سورة

نقل

قوله عسى الغوري ابوس
 مثل يخرجه من كان
 راجيا ومطعنا بحكمة
 شخص فاعلم سليله
 الغوري بغير الغين الميم
 مشغرا والابوس بغير
 العزة وسكون الباء
 العزة الثانية لا تاء والسلا
 معناه ان رجلا عادوا
 من غير غيم فاسمهم عليهم
 سمره

رضي شرح كافيه ج ٢
 ٢٦٠

نحو عسى وزعم الحاج ان عسى حرف لما راي من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل وانصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتدل
 بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المتأخرون على ان عسى رفع الاسم وينصب الخبر ككان للتقدير
 بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر في قول الرباع عسى الغوري ابوسا وقول ع لا تلحنني ان عسيت صائما
 ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره قيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقول ابوسا وصائما لتضمنين
 عسى معنى كان فاجري في الاستعمال مجراه وعذر من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج
 او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال ابو علي في القصريات عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد اقيامه وفي هذا الحدركلف
 اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر قال بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظرات الزائدة لا يلزم الا مع بعض
 الكلام كزيادة ما في قولهم افعل هذا اراما ولزوم مطرد في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد وقيل لمقترب بان مشبه بالمفعول
 وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان المعنى الاصل قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم
 تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادته عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيد اشئ جله حسنا ثم تغير
 عنه بافادته انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قربان يخرج زيد اي خروج زيد فهو في الاستعمال الاول
 كالفعل المتعدي وفي الثاني كاللارم وفيه ايضا نظرا اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قبل وقال الكوفيون
 ان الفعل في محل الرفع بدل الاستعمال كقوله تعالى لا ينظركم الله عن الذين لم يقاتلوا كوفي الدين الى قوله ان تتر وهو
 اي لا ينظركم الله عن ان تتر وهم والذين اري ان هذا وجه قريب فيكون في نحو يازيدون عسى ان تقوموا قد جاء بما كان
 بدله من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا عسى على ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم اي يتوقع
 ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتغال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر في باب البدل في اجماع الشئ ثم تفسيره وقع
 عظيم لذلك الشئ في النفس كما مر في ضمير الشأن واما عسيت صائما وعسى الغوري ابوسا فشان ان على تضمينه ما معنى كان
 وقال بعضهم التقدير عسى الغوري ان يكون ابوسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة
 الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معدوم مثل
 ما قدر الكسائي في البيت الا ان القرينة ههنا ادل كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذ حذفت ان في الخبر مع قل ذلك قلنا
 انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعدي خير من ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من
 ذهب الى ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد ان يخرج خبر ايضا وهو من
 باب التنازع فتقول في التنبيه على اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيد ان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرج جال الزيد ان
 وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان تقول ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فتقول في التنبيه عسى ان يخرج الزيد
 لا غير قوله نعم عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا وجعلنا الفعلين متنازعين في ربك لم يخرج اعمال الاول اعني عسى لكون
 ربك وهو اجنب اذن فاصلا بين بعض الضلعة وبعض وقوله نعم عسى ان تكرر هو اشياء يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا
 وقد اعمل الثاني وان يكون ان تكرر هو افعال عسى كما في قوله عسى ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهم واما نحو الزيد ان
 عسى ان يقوموا والزيد ان عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قوله واحدا ولا يضم في عسى ضمير الشأن لانه ليس من اسم الاصل
 كما كان كاد منها وقوله نعم كاد يرفع قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشأن ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولو

عمل الثاني المثال كادت الاعمال الكسائي فان يحد في الفاعل في مثله كما مر واما على قرائنه من قراءه كاد يرفع بالياء فلا ييس من
 باب التنازع والادجبت ثابت احد الفعلين لا سنادا الى ضمير المونث بل هو على اضماع الشأن في كاد وقولك كاد يقوم زيد بمقتضى
 التنازع فيعمل ايها شئت ويحتمل اضماع الشأن في كاد ومثله ليس خالق الله مثله وليس بمشهور اضماع الشأن من افعال المقاربة
 الا في كاد ومن الافعال النافضة الا في كان وليس ولا يتقدم ان مع الفعل على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه
 غير متصرف واما عند من قال هو بدل فلا متنازع تقدمه على المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قال
 همزة لم الفعل وكدرت وليتيت تركت على عثمان تبكي حائلة اي كدت الفعل كذا تقول كمر عسى نيدا اقبل عسى ان يقوم كمر عسى ان يقوم ولا يخ
 المرفوع في هذا الباب غالباً من اختصاص فلا نقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا قوله وقد يحذف ان كقول
 عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراثه فرج قريب وهو قليل ذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد مر ان ذلك
 عند الكوفيين بتقدير ان ويتعين في اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميراً عائداً الى اسمها فلا نقول كاد زيد
 يخرج علامه الا ان يكون السند الى مسبب بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد
 حري زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلاق عمر ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضى فقط ومعناها صار حرياً وحري اي جديراً وصار
 خديقا واصلاهما حري بان يفعل واخلاق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان وبق اي هو حري ان يفعل بفتح الراء
 والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثبت ولا يجمع ولا يؤنث نحو هو حري ان يفعل فاذا قلت هو حري كفعل او حركس الراء كعم
 ان يكون تثبت وجمعت وانثت وبق ايها كحري ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلاق ان مع الفعل نحو اخلاق ان يفعل زيد كما قلنا في
 عسى ان يفعل زيد وقول الشاء عسى طي من طيى بسند مستطع غلات الكل الجوامع السنين فيه عند المتأخرين قائمه مقام
 ان لكونها للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى ضمير المحلة الا حية التي بعد كافي قول يقرنم بدلهم من بعد ما راوا
 الايات ليس بغيره اي يتوقع اطفاء غلات الكل قوله والثاني كاد اي ما وضع لدنو حصول الخبر كاد وهو من كدت تكاد كيدا ومكاد
 كهبت تهاب وحكى الاصمعي كونا بالواو فيكون كخفت تخاف خوفاً وخافة والاول اشهر واشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قر
 ولا يستعمل على اصل الوضع فلا يرق كاد زيد من الفعل ومعنى او شك في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيق او شك فلان في السير
 ومن مرادفات كاد واشك اولي وكرب هل هل وكرب في الاصل بمعنى قرب يرق كربت الشمس اي دنت للغروب واما اولي فمعناه الاصل في
 قال فعاد بين هاديتين منها واولي ان يزيد على ثلث اي قارب وكاد ولا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها مفعولا لا ولي ويجب تحوير خبر
 عامل من ان واما كاد وكرب واشك فتستعمل اخبارها مع ان ومجدة والتجويد مع كاد وكرب اكثر اعرف واذا كانت مع ان فهو تقدير
 حرف الجزاي كاد ورب من ان يقوم واشك في ان يقوم كما مر ثم حذف حرف الجر على القياس وواجبوا ههنا حذفها اكثر الاستعمال
 وان اما منصوباً ومجرورة على المذهبين كما مر وقد يقع بعد واشك ان مع الفعل نحو واشك ان يخرج زيد اي اسرع خروجه ويحوز
 ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اي مجرد الخبر من ان ويستعمل ايضاً استعمال عسى
 الوجهين المعلومين واذا حذف ان من اخبار هذه الافعال لثلاث فاما ان تقدم مع الخبر كما في ستم بالمعبد واما ان تحذف
 رأساً بلا تقدير لها لا استعمال كاد وكرب واشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ولا استعمال كاد مثل كان جاء في الضر
 وما كدت اثباتاً ولهذا اضمع الشأن فيه في نحو كاد يزيغ قلوب فريق ويستعمل الياء في الافعال التي بالشرع في الفعل استعمال كان و
 طفق واخذ وانشا وقرب وهبت وعلق وجعل وكانت بذلك اول من كاد واخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون كاخبار

ان يكون ان ان
 ان يكون ان ان
 ان يكون ان ان

ومنه الافعال
 ح

رضى شى كافي

٢٤١

انش والفتة حرارة
 العيش ١١٢
 بلسات در كاري كرت كرت كرت

كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان ينفق زيد في الفعل واخذ في الفعل جعل الفعل من قوله تعالى جعل الظلمات والنور
 اوجد وكذا انشاء الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل وهب في الفعل من قولهم هب البعير في سيرة اي نشط فيه فاستعملت
 استعمال كان لتضمنها معناه واما هاهنا فاما الزم تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة في القرب
 فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزول وحصر مكانه للمبالغة في القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع
 فاستعمل خبره بغير ان نحوها جعلت اقوم ويكون افعال المقاربة اي كاد ومراد فاته وافتعال المشرق اي طفق ومراد فاته فزوها
 كان ومحمولة عليها لم يتقدم اخبارها عليها فاما كان يتقدم خبرها كان عليها وانما لم يزم كون اخبار افعال المشرق فعلا مضارعاً مجرداً عن ان
 دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بان لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال كما مضى في بابيه فهو من
 حيث الفعلية يدل على الحدث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائماً لم يدل على حدث القيام
 في ذلك الوقت ومن حيث ظهروا في الحال يدل على كونه مشتغلاً به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال
 قام دل على انه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل على اشتغاله بالقيام في ذلك
 الوقت مع حدث القيام فلما حملت هذه الافعال على كان وقصد المعنيين المذكورين اي حدث مصدر خبرها وكون
 فاعلمها مشتغلاً به وجب ان لا يكون اسماً ولا ماضياً ولا مضارعاً مقترناً بان بل يكون مضارعاً مجرداً وانما غلب في افعال
 المقاربة اعني كاد ومراد فاته ان يكون اخبارها كالتصريح وجوز اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذي فيها كما هو الحال للاشتغال
 والشروع ايضاً فهي ليست متضمنة للمعنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاء في بعضها اقتران الخبر
 بان كقولهم قد كاد من طول السبل ان يمضوا ولم يجز ذلك في خبر مثل الاشتغال اما التراجع في خبر عسى ان يكون مضارعاً مقترناً
 بان ومنعهم من ان يكون مصدر نحو عسى زيد القيام وكذا امعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال صناعاً
 والطعم والاشفاق محتسبان به فهو اليقيني من المصدر من ثم قد يحمل العمل وان كانت من اخوات ان عليها نحو حملك ان تقوم
 قوله واذا دخل النفي على كاد اذ قال بعضهم ان نفي كاد اثبات نفى بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيًا فان ارادوا به
 انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات نفى فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفياً
 كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بل لا ريب وان ارادوا به ان اثبات كاد دل على نفى مضمون خبره فهو صحيح وحي لا يثبت
 قرب من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكانت اخذ في الفعل لا قريباً منه واما كون نفيه
 اثباتاً فنقول ايضاً ان قصدوا ان نفي الكود اي القرب في ما كادت اقوم اثبات له فهو من الفحش غلط وكيف يكون نفى الشيء
 اثباتاً وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو فحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ من انتفاء
 ذلك الفعل من نفى الفعل بنفسه فان ما قربت من الضرب اكاد في نفى الضرب من ماضيت بل قد يخفى مع قولك ما كاد
 زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون
 كاد في وقت القرب وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا ثباتي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوت في وقت اخر
 وانما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد فلا يكون اذن نفى كاد مفيداً للثبوت مضمون خبره بل تلك القرينة
 هي المفيدة للثبوت فان حصلت قرينة هكذا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فزجوها وما كادوا يفعلون
 اي ما كادوا يذبحون قبل خيبتهم وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتحننا هزوا وادع لنا ربنا بآياتنا

لا
 من المذهب صبراً و
 من الاخطى الشترق
 وقيل القدر ٢٢٠

في بيان دخول
 النفي على كاد
 ٢٤٢
 مع انشائي
 فان انقطع

رضى شرح كافي ج ٢

٩٠
 اكله بانفسه الرين
 باداة الجمع
 وكره ان يسره
 نحو قوله جل
 زيدا اكلته
 ينصب على ان
 اثر المضارع

1744

رضی اللہ عنہ

نامیک به ای حسد
 یقین من اجاد اوست
 و الطعن لاشک و لا
 و لا شش عشرای قضا
 س. م. ه. یقین
 یقین لا لام ای من
 ای قتل ابرو
 ابرو یقین ابرو
 ما ابرو یقین ابرو
 ربا و ابرو جارا
 ای ابرو با ابرو
 س. م. ه.

فِي الْمَدِينَةِ
مِنْ الْمَدِينَةِ

2

بغض بغانة صا
بغضاً وبغضاً
الى الناس بغضوه
اي مقوه ١٢

الحبيب

الفتح الكبير

عبد الجبار

تفصیل

روزنامه

ابو عبد الله محمد بن احمد

محمد بن عبد الله

خبرنامه
مجموعه کتب

مفتی محمد رفیع

الجنون ما جاب

شاہد القیاسی

لا تزلزلي
ما اضر بنا

المغربية
م

صفحہ شریعہ کا ۲۷

وربما استغنوا عن بعض ما يعجز التعليل منه بمثل التوصل المذكور كالم يقل ما اقبل استغناء بما اكثر فاعلم قوله ولا يتصرف فيه ما يتقدم
 ولا يتأخر كل واحد من التعليل والتأخير مستلزم للآخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرجت المقدم عليه عن المقدم يريد
 انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيد احسن ولا يزيد احسن لانك اذا ذكرت ما من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما اما الفصل بين الفعلين
 والتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا الفصل بين المفعول وجا صلا الضعيف بالاجنب فلا يجوز لقيته في احسن
 احسن زيدا على ان يتعلق اسم بليقته وكذا ان يتعلق بما و كان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لان نوع تصرف في
 علم التعجب وان كان بين الفعل والفضل او بالظرف فنعمة الا خفض والمبرد واجازة الفراء والحرمي والوعلى والمماز في نحو ما احسن
 بالرجل ان يصدق واحسن اليوم زيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه زيدا
 ويفصل بكان وحدها بين ما و افعال عند اكثر من مريد على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبرها وفيها ضميرة
 واحسن زيد الخبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان يكون على فعل وفائدة الفصل بكان في نحو
 ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن واقعد انما لا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشأن الفصل باصم وامس
 في قولهم ما اصم ابردها والضمير للغة وما اصم ابردها والضمير للمشيئة ولا يتجاوز المسموع فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل
 بخلافه لان كيسان قوله وما ابتداء اي مبتدأ مع كونه نكرة عند سيدي و الا خفض في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا
 انما يكون فيما يجمل سبب والتفكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا احسنا ثم
 نقل الى انشاء التعجب وانحى عنه معنى الجمل فجاز استعمال في التعجب عن شيء يستحيل كونه محملا على نحو ما اقدر الله وما اعلم ذلك لانه
 اقتصر من اللفظ على ثمة وهي التعجب من الشيء سواء كان مجموعا ولا سببا ولا همة الفعل لتعديتي ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه
 اول تعديتي ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول غير مفعول الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمر ايضا ضرب زيد العرو
 فما مبتدأ فعل خبر وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعد مفعوله وقال الا خفض في القول الاخر ما موصولة والجملة
 بعد ما صلتهما والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس
 هذا التقدير معنى الابهام اللاتق بالتعجب كما كان في تقدير سيدي من هب سيدي بضعف من جهة هو ان استعمالها نكرة غير موصوفة نادخو
 فتعاضد على قول لم يسمع مع ذلك مبتدأ وقال الفراء وابن درستويه ما استقها مية ما بعد ما خبرها وهو قوي من حيث المعنى
 لان كان جعل سبب حسنة فاستغنى عن قد يستغاد من الاستقها م معنى التعجب نحو ما ادرناك ما يوم الدين واندرى
 من هو والله درة اي رجل كان قال ع والله عينا جبرائيل فتي قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستقها م الى التعجب والنقل
 من انشاء الى انشاء عالمي ثبت واما احسن يزيد فعند سيدي بفعلة صورة امر ومعناه الماضي من افعال اي صار ذا فعل كالحكم
 اي صار ذا الحكم والباء بعد زائدة في الفاعل لازمة وقد تحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتهما نحو احسن ان يقول اي بان يقول
 على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقي امرأته و بان افعال بمعنى
 صار ذا قليل ولو كان منه لجاز الحكم بزيد واشتم به و بان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطر د زيادتها في المفعول قال الفراء
 وتبعه النحشري وابن خروف ان احسن امر كل احد بان يجعل زيدا احسنا وانما يجعل كل بان يصنف بالاحسن فكانه قيل احسنه
 بالاحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان القول اسعد فان وجد لسانا فاقلا
 فنقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيدي وايضا همة الجعل اكثر من همة صار كما وان لم يكن شيء منها قياسا مطروحا

٢٢٤٥

وهي شئ كما في ج ٢

الحذف
 التقدير
 على تخلف
 سطره

قوله فمنها نعم وبش في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرده في لغة تميم كما يجيء في التصريف في فعل اذا كان
 قاءه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات سواء كان اسما كرجل اعيب او فعلا كشهد احدها فعل وهي الاصل والثانية فعل
 باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء انباءا للعين وكذا اطرده انباء الفاء
 للعين في فيل اذا كان عينه حلقيا مشاكلة للعين قالوا رغب وشهد وشعير الاكثر في هذين الفعلين خاصته كسر
 الفاء واسكان العين اذا قصد بها المدح والذم عند بني تميم وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب تفقروا على لغة بني تميم
 في انباء الفاء للعين ثم اسكنوا الثاني كما في ابل وقد استعمل طرفة ثم على الاصل في قوله نعم الساعون في الامام المبرور *
 ومنه قوله تعالى فتم ما هي بقية الفاء وكسرها على القرائتين ولم يجر اسكان كسرة العين مع قصد الادغام وقرء يحيى بن وثاب
 في الشاذ نعم عقبى الدار بقية الفاء وسكون العين ولم يأت بشئ في القرآن الا مكسورا لفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيها
 لكونها علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب قوله وشرطه ان يكون الفاعل معترفا باللام او مضافا الى المعرف
 بهما نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى ذي اللام وهلم جر نحو نعم وجه فرس غلاما لرجل واعلم ان اللام
 في نعم ال رجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف
 باللام الاستغراقية صفة اضافة كل اليها كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقي نعم كل الرجل وكيف يكون
 زيد كل الرجل فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل قلت متناع التصريح في مثل هذا
 بنحو نعم كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا فان لا يقصد ذلك المعنى الا مع التصريح بلفظ كل فلا يبق
 انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل
 وليست اللام في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال المصنف لما بينا في باب المعرفة ودليل فعلية الحاق التاء التي لا تثقل
 هاء في الوقف بها وهي انما تلحق الفعل واربعه احوال مع ان بعض الكوفيين يقول انما هي التاء التي تزداد
 في اول حين والاولى قاله تولى قبل لى داري جانا وصلينا كما رعت تانا وقاله العاطفون تخين ما من عاطف والمطمعون زمان
 ما من مطعم كما مر في قسم الاسماء والثانية والثالثة اللتان تلحقهما ثرويت والاكثر انهما لا تلحقهما الا اذا اوليهما المؤنث ايذنا
 به من اول الامر وذلك اذا عطف بغير سواء فمضيت ثم قلت لا يعينني ولا تقول جاشي زيد ثم عمر وقد جوزه ابن الانبار
 ولا ادري ما صححت قاله ماوى ياربنا غارة وشعرا كما للدغ بالمبسم وقد جاء يا صاحبا رب انسان حسن يسأل عن القوم
 او يسأل عن ويجوز ان يكون اراد بالانسان مؤنثا والرابعة التي يلحقها علت كما مضى في باب المذكر والمؤنث ويدل على فعلية ما
 ايضا ما حكاه الكسائي نحو نعم ارجلين ونحو ارجلا والضمائر المرفوعة المتصلة بالارزة من خواص الافعال وايضا جواز استعمال
 جميع باب نعم وبش يقوى فعلية ما ايضا ثم نقول انما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعلهما كلاهما صار افع
 فاعلهما بغير تقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله نعم والمؤمن العائدات الطير وجره قطيفة فصار معنى نعم الرجل
 رجل في غاية الجودة فكان كان رجل نعم اى رجل جيد فصار افعلا جازما مستقلة ولهذا نظائر نحو قوله تعالى
 سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قائما وكان زيد قائما على ما مر في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله الرسل فان
 الجمل في هذه الصلوات منسلة عن معنى الجملة بليل كون مضمون الاولى مبتدأ وكون مضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة
 مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي محكية مطروحة وان لم تكن فان كانت فعلية تركت

الضمير في
 واللام في
 هذه الافعال
 لا يمكن ان
 لا يمكن ان
 لا يمكن ان

نفي ضمير كافيه

٢٧٤

وانما عينه في قوله
 محال لذلك لم يجر ايضا
 ان يقي انت كل الرجل
 وكذا بان ان يقي انت
 الرجل كل الرجل جازا
 ان يقي ثم الرجل كل الرجل
 زيد او يشاد من التاء
 ان المقطع المباني في قوله
 بل معنى انت الرجل انما
 المسح ان من سواك كانه
 اليك ليس برجل اذ عليه
 ان هذا المحرر بمعنى
 الرواية عن سواه وانهم
 الا اذا حمل الرجل على غير
 وادى انما زيد
 ادخل على الاستغراق
 الفسنى كون زيد
 الشاهد كل واحد منها
 سائر لما تقدم منه
 فاعلم ان

على طه كما مر في باب علمت قال تعمر ثم بدلهم من بعد ما راولايات ليسجنته اي بدلهم سجنهم اياه وان كانت اسمية
 اعراب الجزاء بما استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما و اعراب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني
 باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان اذ لم يجز في فعلها كما جاز نصب المذكورين بعد علمت اذ لا يرفع
 فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم يجز ايضا حكايتها اذ الفعل لا بد له من مرفوع به وحكى الجزاء ان كان المضمون
 مضادا اليه اذ لم يمكن جرهما لان الاسم الواحد لا يجزى الا اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جروا ولهما لم يكن
 لثانيهما اعراب مناسب كما كان في باب كان نصب الثاني مناسبا بعد الرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التي
 هي خبر المبتدأ او ما اصل الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل
 من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ولزجهم الى المقص فنقول لما صار نعم الى محل بمعنى المفرد وجب حكايتها ككونها فاعلية
 كما في سواء عليهم انذرتهم لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد
 هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدأ
 الذي هو المخصوص كما يجزى فكان القياس ان يقي نعم رجل زيد ونعم رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون اذ معنى
 نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكم انتم التزموا ان يكون الفاعل معروفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشترى اللحم او ضمير مفسرا
 بما بعده وهو ايضا منك في المعنى كما مر في باب المعرفة لداع لهما في ذلك وهو انهم غلبوا تاخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل
 به التفسير بعد الابهام اذ له في النفوس وقع فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليلكون الكلام
 المفيد للمدح او الذم في الظاهر موصوفا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكر من الاشخاص او ذم لا فائدة فيه
 فنبتوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير مفرد وهو الفاعل الموصوف
 بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحادث فصار معنى نعم جيد فكان صفة مشبهة ويجوز ذلك لكون
 جميع الافعال في المعنى صفات لفاعلهما فصارت نعم الرجل كجر قطيفة ولا يقدح ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب
 فان الاصول تدعو اليه وذلك لانه تقرر بالدليل على ان المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدر
 اذ لو كان كذلك لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان
 وجدتما واذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جليته لوجب ان يكون فيها عائدا اليه ولا عائد ولا اعتذار
 يكون ذي اللام جنسا مستغراقا وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذلك لم يبق مع الضمير المفسر
 بالنكرة استغراق لان استغراق المضمون للمفسر غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها في حيز لا يجاب الاعذار
 يكون ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال المصلايتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اقام مقامه لاجل الى المبتدأ غير محتاج الى
 التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيدا ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وليس ايضا اعتذار
 الا نلسي بكون اللام التعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجح لشئ اذ لا يجزى زيد ضرب رجل مع
 ان رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لا يشارك بها الى ما في الذهن على زعمهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني
 لا معقولا فلم يبق اذن بعد بطلان الوجه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد
 كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول الاعرابي لما بشر بولودة وقيل نعم المولودة والله اعلم بنعم المولودة

نعمها كما هو ماسرقة وقوله نعم السير على بئس البعير وليس زيد نعم المصاحب وغير ذلك وليس لك الحكاينة وحذف القول
كما قال بعضهم كقولك والله يا ليلي نام صاحبتي أي مقول في ذلك لا في نعم بئس مطرد كثير بخلاف نحو بئس صاحبتي حكى قطرب
نعم الرجل على وزن شديد وكره في هذه الحكاينة ان صححت فتدكون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطردا من نحو
يا نعم للمولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء عليها نحو ان زيدا لبئس الرجل
والله لنعم الرجل انت مع انهما لا تدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشياء هي التي غرت الفراء حتى ظن انها في
الاصول اسمان ولو كانا كذلك لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الا بتكلف ولا جل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط
بين جزئيها لا طرف ولا غير فلا يقى نعم اليوم الرجل فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيدا مبتدأ ونعم الرجل
خبره أي زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص
بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر في دخول عوامل المبتدأ مؤخر نحو نعم الرجل كنت وقوله يا نعمينا نعم السيتان
وجردناه على كل حال من سحيل ومبرم وقد تقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام
زائدة كما رايت او مضمرا مفسرا بما بعده كقولك لا خطا يا ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخا حتى خالك نعم خالا وانما ان كان الفاعل
مبني مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كالتأدير بالنسبة الى تاخره ويدخل مقلد ما في اسم المبتدأ نحو كنت نعم الرجل ووطنك نعم
الرجل والضمير في قوله نعم جدا لا يرجع الى المبتدأ ولا يحتمل ان يتفسر بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده فالذي في روي وان كان كاشفا
لقلته في نحو قولهم مرت يقوم نعم بهم قوموا ونحو قولهم ليس الضمير ان اي هم والواو وراجهين الى الموصوف والا لم يفسر قوله مضمرا
مميزا بذكر منصوبه اعلم ان الضمير المبرم في نعم وبئس على الاظهر الاعلى لا يثنى ولا يجمع ولا يثنى اتفاقا بين اهل المصربين
لعنتين احدهما عدم تصرف نعم وبئس فيم يقولوا نعموا رجلا ونعت امرأة لان ذلك نوع تصرف ولهذا اجازوا
نعم المرأة هند وبئس المرأة عد كما اجازوا نعت المرأة لكن الحاق تاء التانيث اهون من الحاق علامتي التنثية والجمع لانها
تلقح بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت فلذلك اطرقت نعت المرأة ولم يطرد نعموا رجلا ونعموا رجلا والعلة الثانية
ان الضمير المفرد المذكور اشدها من غير كان لا تستقيم منه اذا لم يتقدم ما يعود عليه الا معنى شئ وشئ يصح للمثنى بالجمع
والمذكر المؤنث ولو ثبتت وجهته وانتهى لتخصص بسبب افادة معنى التنثية والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام
فما كان او على فيه كان اولي واما تمييز هذا الضمير فتصرف فيه افراد او تنثية وجمعوا وتانيثا نحو نعم رجلا او رجلا او امرأة
او امرأتين او نسوة اتفاقا منهم ايضا واما الضمير في رتبة رجلا بالبصريين فلهذا من افرادة للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجمعون
مطابقا لما يقصد فيثبونه ويجمعونه ويثبونه وليس ما ذهبوا اليه بعيد لانه مثل قوله ويلها ز وجذويا لها قصه ويا لك من
ليل وقد يتصرف في الضمير كما رايت واما تمييز هذا الضمير فذهب الجوزي وتبعه من شرح كلامه الى لزوم افرادة والظاهرة
وهم منهم بل يجب مطابقة ما قصد عند اهل المصريين اما عند اهل الكوفة فظاهر انهم يطابقون بالضمير تمييزه في التنثية
والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلا نهم لوالترمو افرادة كما الترموا افراد الضمير لاجاء اللبس اذا قصد المثنى والجمع
وقد صرح ابن مالك والمص مطابقة ما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهمة وتعيينه لشدة احتياج
اليه بالظرف قال نعم بئس النظامين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرين رجلا بين المبهمة وتعيينه الا في الضرورة فاطردت
بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذاتي هذا وتعيينه فلما لم يستغناء عنه

(في شرح كافي ج ٢)

القول
بش وبشما

رغم شرح كافيه ج ٢

٢٤٠

فلذا قيل هذا رجلا زيدا وهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف لانه من
شدة الابهام كالمعروف والاعتبار بتمييزه وهو المفيد المقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله نعم بشر مثل القوم
الذين ان التمييز محذوف اي بش مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي بش مثل القوم
مثل الذين او حذف المخصوص اي بش مثل القوم الممكن بين مثلهم كما يحكي وقد يحكي عند المبرر وابي على بعد الفاعل الظاهر
تمييز للتاكيد قاله تزود مثل تاد ابيك فينا فنعلم ان زاد ابيك زاد ابيه قال نعم ذرعا سبعون ذراعا اي ذراعا اذ
المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كيجيئ الحال في قوقا ثما وتعال جائيا للتاكيد ومنع سبويه ذلك لان
وضع التمييز في الابهام وتناول البيت بتزود مثل زاد ابيك زاد اعل ان مثل حال من مفعول تزود وهو زاد او قوله نعم
ذرعا مصدر بمعنى المفعول اي مذرعا اي طولها سبعون ذراعا قوله او بما مثل فنعما هي اختلاف في ما حذفت قليل كافه
حيات نعم وبش للدخول على الحمل كما قيل في قلنا وطالما قال الا نداسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك
في الحروف فاولى في طالما وقلنا كون ما مصدرية ويمكن ان يقى جازان يكف نعم وبش مع فعلية ما لعدم تصرفها
ومشابهة الحروف الا انه يحتاج الى تكلف في اضمار المبتدأ والخبر في نحو فنعما هي وقال الفراء وابو على هي موصولة بمعنى الذي
فاعل نعم وبش والجمله بعدها صلة في قوله نعم وبشما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا المخصوص وفي قوله نعم اعظكم
به المخصوص محذوف ويضعفه قلذ وقوع الذي مصرح به فاعلا لنعم وبش ولنوم حذف الصلة باجمعها في نفعها لان هي مخصوص
اي نعم الذي فعل الصدقات وكذا في قوله نعم اياكم قال سيبويه والكسائي ما معرفة تامه بمعنى الشيء فنعما هي نعم الشيء
هي فاعل الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهو مخصوص ويضعفه عدم مجيئ ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير الموضع
الا ما حكي سبويه انه يقى في ثمان افعل ذلك اي من الامر ومن الشان ان افعل ذلك قال وان شئت قلت اني مما افعل بمعنى
ربما افعل كما يحكي في الحروف بل يحكي ما بمعنى شيء اما موصوفه او غير موصوفه كما في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوفه
اي المخصوص واقامه جملته مقامه في نحو نعم اعظكم به وبشما اشتروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله انا
ابن جلا وطلاع الشنايا فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم وبش الشيء شيء اشتروا به انفسهم مع انه قد جاء مصرحا في قوله
نعم الفتى فحقت به اخوانه يوم البقيع حوادث الا يا ترى اي فتي فحقت به ويجوز ان يكون تخرج في قوله نعم كبرت كلمه تخرج صفة
مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اي قولهم وفي قوله تعالى بش ما اشتروا به انفسهم
ان يكفروا يجوز ان يقول على هذا القول اي كون ما بمعنى الشيء قوله اشتروا به انفسهم حجازه متوسطه بين الفاعل المذموم
بيانا لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا يدل من ذلك المذموم او خبر مبتدأ محذوف والجمله
بيان للمذموم وقال الزعخشري والفارسي في احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفه باجماله والمخصوص
اما غير المذكور كما في نعم اعظكم به او المذكور كما في قوله بش ما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفه كما في نحو فنعما هي قولهم
دققته دقا نعا ولا يوكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لانه لا يكون الا للعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام
في معنى النكرة كما بينا ويجوز تاكيد لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد فوصف كما في قوله نعم بشر الرفد المرفوع وقال ع ونعم الفتى المرفي
انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة محصورة والمقصود العموم والابهام وقال ان المرفوع مذموم والمرفي بدل من الفتى ليس
بشي لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يمين فهو كقولهم نعم ولعبد مؤمن ولا يمتنع عن ابي على المبرر وهو الحق

٢٤٠

١٤
 الخفة والكثرة والاعطال
 النساء والنون
 الطويل النقص الجواب
 عارضة النقص على الوسط
 والجفت عظمه
 وفي النظر الوسط وتمام
 النور في نسب
 بالمفعول والنور
 على الصدر اس
 ١٥
 وحكي قد تدر
 السندب بعد ما
 اقصدت انذار البرق
 ساهروا صجلي نزل
 بين هذين الوضعين
 انا من ان هذا
 البرق في العادة تنفعا
 ١٦ من كره

علی
 ۴۷۱
 قدت
 صبحی بین سحر و بیدار
 انبیب بعد سحر
 ای قدرت لایزال برق
 سحر و اوجانی نازل
 بین بیدار و ارضین
 امل سر این هزار
 البرق فی بعد سحر
 ۱۲ سحر
 العقل فی حجب
 والفضل یلین
 ذوالیمنین

نفضل الظاهر
الضمير كفضل عليه
يجوز ترك التمييز
ههنا نحو حبتنا
زيد وجدة الأتيان
بلاختياراً في
نعم

نفي شكا في كافيه

٢٤٢

او خبر مبتدأ لا يظهر كما قال قوم هناك لكنه لا يعمل التواسخ في هذا المخصوص ولا يقدم على حبتنا وقال بعضهم المخصوص
بعد حبتنا عطف بيان لئلا كان ينبغي ان يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصص نعم وبئس الا ان دخول التواسخ يمنع من
ذلك وقال الربيعي اذا ائدت كافي ماذا صنعت والمخصوص فاعل حبت وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه كحقوق وبسمل
وغيرها وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز نحو حبتنا زيد رجلاً وحبتنا رجلاً زيداً وان كان مشتقاً جاز ان يقع
حالا ايضاً والعامل حبت نحو حبتنا محمد رسولاً وحبتنا رسولاً محمداً ولم يحز في نعم تالخر التمييز من المخصوص اختياراً وجاز ههنا
لان التمييز ههنا عن الظاهر وهو ذاك عن الضمير المستكن وايضاً التمييز لازم عن الضمير جازع عن ذواتها جاز ترك التمييز ههنا
تفضيلاً للظن على الضمير وقيل انما لم يحز ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السطان
بخلاف نحو حبتنا فان ذاقه ظاهراً فاعليت وهرجاً حذف المخصوص ههنا للقرينة كما يحذف في نعم وقد يفرد حبت عن ذواتها جاز ان نقل ضمة
عينها الى فائتها كما يجوز حذفها قال ع وحبت بها مقتولة حين تقتل بفتح الحاء وضمتها وكذا كل ما كان على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب
كقوله بعد ما متاقل ولست اجد الجوهري لا يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذاد بآية ويروي عظم البطن بطنك
والتغير في اللفظ دلالة على التغير في المعنى الى المدح او التعجب وقد يحذف فاعل حبت بالياء مفرداً عن ذاتها ايضاً فاعل فعل تعجباً كما قال
وحبت بها مقتولة تم قسم لا فعال والحمد لله رب العالمين قول الله الحرف ما دل على معنى في غير قد مضى شرحه في اول الكتاب قوله
ومن ثم احتاج في جزيئته الى اسم او فعل اي ومن اجل ان الحرف احتاج في كونه جزء الكلام الى اسم كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد
في قد قائم زيد وكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة
فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون شئ اخر وكذا الفعل في نحو قائم زيداً اما الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل واسم وقد
يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحرف النفي والاستغناء وحروف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نحو نعم ولا وكان
قد وخرجت ولما قول الله حرف الجر وما وضع للافضاء بفعل او شبهه او معناه الى ما يليه وهي من والى وحتى وفي والباء واللام
ورب وواوها وباء القسم وواو وتاؤه وعن وعلى الكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخالها فمن لا ابتداء والتبيين والتبويض
وزائدة في غير الموجب خلافاً للكوفيين والاعفوش وقد كان من مطر وشبهه متاؤل الافضاء الوصول والباء بعد التعدي
لايصال فعل المراد بايصال الفعل الى الاسم تقديرية اليه حتى يكون الجوز ربه مفعولاً به لذلك الفعل فيكون منصوب الفعل
فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى وارجلهم ويسمونها بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اي تضيف الالف الى
الاسماء اي توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معانها اليها ولا تظهر انه قيل لها حروف الجر
لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجر وبعضها حروف النصب اراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مرت بزيد وانا ما بزيد وزيد ممرور به ومروري بزيد حسن
وزيد بعيد عن الاذى ويعني بمعناه الطرف والجار والجر نحو قولك زيد عندك او في الدار لا كرامك فاللام في كرامك
يعدى الطرف الى اكرامك وهو في الحقيقة معد للفعل المقدرا وشبهه ذلك لان التقدير بزيد مستقر ومستقر لكن لما سئل الطرف مقام
الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للطرف وكذا في يا زيد فانت يا قائم مقام نادى واورى المص تشييل تقديرية معنى الفعل هذا
في الدار ابوه ولا اراه من ذلك لان في الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعل شيخنا ولو صرحت بما هو بمعناه لقلت
اشير اليه في الدار اي كائن في الدار فلفظ اشير يعمل النصب لفظ في الدار لكونه حالاً لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشئ

حج

في الحال غير علم في المفعول به بواسطه الحروف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعديته اعرف
 لمعنى الفعل قولهم اين انت متى لان معنى اين انت بعدت وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لولا وك
 ولات وقد اختلف في هل ويجوزى الحرام عليه قال المصنف العشرة الاول لا يكون الا حروفاً والخمسة التي تليها تكون حروفاً واسماء
 والثلاثة الباقى تكون حروفاً وافعالاً قال لم اعد على اسماء وافعالاً وحرفاً لاني اراعى في العدان يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع
 المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كالتشارك على الحرفية والاسمية في معنى العلوف فلهذا الراء على من فعلاً ايضاً مع انه
 يكون امر من مان يمين وكذا في مع كونه امر الموثق من وفي وفي ولد امر من وفي يلى وكذا الراء على اسماء مع انه يجزى بمعنى النعم كل ذلك
 لا اختلاف المعنيين قال وراعى ايضاً في العد مع التشارك في المعنى التساوى في اصل الوضع وعلى اذا كان فعلاً يكتب بالالف
 واصل الواو بخلافه اذا كان اسماً وحرفاً وكذا من وفي ولفاعلاً اصلاً امين واو وفي واول وفيما قال نظره لان علا الاسمية تكتب بالفاء
 واصله واو اتفاقاً لكنها اذا اضيفت الى الضمير تنقلب لالف بقاء تشبيهاً بعل الحرفية وقولع بانت تنوش الحوض نوشاً من علا
 مبنى على الضم كقولهم من على نجد والمضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال فحاشا وخلا وعد الحرفية لا اصل لالفاتها بخلافها فعليه
 واجاب بانها لما اختلفت معنى الاستثناء اشبهت الحروف في عدم التصرف فصارت كانه لا اصل لالفاتها وهذا عذر باراد قوله فمن
 لا مبتدأ لكثير اما يجزى في كلامهم ان من لا مبتدأ الفايه والى لانهاء الفايه ونفط الفايه يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما
 ان الامد والاحل ايضاً يستعملان بالمعنيين الفايه تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاحل فانهما يستعملان في الزمان فقط
 والمراد بالفايه في قولهم ابتداء الفايه وانتهاء الفايه جميع المسافة اذا لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن لا ابتداء في غير الزمان عند البصرية
 سواء كان الجور بها مكاناً نحو سرت من البصرة او غير نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في
 في الزمان ايضاً استدلالاً بقوله من اول يوم وقوله فودي للصاوة من يوم الجمعة وقوله لمن الديار بقية البحر اقوين من حجر ومن شهر
 ولا ادى في الايتين معنى لا ابتداء اذا المقصود من معنى لا ابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي بمن لا ابتداء ثبوتاً شيئاً ممتداً كالسير
 والمشي ونحوه ويكون الجور بمن الشئ الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلاً للشئ الممتد
 نحو تهرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئاً ممتداً لانه يوقى خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل
 خطوة وليس التأسيس الداء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فمن لا لينة
 بمعنى في وفلان لان من في الظروف كثيراً ما يقع بمعنى في نحو خرجت من قبل زيد ومن بعد ومن بيننا وبينناك جواب وكنت من قبل ماك
 وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبينة واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة وكذا الاقواء لم يبتدئ من الحج بل المعنى من اجل
 مرور حج وشهر والظ مذهب الكوفيين اذا لا منع من مثل قولك خرجت من اول الليل الى اخره وهو كثير الاستعمال ويعرف من لا ابتداء
 بان يحسن في مقابلتها الى وما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به الحق اليه واقر اليه
 فالهاهنا افادت معنى لا انتهاء واذا قصدت بمن حج كونه الجور بها موضعاً انفصل عنه الشئ وخرج منه لا كونه
 مبتدأ الشئ ممتداً جازان يقع موقعه عن لانها بجر والتجاوز كما يجزى تقول انفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعنه وسقاه من
 من العينة وعن السيرة اي بعد عنها واما من التفضيلية فهي وان كانت لجر المماولة كما مر لكن لا يستعمل عن مكانها لانها صارت
 علماً في التفضيل وبعض حروف الفعل التفضيل فلا يغير اجاز ابن السراج كون من لا ابتداء غايى الفاعل والمفعول لكون الفعل
 مشتملاً بينهما نحو رايت الهلال من مكانى من خلل السحاب فبدر وبيتك مكانى ومبدأ كون الهلال مرثياً لخلل السحاب وكذا

رسم كتابه
 حمد في الجيد
 اذا كان في
 او فعلاً

انقذ بالضم
 ببل مثل النقة
 الحجة صنية البينة
 تترك وتوفى جميع
 بحسب سنة الجمع
 جميع نوت الدار
 ونوت انقذ

تحت اس
 من ٢٤
 المبتدأ في قوله
 اذا اشتمل على اللين
 قبل قوله اشتمل على
 اللين فاذا افترط
 شئ من صدر قبل قد عم
 الى اللين قال ولك
 الرقم الى الخمس
 واليوم ١٢ صحاح
 من الفل الفرية
 بين الشين والجمع
 الفل ١٢ سكره

في شئ كافيه ١٢

لا
شئ في الم
اشئ في الم
بأنه تم

قولهم شئت المسك من اري من الطريق ومثال التبعض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح اخذت اخذت من الدراهم
من الدراهم شيئا واذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرت معرقا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام
مقام الفاعل نحو اخذت من الدراهم الدراهم طغوة منها ولذا ذكرته بعد المفعول المنكسر نحو اخذت شيئا من الدراهم جازان يكون الجواز
متعلقا بالفعل المذكور ان يكون صفة لشئ في متعلق بمقدراى شيئا كما ان من الدراهم فيجوز اذا تقدم على المنكرة ان يكون
ايضا حالا على المنكرة الموصولة قال تصخذ من اموالهم صدقة ويعرف من التبعضية ان يكون هناك شئ ظاهر هو بعض الجور
بحسب كافي قوله تصخذ من اموالهم صدقة او مقدار نحو اخذت من الدراهم اى من الدراهم شيئا قال البرد وعبد القاهر الزنجشي
ان اصل من التبعضية ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبتدأ لاخذ قوله والتبيين كافي قوله فاجتنبوا
الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعد ما مبهم يصح ان يكون الجور من تفسيره ويوقع اسم ذلك الجور
على ذلك المبرم كما يقى مثلا للرجس ان الاوثان والعشرين ان الدراهم والضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف
التبعضية فان الجور وبها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعد لان ذلك المذكور بعض الجور من اسم الكل لا يقع على البعض فلا
قلت عشرين من الدراهم فان اشترت بالدراهم الى درهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت
بالدراهم جنس الدراهم فمن مبينة الصيغة اطلاق اسم الجور على العشرين ولا يلزم ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم
اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان تصرح وتقول اخذت من الثلاثين عشرين ومن عشرين تسعة وقال الزنجشي كفى فيها
للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرين في قولك عشرين من الدراهم ومع ان يكون الشئ مبدا نفسه وذلك
الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدا له وانما جاز تقديم من المبينة على المبرم في نحو قولك انا من خطنة في روضة ومن رجاية في حرم وعند
من المال ما يكفي ومن الخيل عشرين لان المبرم الذي نشر من التبينية مقدم تقديرا كانا قلت انا في شئ من خطوفي روضة وعند
شئ من المال ما يكفي وكذا قولك ايجني من زيد كرماس من خصال زيد كانا قلت ايجني شئ من خصال زيد كرماس ومثله كسرت
من زيدا اى شئ من اعضاء زيد وفي جميع هذا ما هو المبين محذوف والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان
كل ذلك لتفصيل البيان بعد الامام لان معنى ايجني زيدا اى شئ من اشيائه بل لا ريب فاذا قلت وجهدا وكرم فقد بينت ذلك الشئ
المبرم واما ما يسمى من التجريد في نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل هو مثل في حذف المضاف اى لقيت من لقاء زيد اسدا
اى حصل لي من لقاءه لقاء اسد المراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية في نحو قوله فاستل به خيبرا وقولك لقيت بزيد اسدا
سل بسؤال الخبير او لقيت بلقاء زيد اسدا وقد يكون من اللبدل كافي قوله تصارضتيم بالحقيق الدنيا من الاخرى قال فليت لنا
من ماء زمزم شرب شرب مبركة يا ليت على الطهيان وتعرف بعضه قيام لفظ بدل مقامها في زائد في غير الموجب هو اما نفى نحو ما رابت
من احدا ونفى نحو لا تقرب من احدا واستفهام نحو هل ضربت من احدا وغيره لا خفش والكوفيين يشترط فيها شرطين كونها في
غير الموجب ودخولها على النكرات والكوفيين والاختفاء لا يشترطون ذلك اسند لا بقوله تصارضتيم لكرم من ذنوبكم فمن في غير
الايجاب وهي داخلية على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اى يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا فقول نعم ان الله يغفر الذنوب جميعا
يناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد ولو كان ايفظا
لامته واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها واستدلوا بما حكاه
البغداديون من قول العرب قد كان من مطر واجب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر واجب بانه

رخص شرح كافي ج ١٢
٢٤٢

٥٢
الطهيان
قد بين

٥٢

قد كان من مطر فريدت في الموجب لاجل حكايته المزيده في غير الموجب كما قال دعني من تمران كما ترفي الموصولات وقول المص
 شئ من مطر من للتبعض او للتبيين فيه نظرا لان حذف الموصوف واقامة الجملة والظروف مقامه بلا شرط ذكرنا في
 باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كانت
 الجار زائدا كخوف زيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولا والفعل لا يقصر عن فاعله لانه لو هو تاويله
 لجاز ان يكون الكا في قوله انتهون وان في ذي شطط كالطعن جهات في البيت في القتل حرف الجر وقد حذف الفاعل
 واقام الجار مقامه لا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم قول نعم لقد جائت من نبي المرسلين يجوز ان يستدل به
 ما ذهب اليه المص ويحوزان في تخيير جاء للقران وقوله من نبي حال والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على لا يعمل
 الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جائتني من احد فعند سيدي ولا تراء من الاستغراقية وعند الكوفيين والاشعثين تراء ايضا
 غير استغراقية كما في الموصوف في فائدة من الاستغراقية ما ذكرنا في باب لا التبرئة اعني التبعض على كون النكرة مستغربة
 للجنس اذ لو لاها لكانت لا مر جوازا ان يكون معنى ما جائتني رجل ما جائتني رجل واحد بل جائتني رجلان او اكثر فهي اذن
 لتأكيد ما استغراقية من النكرة في غير الموجب من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر الاستغراق لكنها كانت تحتل
 غير ذلك وليس كذلك زيادة الباء في نحو التي بيده فانها ليست للتخصيص على احد المحتملين وقيل ان من الاستغراقية في الاصل
 ابتدائية اي ما جائتني من احد الى ما لا يتناهي وقد يحتمل التعليل بخولم اترك من سوء ادب على من اجله فكانها ابتدائية لان
 ترك الاثنان حصل من سوء الادب ويكون من مضمومة الميم ومكسورة تاء بمعنى باء القسم ولا يدخل اذن الاعلى لفظ الت
 نحو من بي كاختصاص المتأخر بالله وشدة دخول كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو تربي ومر الله وهي حرف جر عند سيبويه
 جازم ميم في القسم خاصة وقيل المكسورة الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن ويكون من في الظروف بمعنى
 في كما تقدم ويختص من بحر قبل وبعد عند لدى ولدى ومعرب جئت من معادى من عنده وكذا ابله نحو من بله ان تاتي بالصخرة
 وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال واختصت ايضا بجرع على اسمين قول الله والى لانهما الغاية بمعنى من قليلا وحتى كك ومعنى من
 كثيرا ويختص بالظرف لان الميرد في الظروفية وبعض على قليلا والباء للاتصاف والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة
 في الخبر في الاستفهام والنفي قياسا في غير سماعا مثل مجسبك زيد والحق بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة ومعنى عن
 مع القول ومعنى الواو في القسم للتحجب علم ان الاستعمال في انتهاء غاية الرمان والكان بلا خلاف نحو واتوا الصيام الى الليل الاكثر
 عدم دخول حذو الابتداء والانهاء في الحد فاذ اقلت اشتريت من هذا الموضع الى الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في
 لشيء ويحوي دخولهما فيه مع القرينة قال بعضهم ما بعد الى ظاهر الدخول فيما قبلها فلا تستعمل في غير الاما والأقيل ان كان ما بعدها
 من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى راسها فالظ الدخول والافالظ عدم الدخول نحو اتقوا الصيام الى الليل المنسوب
 هو الاول قوله ومعنى مع قليلا كما في قوله نعم ولا تاكلوا اموالكم الى اموالكم والتحقيق انما بمعنى الانتهاء اي تضيفونها الى اموالكم
 وكذا قوله تعالى لمرافق اي مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافة الى الذود وقوله وانت الى
 حببت شعبا الى يد الى واوطاني بلاد سواهما اي مضافا الى بدا وقيل بجي بمعنى في كما في قوله فلا تتركني بالوعيد كأتى الى الناس
 مطلى به القار اجرث اي في الناس فالوجه انها معناها وذلك ان مطلى به القار اجرث مكنه مبغض والتكرير يعدي بال كما
 قال الله وكر اليكم الكفر حلا على التحبيب المضمن معنى الاملاذ قال الله نعم وحبب اليكم الايمان كما قيل بعث من حلا على اشترت

رضى شئ كما في ج

٢٤٥

الذود من الابل
 ما بين الواو والهمزة
 المشقة وهي الواو
 لا واحد لها من لفظها
 والكثير اذ او و
 المثل للتعديل
 الذود ابل قوله
 الى بمعنى مع
 لواء اجتمعت
 مع القليل ما كثر
 صلح اللغة

ورضيت عليه جلا على مخطت قال اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبته رضاها وتيل ان الى في نوانت الى حبيب
او بغض وجلست اليه بعض عند الاولي بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هي في قوله وان يلتق الحق الجميع بلافتي الى البيت
الكرام المصدا بمعنى منتسب الى ذمة لا بمعنى في كفايل قوله وحق كل اى لانهما الغاية مثل الى الا ان بينهما فرقا كما يحكي
وعق بالعدن لغة هذ يلية وهي على ثلاث اشرب حروف عطف وحرف استيناف فان كانت حروف جملها معنيا
الى وكي ولا تجزى معنى كى الامصدا راء مؤولا به الفعل المنتصب بعدها بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا نقول حتى دخول
الجنة والى بمعنى الى تجزى ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس وتجر الاسم الصريح نحو حتى مطلع الفجر وينبغي ان يكون المحرور محمولا
لانه حد والتحديد بالجهوى لا يفيد ونحو قوله تفقد رهم في غمرتهم حتى حين بمعنى الوقت اى حين اخذهم ومنه الكسائي ان جر
ما بعدها بالى لا بحثى لان العامل ينبغي ان يكون لازما لاحد القبيلين وحتى تدخل الاسماء والافعال ففى كفاي لغة تميم عند وقد
ذكرنا ذلك في النواصب واما العاطفة ففى مثل الجارة فى معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كى ويجب توقيت ما بعدها كفاي حق الجارة
فلا نقول جائى القوم حتى رجل لانه حد فلا فائدة فى ابهاما وتشتت الجارة والعاطفة فى انه لا بد قبلها من خى اجزاء الا ان ذلك
يجب اظهاره فى العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قد قدم الحاج حتى المشاة واما فى الجارة فيجوز اظهاره فوضرت القوم حتى زيد
ويجوز تقديره ايضا نحو نمت حتى الصباح اى نمت الليلة حتى الصباح ويتفارقان ايضا بان ما بعدها العاطفة يجب ان يكون جزءا
ما قبلها فوضرت القوم حتى زيد وكجزء بالاختلاف فوضرت السادات حتى عبيد هم او جزئيا دل عليه ما قبلها كفاي قوله
اللى الصيفة كى يخفف رحلة والزاد حتى لغة القاهاء عند من قال لا يعل عطف على الصيغة كى الصيغة التى جميع فامثلة ما اذا القى الصيغة
اللى لا يمشى الالهة فقد القى كل شى ويجب ايضا دخول ما بعدها العاطفة فى حكم ما قبلها فالضرب فى ضربت القوم حتى زيد لا محروا قمر على
زيد ايضا واما الجارة فالاكثر ان على تجزى كون ما بعدها متصلا باخر اجزاء ما قبلها كمت البارحة حتى الصباح ومعت رمضان
الفطر كما يكون جزء منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسيرا فى مع جماعة او جب كون ما بعدها ايضا جزء ما قبلها كفاي العاطفة
فلم يجز وانمت البارحة حتى الصباح جزا كالمجز نضبا وهو مردود بقوله سلام على حتى مطلع الفجر فان مطلع الفجر ليس من الليلة
بل هو ملاق لاجزائها واما دخول المحرور حتى فى حكم ما قبلها ففى اقوال جزم جاز الله بالدخول مطلقا سواء كان جزء ما قبله او ملاقا
اخر جزء منه جلا على العاطفة وتبعه المعجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزء كان او ملاقا اخر جزء منه وفصل عبد القاهر
والرمانى والاندلسى وغيرهم فقالوا الجزء داخل فى حكم الكل كفاي العاطفة والملاقا غير داخل لان لاسى وانما ذكرت زيدا مع دخول
فى القوم فى قوله ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التظهير والتحقيق استدلال بان حتى كالتفصيل لما قبلها فاذا دخل فى الاجمال
دخل فى التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومنه عيب ابن مالك قريب لكن الدخول مظا اكثر واغلب فاعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعده
حق العاطفة اخر اجزاء ما قبلها حشا ولا اخرها دخولا فى العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها ان يكون اخر اجزائه
اذا رتب الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدأت بقصدك من الجانب الاضعف مصدا كان اخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس
حتى محمدا بالعطف وليس اخرهم حشا ولا دخولا فى الموت بل هو اخرهم قوة وشرفا واذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الاقوى متحدا
كان اخر الاجزاء اضعفها نحو قدّم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونا قادمين قبل الركبان او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون
ما بعدها كما وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر اجزاء حشا او ملاقا نحو قرأت القرآن حتى سورة الناس جزا ولهذا جان
بعدها ما هو ملاق ايضا والزم صاحب المغنى التحقير والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى

التحقيق في
حتى العاطفة

رضي شمس كافي ١٢٤٩

رضي شمس كافي

في جواز عدم كون ما بعد ما جاز خلاف للسيرة في وفي جواز عدم دخول في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه آخر
 الاجزاء حتى لا تارة اضعف خلافا لصاحب المعنى الا انك اذا لم تقصد كونه آخر ما ضعفا او تارة وجب في حق كونه آخرها حتى
 كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها ويجوز ذلك في الخواكلت السمكة الى نصفها والى ثلثها والعاطفة كواو العطف
 في دخول ما بعد ما في حكم ما قبلها وليس معنى الواو خلافا لمن توهم ذلك لان حق لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو
 وهذا كما توهم المصلد دخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد مع ان حق يكون بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرا واذا عطف
 بحق على مجرد رفا لا اختيارا عادة الجارة فعالتقهم كونه جارة نحو مرت بالقوم حتى يزيد وقد يكون ذوا الاجزاء الذي قبل حتى جارة
 كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيد ارايت عطفها وجزا وكل ما ذكرناه من الاحكام حتى العاطفة للاسمر
 واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوز ان يق ان حق في مثله ابتداء ثبوت وانها لا تقطف الجملة ابتداء قوله ويخص
 بالظم خلافا للبر واذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضم نحو جاشي القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومررت
 بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضم اجزاء بالي لكون الى اشتد تمكنا واوسع تصرفا فلها ان تدخل اخر الاجزاء واو
 وتقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو قيم الى زيد ولا يقي قيم حتى عمر وشبهه المبر قوله واكفيرة ما يخشى واعطيه ثلثه والحقه
 بالقوم حتى لا حق وليس ما في البيت حتى الجارة ولا يمكن لرفع لاحق وجب بل هي ابتداء ثبوت اي حتى هو كما في قوله غفينا به بشرى
 رجلا البيت وتمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلقاه ناس فتى حثاك يا بن ابي يزيد وهو شاذ ومن الفرق بين حتى الى ان حتى
 يلزمه تقدم ذي الاجزاء لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف
 الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الامع القرينة كما اخترنا وان كان جزء ايضا وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه
 فاذا كان ما بعد ما جزء ما قبلها ما اذا لم يكن جزء فالظهير ما عدم الدخول وما اخترنا اظهر عند النحاة
 ومن الفرق بين ما ان الفعل المعدي بحيث يجب ان يستوفي اجزاء المتجرى الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد
 حتى من الجزء والملاقى واما الى فان كان قبلها ذوا الاجزاء وبعد ما الجزء او الملاقى حكمها ايضا كك والا فلا نحو قلبي اليك
 ولا خلاف في صحة وقوع الملاقى بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر فلهذا هي الفرق بين حتى والى واعلم ان حتى لا يكون مستقرا
 الا في نحو كان سيرى حتى ادخلها بنصب ادخل واعنى بالمستقر ما يتعاق بمقدرا اما حتى الابتداء ثبوت فقد ذكرناه في نواصب
 المضارع ويقع بعد ما الفعلية والاسمية كما ذكرنا هناك وفائدة الابتداء ثبوت ايضا اما التقدير كقوله فواجبا حتى كليب سبني كان
 ابا هذشل او جاشع او التطهير كقوله فما زالت القتل تجرد ما وهاه يد جلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر
 المبتدأ من جنس الفعل المتقدم نحو مركب القوم حتى الامير مراكب لو قلت حتى الامير غياك لم يفد ويجوز حذف القرينة نحو اكلت السمكة
 حتى راسها اي راسها ما كول قوله وفي الظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار تقديره نحو نظري الكتاب وتفكر في العلم وانا في حاجتك
 لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغل للنظر والتفكر والتكلم مشتملة عليها اشمال الظروف على الظروف وكانها محيط بها من انحاء
 وكذا قوله في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها والسبب الذي هو القتل متضمن للذنية تضمن الظروف للظروف وهذه هي التي
 يق انها للسببية وقوله لا صليبتكم في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله بطل كان ثباته في مرجحة بمعنى على الاول انها بمعنى انها
 لتكن المصلوب في الجذع يمكن الظروف في الظروف وقيل انها بمعنى الباء في قوله ويركب يوم الاربع مائة فارس بصيرون في طعن الكمل
 والا باخر الاول ان يكون بمعناها اي لعمري صارة وحذف في هذا الشأن وقيل هي بمعنى الى في قوله ثم نرد واليد بهم في انواهم

في شرح كافيه
 ٢٢٤
 لا
 في شرح كافيه
 معاني في استعمالها

لا غراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر سنيا او مرفوعا عليه وفائدة اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيدا وغيره نحو الجمل
 للمفرد من الجنة المستقين والابن لزيد التي تسمى لام العاقبة توليد الموت وقوله نعم ولقد ذرانا لجهنم فرعا لام الاختصاص كان خلقهم
 لجهنم وولد آدم للموت وكذا التي للتعليل نحو جئت لك للشتم والضرب اذا لم يجئ محض بذلك واللام للمقومة للعامل الضعيف بتأخير
 عن موله نحو لزيد ضربت ويكون اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدر نحو ضربني لزيد حسن يكونه مقدر نحو يا لكاء ويا لزيد لام الاختصاص
 صارت لاخيرة مع ذلك علما لا استغناء له ولا تعجب وقد يجي بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي استمع الله الى من حمده ووجهت وجهي للذي
 بي الى الذي ويعني على نحو تلة للبحرين اي عليه ويخرون للاذقان اي عليها قوله زائدة في حرف كسر لان حرف يفتى بنفسه
 وكذا ينبغي ان يكون في نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما في وزنته للمال وزنت له وكلته البر وكلت له على نه الد سرام
 وعدت له فاللام ليس فيها مثل اللام في شكرت وشكرت له لانها اوصلت لانفعال التثنية كالمفعول الاول ثم حذفت تحقيفا
 ومثله يفتونكر الفتنة ولا يالونكر خيال وكذا اللام زائدة في لا ابا لك عند سيبويه وكذا اللام المقدر بعد هاء بعد فعل الامر
 ولا رادة على ما مر في باب نواصب الافعال وزائدة ايضا في قوله نعم واذا بوانا لبراهيم لقوله نعم ولقد بوانا بنى اسرائيل كذا اللام في قوله
 فلا والله لا يلقى لما في ولا لاهم ابداء واء ويجوز ان يقى الثانية توكيد لفظي قول ويعني عن مع القول يعني في قوله نعم وقال الذين كفروا
 للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقوا لو كان كاللام في قلت لزيد لا تفعل لقال نعم ما سبقتمونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على
 قوله ويعني الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل قولهم في التعجب يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقى لله لقد
 زيدا يستعمل في الامور العظام نحو لله تتبعته وقيل ان اللام في لا يلاف قریش وللفقراء الذين احصوا والتعجب الاول ان يقى انها
 للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقيل يجي بمعنى في ويعني بعد ويعني قبل في قوله نعم جامع الناس ليوم اي في يوم
 وكتبته لثلاث ليلة خاون اي بعد ثلاث ولثلاث بقين اي قبل ثلاث والاولى بقاء التثنية على الاختصاص وقد ذكرنا ذلك في
 باب اعد قول الله عز وجل للتقيل ولها صدر الكلام مختصة بذكر موصوفة على الاصح وفعالها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مقدر
 مبرم ميم بكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر لا غير خلاف الكوفيين في مطابقة التمييز ويلحقها ما قد دخل على الجمل وروها قد دخل على
 نكرة موصوفة في رب ثاني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء
 وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء
 المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء المشددة والمخففة بعد جاتا مفتوحة ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال
 ما لقيت رجلا رب جل لقيت اي لا تنكر لقيت للرجال بالمرأة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج الحاة كالمجمعين
 ان رب جواب كلام انا ظاهر او مقدر انفي في الاصل موضوعة كجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوز ان رب رجل كريم اضرب
 بل ضربت وانما كان محذوف في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلا ثم تستعمل في معنى التكثير
 حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالحجاز لاحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب هيضل كحبت لغفت بهيضل
 وقوله ملومي يا اربما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس مجبور الغناء فربما اقام به بعد الوفاء وفوق ووجه ذلك ان المأثم
 يستقل الشيء الكثير من المذامح لان الكثير منها كان قليل بالنسبة الى المذموم بها وذلك ابلغ في المدح ومن هذا القبيل قوله نعم
 قد يعلم الله لان قل لتقليل المضارع في الاصل ذلك كما يقول الممدح بكثرة العلم لا تنكر ان اعرف شيئا من العلم وهي حرف جر عند
 البصريين خلافا للكوفيين والاحفش وانما احلوه على ان كان جملها حرفا مع انها في التقليل مثل كمر في التكثير ولا خلاف

في شرح كافي ج ٢
 ٢٤٩
 لغات رب
 الف الباء مخففة
 س سوره
 الف بياض الخ
 ويضرب الجرم
 اي ارجاء
 س سوره
 غارة شعواء اي شديدة
 اي كثر في العلم
 اي كثر في العلم
 اي كثر في العلم

نقل كلام
صاحب المغني
في النجدي
وأياد الاشكال
عليه

في شرح كلامه ج ٢
٢٨٠

في اسميتها كل هي مفيدة للتكثير في اغلب كافادة كرم مع انهم لو يروها ينجر بحرف جر ولا باضافتها كما ينجر كولا في
رب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها بنحو رب رجل كرم ان حرف الجر هي ما يعضى بالفعل الى المفعول الذي
ولا ما يفيض اليه واكرمته يتعدى بنفسه قال صاحب المعنى انما ذلك لانه يضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل فيعمل بحرف الجر
كقولهم ان كنتم لترويا تعبدون ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعمل مثل ذلك الضعيف باللام
نقط من بين حروف الجر لا فادتها التخصيص حتى يخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر
عمله فيه نحو زيد ضربت وانا ضارب لن يدر ضربني لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كرم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى
مفعول بحرف الجر والى ضمير معافلا في لزيد ضربته واعتذر ابا ان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر باردا لان معنى
رب رجل كرم اكرمته واكرمته شئ واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب ما اكرمته رجلا رب رجل
كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شئ اخر مقدم مثل تحققت او ثبت على ما ادعوا وان اعتذر ابا ان الضمير في اكرمته للمصدر
اي اكرمته الاكرام كما قيل في قولهم هذا سراقة للقران يدرسه كان اكرمته لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف
نحو رب رجل كرم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيته المقدرة كما في زيد ضربته جلا الاشكال الاول مع ان لم يثبت في كلامهم
تفسير الناصب للجاء والجر بفعل اخر نحو زيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل كرم جاشني في جواب من قال
صاحبك رجل ولا شك ان جاشني هو جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شئ اخر بل تعقب قولك جاشني فيكون قولك بزيد
والضمير في مر بزيد وكقولك زيد ضربت والضمير المنصوب وقد مر في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكبت محمل
ان جاشني صفة والعامل تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصدر صرح في شرح قول محذوف غالبا بان قد ظهر
نحو رب رجل كرم حصل ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونهما اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع
قليل من هذا الجنس كما ان معنى كرم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابد على انه مبتدأ الاخير كما اخبرنا في باب الاستثناء
في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانها يتناسبان بما في رب من معنى القلة وكما ان نواسم المبتدأ لا تدخل في نحو غير ما سبق
على الزمن وقولهم خطيئة يوم لا يصيد فيه لقمة معنى النفي الذي لا صدر الكلام فكذلك لا تدخل على رب لان القلة عندهم مجرى
مجرى النفي فمن ثم كان لرب صدر الكلام لان المنية صدر الكلام وهذا الذي اومر به الصريدي على دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف قال
ابو عمرو رب لا عامل لها لانها صارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون
الافعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب نحو جاشني الى معنى الكثرة في اكثر مواضعها جاز
وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قولهم يا رب هبنا من خير من دعة ويكثر وقوعه ايضا صفة منطوية لمعنى الفعل ههنا بخلاف
باب اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال الارب نفس طاعة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة ويتم الكلام بقوله جائعة
عارية بلا تقدير شئ اخر خلا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل لا كثر مراعاة الاصل في وقوعه فعليه اما طاهرة او مقلد فالظاهر كقوله
رب وقد مر في ذلك اليوم واسرى من معشر اقبالي وليس الجواب محذوف كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب قد مر في
ولا يتوقف على شئ اخر والى هذا القدح الضمير في اقبالي ردة اذ مات وهو كناية لقولهم صفر وطأه والمقدرة كما في قوله واسرى من
معشر اقبالي اي اسرى من معشر حصلت لي واما نعت مجرورها اقل فعليه او ظرفية كما اخبرنا في باب الاستثناء واستشهد الاخفش
على اسمية رب بقوله لان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عارا قال رب مبتدأ وعار خبره والاولى ان يكون عارا

الزبد والزند القسمة
الضمير الزند والضمير
الزند مصدر يندد من
قاله من الزند والين
الوطب ستار العين
فائدة الجمع والجمع
قال ابو الحسن لوارث
منه الوطاب وقصص
منه وهو زعفران
وطابا جارات اقل

في

بهي مني ان شاء الله
 نيل الدين
 قال صانع بصرك
 اخذت مني نورا
 والجلل الكريم
 شوق العبد الى ربه
 انزل العبد من ربه
 بخلاف ربي استغنى
 انزل من ربي
 على الجليل العظيم
 من الاله تعالى
 واربابي انزل
 اي خذ مني النعمة
 القادر على كل شيء
 ناصر المؤمنين
 من له

خير مبتدأ محذوف والجملة نعت محذوف بقوله يا رب هيجاهي خير من دعه وقوله مختصة بالنكرة كما ان كم مختصة بالنكرات وانما
 وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلبة والكثرة نحو جاشي رجل وما جاشي رجل فلو لم يحتملها لم يستعمل فيها والمعرفة
 اما الدالة على القلة فقط كما المفرد والمثنى المعرفين واما الدالة على الكثرة دون القلة كما يحجم المعروف ورب وكم علامتان للقلبة
 والكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها انصا قوله موصوفة على الاعم هذا مذهب ابن علي ابن السراج ومن تبعه ما قيل
 لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدأ على ما اخترنا لا خبر لا فائدة صفة محذوفة معنى الجملة كما في اقل رجل يقول ذلك
 على ما اخترنا وقوله خطيبه يوم لا اصيد فيه ولا يوصف رب فلا يقرب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب محذوف
 النفي فان التقليل عندهم كالنفي فلذا لم يتقدم عليه فاسم ولزم الصدق قوله محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب
 عنه مصححا بنحو ما القيت رجلا لم يمتنع حذف نعت محذوف رب بدلالة القرينة عليه وكذا اذا كانت القرينة غير ذلك كما في قوله
 واسرى من معشر اقبال اي اسرتهم وان لم يكن هناك قرينة وجب وصف محذوف رب بما يفيد معنى الكلام كما ذكرنا في اقل
 رجل ووصفا ما فعلية نحو رب رجل لقيته اوجار محذوف وراو ظرف نحو رب رجل في الدار واما ما شواسمية نحو يا رب هيجاهي
 خير من دعه او صفة مشتقة نحو قوله صرت نفس طاعة الخير بتمامه وليس شيء من هذه الاشياء عاملا في رب بل هو وصف
 لجورها كما ذكرنا وتسميته بجواب رب بعيد ويجوز ان يطف قياسا على الجور ورب كم وعلى النكرة الجور بكونه اي اسم مضافا
 الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة ومخلتها وكم ذاقه ونصليها وكل رجل اخيه اي رجل فلا مذهب
 الجوزي هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز في التامع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال بجاز رب غلام والسيد قوله قد
 تدخل على ضمير هذا الضمير نكرة كما مر في باب المعارف قوله محذوف نكرة الى قوله في مطابقة التقييد معنى شرحه في باب نعم وبئس قوله
 ويلحقها ما اذا دخلها ما فاكلا كذا كونهما كافه ورب والمكفوفة لا محل لها من الاعراب ان كان اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفي الداخلة
 على الجملة وقد جاشت بعد رب زائدة قاله ربما صرته بسيف صيقل بين بصري وطعنه بخار وقاله ما رى يا ربما غارة ومثابها ما الت
 تلى كاف التشبيه لاول ان تكون كافه نحو كن كما انت اي كما انت كائن وزيد صديق كما عداي وشذا اعمال الكاف مع ما ولا تكف عن نحو عا
 قريب اذا وليت الباء ومن الاول زيادتها واعمال الجازين نحو نياحة وما خطيبا تهم وقد تكفها كما يحكي ورب المكفوفة لا تدخل الا على
 الفعل كما قال سيبويه وقوله ربما الجامل المؤمل فيهم وعنا جيم بينهم للمجاز شاذ عنده ومثله قياس عند الجوزي فيجوز ربما زيد قائم والترم
 ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل في الماضي كما ذكرنا والعذر عند ما في نحو قوله ربما يود الذي
 ان مثل هذا المستقبل اي الامور الاخرية غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين كفروا وادى اصحاب الجنة
 وقال الربعي اصله ربما كان يوقد فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما قاله قتلنا وناال القتل متاخر ربما يكون على القوم الكرام لنا
 الظرف اي ربما كان مثل قوله فينقل يكون اخادم وذباش والمشرع جواز دخول ربما على المضارع بلا تاويل كما ذكره ابو علي في غير
 الايضاح قوله ربما تكون النفوس من الاثر ما فيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافه كما مر في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد
 ربما عند القرينة قاله فذلك ان يلق الكرمه بلفظها حميدا وان يستغن يوما فربما اي ربما يوقم ذلك قوله وادى ها اي وادى
 مثل قوله وبلدة ليس بها انبيس الا البعافير والاعين اعلم ان حروف الجر لا تضاف مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسمها
 عند البصريين واجاز الكوفية قياس سائر الفاظ المقسم به على الله فهو المصحف لا فعل في ذلك غير جائز لا اختصاصا بلفظ الله
 بخصائص ليست لغيرها تبعالا لاختصاص اسماء بخصائص فمنها اجتماع ياء واللام في يا الله ومنها قطع الهمزة في يا الله ما الله

وجوز ابو علي
 في غير الايضاح
 ومن تالفة نوع
 الحال كما استقيا
 بعد ما وكو طر
 فادىها جري
 الا في والشعر
 المذكور من
 ال تاويل

ومنها الجوز بلا عوض من الجار ومع عوض عندها التثنية نحو ما الله وهمة الاستفهام نحو الله ومنها تفويض الميم عن حرف
النداء نحو الله ومنها تغيير لامه بعد الفم والفتح وتزجيها بعد الكسر ويجوز في حرف الجوز قياساً مع بقائه عليها إذا كان الجار
بشرطين أحدهما أن يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني أن يكون بعد الواو أو الفاء أو بل وأما حذفها من دون هذه الحروف
فمحمود رسم دار وقعت في ظلاله كذا في القصيدة من جملته فشا في الشعراء قالوا وكقواح وقائم الأعماق خاوي المحترق
والفاء كقولهم وان احلك فذي خفي ظلم على كباد يلهي التهايا ويل كقولهم بل بلد ذي صعد أصيات وأما الفاء وبل فلا
عندهم ان الجوز ليس بها بل برب المقدرة بعد ما كان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط وأما الواو فللعطف ايضاً
سببويه وليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة والجز كقوله في البيت فليس يصطف القوس ربتها واقطعه اللاتي بها يتنبل
وكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولها كقوله وقائم الأعماق فانه يقدر معطوفاً عليه كانه قال رب هو الذي قدمته عليه وقائم
الأعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها الصيرورتها بمعنى رب فلا يقدر
في نحو وقائم الأعماق معطوفاً عليه لان ذلك تصف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليله نخس لا يقدر منه عطف على الكلام
السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجاء مثله ولو كان للعطف مجازاً ظهر رب بعد ما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم
حرف عطف قياساً على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فجزت كما تجزى ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام
فلا يق ووليله نخس لا فوليله نخس اعتباراً لأصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الأصل أو العطف فلذا جاء دخول حرف
والفاء وثم عليها هذا كله على مذهب البصريين في رب وأما على ما اختلفوا فيه من مضات مقدره اول عليه بالحروف الثلاثة
قوله واو القسم انما تكون عند حذف الفعل غير السؤال فمختصة بالظ والناء مثلها مختصة باسم الله تعالى والياء اعم منها
في الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحرف النفي ويجوز جوابه اذا اعترض وتقدّم ما يدل عليه علم ان واو القسم لها ثلاثة
شروط احدها حذف الفعل القسم معها فلا يق اقسام والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالاً من اصلها اي الباء
والثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا يق والله اخبرني كما يق بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يق وكذا طلق
بك واختصاصها بالحسين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلاً منها وانما حكمها بالان اصلها الاصل في تعلق فعل القسم
بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسباً لفظياً لكونها شفويتين ومعنوية لا ترى ان في واو العطف وواو الصرف من
الجمعية القريبة من معنى الاصل والباء بدل من الواو كما في وراث ووراث ووراث ووراث ووراث ووراث ووراث ووراث ووراث ووراث
الا على لفظ الله وفيها الخصائص الثلاثة التي كانت في الواو وحكي الاخفش تربي وترت الكعبة وهو شاذ ولا م الجوز
الواو كما ذكرنا فمختصة ايضاً بلفظ الله في الامور العظام وكن من مكسورة الميم وقد يضم والكسر اكثر فمختصة بالظن في وقت
سببويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم لدلالة تغير معناها وخرجها عن بابها كما تقول في العلم شمس ربك
بضم الشين ومذهب بعض الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من ايم والمكسورة بها من يمين وفيه نظرون ايم مختص كما
بالله او بالكتابة ومن فمختصة بالظن وولا منع ان يق تغير حكمه عند اختصاره ويمكن ان يستدل ببناء على انه ليس محذوفاً من
ايم لان اختصار العرب ورد الى حرفين لا يوجب البناء كما في يد ودم والا فلي ان يق ان ما روى من قولهم من الله مضمومة الميم
والنون ومكسورة ما مع لفظ الله وحدها هي من الجارة المستعملة مع رب اتبع النون الميم ضمّاً وكسر الساكنين اما من الله
بفتحين فنقول هو من الله بكسر الميم وفتح النون اتبع الميم النون وان كانت فتحاً عارضه للساكنين طلباً للتخفيف فعل هذا

۱۰۰

وایمن الطاهر

۲۰۰

MAP

قال يا مريم المأثومة
انقضا قلن قسما
فانقضا بنكر
ابن فسلكت القصد
بين الاسم ان القصد
وغير فان القصد
واقصد في شيك
واقصد في شيك
اقصد في شيك
من مريم

معفی بین الله

۱۲۸

رضی اللہ عنہ کا فیض ۲۲

فيلزم على هذا ان لا يجزأ قسم بالليل اذا يغشى واذا تجلج وقد جاء قوله تعالى فلا أقسم بالبحر والكنز والليل اذا اعتسفت
فقلوبهم والليل وان لم يكن فيه معك لان الا انه يكون الواو فيه قائما مقام القسم والباء حتى كانه يحجر وينصب وهو المحذور
وقال المصنف انما جاز هذا لان مثل ان في الدار زيد او الحجر عثر اكماثر في باب العطف وعلى ما قلنا في باب الظروف المبنية ان
التقدير وعظم الليل اذا يغشى والعامل في الليل في الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام
العظمة وهي عامل واحد فيكون التقدير بعظمة الليل وقت عسسه فالعامل في الجرح هو المنصوب شيء واحد اعلم ان القسم
على ضربين اما قسم السؤال وهو نشدتك الله وعمرتك الله وعمرتك الله فقولك الله بالله لتفعلن قد يستعمل في قسم السؤال الجواب قسم السؤال
امرا ونهى او استئذانهم كقوله بدينك هل ضمت اليك ليل ويجاب بالا ولما نحو نشدتك الله الا فعلت ولما فعلت وقد مضى في
باب الاستئذان وقوله تعبدك ان لا تشقني ما لم يذ ان فيه زائدة ومربما قيل في قسم الطلب ايضا بالله لتفعلن فيكون خبر المعنى
الامر قوله ويتلقى القسم اي يستقبل المعنى محال القسم في تلقاه بكذا واستقبل اي اجابه اعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية او اسمية اما مثبتة
او منفية فثبتت بصل بان مشددة او مخففة او باللام وهذه الالام لا ابتداء المفيدة للتأكيد لافرق بينهما وبين ان الامر حيث العمل وانما
اجيب القسم بما لا ينافي للتأكيد الذي لا جلاء القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتداء ايضا كما
يجيء في باب ان فلا يدخل هذه الالام اعني لام جواب القسم الا على ما يدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ومذهب الكوفيين ان اللام
في مثل لزيد قائم جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدرفعل هذا ليس في الوجود عندهم لام ابتداء قالوا لا تلك تقول اطعامك
زيد اكل فقد دخلت على غير المبتدأ واجيب بانها في تقدير داخلة على المبتدأ او رده عليهم بنحو ظننت لزيد قائم وكلام القسم
لا يدخل له بعد ظننت المفيدة للشك ويجوز ان يعتد بان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قوله يعلم الله ان زيد قائم بكسر الهمزة
وهذا قال بعضهم ان قوله تع وظنوا ما لهم من محيص ظنوا بمنزلة القسم وما لهم جوابه وليس يصل اليه محتمل التعليق بل لوجاء مثل
ظننت لقد فعل كان نصا في اجراء ظننت محو القسم ثم نقول الاول كون اللام في لزيد قائم لام الابتداء مفيدة للتأكيد
ولا يعتد بالقسم كقوله الكونية لان الاصل عدم التقدير والتأكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انما لا يخاف مع حرف النفي
وان جاز ان تؤكد الجملة التي في جيزها حرف النفي نحو زيد ما هو قائم ولا يق لزيد قائم لان اللام للتقدير والاشبات وحرف النفي
لرفع والاشارة لبيانها في ظاهر الامر تناف واما قولك لزيد ما هو قائم وان زيد لم يقربا فاللام اثبتا نفي ضمنون الجملة
بلاجماعه بين الحرفين ثم ان لا ما لا ابتداء تدخل على المضارع لمشاكلة المبتدأ في كونه اول جز في الجملة مثله مع مضارعة لمطلق
الاسم قال المتكلم لا ورت اعدى سنن يقتدى بها واجلو عنى ذي شهة ان توها ويدخل على مضارع مصدر مجزأ والتفسير
نحو وسوف يطيح خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على الماضي وان كان اول جز في الجملة بعد عن مشابهاة الاسم فاذا دخل
قد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد اتينا وذلك لانها تقرب الماضي من الحال فيسير الماضي كالمضارع مع
تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق ويدخل ايضا لا ما لا ابتداء على خبر المبتدأ اذا وقع موقع
المبتدأ اي تقدم عليه نحو لقا شم زيد ولفى الدار زيد على محمول خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ نحو اطعامك زيد
اكل ولفى الدار زيد قائم بشرط كون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو اطعامك زيد يا اكل او ماضيا مع قد نحو اطعامك
زيد قد اكل ولا يق لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيرها وانما تدخل على نعم وبش ان كانا
في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابهما من صيرونهما بمعنى الاسم فقوله لنعم الرجل زيد بمنزلة يحسن زيد اذا وقع

في هذا الكتاب
جميع الفصول
التي فيها
الكتاب

لا
 كسب ان يقرب
 الانسان بيده
 صدر قنصل
 ٥٣
 في يوفى
 لشراف من
 وهو من
 منظر
 ٥٤
 المفاد
 التي
 والجمع

٢٨٤
 في
 ٢٨٤

لازم لا بد ان جاز وقوعها في غير هذه المواضع ايضاً نحو خبر المبتدأ المؤخر كقوله في باب ان واللام في
 جميع ما ذكرنا ليست جواب القسم مقدر خلاف الكوفية بل هي لازم لا بد ان جاز وقوعها في غير هذه المواضع ايضاً
 الجواز عند غيرهم او بلاء التبرئة على اختلاف احوالها نحو والله لا زيد فيها ولا عمرو والله لا رجل فيها والله لا فيها رجل
 ولا امرأة واما مصدره بان نحو والله ان زيد افانم وان كانت الجوزة فعلية فان كان الفعل مضارعاً مثبتاً فالاكثر تصديره
 باللام وكسبه بالنون نحو والله لا ضربت الا ان يدخل اللام على متعلق المضارع مقدم عليه كقوله تعالى ولئن لم اقتلهم
 لاني الله تعشرون فان فيه اللام فقط وكذا ان ادخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلان بالنون اكتفاءً بحد
 علامتي الاستقبال عن الاخرى وقل خلقوا المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء وقتيل مرة اثارث فانه فرع وان
 اخام لم يضره ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا في الشعر ضرورة الكوفيين اجازوه بلا ضرورة محكا
 عن ابي على موافقتهم تجوز التعاقب بين اللام والنون قال تالي بن اوس خلفنا في ال سنة كاهن مفاتر بغير اللام
 وضم الدال يروي لتردي بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر لام القسم لداخلة على الفعل المضارع نحو والله يفعل
 هذا كله ان كان المضارع استقبالياً فان كان حالاً فالجوزة جاز ووقوع جواب القسم خلاف المبتدأ وذلك لانه متحقق الوجود فالحاجة
 الى تأكيد القسم كما في المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير مشاهد يحتمل انكاره انشد الفراء لثني بك قد ضاقت على
 بيوتكم ليعلم ربي ان يتي اوسع وتقول والله يصلي زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا تاتي بالنون لانها علامة الاستقبال ان كان المضارع
 منفياً فنفيه بما دون ولا على ما مضى لكن ما وان اذا لم يتقيد بالزمان المستقبل فظاهر ما نفى الحال على ما تقدم في الافعال المنقضة
 فالمراد لا يجوز والله ما اقوم وان اقوم لكونه ظاهراً في الحال وعنده ان المقسم عليه لا يكون حالاً ولا يجوز نفى المضارع بغير
 جواب القسم لانهم يلقون بما يجوز حذف الاختصار كما يجيى والعامل المحرف لا يحذف مع بقاء عمله ان ابطوا العمل لغيره
 النافي المحذوف وان كان الفعل ماضياً مثبتاً فالاولى الجمع بين اللام والنون وقد نحو والله لقد خرج واماً في نعم وبئس فاللام وجهاً
 اذ لا يدخلها ما قبل عدم نص فيهما قال عينا النعم السيدان وجد تماوان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احد
 قال تع في الاستطالة والشمس وضحاها الى قوله قد افلم فليأت باللام للطول وقال الشاعر حلفت لهما بالله حلفه فاجرتنا موافقاً
 ان من حديث الوصال ويجب تقديره بعد اللام لان لازم لا بد ان جاز وقوعها في غير هذه المواضع ايضاً
 العكس اما نحو قوله واقسم ان لو اتقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مطمئنتين سيدويه ان ان موطنه كاللام في لئن جئته
 لا كمنه في لئن كان اذن جواب القسم لا جواب او فيكون جواب القسم في قوله واقسم لو شئ انا نار سولة سواك ولكن لم نجد
 مدفعاً تحذروا وسيجيى الكلام عليه في حروف الشرط واذا كان الماضي منفياً في نحو والله ما قام وان نفى بلاد ان القلب الى معنى
 المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال حبا المحبين في الدنيا عند ابراهيم والله لا عذبتم بعد ما سقر اي لا تعد بهم فلا يلزم تكرير
 لا كما لا يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي الذي لا يحول ولا يحول الله وذلك لان الماضي في الموضوعين بمعنى المستقبل في غير ما يجب
 تكريرها نحو فلا صدق ولا صلوة واما جاز في الشرع غير كل كقوله فاني سبحت لا عذله واما قوله تع فلا اتهم القبيحة فاعلم ان تكرير فيه
 لتكرير تفسير القبيحة وهو قوله فاني رقيب الى اخره فكانه قال لا فاك رقيب ولا اطعم مسكيناً وان كانت القسم على جواب شرط مستقبل
 وقيل فذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط كثيراً باللام مفتوحة يسمي موطنه اي محذوف ومعينه يكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قوله
 والله لئن اتيتني لا يتيناك ويجوز والله ان اتيتني لا يتيناك باللام فان حذف القسم وقتل رفاً لاكثر الجيوش باللام الموطنه يتيناك

علامہ تقی عثمانی

٢٤
الغردوس البيضاء
والتين في الجنة
والماء والنفوس والجنة
واللاذنية والجنة
من ممد

على القسم للمقدر من اقل الامر وقد يحش من غير لام كقوله تعوان اطعموني انكم لم تمشركون وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو
ما يكون باو فيسبغني حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف الثاني من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء
كان للمضارع لا يزال واخواته او غير ما قال فقلت يمين الله ارح قاعدا وقال تاسع يمين على الايام ذو حيد بمشغره الطين الا ان
وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف لاجل التحفيف وحذف من المضارع دون الماضي
لكونه في القسم اكثر استعمالا مع ان لفظ المضارع اثقل ومن ثم جاز حذف حرف النفي في غير القسم من لا يزال واخواته قال
تفادى سمع ما حيت بهالك حتى تكون وانما جاز فيها خاصة للزوم النفي اياها فلا تلتبس بالاجاب واما قوله فلا ادبي دهماء
ذالت عزية فلم يحذف الثاني بل فصل بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصة وانما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون
علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكر فحذف احد هما يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف
وانما حكى ان المحذوف من المضارع لا دون لانها اكثر استعمالا في نفي المضارع من ما قوله ويجوز جوابه اذا اعترض او
تقدم ما يدل عليه اي اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله قاتلوه وقام والله زيد وفي نفي المضارع من حيث المعنى
قوله او تقدم ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذي توسط القسم او تاخر عنه هو من حيث المعنى
جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك ان اتيتك كما مر في بابيه وقد يجيء بعد الجملة القسمية
فربما دال على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك نحو قوله نعم والفجر وليال عشر اي ليؤخذ
وليما قلنا لانه قول التركيب فعل ربك لا يذ عليه وقد يحذف الجملة القسمية لكونه ظرفا من معمولات الفعل الواقعة جوابا
دالا عليها نحو لا افعل عوض وعوض العائضين وانما كان كذلك لكثر استعمال عوض مع القسم مع ان معناه ابدل والبسته ففيه
من التاكيد ما يفيد فائدة القسم ولاجل فائدة فائدة قد تقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف
يمنع عمله فما فقد مكنون التاكيد وما يبق عوض لا تينك وعوض ما اتيتك لعرض سدة مسد القسم كما يجيء في جواز
نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد يستعمل في القسم كقوله هذا ثنائي بما اوليت من حسن لازل عوض فري العين محسودا ويقوم
مقام الجملة القسمية ايضا بعض حروف التصديق وهو جبر معنى نعم والجامع ان التصديق توکید وتوثيق كالقسم تقول جبر لا فعلن
كذلك قلت نعم والله لا فعلن وهي مبنية على الكسر وقد نفى كيف وليس اسما بمعنى حقا خلافا لقوم ويناؤا عند هو موافقة
جبر الحرفية لفظا ومعنى ولا يكفي في البناء الموافقة اللفظية الا ترى الى اعراب الى بمعنى النعم وقد يؤتى بهادون قسم قال فقلت على الفردوس
اول مشرب اجل جيران كانت ايجثد غائرة ورجما نونت ضرور قال وقائلة اشبت فقلت جبر استي الى من ذلك انه وبه
استدل من ذهب الى اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف ولا يبعد ما ان تكبه كما يجيء في حروف التصديق وقد
يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله فاقسم لو شئ اتانا رسول اي اقسم بما يقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان
الكد بالنون نحو لا ضربيك لان النون لما موضع كما يجيء ولا يجيء في الخبر الصروف نحو يضربون زيدا واتا نحو لقد سمع الله ولزيد قام
فلم يبق دليل على كونهما جواب القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد يقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لا فعلن
وكذا كذا اذا لم يكن ردعا نحو كذا لم يندب وكذا التزام نذر نحو لله على كذا لا فعلن او عهد نحو عاهدت الله لا فعلن وعلى عهد الله
لا فعلن قول الله عن الجوارزة وعلى للاستعلاء وقد تكونان اسمين بدخول من والكاف للتشبيه وزائدة وقد تكون اسما ومن
ومنذ الابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر نحو ما رايتك منذ ثمرنا ومنذ يومنا وحاشا وعدا وطلا للاستثناء قوله وعن

وانشئت ليما
 اذا جعلت ليما
 ثم انما وقوله
 فثنتين فما يخرج
 على الاصل
 اي لم يتبين
 فلاما لا وانما
 كانت تلك
 المنازل ثنتين
 بغير التذكير
 فخرج

من باب التوكيد اللفظي فما اثنى اسما او حرفا نكحوا ولا الما بهما بداء شفاء واما ان يكون احدهما زائدة فتكون
تلك الزائدة حرفا لان زيادة الحرف اول فيكون اما الاول فهو مثل قوله ليس كمثل واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف ولا يجوز
ان يكونا اسمين او حرفين واحدا زائدة فان قلت لفظ مثل لا يقدح من اسم مجزى فكيف حكمت بحرفية الكاف في مثل
كعصف قلت لا تمنع منع الاسم عن الجرح للضرورة ان كان لازما للاضافة لان عمله الجرح ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضافا
الى مقدار مدلول عليه بعصف لظنهما قلنا في يا تيم تيم عدي فلا يكون الكاف زائدة فكانه قال مثل عصف كعصف ويجوز في
قوله تيم ليس كمثل شي ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا ترى الضب بها فجرح وقولك ليس لاخي زيدا
يعني نفى الشيء بنفي لازم لان نفى اللزوم يستلزم نفى الملزوم فاخوزيد ملزوم والاخر لازم لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو
زيد نفيت هذا اللزوم والمراد نفى الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ كان لزيد اخ اخ هو زيد وكذا اظهرنا نفيت
ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفى مثلا اذ لو كان له مثل كان هو تم مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للمبرر فاذا دخل
لا دى الى اجتماع الكافين اذا شتهت بالمخاطب فطرد المنع في العمل وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل قال فاجعل واحسن
في اسيرك انه ضعيف ولم يأسر كما يالك اسر وهو من باب اقامة بعض الضماير مقام بعض وعلى الجرح وايضا فلا يرى جلا
ولا حلا ولا كفو ولا كهن الا حلا ولا وقال واما افعال كها او اقربا وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت وتجبني ما الكاف بعد كها
فيكون كها ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جملته مضمون اخرى كما كانت قبل كها التشبيه المفرد بالمفرد قال تع اجعل لنا الها كما لهم الهة
فلا يقتضيه الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان لطلب ذلك لكون الجرح مفعولا وذلك لان حروف الجرح لا قضاء بالفعل لقاصر عن
المفعول به بالية المفعول به لا بد له من فعل او معناه فاذا لم يجز فلا مفعول هناك حتى يطلب فعلا ومعنى كن كما انت كن في المستقبل
كما انت كائن لان فانت مبتدأ محذوف الخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الان ومنه قوله كما تكونون
يولى عليكم شبه التولية المكروهة بكونهم المكروهة اعني بحالهم المكروهة وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حتى سيبويه عن العرب ان تطرن
كما ابتكاي لعل ابتكاي قال رب لا تشتم الناس كما لا تشتم ولا تمنع من تغيير معنى الكلام بالتركيب الا ترى ان مما يجيى بمعنى تيا
قال واني لما اضرب الكيش ضربة على راسه تلقى اللسان من الفم اي رجا وتقول اني لما اخل اي رجا قال بعضهم ان مما يجيى اليفع
رجا نحو اني لما اخل اي رجا وثالثها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد بعد عمر وجوز الكوفون
نصب المضارع بعد كما بمعنى كما على ان يكون اصلا كما اخذ في الياء تخفيفا ولم يدفعوا الرفع والبصريون لم يشبهوا الافادة كما للتعليل
ولم ينسب الفعل بعد ويستحسن للمبرر القولين وانشد الكوفيون لا تظلموا الناس كما لا تظلموا البصرية ينشدون نه على الافراد
نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم اي لعل او قد يكون ما بعد الكاف اي مصدر ريش نحو كما تدن وتدن وافتل كما افعل ويجوز ان يكون
القسم الاول اعني نحو ككانت وكما تكونون يولى عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع اعني كما تدن تدان من القسم الاول
اي تكون ما كاذبة واما التي بعد رب فمن قال ان رب حرف في تكفرا عن العمل فلا يطلب متعلقا كما ذكرنا في كما ويبقى رب لتقليل النسبة
التي في جملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كاذبة ايضا عن طلب المضاف اليه وما التي بعد قل وكثر وطل نحو قل وكثر ما وطلما
اما كاذبة لا لاعتقال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قول صدرت فاطولت الصدود وقلما
وصل على طول الصدود وديدوم زائدة وصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كاذبة ووصال مبتدأ قوله ودد ومنذ الى اخر الباب
قد مضى شرحه مستوفى في الظروف المبينة واعلم انه اذا امكن في كل حرف جريته من خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى

٢١
ان زائدة في الجرح
اول كعصف
عليه في كلامه
وما من جمع عليه
وقول زائدة في
الاسم المتعدي
عاطف على ما
منه

٢٨٩

كما ثلاث
معان

٢٢
الكيش والمراد الكيثر
وكيش القوم سبهم

رضي شيرازي كافي

الحروف
المشبهة
للفعل

٢٩٠

رسمي شرح كافيه ج ١٢

الفرق بين
المتن
والنحو

او زيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له وتضمن فعله المعدي به معنى من المعاني الذي يستقيم به الكلام فهو الاول بل
الواجب فلا نقول ان على معنى من قولهم اذا اكلوا اكلوا على الناس بل تضمن اكلوا معنى يحكموا في اكل كتيال وتسلموا ولا
يحكموا زيادته في قولهم يخرج في عراقيها اضلي بل يفهم يخرج معنى يؤثر بالجرح وقد مضى كثير من ذلك في اما كنه قوله
الحروف المشبهة بالفعل ان انا وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام سوى ان في بعكسها وتلقها ما انتلغى على
الافصح وتدخل على الافعال سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما فانها تشبه ليس الذي
فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي وايضا ما المجازية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذا تشبه
الفعل معنى كما يحشى ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا واما فتحها واخرها فلم نقل انها المشابهة لها للافعال بل قلنا
هي لا تستحق لها بسبب تشديد الاواخر واليكون في لبيت فهي جهة اخرى بها تشابه الماضي فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها المشابهة
الفعل فلا تشابه بسببها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فيها اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض
جئات المشابهة وكذا انون الوقاية ان قلنا انها يحفظ فتحها كما تحفظ سكون من وعن فهي من جئات المشابهة وان قلنا هي
لاجل المشابهة فلا قلنا شابهت الافعال المتعدية معنى لظهورها الجزئين مثلهما وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان
مشابهة للافعال اقوى عن مشابهة ما المجازية فجعل عليها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان
يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصد الى الفرق بينها وبين الافعال
التي هي الاصل من اول الامر او تنبيهها يجعل عليها فرعيا على كونها فروعا للفعل وها تان علتان ثابتتان في ما المجازية
ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهة للفعل معنى مرجح ان في ان معنى حققت واكثرت وفي كان معنى شئت
قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسدا وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قاتلا لان الخبر في المعنى
هو الاسم والشئ لا يشبه بنفسه والاوّل ان يقى هي للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة تشبه
احدهما بالآخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صارا الضمير في
الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف والمقدر فلذا نقول كان في اموت وكانك تموت والا اصل كان في رجل يموت وكانك رجل
تموت وقيل هي التحقيق في نحو كانك بالدينيا لم تكن وكانك بالليل قد اقبل ابو على يعتقد في مثله زيادة
الاسم وحرف الجر حتى تبقى كان للتشبيه اي كان الدينيا لم تكن والاوّل نقول ان كان باقية على معنى التشبيه وان لا يحكم
بزيادة شئ ويقول التقدير كانك تبصر بالدينيا اي تشاهد ما من قوله تع نبصرت به عن جنب الجبل بعد الجور وبالمحال
اي كانك تبصر بالدينيا وتشاهد ما غيرك ائنه الا ترى الى قوله صر كان بالليل وقد اقبل كان في يزيد وهو ملك والواو لا تدخل
الجمل التي هي خبر هذه الحروف فتبين صنعت قول الفارسي وفي لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من
الكلام المتقدم رفعا شبيهها باله استثناء من ثم قدر الاستثناء المنقطع بل كن فاذا قلت جاشي زيد كانه يوم ان عمرو ايضا
جاشي لما بيننا من الالف فرغت ذلك الوهم بقولك لكن عمرو المبحش وفي لبيت معنى تمينت في اصل معنى ترجيعه واهية
غير ماعية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل في الممكن والحال والترجي لا يستعمل الا في الممكن
وذلك لان ما هية التمني محيية حصول الشئ سواء كنت تنظره وتترقب حصوله ولا الترجي ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله
ثم لا يلق لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطعم والاشفاق فالطعم ارتقاب شئ محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق

ارتقاب

لا
 يجوز
 ان
 يكون
 اللفظ
 مستقلاً
 في
 الكلام
 بل
 هو
 متعلق
 به
 في
 كل
 حال

ارتقاب المكونة من تلك السبعة وقد اضطربت قواهم في أصل الواقعة في كلامه تعالى الاستحالة ترقيب غير الوتوق محلو
 عليه قال قطرب أبو على معناها التعليل فعني افعلا الخير لعمركم من اي الترحوا ولا يستقيم ذلك في قوله نعم وما يدريك
 لعل الساعه قريب اذ لا معنى فيه لتعليل وقال بعضهم من تحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله نعم لعل يتذكر
 او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله امنت بالذي امنت به بنو اسرائيل فتوبه بأس لا معنى تحتها ولو كان تذكر
 حقيقياً قبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق يتعلق بالخطابين وانما انصرفنا مذمبه لان الاصل في الكلمة
 ان لا يخرج عن معناها بالكلية ففعل منه فحمل لنا على ان نرجو ونشفق كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت في كلامه نعم كانت كالتشكيك
 والاحكام لا للشك تعالى الله عنه وقيل ان لعل سيجي للاستفهام تقول اهل زيد انطلق اي هل هو هناك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين
 مرتفعة عما ارتفعت به في حال الابتداء وكان اخلاء التابذة ومنه هب البصريين على الحروف في المبتدأ والخبر معاً لطلبها لهما معاً يجوز عند القراء
 الجزئين بليت نحو ليت زيد قائماً لا به معنى تمنيت ومفعول مضمون الخبر مضاف الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فينصب الجزئين كما
 ذكرنا في علل نصب افعال القلوب لهما سواء وهذا جاء لبيت ان زيد قائماً كما جاء علمت ان زيد قائماً فهو عند كافعال القلوب سواء واستشهد
 القراء بقوله يا ليت ايام الصبار ولجأ والبصريون يحملون من اجاء على الحالية وعامل خبر لبيت المحذوف اي يا ليت ايام الصبي لنا
 ولجميع الكسائي يقدر كان اي يا ليت ايام الصبي كانت راجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يفهم الا فيما اشهر استعملها فيه فتكون
 الشهادة دليل على انها كانت في قولهم ان خبراً فخير ويجوز عند بعض اصحاب القراء نصب الجزئين بالتحسين الباقية اي فلما روي واعنه ان تعذر
 لسبعين حرفاً وانتشد اكان اذنيه اذا تشوقاً قادمة او قل كحرفاً وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها مشبه به فها مفعولان لبيت
 الاول مفعول بلا جاز وان الثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمشهور وقد رقى على هذا الشاعر وقت النشأة لهذا البيت قال الممدوح
 الصواب تحسب اذنيه اذا تشوقاً قادمة ولقول ان لبيت متضمنة مضمون الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا فصل
 بهذا التفهم الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلالة كون مضمونهما مفعول فعل تضمنه لبيت واما نحو قوله يا ليت ان وسبعين
 في غم الخبر منها فوق كراجم فان مع اسمها وخبرها مغنية عن المفعولين لانها مفعول تمنيت وينبغي على ما ذهب اليه لا خفش
 في نحو علمت ان زيد قائماً من تقدير المفعول الثاني ان يقدر ايضاً فهنا خبر لبيت كالاغراض والاعراض واجاز لا خفش قياس لعل
 في جمعي ان المفتوحة بعدها على لبيت فيقول لعل ان زيد قائماً ولم يشب واما نصب ياتي اخوات لبيت للجزئين فمنوع والمركب
 ان تعرجهم لسبعين حرفاً وان في تعرجهم لسبعين واما البيت اعني قوله كان اذنيه فقد ذكرنا انه مرد على الشاعر قوله لها
 صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فرقت به الصدر من حروف النفي واما الاول ولن فقد مر في المنصوب على
 شريطة التفسير على جواز توسطها وحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتخصيص والعرض وغير ذلك واما الافعال كافعال
 القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم تلزم التصدير اجراء لها مجرى سائر الافعال وانما لم تصدّر المخبر
 الدال على قسم من اقسام الكلام لئلا يبين السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم اذ لو جوزنا تأخير ذلك المغير فاعرنا ان
 على السامع حمل الكلام الخال عن الغير من اول الامر على كون مضمونه خالياً عن جميع المغيرات لتردد ذهنه في ان هذا التغيير
 راجع الى الكلام المتقدم الذي حمله على انه خال من جميع التغيرات او ان المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاماً آخر يرفي ذلك المغير فيبقى
 في خبره كل واحد من هذه الاحرف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتأكيد تقوية
 الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصديرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئها في

رضى شرح كافيه

٢٩١

تشوق اي انت
 اي علمت قولهم
 البصر مقادير
 والواحدة قادمة
 المركز الخرج والكرز
 الكيش الذي يحمل
 خرج الاربعين
 الا اجم لان الماء
 قرن يشغل المكان
 والاح الكيش لا قرن

ما ويل المفرد بكونها مصدرية وجوب وقوعها مواقع المفردات كالفا على المفعول وخبر المبتداء والمضاف اليه لا تصدرا ان كانت
 في مقام المبتداء الذي حقه الصدر لما ذكرنا في باب المبتدأ فليت وعمل وكان وان المفتوحة لا تدخل على مبتدأ في خبر مفعول
 طلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما لئلا يعل فلا فاعلم ان الطلب مفعول الخبر فلا يكون ذلك المفعول مع ذلك المطلوب طلب
 اخرا فلا يجمع في كلاهما طلبا ان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدأ مقدر لانه مشبه بما ذكرنا وهو انما ذات مذكرة شبه
 الاسم بها نحو كان زيدا اسدا او مقدر قامت الصفة مقامها نحو كانك قائما وكانك قمت او تقوم او عندك او في الدار كما
 ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلاهما اسم استفهام فقط فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقديمه عليها فيسقط اذن عن تقدير
 الصدر الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية لان النعت كما مر في باب لا يكون طلبيا ومن ثم ادخل نحو
 قول جاز عذق حل رأيت اللثب قط واما ان المفتوحة فلا تها موضوعا لتكون مع جزئها في تقدير المصدر المصلي لا طلبية فبين هذا
 ان ان في قولك امرته ان افعلا يجوز ان يكون مصدريا على ما اجاز سيويو وادخل كما تقدم في نواصب المضارع وانما ان ولكن
 فلا يمكن كون اخبارها مفردا مستفهما لمعنى الطلب لما مر في كان واما الجملة الطلبية كالامر والهي والدعاء والجملة المصدرية كخبر
 الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا اري منعاً من وقوعها خبرا لهما في خبر المبتدأ وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تصبر فها انكم
 لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربت وارضيت زيدا ولكن عمر لا تصبره قال ولو ارادت لقالت وهي صادقة ان الرياضة لا تصبرها
 للشيب قوله وتلقها ما فتخ على الانصم اذا دخلت ما على ليت جازان عمل وتلقى دروي قوله قالت الا ليقا هذا الحمار لنا
 حامتنا او نصفه فقدى رفعا ونصبا والالفاء اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاول ان لا يعمل كما تقدم
 ما المجازية فاذا الفيت فما كاذبة ومذهب الجهم ويران ماء الكاف حروف وقال ابن درستويه انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن
 فيكون اسما والجملة بعد ما خبرها واذا اعلمت فما زائدة حرفية كما في قوله تعز فيما رحم من الله وروى ابو الحسن وحده في انما واما
 الاعمال ولا لعل لكن الاعمال اقل فيهما لضعف معنى الفعل فهما لان التوكيد الذي هو معناهما لتقوية الثابت لا لتحديد معنى آخر
 وبعدهما الاعمال في كذا وكذا او لعل او لعل كما رقياسها في الاعمال على ليقا شاعر عند الكسائي واكثر الخاتمة اذ لا فرق بينهما وبين ليقا فاذا اسم
 في انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما اذنك بهذه الحروف لكن الالف اولى بالاتفاق لعدم السماع ونوات الاختصاص بسبب ما
 وسيويو عن الاعمال في غير ليقا للسمع المشهور فيه دون غير قولهم فان لا تقير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد من
 وجب الكسر في موضع الجملة والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول والموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا
 اليها وقالوا لولا انك لانه مبتدأة ولولا انك لانه فاعل فان جاز التقدير ان جاز الامر ان نحو من يكرهني فاني اكرهه واذا اتته عبد القفا والها
 وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائما وعمرو ويشترط معنى الخبر لفظا
 او تقدير اخلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للبر والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذا ولذلك دخلت اللام
 مع المكسورة دونها على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينه وبينها او على بينهما في لكن ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام
 ويجوز الفاء وجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل
 على الجمل مطر وشذا عملها في غير ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي قوله فان لا تقير معنى الجملة اخذ في تفصيل
 معاني الحروف الستة فان المكسورة موضوعة لتأكيد معنى الجملة نقطة غير منيرة لها وان المفتوحة موضوعة
 لتكون بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائما ثم بلغني قيا مزيد وكذا اذا كان الخبر مضافا

نصيب الرجل
 بالكسر نصبا
 نصب والنصب
 غير ١٢٠٠٠
 ٢٩٢

رضى شرح كافي ج ١

ان الكسرية
في المصدر
مفعلة

فوبلغنى انك زيداى زيديتك فان ياء النسبة اذا الحقت اخر الاسم وبعد ما التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والمضربية
والضاربة فكذلك بلغنى ان زيداى في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكسراى من جهة عدم تقييد المصدر
للمعنى الجملية وتضيير المفتوحات معناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء اى مبتدأ بها سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيداى قائم
او كان في وسط كلامه لكنه ابتداء كلام اخر نحو اكرم زيدا انما فاضل فهو كلام مستأنف وقع على ما تقدم ومنه قوله لا يجوز ان يكون قوله
ان الفقه لله جميعا وكذا انكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن
وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكاية لا ابتداء الكلام المحكى وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال القم ما ان مفاعله
لتنوع بالعصبين وكذا كسرت بعد جواب القسم لان جملة لا محالة نحو تالله انك قائم وقد تفتح ان في جواب القسم عند المبرر والكوفيين اذا
لم يكن في خبرها لام وصل ذلك لتاويلها بالمفرد اى اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقيم المفرد الصريح جوابا للقسم
وتكسر ايضا اذا وقعت جملة لا محالة نحو لقيتك وانك راكبا قال تروما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لم يلبوا الطعامة لان الجملة
تقع حالة ولا دليل على كونها في تاويل المفرد كما مر فان قيل افتحها لتكون بتاويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالة قلت ذلك
اذا كان صريح المصدر لا الممثل به وتكسر ايضا اذا كان في موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم وكان عمره انما قائم
لان لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبر المبتدأ في تاويل المفرد وما اذا كان المبتدأ جارا ففتح ان في الخبر نحو ما هو
انك قائم وتكسر ايضا اذا دخلت في مبتدأ في خبره لام لا ابتداء فانها لا تجتمع الا المكسورة لان وضع لام لا ابتداء لتأكيد مضمون الجملة
كان المكسورة سواء في المعنى قوله وتفتح فاعلة نحو بلغنى انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفرد او كذا المفعول به نحو علمت
انك قائم اى علمت قيامك وكذا المبتدأ نحو عندى انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كى هذا انك قائم وكذا المجرور
نحو اخرجو عجمت من انك قائم قوله وقالوا لولا انك هو جواب ال مقدر وهو ان لا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بالجملة
بعد ما لا يجوز اظها رجزها كما تقدم في باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان كان خبرا لاسمية ظاهر غير مقدر ولا يجوز فتحها كما
ليكون ان مع جزئها في موضع المبتدأ والخبر محذوف وما على مذهب الفراء ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد ولا كما ذكرنا في باب
المبتدأ ففتح ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعنى ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان كانت اخلة على الجملة
الاسمية ولا يجوز فتحها ما تكون مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل وسيجيئ في حرف الشرط وكذا
يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قائم لا تدخل على الفعل ذلك لانها مصدرية ويندر دخولها على
الاسمية كما يجيئ في التقدير ما ثبت ان زيدا قائم كما في لو انك قمت سواء قوله فان جاز التقدير ان اى تقدير الجملة والمفرد
جاز الامر ان اى فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكن منى فاني اكرم الكسرية بتاويل فانا اكرم والفقه على
ان ان مع ما في حيزها مبتدأ محذوف والخبر اى فاكى اى ثابت له وكذا بعد اذا المفاجأة نحو قوله وكنت ارى زيدا كما
قيل سيدا اذ انه عبد القفا واللاهزام اى عبد قفاه اى لثيم القفا يعنى مفعان واللهزمتان عظامان تاهتان في الحيين
تحت الاذنين جمعهما الشئ بما حولهما كقولهم جث مذكيرة فالكسر على تاويل اذ هو عبد القفا والفقه على تاويل فاذا
عبودية قفاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قواك هذا اذ انك تقرير الكلام السابق قال تعالى ذكروا الله
موهن فذلکم خبر مبتدأ محذوف وان عطفت على هذا الخبر اى الامر ذكروا الامر ايضا ان الله موهن ان كسر فصل عطفت
ان مع جزئها على جملة المتقدمة المحذوف احد جزئها قال ان اذ اخفيت نار لمولة الفى بارفع تل رافعا نارى

رضي شرح كافي

٢٩٣

المواضع التي جاز
فيها الكسر ان الفقه
والكسرية
اصح منه سؤلة داريل
صفحة ١٢٢
من ازلت المرأة
اذا مات زوجها داريل
القوم اذ افتقر ادم ١٢

[illegible]

شد ما انك ذاهب وعزما انك قائم بالفتح فشد وعز فعلان مكفوفان بما قلناه او طامنا اوها بمعنى حقا معنى شد ما انك
 قائم حقا انك قائم اي في حق الا ان في لا تدخل على شد وعز كونهما في الاصل فعلان ويجوز ان يكون ما اسما معروفة تامنة كما هو
 سيبويه في لغا صنيعةك وبشما اعلى اي اسم الصنيع صنيعةك وبشما اعلى عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل مضوم العين يجوز استعماله
 استعمال الغيوبك تقول زيد فاسق كما ان عمر اصالح ليس ما ههنا كاذب كما كانت في قولك زيد صديق كما عمر اخي ولو كانت كافية
 لوجب كسر ان ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل ما زائدة وان محروقة بالكاف الدليل على زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك ههنا لكم
 الزموا الكاف مع ان هذه الزيادة كراهة ان يجيء لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمر اصالح اي هذا صحيح كصحة ذلك
 ونقول حقا انك ذاهب جحد رأي انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهل ان اذا جئت بانك فقلت انك ذاهب او انك ذاهب
 رأي فانك قائم فالوجه الكسر لانك لم تضطر مع ما الى جعل الطرفين خبرين لان كما كنت مضطرا اليه من دون انك ذاهب
 لان معمول ما في خبر ان يتقدم عليها مع ما لا يجيء في حروف الشرط نحو ما يوم الجمعة فانك سائر وما زيد فانك فاسق ولا يتقدم
 عليها من دون انك فاضطرت الى فتح ان مبتدأ وجعل الطرفين المقدم خبرا قال سيبويه يجوز ما في رأي فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر
 لانك غير مضطرا الى فتحها وتقول اما في الدار فانك قائم الكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار اما ان اردت ان
 الدار هذا الحديث وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف المذكور معنى الفتح في موضع التقديمات والكسر في مضان الجمل اولى من تعريف
 اي على كل موضع يصح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز في الفعل الاسم نحو قولك تعال
 ومن عاد فيتعلم الله منه فلا تعين الكسر فيه والفتح بعد هذا المفاجأة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح قوله ولذا لك جاز العطف
 يعني ولا جمل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسما منصوبا في محل الرفع لانها كالعدم اذا قد ثقتها التوقيد فقط فجاز لعطف
 على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه يختلف عبارة في ذلك يقول بعضهم كما قال المصلي عطف على اسم المكسور بالرفع وبعضهم يقول
 على موضع ان مع اسمها كما قال الجوزي وكان الاول نظرا الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان وهو مرفوعا عليه كالا
 دخول فيبقى على كونه مرفوعا لكن محلا لا شغلا لفظه بالنصب فان كالدال في لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو الاسم وحده كالا
 مع الحروف الدال عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظرا الى ان اسمها لو كان وحده مرفوعا في محل
 كان وحدة مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس مجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان كالدال مرفوعا باعتبار
 وانما يمتد بها اذا اعتبرت العطف والشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة في محل كانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد
 على ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست اسما فاولى ان يبق العطف بالرفع على اسمها وحدة وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا من هذا قول الخليل
 او حكا راجع الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمر والمفتوحة التي في حكم المكسورة فعملت ان زيدا قائم وعمر فان
 ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المرفوع من جهل ان التقدير علت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها خبر
 واحدة مسئلة مفهولة علت كما ان ان المكسورة مع خبرها بتقدير اسمين اعني المبتدأ او الخبر فحكم المفتوحة بعد افعال القلوب
 حكم المكسورة في قيامها مع ما في خبرها مقام الاسمين وفيما قال المصنف مع هذا التحقيق الباطن والتدقيق الكامل نظروا ذلك لانا
 بعد تسليم ان المفتوحة مع ما في خبرها بتقدير الاسمين تقول ان ذينك الاسمين بتقدير المرفوع فعملت ان زيدا قائم وعمر فان
 قائما ثم قولك علت زيدا قائما بتقدير علت قيام زيد كما مر في افعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع
 خبرها بتقدير المرفوع اذ انك الاسمان بتقدير الاسم المرفوع هذا مع ان الحق ان مع ما في خبرها ليست بتقدير اسمين بل

ان المكسور
 ان المكسور
 ١٢٩٥
 رضى شيخكم كافي

من اول الامر يتقدّر اسم مفرد اعني المصدر الذي ذاك الاسمان المنصوبان مؤولان به في هذا التخييل انه رأى
سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى واذا ن من الله ورسوله الا يؤذوا ذان بمعنى اعلام وكذا الاستشهاد
بقوله تعالى فاعلموا اننا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة يتقدّر بخبر من الاقل والتقدير ابغاة
وانتم بغاة فلو كان المفتوح بعد فعال القلوب حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور بعض الفاعلة لما رأى سيبويه
يستشهد المكسورة بالمفتوح فقال ان المفتوح حكمها اسم حكم المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانها حرفان
موكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع في نحو بلغني ان زيدا قائم وعمر والسيرة في ومن اخذ اخذ لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه
وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوح مطا اذ لم يبق معها معنى لا بد له بل هي مع ما في خبرها في تاويل اسم مفرد
مرفوع او منصوب ومجرب كما ذكرنا فاسمها كـ بعض حروف الكلمة ونظرا في سعيد فيقول ان قوله نعم ورسوله عطف على الضمير
في برئ وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجاء والمجرور اعني قوله من المشركين مقام التوكيد ونقول سوله مبتدأ
خبره محذوف اي ورسوله كـ وليست الجملة معطوفة على ان مع ما في خبرها بل الواو اعتراضية ويقول في قوله فاعلموا البيت ان
ما بقينا في شقاق خبرنا واد قوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله ولا انا من يزد هير وعيد كـ ولا اني بالمشي
القيد اخرق بعد قوله فلا تحسبن اني تخشع بعد كـ بشئ ولا اني من الموت افرق لان قوله ولا اني بالمشي في القيد اخرق عطف
على اني تخشع فلو جعلنا قوله ولا انا من يزد هير وعيد كـ جملة اعتراضية لكانت كـ اخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك
الا عند المبرر ولو روي ولا اني بالمشي في القيد اخرق بالكسر لا ارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا من يزد هير مستانفا ولا
مكررة وحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكر جواز العطف على محل اسم
ان بالرفع لكن الثقل في جميع الكلام بمنزلة ان يعني في جواز العطف المذكور وتفاوتهما في ان اللام لا تدخل على ما في خبرها دون
ان كما يجيء وانما كان لكن مثل ان لان معنى الا مبتدأ بعد لم يزل لان الاستدراك في الحقيقة معنى راجع الى ما بعده اذ هو حفظ
حكم السابق نفي كان واذا كانا عن ان يدخل في اسم المنصب لكن نقولك ما قام زيد لكن عمر اقام حفظت فيه عدم القيا
عاقوم من قول عمر فيسوكذا في قام زيد لكن عمر والوقف اجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا كونه في الا
مبتدأ ومنعه غير الخروج عن معنى الابتداء بما اوردت فيه الحروف من المعاني وهو الحق والوصف وعطف البيان والتوكيد
كالمنسوق في جواز الحمل على المحل عند الجرمي والفراء والزجاج ولم يذكر غيرهم في ذلك لا منع او اجازة ولا اصل الجواز اذ
لا فارق قال الزجاج قوله نعم علام الغيوب في قوله قل ان ربي يقدر بالحق علام الغيوب بصفة زب ويحتمل رفعه جوهرا آخر
ولم يذكر البديل والقياس ان يكون مثل سائر التوابع في جواز الرفع نحو ان زيد بن استخسنتهما شأنا لهما بالرفع كما جاز ذلك
في اسم لا المتبرئة المشبهة بليس هو لا جل في الدار لا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا بعد معنى النج فلا يجي زعندهم
ان زيدا وعمر قائمان واجازة الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم لا مبتدأ والعامل
في خبر ان ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمر معا فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعا واحدا في ذلك
لا يجي لان عوامل الفوع عندهم كالمؤثر الحقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب والواحد الذي لا يجي الا يصدر عن مؤثرين مستقلين
في التأثير كما ذكر في علم الامول لانه يستغنى بكل واحد من المؤثرين عن الآخر فيلزم من احتياجهما عدم استغناء عنهما ولو فرق بين
بالعطف نحو ان زيدا وعمر قائمان خارجا لم يأت الفساد الذي ذكرنا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب التثنية كقوله نعم وجعلنا

لا
وله وادناه مستوفى
وتداول به من قولهم
ثلاث لا يروى
عزيرة ١٢ اس سره
الخرق بالتحريك
الدهش من الخوف
او الجيا خرق بالهمز
فخرق واخرق
اد شته ١٢ اس سره

رضي شرح كافي ٢٧

٢٩٤
القول
مدح
علم
ان
مكتف

والنهار لتسكنوا فيه وتتبعوا من فضله وإذا قدمت الخبر على العطف فاما ان تاتي المعطوف بالخبر ظاهر نحو ان زيد قائم وعمر كل
 وتحذفه وتقدره والاكثر المحذوف نحو ان زيد قائم وعمر ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المقدر لان قائم لا يكون خبرا عن اسمين
 فانما اجاز الكسائي نحو ان زيد وعمر قائمان لان العامل عند في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدأ لان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين
 الا في مبتدأ دون الخبر والعامل في خبر ان اسمها لان المبتدأ والخبر يترافعا عند فلا يلزم صدور اثر عن مؤثرين والعامل توسط
 من مذهب سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطبوعا ويجوز مطبوعا بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه صينيا او معربا
 مقدرا لاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد اعيان وان الفق وعمر قائمان والا فلا لانه لا ينكر في النظم كما
 انكر مع ظهور اعراب في المتنوع وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهر اعراب مستبعد ولا يكاد اذا خفي اعراب المتنوع
 ولا يلزم ما يفتقر الى المستقلين على اثر واحد لان مذهب في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي واما قوله تعالى الذين آمنوا
 والذين هادوا والنصارى والصائبون من امن فعلى ان الواو في والصائبون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدأ محذوف والخبر
 والصائبون كك لسد خبر ان مستدودا لانه عليه كافي يا يتم يتم على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالدين
 رحلة فاني دقيار بها الغريب اي فاني وقيار كك بها الغريب ومعهم سيبويه قبل الخبر رفع تأكيد اسم ان المبتدأ وكذا المعطوف غير متوكل
 الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد اعيان ذاهبان خبرها بلا خلاف مثل ذلك نادى بجزء بعض التجويز بناء الاسم واجاز
 الكسائي رفع المعطوف على اول مفعول ظن واخواته ان خفي اعراب الثاني فوظنت غلامك زائري وعمر وليس بشئ لان ظن خبر
 معنى الابتداء وصير مضمون الجملة مفعولا به واذا صنعوا ذلك في البيت ولعل لما فيه ما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح
 وانما اشترط خفاء اعراب الثاني ليكون المفعولان في الظن كما سم ان وخبرها فيقل الشنا عن قوله خلافا للمبرد والكسائي الظن ان هذا مستد
 الفرع والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذکور في كتب النحويين ولكن كك اي في احكام المحل على المحل قوله ولذلك دخلت اللام
 ولا جل كون المكسورة مع جزئها في تقدير الجملة قوله ونها اي دون المفتوحة اعلم ان هذا اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم كان
 حقه ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التوكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاحذفوا اللام
 وصدر وان لكونها عاملة والعامل حري بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل راعوا مع تأخير اللام شيئين
 احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكون هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اعني المبتدأ والخبر المقدم
 او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم فزيد قائم ولقائهم زيد وطعامك زيد اكل لا تدخل مع التأخير الا على احد هذه الثلاثة
 نحو ان من الشعر حكمة وان زيدا لقائهم وان زيدا في الدار قائم ولا يدخل على متعلق الخبر للتأخر عن الخبر فلا يق ان زيدا قائم لفي الدار
 لتلاخيص حقه اكل النفس بتأخيرها مقصد الكلام عن جزئي الكلام الذين هما عدتان وانما يدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها
 بطرف هو الخبر نحو ان علينا الهدي او بطرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار زيدا قائما لا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله للنقص
 حقه من التصدير قوله تعالى وان منكم من يبطل ان الاولي في لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة
 من اوصفتها وانما تدخل على الخبر اذا لم يكن ما ضيفا يجوز ان قد فلا يجوز ان زيد القائم ويجوز ان زيد القدر كما جاز ان زيد القدر
 لقرب من من كما مضى في شرح جواب القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها فيهما وان لم يدخلها فقد نحو ان زيد النعم الوجل وبئس
 الرجل كما مر هناك وان كان الخبر مضارعا مقصدا بالجر والتنفيس جاز دخول هذه اللام فيه نحو ان زيد السوف يخرج
 خلافا للكوفيين وذلك ان اللام لا ابتداء ومعناها التوكيد ولا يفيد الحالية كما توهموه حتى يتناقض مع وحرف التنفيس

٣٩٤

تحقيق القول
في كين

ان في شرح كافي

الشجرة العذوة
 الكبيره وكل الشجره
 قدس حمزه
 افعى اى خرجه
 القضاء اس مره
 جبر عليم
 ربه اى جبر عليم
 جباية نفسم الظم
 اس سره

رضی شرح کلا فیدہ ۲
۲۹۸

ملك الامم ملكه
 ما يقوم به من
 في القدر المسمى
 اداة قد غفر الله
 الربيع جابر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام في القلعة الحصينة
و جعله من الرسل المرسلين
الذين جاءوا بالبينات والهدى
والرحمة من ربهم

30

20

رضي شرح كافي ج ١٢

كان
وكان

٥٤
يقرب من التفسير
الذي هو في التفسير
الذي هو في التفسير

حتى لا يخرج عن أصلها بالكيفية والكيفية هي جواز دخولها على الأفعال كلها قياساً نحو قوله بالله ربك ان قتلت مسلماً
وجبت عليك عقوبة المقتول وهو ان تزيينك لنفسك وان تشينك لغيره وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذه الالام
الفارقة فذهب ابن علي واتباعه انها غير لام الابتداء التي تجتمع مع المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق
في مثل ان علمت زيدا قائماً ولما دخلت فيها لا يدخله لام الابتداء في نحو قوله ان قتلت مسلماً وان تزيينك لنفسك وذهب الجاهل
الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت زيدا قائماً ان التعليق واجب لو دخلت على اقل مفعول افعال القلوب الا انها
لا يدخل بعد الأفعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر ويدخل على المثقلة اما على المبتدأ المؤخر والخبر وقاسم مقامه في
الامثلة الواحدة في التنزيل لم يدخل الا على ما كان خبراً في الاصل نحو ان كانت كبرى وان كنت من قبل لمن الغافلين ان جلدنا
الكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصب الاول مخلوفاً عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام
الابتداء يقال تصور ان يكاد الذين كفروا ليرلقونك بابصارهم وان كادوا ليفتنونك واما قوله ان قتلت مسلماً وان تزيينك لنفسك
فشاذ وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء وبينها معها في الأفعال فجعلها في الاسماء المحففة واما في الأفعال فقال ان يافية واللام بمعنى
الا لان المحففة بالاسم ولي نظراً الى اصلها والتأنيء بالفعل اول لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين يقولون انما نفي
مطرد دخلت في الفعل او في الاسم واللام بمعنى الا ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه خلاف الظاهر قالوا لو جاز ذلك لجاز جاني القوم
لزيد اي الا زيد ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اخفى بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص ما بالابتداء باستثناء بعد النفي ومنع ابو علي في
المكسورة المحففة المعلقة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياساً على المفتوحة وقد مر ذلك في باب الضمائر قوله
وتخفف المفتوحة فتعل في ضمير شان مقدراً قد مر ذلك في ضمير الشان مع الخلاف في ذلك وحكي بعض اهل اللغة انما في الضمير في
السنة نحو قوله اظن انك قائم واحسان مذاهب هذا رواية شاذة غير مرفوعة واما في الضرورة فجاء في المصنف فقط قال فلوانك في يوم الرخاء
سالتني فراك لم اغل وانت صديق وقال يا نك ربيع وغيث عريم وقد ما تكون هناك التماساً لقوله ويلزمها مع الفعل او قد مضى شرح
في نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجزئة نحو قوله ان هالك كل من يخفي وينتقل وقد تكون مصلة
بلا نحو علمت ان لاشي لك او باداة شرط نحو علمت ان من يضربك اضربه او يرب نحو علمت ان ربي خيم لي على مذاهب الكوفيين او بكون نحو
علمت ان كره غلام لي قول الله وكان للتشبيه وتخفف فتلحق على الا فصح ولكن للاستدراك بتوسط بين كلامين متقاربين معنى وتخفف
فتلحق ويحذف معها الواو وليت للفتى واجاز الفراء ليت زيد قائماً ولعل للمازجي وشذ الجوزي بها في كل قولان قال بعضهم انها غير مركبة
لعدم الدليل عليه ومن ذهب الى تحليل ان اصل كان زيد الاسد ان زيد كالاسد قد متاداة التشبيه لتوذن من الاول الامر
بقصد التشبيه فوجب فتح المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على لفظ المفردات فتفت لفظاً وهي في المعنى باقية
على حالها لم تقصر بالفتحة حرفاً مقصداً رياء وصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا عمل للكاف كما كان لها حين كانت في محل خبر ان اضربها
كجزء الحرف كما ذكرنا ان ليس لكاف كذا واكثر محل لصيرورتها كجزء الاسم ولا يطلب ما يتعلق به كما كانت تطلبه حين كانت في
محل الجزاء لانها خرجت بالجزئية عن كونها جازية فاذا خففت كان فالاصح النفاذها وقد جاء كان وردي به رشاً اخذت قال وصعد
مشرق الفجر كان ثدييه حقان واذا لم تعالها لفتا فيها ضمير شان مقدراً عندهم كافي ان المحففة ويجوز ان لا يقدر بعد الضمير
لعدم الدعي اليها كما كان في ان المحففة لكن لما لزم الفعلية التي تليها ما لزم ان المحففة من حروف العوض قوى اضمار الشان بعد
اجراءها مجزئ ان ولزم حروف العوض في الفعلية يقوى كونها مركبة من الكاف وان ويجزئ بعد المعلقة اسمية كقول عبات له

وحاصلها ان كان قدس على بها حين تشرع وفعلت كقولهم كان لم تكن بالامس وقوله في فتح البلاغة كان قد وردت الاطراف
 وقوله انما الترحل غير ان ركابنا لما نزل برحالتنا وكان قد اى وكان قد زالت بها وان جاء بعدها مفرد كقوله تمشى بها الله ما تمشى
 تصيح كان بطن حبل ذات اودين متمم الحز و غير ضمير الشأن اى كان بطنها بطن حبل وقوله يروى ما توافينا بوجه مقسم كان ظبية
 تقطوع الى ناظر السلم برفم ظبية يجوز ان يكون ظبية تقطوع لجملة اسمية وان يكون تقطوع صفة ظبية واسم كان محذوف اى كانها ظبية
 بالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على ان ان زائدة اى كظبية قوله ولكن هي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة
 من الاوان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلة لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا نقيد ان بعد
 ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعد ما ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى
 المتحرك والاصل عدم التركيب قوله بين كلامين متغاثرين معنى اى فى النفي والاثبات والمقصود التغاثر المعنوي لا اللفظي فان
 اللفظي قد يكون نحو جاثي زيد لكن عمر الم يحى وقد لا يكون كقوله تعولوا اراكم كثير الفشل ثم الى قوله نعم ولكن الله سئل
 اى ولكن الله لم يركم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمر مسافر ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفى تنافيهما بوجه
 ما قاله فان ربك لذ فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل لا يبق به
 ان يشكر للفضل ومثله كثير فاذا اخففت الغيب ويونس والاحفش اجاز اعمالها مخففة ولم يثبت بشاهد ويجوز دخول الواو
 عليها مخففة ومشددة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء فى الشرح حذ
 نون المخففة للسالكين قاله فليست بآتيه ولا استطيعه ذلك اسقنى ان كان ما ذكره وفضل قول وليت المتقنى اه قد مضى
 شرحه فى اول هذا الباب قول ولعل للترجى وشذا كجى بها فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وجاء لعت بعين غير محجة
 ولعت بعين محجة واخرها نون وجاء رعن ورغن بجعل الراء مقام اللام لان وان ولعاء بالمد قاله لعاء الله فضل عليكم بشئ
 ان امكم شريتم وقد تلحق لعل تاء الثانية كما فى ربت فيقال لعلت وعقيل يحزون بلعل مفتوحة اللام الاخرى او مكسورة
 وكذا لعل مكسورة اللام او مفتوحة قاله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابى المغوار منك قريب وهو مشكك لان جها
 عمل مختص بالحروف ورفعها المشابهة لافعال وكون حروف عاكسة عمل الحروف والافعال فى حاله واحدة مما لم يثبت وايضا ان الجاء
 لا بد له من متعلق ولا متعلق لها ههنا كظاهرا ولا مقدرا فى مثل لولا الدخلة على الجور والمضمر عند سبويه جائز لا متعلق لها وفى
 البيت الذى انشدناه ان روى بفتح اللام الاخرى فاحتمل ان يق اسم لعل وهو ضمير الشأن مقدرا ابى المغوار مجرور باللام مقدرا
 حذفت لتوالى اللامات اى لعل ابى المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يق ثانى لاى لعل محذوف واللام المفتوحة جارة
 للمظهر كما نقل عن الاخفش انه مع من العرب فتح اللام الجارة الدخلة على المظهر ونقل ذلك ايضا عن يونس وابى عبيدة والاهم وان
 روى بكسر اللام فضمير الشأن ايضا مقدرا مع حذف ثانى لاى لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى فى لام الجور ويجوز فى هذه الرواية
 ان يق الاصل لعا اى انتفش دعاء لفاد غم تنوينه فى لام الجور وهذه الوجوه متعذرة فيما انشد ابو عبيدة لعل الله يمكننى عليها
 جها را من زهير واسيد مجر الله واللام الاولى فى لعل زائدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التنوين فى الحروف
 بالزيادة لان مبتناها على الحفزة والبصرى ان نظروا الى كثرة التصرف فيها والتعجب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمي بها المتصرف
 عند البصريين للتركيب والعلية وكذا عند الكوفيين لشبه الجملة والعلية لانها ليست نوازنا كلامهم واعلم ان حال الاسم
 والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها كما كانا قبل دخولها لكن يجب تاخير الخبر هنا الا ان يكون ظرفا او جارا او مجرورا فيجوز

واللام فى قوله
 كسبانى
 ويحبلى
 احصاها
 واثبت
 جابت
 بعين

نفاة لعل

٥٠١

روى بفتح اللام

الفاء للترتيب

رغبت في كافي ج ٢

٥٠٢

تمامه يسقط
اللو يلى الدخول
فحول فنق عن
فالمقراة لم
رسمها لما
استخدم من
جنور وشمال

البدان النذارة
والغنى من

ولا تستوى الحسنه ولا السيئه ولا يستوى الاحياء ولا الاموات لان الاستواء بمعنى التساوى فاذا انقضى المساواة من احد الطرفين
فلا بد من انتفاءها من الاخر ايضا وما قيل من ان زيادة الدفع وهم ان المنفعة هو المقياسان المقيدان بقيد الاجتماع في وقت فليس بشئ كان
نفي الشئ مطا واردة نفيه مقيد اخلاف الظن كما تقول ما جئتني رجل وتريد رجلا قصيرا ونحوه فان كنت العامل فقلت ما جئتني
زيد وما جئتني عمر فهو عند سبويه نفي للجيتين المنقطع احدهما عن الاخر كأن الخاطب توهم ان حصل مجيئي كل واحد منهما لكن منقطعاً
عن مجيئي الاخر فرفعت بهذا الكلام وهم وعند المازني هو نفي بملحق المجيئين ايضاً كما كان من دون تكرير العامل في هذا القول اقرب
ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفاية لزيادة لا بعد الواو واكثر قوله والفاء للترتيب اعلم ان الفاء تقيد بالترتيب سواء كانت
حرف عطف او لا فان عطفت مفرداً على مفرد ففائدتها ان ملابس المعطوف بمعنى الفعل المنسوب اليه الى المعطوف عليه
بعد ملابس المعطوف عليه بلا حمله فنعني قولك قام زيد فعمرو اي حصل قيام عمر وعقيب قيام زيد بلا فصل ومعنى ضرب
زيد فعمرو اي وقع الضرب على عمر وعقيب وقوعه على زيد واذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد بالترتيب
ليس في ملابستهما لدول عامهما كما كان في نحو جئتني زيد فعمرو بل في مصادر تلك الصفات المتتالية نحو قولك جئتني زيد
الاكل فالناظر اي الذي يأكل فينام كقوله يالهف زياً بنه للحارث الضابي فالناظر فالايب اي الذي يصبح فيغتم فيؤب ان لم يكن
الموصوف واحد بالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قولهم في صلوة الجماعة يقدم الاقرء فالافتة
فالا قدم هجرة فالأسن فالاصم وجماء وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون التي
قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمر وقد تقيد فاعطف في الجمل كون المذكور بعدها كلاماً مرتباً في الذكر على ما قبلها
لان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقولهم ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فنبش مشوى المتكبرين وقوله
واورثنا الارض نتوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشئ او مدح يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب
عطفت تفصيل الجمل على الجمل كقوله نعم ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وتقول اجبتك فقلت لبيك وذلك لان
موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قولهم وكرم من قريه اهلكنا ما نجاءها باسنا بياك لان تبييت الناس تفصيل للاهلاك
الجمال قد يجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاجي تقول العرب مطرنا ما بين زباله فالثعلبية بمعنى ما بين زباله
الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زباله فالثعلبية بحذف بين مع كونه مراداً بيقوم المضاف اليه مقام المضاف ويعرب
بالعراب وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما قولنا فقد ما ولا يجوز حذف ما لا ضرورة
فلا تقول مطرنا زباله فالثعلبية وهي احسن الناس قرننا فقد ما وحكى اجارية عن هشام ومثل قوله ففانك من ذكر
حيث منزل البيت ان الفاء فيه بمعنى الى اي منازل ما بين الدخول الى حوصل الى المقراة فان قلت كيف هذا وانت لا تقول
خرجت الى عمرو الى زيد اذا الفعل لا يتعلق به حرفاً جر بمعنى واحد كما مر بلا عطف قلت قد يستعمل في تحديد الاماكن نحو قولك
اشريت ما بين الموضع الفلاني الى ارض زيد الى ارض عمرو الى ارض خالد بحذف الواو تخفيفاً لالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي
ايادار سلمي بالحورية اسلمى الى جانب العمان فالمشقة اقامت بالبردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرثم ومسكنها بين
العرب الى اللوى الى شعيب ترعى بحن فقيم ثم فاذا اكثر ذلك مع حرف الجر اعني الى فحذف مع فاء العطف التي هي بمعنى اولى بل
هو واجب لا متناع اجتماع حرفي عطف ويجوز ان يكون المعنى تغايب منازل الدخول فنزل حوصل فنزل المقراة وكذلك في
غير هذا الموضع واما قوله يادار مية بالعلياء فالسند والفاء فيه لافادة الترتيب في الذكر لانه يذكر في تعريف الامكنة

٥٠٣

الاخص بعد الاعمال فكان العلية موضع وسيع مشتمل على مواضع منها السند وهذا كما تقول ادى ببغداد فالكرخ فاذا انقبت
 قولك جاني زيد فمرو فقلت ما جاني زيد فمرو فانت ناف لتعقيب مجي عمر لمجي زيد فيمكن ان يحصل المجيئان في حاله وان يحصل
 مجي عمر قبل مجي زيد هذا الذي ذكرناه كانه حكم فاء العطف والتي لغير العطف ايضا لا يخفى من معنى الترتيب هي التي تسمى فاء
 السببية وتختص بالكل وتدخل ما هو جزء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيت فاك من جارك فاعطه ويدونها نحو زيد فاضل
 فاك من وتعرف بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل لفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطيا فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاك من
 وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال ثم امرهم ملك السموات والارض وما بينهما بما فليدقوا في الاسباب قال نعم انا خير من خلقتي من
 نار وخلقته من صين قال فخرج منها اي اذا كان عندك هذا الكبر فخرج وقال رب فانظري اي اذا كنت اعنتني فانظري
 وقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك
 لا غويتهم وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعد سببا لما قبله كقوله نعم اخرج منها فانك
 رجم وتقول اكرم زيد فانه فاضل فلهذا تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الام دخلت على ما هو الجراء في المعنى ذلك انك
 تقول زيد فاضل فاك من فلهذا دخل على الجراء فاذا عكست الكلام فقلت اكرم فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط ثم اعلم
 ان لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمر ولكن لا يلزمها
 العطف نحو ان لقيت فاك من ثم ان قد يوثق في الكلام بفاء موقعها موقع انشاء السببية وليست بمجايل هي زائدة وفائدة زيادتها
 التنبيه على ان ما بعد هاء لام لما قبلها لزوم الجراء للشرط وذلك كما تقدم في اذا غير المتضمنة للشرط نحو قولك نعم اذ جاء نصر الله والفتح الى
 قوله فيسبح وتذكر مجي زائدة في غير هذا الموضع المذكور نحو زيد فوجد عندنا لا خفش وقولع فاذا اهلكت فوجد ذلك فاجزعي ثم اعلم ان
 افادة الفاء للترتيب بلا محلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل مقام في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبيا لما تقدم كقوله تعالى انزل من
 السماء ماء فتصيح الارض خضرة فان اخضرار الارض يتبع نزل المطر لكن يتم في مدة واحدة فتجزي بالفاء نظر الى ان لا فصل بين نزل المطر وابتداء
 اخضرار الارض بل هو متصل نظر الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله جلنا نطفة في قرابين ثم خلقنا النطفة علقة نظر الى تمام
 صيد وخلق علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظما فخلقنا العظام عظما فخلقنا العظام عظما فخلقنا العظام عظما فخلقنا العظام عظما
 خلقا آخر نظر الى تمام الطول الاخير اما استنباط ما في المرتبة هذا الطول الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله ثم مثلها
 به لان اي مثل الفاء في الترتيب لانها تختص بالهذه والترابي ومن ثم قال سبيوية في مرات يزيد ثم عمر ان المتردد وان لا تكون
 الا عاطفة ولا تكون للسببية اذ لا يتراخي السبب عن السبب التام ولا تنقطع المفصل على الجمل كالفاء وتكون في الجمل خاصة
 لاستبعاد مضمون ما بعد هاء عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبتها كما ذكرنا في قوله نعم ثم انشأناه خلقا آخر وكقولك تخلق السموات
 والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا يرحمهم ربهم لو ان الاشرار لجحاق السموات والارض مستبعد غير مناسب
 وهذا المعنى في التراخي ويجوز ان يكون قوله تعالى فخلقنا العلقة ثم قال ثم كان من الذين امنوا فان ايمان بعيد المنزلة من فاك الرتبة
 والاطعام لا نسبه بينه وبينها وكذا قوله استغفر ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة والاعطاف بالكلية اليد توب بين طلب المغفرة
 بونا بعيدا وقد يجيئ ثم لمجرد الترتيب في الذكر التدرج في درجة الارتقاء وذكر ما هو الاول ثم الاول من دون اعتبار التراخي البعد
 بين تلك الدرجات ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده *
 فالمقصود ترتيب درجات المعالي المذمومة فابتداء بسيادة ابيه ثم بسيادة جد لان سيادة نفسه به اخف ثم بسيادة

فمجيئ انك لا تنافي
 بين السببية
 والعاطفة

٥٠٥

رضي شرم كافي ج ٢

اول باب

منه ودفن في قبره
مسلمه
الحزب الثقلاني
تقول حزب الثقلاني
والحزب ١٢ مسلمه

معلقان

لا
 في سبغ في الترخ
 و قيل سبغ في سبغ
 من التماسية شربها
 انعموا و استعملوا

في تبيين
 ٥٠٨

اقسام الطلب فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو ولا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة واما التقني فحوليت لي فرسا او حمارا فانما فيه
 الجمع اذ في الاغلب من العادات ان من يمتني احدهما لا ينكر حصولها معاً واما التخصيص نحو حذرتك تعلم الفقه او الفخو و هذا لا ينظر
 زيدا او عمرو او العرض نحو الاستعمال الفقه والافتقار لا يضرب زيدا او عمرو او الفكا لا مرفي احتمال الا باخذ والتحيز بحسب القرينة ولما اكثر
 استعمال اوفى الا باخذ التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيات ان لا تسخر و انما او تسخر بها واغبرت السرخ
 فان سيات بمعنى مستويان وهوبين الشيثين قال سيات كسر غيفة او كسر عظم من عظامه فاذا انقبت الخبر نحو رايت زيدا او عمرو
 فان اردت نفى رويتها معا قلت ما رايت واحدا منهما او ما رايت احدهما او ما رايت زيدا ولا عمرو او ان اردت نفى رويتها فان
 تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب سميت نحو ما رايت زيدا او ما رايت عمرو او ان لم يتعين عندك او تعين
 لكن قصدت الا بتمام قلت ما رايت زيدا او عمرو فيكون المعنى ما رايت احدهما او رايت الاخر وكذا اذا انقبت الامر وهو المعنى كما اذا
 قلت مثلاً في اضرب زيدا او عمرو اذ القياس لا تضرب زيدا او عمرو اي قلته ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان في
 الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق بين الامر والنهي لا بين الخبر المتيقن والمنفي في نحو رايت زيدا
 او عمرو او ما رايت زيدا او عمرو قلت لا يبقى فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدد اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرو
 او خالداً فالمعنى في اصل الوضع اضرب احدهما ولا تضرب الباقيين واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرو او خالداً فالمعنى لا تضرب احدهما
 واضرب الباقيين وكذا في الخبر نحو ما رايت زيدا او عمرو او خالداً او هذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادة ثم انه
 اذا استعمل لفظ واحد وما يؤيد معنى في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز
 ان يراد الواحد فقط ايضاً تفسير ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرحاً بالواحد رايت واحداً من زيد وعمرو مثلاً وكذا انما يؤيد
 معنى الواحد رايت رجلاً منهما او رايت زيدا او عمرو فان كان احد من الالفاظ الثلاثة اذ انك رايت واحداً منهما فقط واذا قلت في غير
 الموجب ما رايت واحداً منهما او ما رايت زيدا او عمرو فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة وان احتل ان تزيد
 به الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحداً منهما ولقيت الاخر لكن لا يظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحداً
 منهما فكيف بما فوق الواحد اي المراد نفى رؤية كلهما وانما كان ذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحداً منهما او ما يؤيد
 معناه نحو لقيت زيدا او عمرو فقد اخرجت واحداً منهما ما كان اصله اي عدم الرؤية فيبقى الاخر على الاصل اي غير مرئي واما اذا قلت
 ما لقيت واحداً منهما او ما يؤيد معنى وهو ما لقيت زيدا او عمرو والا اصل عدم الرؤية ولم تصرح فيه الا بعدم رؤية واحد منهما
 فبقوله الاخر على اصله من عدم الرؤية لولي فيكون نفياً لمطلق الرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الرؤية كان عليك ان لا تأتي
 بفعل رايت لا واحد ولا اكثر حين تخشى قوم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيه ان تقول ما رايت من جنس الرجال
 فناد عاك الى تعيين نفى الرؤية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيان ان ذلك الاصل لم يخرج عما كان عليه بتعلق الرؤية باقل ما يكون وهو
 الواحد فكيف بما زاد واذا اتقرر هذا ظهر لك على قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب وذلك ان النكرة تفيد الواحد
 والوحدة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب كما مضى فان قصد التخصيص على العموم فيما لقيت رجلاً او ما لقيت واحداً قلت
 ما لقيت من رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلاً اي ما لقيت شيئاً واحداً من هذا الجنس ما رايت جماعة
 واحدة منه نعم عدم من يمتلئ الاستغراق وغيره ومع من يصير الاول نفساً في استغراقه جميع مشنيات هذا الجنس والثاني في
 استغراقه جميع جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدا او عمرو ما رايت زيدا لا عمرو في الاظهر وكن معنى لا تضرب زيدا او عمرو

١١ الفصحة على الزنودين
 المقترضة على الزنودين
 وبق للقوم اذا ارادوا
 عن سبيلهم او تفردوا
 قد ثلثت انما هم
 مثال الشيء زفدو
 مثال الشيء ارفع ١٢
 س سر الزنودان
 الساربان على اس
 البر يوضع عليهما
 الفصحة وعلق بينهما
 الكبرة ١٣ سر
 الصيف

5.9

٥٠٩
 دلك الحزيف المطر
 في ذلك الوقت
 شيخ
 الشيخين المعجمة وقم العيز
 المعجمة قال ابن اسيد
 في شرح الكمال شيخ
 بدار واحدة وقال
 ام المصطفى
 ابن سيد شيخنا
 شفت وشفت وشفت
 النعيم ورحمهم وادعهم
 شيخنا وشفت وشفت
 بكم لهم وكون الذين
 في القوت وداروا
 في القوت وداروا

الاستفهام وضعاً وهي مع اداة الاستفهام التي قبلها بمعنى اى فشاركتم همة الاستفهام التي هي ايضاً عريضة في باب الاستفهام
 وعادتها حتى كانتاً معاً بمعنى اى واما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام اذ اصلها قد نحو قول نعم هل اى على الانسان واما
 المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام اثم بالهمزة او بهل ولا تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذ كان
 ام مستفهماً بعن اسم داخل في عموم تلك الاسماء وفي الحكم المنسوب اليها لان اسماء الاستفهام اذا استفهم بها عمت في الجميع
 فيغنى عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمر ولا معنى قولك ام عندك عمر مستفاد من قولك من عندك
 فان لم يدخل المستفهم بام في عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام عندك حمار وبن زيد ام عندك عمر او في الحكم المنسوب اليها
 نحو من عندك ام ضربت عمر او من ضرب ام من تشتم جاز وقومها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين واشياء
 ثابتة احدهما واحد ما عند المتكلم لطلب التعيين لا يضاف مع الهمزة بمعنى اى واما يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه
 بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اى فحوايه بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام
 وما بعدها على كلامين لانه اضرب عن الكلام الاول وشرع في استفهام مستأنف في اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول
 وقع غلطاً في حقوقه انما لا بل ام شاء او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام اخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى
 ام يقولون افترناه وقول ام اتخذنا مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انما لا بل ام شاء والهمزة الاستفهامية
 في نحو ام يقولون افترناه قل فانوا وقد يجيء بمعنى بل وحده كقوله تمام انا خير من هذا الذي هو محمد بن اذ لا معنى للاستفهام ههنا
 وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تمام ام هل تستوى الظلمات والنور وقوله من هذا الذي هو جند بكر وقوله
 ام كيف ينفع ما يعطى العلوق بزيغان انف اذا ما مضى بالبين في مثل معنى بل وحده والمقصود ان الكلام معها على كلامين
 دون المتصلة ولهذا سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي وجواب المنقطعة لا او نعم لانه
 استفهام مستأنف وثالثها ان يليها المفرد الجمل بخلاف المنقطعة فانها لا يليها الا الجمل طاهرة الجزئين نحو اريد عندك ام عمر
 عندك او مقدر احد هما نحو انما لا بل ام شاء اى هو شاء قال جارا لله لا يجوز حذف احد جزئي الجمل بعد المنقطعة في الاستفهام
 لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس اقول اذ كان الاستفهام المقدم بغیر الهمزة لم يلتبس بالمتصلة ثم اعلم ان
 اذ اولي المتصلة مفرد ولاولى ان يلى الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتاويل اى والمفرد ان بعدها بتاويل
 المضاف اليه اى فحوازيه عندك ام عمر بمعنى ايها عندك وافي السوق زيد ام في الدار اى في اى الموضعين هو ويجوز الجمل
 بين ما وليا هما نحو عندك زيد ام عمر وازيد عندك ام في الدار القيت زيد ام عمر احوال احسن كما قال سيبويه لكن المعادلة
 احسن وان وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقامت ام قعدت
 واقام زيد ام ابنته فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معني الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا
 فعليتين متساويين النظم مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام عمر واسميتين كك مشتركتين في جزء نحو ازيد فاقسم
 ام هو قاعد وازيد اخی ام عمر هو فالاولى ان ام في الصواب الثالث منقطعة لانه كنت قادراً فيها على الاكتفاء بمفرد منها
 لو قصدت الاتصال والمفرد اذ على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال
 قلت في الاولى ازيد قام ام عمر وفي الاخيرتين اقام زيد ام قاعد وازيد اخی ام عمر فعد ذلك الى الجملتين مع القدرة
 المفردين ليل الاتصال واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منها لان كل فعل لا بد له

العلوق المعانيق
 وهي المناقشة التي
 تخطف على غير ودا
 ولا تراه وازيد
 انما لا يلتبس
 المناقشة
 اذ احسنه

رضى شيخه كافي ج ٢

من فاعل واما ان جئت بعدهما بجملة غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قاترا ثم عمر قاعد و اقا ثم زيد
 امر قاعد و لكن اضر بزيد ثم ازيد قاترا ثم عمر قاعد و اقا ثم زيد
 جواز الامرين فان كانت متصلة فالمعنى ان هذا الامرين كان وليس ماذها اليه ببعيد بل ان وقع الاختلاف بين الجملتين ما ان يكون
 احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقا ثم زيد ام عمر قاعد و بتقدم خبر احدي الاسميتين وتأخر خبر الاخرى نحو اقا ثم زيد ام عمر قاعد
 ولكن اني المشتركين في خبر اذ لم يتساو نظما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ابكر قاترا ثم عمر فالظن فيها الانفصال اما قول تع
 سواء عليهما ادعوتوهم ام انتم صامتون فجاء اختلاف الجملتين مع انها متصلة لا منها من الالتباس بالمنقطع لان التسوية لا
 فيها بالمنفصلة فعلى هذا ان كان بعدام مفرد لفظا او تقدير افهى متصلة قولا واحدا او قبلها الهزة في الاغلب لفظا او تقديرا
 وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها هزة فهي منقطعة وان كان قبلها الهزة ميثرت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك لان في قول
 يسويهم ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستغفم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده
 فقال ام لا وانما عدتها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك يعلم الخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون
 لقولك ام لا فائدة مجردة وهي تغيير ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب واما هزة التسوية و امر
 التسوية فيهما اللتان تليان قوهم سواء وقوهم لا ابالي ومتصرفات نحو قولك سواء علي اقامت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فعند الحاجة
 قولك اقامت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوفين احدهما على الآخر واد العطف اي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ
 وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد جاز ابو علي ايضا ان يكون سواء مبتدأ واقمت ام قعدت خبرا لكونهما في الظن فصلين
 قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الخوفين في تاويل اسميين بينهما واو والعطف لان ما بعد هزة الاستغفام وما بعد عديلتها مستويان
 في علم المستغفم لا انما تقول اقامت ام قعدت اذا استوى عندك قيام الخاطب وقعوده فطلب بهذا السؤال التبيين فلما كان الكلام
 استغفاما عن المستويين اقيم هزة الاستغفام و عديلتها مع ما بعد هامة مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا كما اقيم لفظ
 النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل بجامع الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس كل استغفام بامر المتصل تسوية
 ولا ينعكس الذي يظهر ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامر ان سواء علي ثم بين الامرين بقوله اقامت ام قعدت كما
 في قول تع فاصبر واو لا تصبر واسواء عليك ام الامر ان سواء وسواء لا يشي ولا يجمع فكان في الاصل مصدر وحكي ابو حاتم ثنيت
 وجعه ورد ابو علي وقولك اقامت ام قعدت بمعنى ان قمت او ان قعدت الجملة الاسمية المتقدمة اي الامر ان سواء الى اعل جواز الشرط
 اي ان قمت او قعدت فالامر ان سواء علي ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي معنى الشرط ولذلك استعمل الاخفش على ما حكى
 ابو علي عنه في الجحان يقع بعدهما لا مبتدأ ثانيا نحو سواء علي او ما ابالي ادركهم طالك ام دينار لا ترمي الى افادة الماعنى في مثله معنى المستقبل
 وما ذاك الا لتضمن معنى الشرط واما قول تع سواء عليك ادعوتوهم ام انتم صامتون فلتقدم الفعلية واللام يجوز ومن وقوع الاسمية
 موقع الفعلية قوله تع هل لكم مما ملكت ايما لكم من شركاء فيما زقناكم فانتم في سواء اي لتستووا والتقدم الاستغفام الدال عليه
 ومن ذلك قوله لو غير الماء حلفي شرقا كنت كالنضكان بالماء اعتصارتي وكك استقم الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء علي
 اتقوم ام تقعد وما ابالي اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي ومما يدل على
 ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النوع جاء على مثال الماضي قال تع سواء علينا اخرجنا ام صبرنا وسواء عليهم ام استغفرت
 لهم لم تستغفر لهم وسواء عليهم ام انذرهم ام لم تنذرهم وقاله سواء عليك اليوم انصاعت النوثي بخواء ام انحنى لك السيف ذابح

المنقطعة

٥١١

في شيء كافي ج ٢

في ان الاستغفام
 بامر المتصل
 تسوية لا عكس

افترت بغير اي اوقات
 اليد والشرق السواد
 وقد شرق بريق اي خض
 من امه
 افضل راجد اسم
 النوى الوب الذي يورث
 المسافر من قربة الجيرة

لا
 بناتيس صاع والظن
 ما غلط من الارض
 والظن ايضا بلاد المغرب
 حيث الرجل الخاوية
 اذ المسنة ١٢ اس سره

رضى شرح كافي ج ٢

وقال ابالي انب بالحزن تيسر ام يحاني بظهر غيب ليثم واما قوله فانك لا تبالي بعد حوالا اظبي كان امك ام حارة فقد مر في
 باب كان ان تقديره كان ظبي كان امك نحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية لان يستعمل
 في امر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا يبق ان غربت الشمس كذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله انما قيامها مقامها
 فجاءت عن معنى الاستفهام وكذا امر جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى اولها مثلها في افادة احد الشئيين او
 الاشياء فعنه سواء على اقامت ام قعدت ان قمت او قعدت والدليل على ان سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم
 ان معنى سواء على اقامت ام قعدت ولا ابالي اقامت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبرا لمبتدأ بل المعنى ان قمت وقعدت
 فلا ابالي بهما وقول ابن سينا سيات عندى ان يرد او ان فجوا فليس يجري على امثالهم قل يقيى ذلك وان لم يكن الاستشها
 بمثل مريضاً واما مجيئ الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دريت وعلت نحو ما ادرى ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك ام عمرو
 فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط كما في الذى نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظى سواء وما
 ابالي بالغالب ان تصرح باو في موضع امر بالهمزة استفهام قبلها نحو لا ضرر به قام او قعد المعنى ذلك المعنى والتقدير ذلك
 التقدير اذ المقص ان قام او قعد فلا ضرر به اى قيامه وقوعه مستويان عندى لا يعنى احدهما من ضربه يجب تكرير الشرط
 سواء كان مع او او مع ام لان المراد التسوية في الشرط بين امرين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ولا لا ضرر به قام وانما غلب في سواء
 وما ابالي الهمزة وام مع ان لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد الشرط لان بين لفظى سواء ولا ابالي وبين معنى الهمزة وام المتصلة
 جامعا ومناسبة وهى التسوية فى التى جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو
 كما تقدم ويحى مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان ياتي باو مجرد عن الهمزة نحو سواء على قمت وقعدت ولا ابالي قمت وقعدت بتقدير رخص
 الشرط قال ولست ابالي بعد المظروث خوفا من انيا اكثرث او قلت وقال ابو على لا يجوز او بعد سواء فلا يجوز سواء على قمت وقعدت
 قال لانه لا يكون المعنى سواء على احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام ايضا احد الشئيين او الاشياء فيكون معنى سواء على اقامت ام
 قعدت سواء على ايهما فعلت اى الذى فعلت من الامرين لتجوز اى عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما الزم ذلك في
 او وفي ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدأ والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبرا مبتدأ محذوف ساد مسد جواب الشرط وجوز
 التحليل في غير سواء ولا ابالي ان يجرى مجرى ما قبله كى بعده ام والهمزة نحو لا ضرر به اقام ام قعد مستندة بصحة قولك لا ضرر به اى ذلك كان
 وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال ببعد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اى قيامه وقوعه مستويان عندى لا يعنى احدهما
 من ضربه كما تقدم ذكره قال اذ اما انتهى على تناهيت بعده اطلال فاملى ام تناهى فاقصرا بروى او تناهى فالهمزة في اطلال ليستفهامية
 بل اطلال ماض من الاطالة وروى ام تناهى فالهمزة استفهامية واطال ماض من الطول ولا يجيئ بالهمزة قبل او فلا نقول لا ابالي
 اقامت وقعدت ولا لا ضرر به اقام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيها ههنا معنى الاستفهام لم يأت فيها من معنى
 التسوية المطلوبة ههنا وليس في الهمزة مع ومعنى التسوية وقولك لا قتلنه كائنا من كان ولا فعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حال
 من المفعول ومن وما في محل النصب بانها خبران كائنا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفه محذوف اى كانه وفي كائنا
 وكان ضمير راجع الى كى كائنا اى شئ كانه قال المص كل موضع قلر الجملتان اى المعطوفة احدهما على الاخرى بالحال فاد
 نحو لا ضرر به قام او قعد اذ المعنى قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام فام نحو ما ابالي اقامت ام قعدت
 هذا كلامه ولقائل ان يطالبه باختصاص معنى الحاكية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام وبالعكس اعلم ان الفرق

٥٤
 اطلت الشئ طعنة
 وطول له واقصرت عنه
 كفت واقصرت من
 الصلوة لانه في نص
 س سره

ع

وین اکوفا من مین

517

و تار بن فقص التمس
 احرار القيد و خلقت
 من الخليل في خلقت
 انكي تليها اي استار
 صلت استة الاموال
 و انكي استة الشريعة
 و الالبون الابنات اللين
 و العقاب الطار و المحرو
 و توتوتوني حيل مال
 و اتقوا على حيل صفا
 قال ابن الكلبى اجبت
 العقبان ما دوى في
 بلجبال المسترة و بدى
 ارادى كان تار اذ في
 بلجبال المسترة اي آفة
 من خيل

حروف التنبيه

بل فاعد بل يجب الرفع كما مر في باب روعند المبرح ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الى الثاني فكانت
قلت بل ما جاني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني واذا اضممت لا الى بل بعد لا يجاب او الامر نحو قام زيد
لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرو فاعضه لا يرجع الى ذلك الا يجاب الامر المقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت القيام
بل عن زيد واثبتت بل لعمرو ولو لم تجزى بل لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه محتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذلك
الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرو اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرو ولو لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد
ان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة على بل بعد النفي والنفي راجعة الى معنى ذلك النفي في النفي مؤكدة لمعناها وما بعد
لا بل اذن باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور ولا يجزى بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدرك الغلط المحال
عن الجزم بمحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام لا بمحصول الشيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط في تدركه ولا قبل
انها لا تجزى بعد التخصيص والتعني والترجي والعرض والاول ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الامر والنهي كما في تخصيص العرض
واما التي تليها الجمل ففانقلها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد تجزى للغلط والاولى تجزى بعد الاستفهام اي في قوله
انا تون الذكر ان من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون والتي لتدرك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته وخرج زيد بل دخل
خالد وقد يشترك الجملتان في جزء وقد لا يشتركان واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعد ها فنيا واشياء من حيث المعنى لان
حيث للغلط كما مر في الثقلة فاذا اعطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لان حروف النفي انما تدخل الجمل وان يكون
لكن بعد النفي لتغاير ما بعد ها ما قبلها نحو ما جاني زيد لكن عمرو وقد مر معنى الاستدراك في المشددة فعدم صحى زيد باق بحاله
لم يقع الحكم به منك غلطاً وانما جئت بل لكن رفعا لو هم المخاطب ان عمرو ايضا لم يجزى كزيد نحو في عطف المفرد تقيض لا لا في الاثبات
للتثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز الكوفيون مجزى لكن العاطفة للمفرد بعد الواجب ايضا نحو
جاني زيد لكن عمرو جلا على بل وليس لهم به شاهد وكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعد ها يدفع ذلك الا ان لا يسلموا هذا
الوضع واذا اوليها جملة وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة ويقع بعد جميع انواع الكلام لا بعد الاستفهام والترجي
والتعني والعرض والتخصيص على ما قيل وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد
او جملة وذلك بجواز دخول الواو عليها ففي المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك عليه واذا اوليها مجزى بل اجاز نحو ما أمرت بزيد
لكن عمرو فالاولى كما قال الجوزي انها في المفرد عاطفة ان تجزى عن الواو واما مع الواو فاما عاطفة هي الواو ولكن الجوزي معقول الاستدراك
والحقار فيما جمل ان تكون مخففة لا عاطفة صحيحة الواو والموافقة الثقيلة في مجزى الجمل بعدها فهي مع الواو وليست بعاطفة انشا
واما المجردة عنها فان وليها المفردة فاعاطفة خلافا ليلونس وان وليها جملة فتقبل عاطفة وحرفا من غير المشددة فلا يحسن الوقف على
ما قبلها وقيل مخففة كما هو عند الجوزي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء قولها حروف التنبيه الا واما ما علم ان
الا واما حرفا استفهاما فيبتدئ بها الكلام وفائدتها المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانها مركبتان من حمزة الانكار وحرف النفي
والانكار نفى ونفى النفي اثبات كسب الحرفان لفائدة الاثبات والتحقيق فصار يعنى ان الا انما غير عاملين يدخلان على الجمل مخبرية كانت
او طلبية كانت الطلبية امر او نهي او استفهام او تعني او غير ذلك ويختصان بالجمل بخلاف ها وفائدتها اللغوية كون الكلام مقبلا
مبتدأ به وقد نسب التنبيه اليها كما هو مذهب المصنف في هذا الكتاب ويدخل الا كثيرا على النداء واما كثيرا على القسم وقد تبدل
حمزة اما امر وعين نحو ها وعا وقد يحذف النفي في الاحوال الثلث نحو امر وهم ونعم وقد يجزى الاحرف تخصيصا ايضا كما ذكرنا عنه

في قولك الارجلا جزاء الله خير وقد جاء اما بمعنى حقا فتفهم ان بعد ما كما مر في باب ان واما اما والا للعرض فها حرفان يختصان بالفعل
 ولا شك في كونها اذن مركبتين من حمزة الالف وحرف النفي وليست كحرف الاستفهام لانها بعد التركيب يدخلان على الجملة الاسمية
 والفعلية بلا خلاف واللتان للعرض يختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي واجاز المصنف دخولها على الاسمية ايضا كما مر في باب
 لا التبرئة واما ما اقتدخ من جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا ما ذكرنا في بابها ويفصل كثيرا بين اسم الاشارة وبينها امسا
 بالقسم نحوها الله ذواته على ما علم الله ذواتها فافترق بذكرها وانظر اين تنسلك واما الضمير المرفوع المنفصل نحوها انتم اولاء ونحوها
 قليلا نحو قوله ما ان تاعذرت ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد وقوطم ع فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا اي وهذا لها مذل
 التحليل ان ما المقدم منه في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اي كان القياس الله هذا والعمر الله هذا قسم وانتم هؤلاء وان
 هاتان عذرتا والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا الفعل في موضع ما انما الفعل
 وحدث يونس هذا انت تقول ذواتا علم انه ليس المراد بقولك ها انا اذا الفعل ان تعرف المخاطب نفسك وان ثق انك لست غيرك
 لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت ذواتا تقول وها هوذا يفعل استغراب وتوقع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم
 او المخاطب والغائب كان معنى ها انت ذواتا تقول او يضربك زيد انت هذا الذي اري الا من كنا نتوقع منه ان لا يقع منه او عليه
 هذا الغريب ثم بينت بقولك تقول وقولك يضربك زيد الذي استغرابته ولم توقعه قال نعم ها انتم اولاء تحبونهم فالحمل بعد
 اسم الاشارة لا يمتنع لبيان الحال المستغراب ولا حمل لها اذ هي مستأنفة وقال البصريون هي في محل نصب على الحال اي ها انت
 ذواتا قالوا والحال هي هنا لازمة لان الفائدة معقودة به والعامل فيه حرف التنبيه واسم الاشارة ولا اري الحال فيه معنى اذ ليس
 المراد انت المشار اليه في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون ما المقدم منه في نحوها انت ذواتا فعل غير منتهي دخولها على الاستدلال
 بقوله نعمها انتم هؤلاء ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة لم تعد بعد انتم ويجوز ان يعتذر للتحليل بان تلك الاحادة للبعد
 بينا كما اعبد فلا تحسبهم بعد قوله ولا تحسبن الذين يتخلون وايضا قوله ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل على ان المقدم في ها انتم
 اولاء هو الذي كان مع اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم الاشارة ها انت زيد وما حكى الرخشي من
 قولهم ها ان زيدا منطلق وها انفل كذا احكام اعترض على شاهد فاولى ان تقول ان ها التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يفصل منه
 كما مر ولم يثبت دخوله في غير من الجمل والمفردات وقد عدا ابن مالك يا من حروف التنبيه قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو
 ايا ابيجد او تمن نحو يا ليتني كنت معهم او تقليل نحو يا ربما غاة وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف المنداء فقط
 قدر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه وجميع حروف التنبيه صدر الكلام كما للاستفهام كما تقدم الا
 ما دل اخله على اسم الاشارة غير مفصولة فانها تكون اما في الاول او الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة قول هو حروف المنداء يا نعمها
 وايا وهيا للبعيد اي والهمزة للقريب قد ينوب مقام يا في المنداء والمشهور استعمالها في المندبة وقد جاء الهمزة بعد ها الف ويا
 بضم ق بعد ها الف بعد ها يا ساكنة ويا نعمها يعنى يتنادى بها القريب والبعيد قال الرخشي هو للبعيد قال واما يا الله ويا رب مع
 كونه تقرب الى كل شخص من حبل وريدة فلاستقصا الداعي لنفسه واستعباده لها عن مرتبة المندوة تعالى ما ذكره المصنف
 اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى الجاز في احدهما خلاف الاصل وايا وهيا ويا ويا في البعيد ويا
 والهمزة في القريب قول لا حروف الا يجلب نحو بلى ويا ويا جيران فنعلم مقربة لما سبقها اي مثبتة لما سبقها من كلام خير
 سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام ومنفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام زيد كذا تقر

في قوله تعالى
 اعذر عذرا ذوقا
 والاسم العذرة
 العذرة في ذلك
 العذرة في ذلك
 العذرة في ذلك
 العذرة في ذلك

٥١٥

حروف المنداء

حروف المنداء

في قوله تعالى

لغني شرح كافيه ج ١

ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم فلم يرد او صفتا نحو نعم في جواب من قال الم يقيم زيد اي نعم
لم يقيم زيد نعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبير فالاولى ان يقيى بعد الاستفهام لا ثبات ما بعد اداة
الاستفهام نفيا كان او اثباتا ومن ثم قال ابن عباس لو قالوا في جوابي لم يست بر تكلم نعم كان كفر فيصح ان يقي لها بهذا الاعتبار
الايجاب اي اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن لا يظهر في الاستعمال ان يقي لايجاب في الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه
وجوز بعضهم ارتفاع نعم موقع بل اذا جاء بعد همزة اخذ على نقل لفظة التثنية التي يري المحل على الاقرار والطلب فيجوز ان يقي في جواب
الست بر تكلم والم شرح لك صدر بك نعم لان الهمزة لا تكرر دخلت على النفي فان ادت الايجاب لهذا عطف على الم شرح قوله وضعا
فكانه قال شرحا لك صدر بك ووضعنا عندك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبير المثبت الماول به الاستفهام مع النفي
لا يقر به الا بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعد اداة فالذي قاله ابن عباس
مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوز هذا القائل مبني على كونه تقريرا للمدلول الهمزة فلا يتناقض القولان والدليل على
جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشبه اليس المتيقن ام عرق وانا نأخذ ان هذا نفي ونرى الهلال كما ارادوا ويعلموها النهار
كما علماني اي ان اليس المتيقن ام عرق وانا نأخذ ان هذا نفي ونرى الهلال كما ارادوا ويعلموها النهار
الزمت بالدين بناء على العرف الطاري على الوضع في نعم اربع لغات المشهورة فتم النون والعين الثانية كسر العين هي كذا
والثالثة كسر النون والعين والرابعة شحم بفتح النون وقلب العين المقطوعة جاء كما قلبت الحاء عينا في حق ويقع نعم في جواب الامر
نحو نعم لمن قال زيني اي نعم ازررك وتقول نعم لمن قال لا تضربني اي لا اضربك لو قلت نعم في جواب التخصيص نحو هل اترورها كان المعنى الايجاب
اي نعم ازررك وكذا في جواب المعرض نحو الا ترورنا قولهم وبلى مختصة بايجاب النفي يعني ان بلى ينقض النفي المتقدم سواء
كان ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او كان مقرونا بالاستفهام في اذن لنقض النفي الذي
بعد ذلك الاستفهام كقولهم المست بر تكلم والاولى اي بلا انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستقلة بقوله
وقد عقلت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور لم يبعث اي لم يبعث بالنون الحقيقية واستعمال بلى في البيت لمصداق الايجاب
شاذ وزعم الفراء ان اصحاب بل زيدت عليها الالف للوقف فلهذا كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن المحذوف
ما قام زيد بل عمرو والاولى كونه حرفا براسها وايجاب بنعم وبلى ولا يغيرها من حروف الايجاب استفهاما الا ما كان بالحرف
وهي الهمزة وهي اما الاسماء الاستفهامية فان جواب من سألها هو اخص من غيرها وقلت في جواب من جاءك شخص او انسان
لم يجز لان الاول اسم والثاني مسأ ولم تعرف السائل ما لم يعرف بل تقول امرا رجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما يقال
من الرجل فتقول زيد او واحد من بني ثميم واما جواب ما قال كان سؤالا عن الماهية فهو انسان او فرس او بقر او غير ذلك من الانواع
وان كان سؤالا عن صفة الماهية نحو ما زيد فهو عالم او ظريف او فارس وقد تقدم ذلك في الموصولات وجواب اي المضاف الى
المعارف معرفة نحو زيد او عمرو وانا اودد في جواب اي الرجال فعل في ذلك او نكرة مخصصة بالوصف نحو رجل رايت في موضع كذا
وجواب اي المضاف الى النكرة مخصصا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اي رجل او نكرة مخصصة بالنعت وجواب
كيف لا يكون الا نكرة وجواب كم تعيين العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب متى واين تعيين الزمان
دون ليلهم عنه وجواب اين وان المكان الخاص وجواب الهمزة وحدها او مع او وجواب بل نعم او بلى
او لا قول الا و اي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم لاشك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها

التصديق الخبر ايضا وذكر ان ما لك ان اى بمعنى نعم فان اراد ان يقع مواقع نعم فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا وبلا لا
 والنهي وبعد الاستفهام موجبا كان او منفيا فيكون تقرير الكلام السابق كنعم سواء بقى لا تقر بنى فتقول اى والله لا اضربك وكذا
 بقى ما ضرب زيد فتقول اى والله ما ضرب وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المصنف اعنى الزوم سبق الاستفهام وكونهما
 للالتفات وان اراد ان التصديق مثل نعم وان لم يقع مواقعها فذكر اجميع حروف التصديق ولا يستعمل بعد اى فعل القسم فلا يق
 اى اقيمت برقى ولا يكون المقسم به بعد ها الا الرب والله ولعمري تقول اى والله و اى الله بحذف حرف القسم ونصب الله
 و اى ها الله ذا اى و ربى و اى لعمري واذا جاء بعد ها لفظ الله فان كانت مع ها نحو اى ها الله ذ انقل مر الوجه الجارة فينبى بك
 القسم ويجوز الله اذن لنباية حرف التنبيه عن الجار وان تجردت عن ها فاق الله منصوب بفعل القسم المقدم في ياء اى ثلثة اوجه
 حذفها الساكنين وفتحها تنبيها كحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مبالغه في المحافظة على حرف الايجاب
 بصون اخرها عن التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حذف لانهما في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة نحو الضالين فمضى
 الثوب كما فى ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله قول الله و اجل وجير ان تصديق الخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا تجزئ
 بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل فى الاستفهام و اجل احسن
 من نعم فى الخبر فجز مجيئها على ما ترى فى الاستفهام ايضا واما جبر فقد مضى شرحها فى القسم فى حروف الجر واما ان فقال سيبويه هو فى
 قول ابن قيس الرقيات ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انثا والهاء للسكت وقيل ان فيه التحقيق والهاء اسم الخبر محذوف
 اى انك كقول ابن الزبير لفضل بن شريك حين قال لعن الله ناقه حملته اليك ان وراكها لا يحتمل التأويل الا ان يدل على انه
 يجيئ لتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المصنف من انها لتصديق الخبر قول الله حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء
 واللام فان مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما وان مع لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى و اى اين ان
 شرط وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ولا مع الواو وبعد النفى وبعد ان المصدرية وقلت قبل القسم وشدت مع المضاف
 ومن والباء واللام تقدم ذكره قيل فائدة الحروف الزائدة فى كلام العرب ما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما تقدم فى من
 الاستقرائية والباء فى خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا فادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها
 اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تغد شيئا لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة
 قبلها ويلزمهم ان يعدلوا على هذا ان ولا م لا ابتداء والفاظ التوكيد اسماء كانت اولها زوائد ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء
 ومن الزوائد تامين وبعضها لا يعمل نحو فمأرحم واما الفائدة اللفظية فهي ترتيب اللفظ وكونه بزيادة تاء فصم او كون الكلمة او الكلام
 بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية
 معا ولا عدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحى ولا سيما فى كلام البارى تعالى وانبيائه والاغنى عليهم السلام وقد مجتمعت الفوائد
 فى حروف وقد تنفر احداهما عن الاخرى وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها لا تقع زائدة الا انها لا تقع الا زائدة وسميت ايضا
 حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان فتراد مع ما النافية كثيرا التاكيد
 وتدخل على الاسم والفعل نحو وما ان طينا حين ونحو قوله ما ان جرعت ولا هلعث ولا يرخ بكاي زيدا وقلت زيادتها مع ما
 المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكنا كرم فيه وكذا بعد الاستفهام
 نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما بل زيادة ان المفتوحة بعدها هي المشهورة بقول لما ان جلست جلست فتحا وكسر والفتح اشهر

رضى شرح كافيه ج ٢

حروف
 الزيادة

اخرى
 ولكن من بابا ناو
 دولة اخرى

هذا اللفظ وقيل ان في ابن عبد الله زائدة ولا اصل عدم الحكم بالزيادة ما كان الحكم بالاصالة محتمل ونسب المحل لتفسيرها مفعول
 صريح القول بقوله تعالى وانطلق الملائكة منهم ان امشوا قال المقدري قائل بعضهم لبعض ان امشوا واجيب اما بانه زائد او بان صريح
 القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور او بان انطابق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتفاضلون فيما جرت
 فيه اوبان انطلق الملائكة في القول شرعوا فيه ويتبع ان تعرف ان ما بعد ان المفسر ليست من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دون
 ولا يحتاج اليها من جهة تفسير المبرم المقدر فيه فقوله تعالى واخذ عوهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله
 الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم ولا منع لو ارتكب تركب ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى
 امر ان قوامي قال له قم بتاويل امر يقال او تقدر يقال بعدة على الخلاف المذكور في افعال لقلوب وان زائدة وهذا يطرد في جميع
 الامثلة قولهم حروف المصدر ما وان وان الاوليان للفعليين وان للاسمية اما ما فتوصل بالفعل المتصرف اذ التي لا يتصرف
 لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل بدولا توصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول ان مع الفعل ما افاد ان مع ذلك
 الفعل والا فليس مؤولين به الا ترى ان معنى بما رحبت وبرجها شئ واحد وكن معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شئ واحد
 والمصدر المؤول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قمر ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى
 طلب القيام بخلاف قولك ان قمر وتبين بهذا ان صلة ان لا تكون امرا ولا نهيًا خلافا لما ذهب اليه سيديوي وابو علي ولو جاز كون
 صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو لا يجوز اتفاقا ويختص ما المصدرية بنيتها عن ظرف الزمان
 المضاف الى مصدر المؤول هي وصلتها به نحو لا فعله ما ذكر شارح اى مدة ما ذراى مدة ذروا وصلتها اذن في الغالب فعل ما
 اللفظ مثبت كما ذكرنا او معنى لم يوفق في ما لم تلقى ومعناها الاستقبال كما مر في باب الماضي ويقل كونها فعلا مضارعاً وصلة
 ما المصدرية لا تكون عند سيديوي الالفعية وجوز غير ان تكون اسمية وهو الحق وان كان قليلا كما في فخر البلاغة بقوا في الدنيا
 ما الدنيا باقية وقال الشافعي امة الوليد بعد ما افان راسك كالشغام الخلس واجاز ابن جنى كون صلتها جارا وحجرا فيجوز
 على مذهب ما خلا زيد وما عدا زيد بالجزم وما مصدرية واما ان المصدرية فلا تدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ما ذكر قوله
 لولا ان من الله علينا او مضارع وله فيه خاصة تاثير ان اخر ان نصبه تخصيصه بالاستقبال او امر او نهي على مذهب سيديوي كما مر
 وتيمم واسد يقبلون همزتها عيناً وينشدون عن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصباية من عينيكم مضموم واما ان المشددة
 فتوصل بمجولها اذا كانت عاملة واذا انفت فبالجزم الاسمية والفعلية ومن الحروف المصدرية ان اذا دخلت لا التعليل نحو لك
 يخرج وهي بمعنى ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها في نواصب المضارع فمن حكم كونها حرف جزم يجعلها في مثلنا مصدرية
 بل قد ران بعدها ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التقى نحو قولهم تعوذوا والحمد لله فيد هنون وقال ع على حراصا لويسر
 مقتضى وصلتها كصلة ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلوعن فعل التقى فينصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان
 لي مال فاجح اى اتنى واود لو كان لي مال قال تعالوان لي كفة فاكون من المؤمنين قولهم حروف التخصيص حلا ولا ولولا ولوما لها
 صدر الكلام وتلزم الفعل لفظا او تقديرا اعلم ان معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في
 المضارع الحظ على الفعل والطلب في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا
 في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتخصيص على فعل مثل ما فات وقلما
 يستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعل المخاطب قبل ان يطلب منه فان دخل الكلام من التوبيخ

٥١٩
 انما ما يقع
 ان يكون بجمل
 بعض اذ ينبغي
 له بانفسه الواح
 انما قال الشر
 يخاطب نفسه اعلة
 البيت فطس النيا
 اذا اختلط طيه و
 يابسه واخلس اذا
 اختلط بمواده بينه
 سكره

رضى شرح كافيه ج ٢

آخره
 تجار رات
 حراسا عليها
 ومعتبرا

لفظ شرح كافي ج ٢

الغيب بالكسر جمع
الغيب دوى المسنة
من التوق وهو فعل
كاسد جمع اسد كذا
النون يسلم الياء
الضو طوى الزجل
الضغ الذي لا عدا
عنده الكلى الشج
المكى فى سلا لانه
كى نفسه فى سلا لانه
والربع اس سره

٥٢٠

حرف الاستفهام

فهو العرض فيكون هذه الحروف للعرض ويستعمل في ذلك المعنى الا المحققة ايضاً ولو التي فيها معنى التمنى نحو لو نزلت فاكلت واما
نحو اما تقطعت على قوله وتلزم الفعل لفظاً نحو لو لا ارسلت ولو ما تأتينا او تقدر ان تقول بعدون عقر النيب افضل مجد كثر بنى صوكر
لو لا الكى المقنعة ونحو هذا زيد اضربت وجماء الاسمية بعدها في خبر ورة الشعر نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشفاة الى في لا
نفس ليلى شفيها واذ اوليها الطرف فهو منصوب بالفعل الذي بعده لا بمقدّر قبل كفا في قوله ولو لا اذ دخلت جنتك قلت لان
الطرف يتسمع فيه واما اذا كان الفاعل منصوباً غير الطرف نحو هذا زيد اضربت فهو على الخلاف الذي مضى ولزومها صدر الكلام
لما مر قبل وقد يحى الفعلية بعد لو لا غير التخصيصية قال لا زعمت اسما الا اسمها نقلت بل لو لا ينادى عنى شغلى فتول يلوم في
اذن لو لا التي لا متناع الثاني لا متناع الاول وقبل هي لو لا المختصة بالاسمية والفعلية صلة لان المقدرة كفا في قوله تسمع بالمعبد
لان تراه قول الحرف التوقع قد وفي المضارع للتقليل هذا الحرف اذا دخلت على الماضى او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق
ثم انه قد يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضى للتقريب من الحال مع التوقع ان يكون مصدراً متوقفاً لمن مخاطبه واقعاً
عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فبها اذن
ثلث معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط فيجوز ان تقول قد ركب زيد لمن لم يكن يتوقع ركوبه
ولا تدخل على الماضى غير المتصرف كنعيم وبش وعسى وليس لا يضاف ليست بمعنى الماضى حتى تقرب معناها من الحال وتدخل ايضاً على
المضارع الجحد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيضاف الى التحقيق في اغلب التقليل نحو ان الكذب قد يصدق اى بالحقيقة
يصدر منه الصدق وان كان قليلاً وقد تستعمل التحقيق مجزئاً عن معنى التقليل نحو قد رى ثقلب وجهك وتستعمل ايضاً للتكثير في موضع
التمجيد كما ذكرنا في ربما قال تعالى قد يعلم الله المتوقين وقال قد اترك القرن مصغراً انما ولا يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله
لقوا الله وقد لم يقال كذا وقد يغنى عن الفعل دليل فيجوز بعدها قال لما نزل برحمانا وكان قد قول حرف الاستفهام المستفهام
وهل لها صدر الكلام تقول زيد قائم واقام زيد ذلك هل الهمة اعم تصرفاً تقول زيد اضربت واتضرب زيد وهو اخوك وازيد
عندك ام عمرو وام اذا ما وقع وافمن كان واو من كان دون هل قوله هل لها صدر الكلام لما مر قوله زيد قائم واقام زيد وكك هل
يعنى تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسماً او فعلاً بخلاف هل فانها
لا تدخل الا على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قائم الا على شذوذ ذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد فقليل اهل نحو اهل عرفات
بالغريتين وكذا استعملها كك ثم حذفت الهمة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقام لها مقاصداً قد جاءت على اصل نحو قوله تعالى
هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمة فان رأت في خبرها فعلاً ذكرته عموماً
بالحمى وحذت الى الالف المألوف وعانقت وان لم تره في خبرها تسلت عنده اهله ومع وجود الفعل لا تقنع به مفسراً ايضاً للفعل
المقدّر بعدها فلا يحى اختيار اهل زيد اضربت لما مر في المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمة اعم من ان تستعمل فيما لم
فيه هل منها ان لا يبق هل زيد خرج لا على كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلاً للفعل مقدراً لا يبق هل زيد اضربت على ان زيد منصوب
بما بعده ولا بمقدّر ولا يبق هل زيد اضربت على ان زيد منصوب بمقدّر كذا لك لما تقدم ومنها ان الهمة تستعمل في الاثبات كذا
وللاكار ايضاً قال تعالى اتقون على الله ما لا تعلمون قال غاطرياً وانت قنسر به ومنه نحو ازيد ابنه في الاكار ولا يستعمل هل
للاكار واذا دخلت الهمة على النافي فلمحض التقرير اعنى حمل المخاطب على ان يقر بما ريعه نحو الم نشرح لك والم يجرد والبسر
ذلك بقادره في الحقيقة للاكار واكار النفي اثبات واما هل فلا يدخل على النافي اصلاً ومنها ان الهمة تستعمل مطرداً

مع ام للتسوية ولا يستعمل حل معها الا اذا كان من تحت حق حل بحكمين دون الهزقة وهما كونها للتقرير في الاثبات كقولهم حل ثوب
 الكفار اي الميثوب وقولهم هذا بمثلك فعل جزيتك يا عمرو وافادتها فائدة النافي حتى جازان بحيث بعدها الا قصد للايجاب كقوله
 حل جزاء الاحسان الا الاحسان اي ما جزاء الاحسان قال وهل انا الا من غزيت ان غوت غويت ولن ترشد غزيت ارشد ومن خصا
 الهزقة ان تدخل على الواو والغاء وشم كما تقدم في حروف العطف ولا يدخل عليها هل لكونها فرع الهزقة فلا يتصرف تصرفها وهذه
 الحروف تدخل على حل ولا تدخل على الهزقة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب للتصديق قال نعم فهل انتم مسلمون وقال الشاهد هل
 انا الا من غزيت وتقول انا اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فالتكرمني كما مر في الجواز وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الى ولا تحيى
 الهزقة بعد امر ويجوز ذلك في حل وسائر كلمات الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها كما تبين من
 نذهب سيبويه عن حذف الهزقة الاستفهام قبل هذه الاسماء وعراق الهزقة في الاستفهام فلا تجمع بين حرفي استفهام قال ام هل كثير بكم
 لم تقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوكم وقال نعم امن بحبيب المضطر وقال شاعر ام كيف ينفع ما تغطي العلو بثر ريمان انفا اذا ما ضن باللبث
 وغير ذلك واذا اجازت اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعد ام نحو من يطعم ام من يسقيني واين اكل ام اين اشرب اذا قصد
 اشتراك ما بعد ام فيه فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني وان لم يقصد اشتراكه فيه نحو من يطعمني ام يسقيني زيد جاز وانما وجه اعادة مع
 قصد الاشتراك في لان امر منقطعة اذا المتصلة لا بد لها من تقدم الهزقة وام المنقطعة حروف استيناف وهي بمعنى بل وساذج الاستفهام
 الذي هو معنى الهزقة فلا يفيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشياء مقررة بمعنى الاستفهام فاذا اقصدت معناها
 ولم تستفد من ام لا بالعطف لان المنقطعة حروف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهزقة لم يكن لك بدل من التصريح
 بما بعد ام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة لانها ساذج الاستفهام كالهزقة ويجوز الاعادة تشبيها باخوانها الاسمي في عدم العراقة
 وقد جمعها الشافعي في قوله هل ما ملئت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ ناك اليوم مصروم ام هل كثير بكم لم تقض عبرته اثر الاحبة
 يوم البين مشكوكم وربما ابدلت هاء هل هزقة ومن خواص الهزقة جواز خلاف المفرد بعده اعتمادا على ما سبق من ذكر ذلك المفرد في
 كلامه متكلما اخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيد او ازيد او ازيد لمن قال جاشي زيد ورايت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد
 وهل زيد او هل زيد قول هو حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي ولو عكس تلمذ ان
 الفعل لفظا او تقديرا ومن ثم قيل او انك بالفهم لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض فان كان جامدا
 جاز لتعدله قول فان للاستقبال يعني سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا الماضي على ايها دخلت قال نعم لو يطعمكم في كثير
 من الامر هذا وضعه كما مر في الظروف المبنيه ومذهب الفراء ان لو تستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلت ثابت لا ينكر نحو
 اطلبوا العلم ولو يا صبين ثم ان النجاة قالوا لا امتناع الثاني لامتناع الاول وقال المصنف هل هو لامتناع الاول لامتناع الثاني قال
 وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب مسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من ابتداء الشمس قال فالاول ان يقع
 انتفاء الاول لا انتفاء الثاني لان انتفاء السبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط عند هم ملزوم والجزاء لازم سواء
 كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعت فالنهار موجود او شرطا كما في قولك لو كان لي مال الحجج او لا شرطا ولا سببا كما في قولك
 لو كان زيد ابني لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعت والصحيح ان يقاوم المصنف موضوعا لامتناع الاول لامتناع الثاني
 اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي ذكرناها بل لان موضوعه لتكون جزاؤها مقدرا لوجود الماضي المقدر
 وجوده في الماضي يكون متغافيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازم اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازم وقد يحیی

في بيان
مغنى الشرح

المجلة الشهرية
جريدة

۱۵۰

والله اعلم

الحاكم
السلطان

کون قاضی

۵۵۰

جیسو کی پوری

الحمد لله

من الرقة

۱۵۴۱

بسم الله الرحمن الرحيم

3

بدواً
سجده
نظر

با ویدیا و ماک

تمت الصدقة

ان يكون

الصدق على

المصنف

دیرونی غیاثی

المحرف بنحو

بازیدہ
محفوظ

تفسيره في اللغة

شعاعه نفیض خدای

السلامة في قلوبهم

والله اعلم

سید

رضی شرف کافیه ۲۷

القسم
في مقدمة
الكلام
الشعر

جواب لو قليلا لازم الوجوه في جميع الامور في قصد التكلم وايضا ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزام ذلك الجواب بل يكون
نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجواب فيلزم استقرار وجود ذلك الجواب على تقدير لا تكتمل في الظاهر ان لازم للشرط ان
نقيضه اولي باستلزام ذلك الجواب فيكون ذلك الجواب لازما لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيض ان لا يرتفع
مثلا لو امنت كرامتنا اذا استلزم الامانة الا كرامتنا فكيف لا يستلزم الكرامة الا كرامتنا ومنه قوله نعم ولو ان ما في الارض من
شجرة اقلام الى قوله ما نفذت اي لبقيت ومنه قول عمر نعم العبد صيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لو امن لاطاع وقوله نعم ولو
اسمعهم لتو لو او لوكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يحزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قاله لو يشا طار
ذو صيغة لاحق الاطال نهذ ذو خصل وزعم بعضهم ان جنها مطرد على بعض اللغات قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرًا اقل
خولو ذات سوار لطمتي ولو زيد اضربت فلا كلام في تقدير الفعل واما في نحو لو زيد اضربت فينبغي ان يكون على الخلاف الذي
ذكرنا في ان زيد اضربت وجاء في الضرورة شرطها اسمية قال ع لوبغير الماء حلقى شرق وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية
كما في قوله فعلا نفس ليلي شفيها قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل هذا المذهب الجرح اعني تقدير الفعل بعد الوالي يليها ان
وقال السيرافي الذي عندي ان لا يحتاج الى تقدير الفعل لكن ان تقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لان خبر ان اذن فعل
ينوب لفظه عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيد جاشي فكانت قلت لو جاشي زيد قوله وانطلقت موضع منطلق يعني ان ان
اذا وقعت بعد الوالي في شرطها فخرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسران لكونها دالة
على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبران فعلا ماضيا لا اسم فاعل يكون كالعوض من لفظ الفعل
المفسر اما المعنى فقد ذكرنا ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جائزا للتقدير كقوله نعم ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام واما
قوله تعالى يود الوالد ان يؤمن بالادب في الاعراب فلا لو بمعنى ان المصدر يود وليس شرطية لحيثها بعد فعل دال على معنى التمني منهم
من لم يشترط مجيء الفعل في خبران الواقعة بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال لا سق بن يعفره ما خيبك
كل يوم غنية واهلكم تم لو ان ذلك نافع وقال كعب اكرم بها اخذ لو انها صدقت بموعودها ولو ان النضر مقبول ومعه هذا فلا شك
ان استعمال الفعل في خبران الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط الوالي
هو الماضي وقد جاء مضارعاً قال عتد بالاعناق او تلويها وتشتكي لو اننا نشكيها وجواب لو اما فعل محزوم لم يخول وضربتي لم اضرب
او ماض في اوله لام مفتوحة وتحذف هذه اللام قليلا وان وقعت لومع ما في خبرها صلة فحذف اللام كثيرا نحو جاشي الذي
لوضربته شكرني وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بدول كقوله نعم ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفذ
ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتق ممتنع
كما ذكرنا واما قول نعم لو انهم امنوا واتقوا المثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما
في قوله تعالى وان اطعتمهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لاترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب
لو وذهب جارا لله الى ان الاسمية في الاية جواب لو قال انما جعل جوابها اسمية لئلا يلازم على استقرار مضمون الجواب قول الله
واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم معنى لفظا او معنأ وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني وان لم تاتني
لا كرمك وان توسط بتقدم الشرط او غير جاز ان يعتبر وان يلقى كقولك انا والله ان تاتني اناك وان اتيتني فوالله لا يتناك
وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا لا يخرجون وان اطعتمهم انكم لمشركون اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم

على القسم ما يطلب الخبر بخو زيد والله ان اتيت يا تيك وان زيدا والله ان اكرمت يجازيك ولا يتقدم والا اول قد يجزئ الكلام
عليه في قوله وان توسط بتقدم الشرط وكلامه لان فيما لم يتقدم عليه طالب الخبر بدليل قوله الاول الكلام فنقول اذا تقدم القسم
اول الكلام ظاهرا او مقدرا وبعد كلمة الشرط سواء كانت ان اولوا ولو لا او اسم الشرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط
فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما في ان فكقوله تعطلن اخروا لا يخرجون معهم ولان
قوتوا لا يضرهم الاية واما في لو فحق قوله ولو انهم اسنوا واتقوا المثوبة من عند الله خير تقول والله ان لو جئت بجنتك واللام جواب
القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو كما ان حذوها ولا يجوز في مثله دكن انقول والله لو جئت ما جئت ولا تقول لما جئت ولو كان
الجواب لو كما ان ذلك وان التي بين لو والقسم عند سيبويه موطنة كاللام قبل ان وقبل اسماء الشرط وعند غير زائدة واما في
لو لا فنقول والله لو لا زيد لضررتك قال والله لو لا شيخنا عباد لكم ونا اليق او كما دوايه واللام جواب القسم لا جواب لو ولذا
لم يخرج حذوها واما في اسماء الشرط فنقول تع واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم ميثاق حكمته الى قوله لتؤمنن به قوله
لمن تبعك منهم لاملن جهنم ويجوز قليلا في الشرع اعتبار الشرط والغاء القسم مع تصدرة كقول الاعشى لئن منيت بناعن
غبت معركته لا تلقنا عن دماء القوم نقتل وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا احصى لهنهار القيط للشمس ناديا وقال
حلفت لها ان تدج الليل لا يزل امامك بيت من بيوت سائر واما لو انعكس الامر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار
الشرط ولا بعد ذلك الغاء القسم نحو ان جئتني والله اكرمتك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتني فوالله اكرمتك وتعليل هذا
الاحكام مبني على مقدمه وهي ان ادنى القسم والشرط اصلها التصدر والاستفهام لتأثيرهما في الكلام معنى ثم ان كلامهما لكثرة
استعمالهما وبعد عن جوابه قد يسقط عن درجته تصدرة على جوابه فيلغى باعتباره اى لا يكون في الجوابين علامتهما اما الشرط فنحو
اتيتك ان اتيتني واما القسم فنحو زيد والله قائم والله فيضعف امرهما ويصيران بحيث لا جواب لهما لفظا واما من حيث المعنى
فالذي يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم لكن القسم اكثر الغاء من الشرط لانه اكثر دورانا في الكلام حتى
رفع الله تع المؤاخذه به بلانية لقرت السننهم عليه وسماه لغوا فقال تع لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم وايضا تأثيره في الاصل في معنى الجواب
اقل من تأثير الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالناتل الذي يتم معنى الكلام بدونه والشرط مودع في جوابه معنى لم يكن فيه
وهو التوقيف فكان اداة القسم اليبق بالالغاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط
تقول انا والله اكرمتك بالالغاء وقد امكنت ان تعتبره فتقول لا كرمناك ولا تقول انا ان لقيتني اكرمتك بالرفع على ان اكرمتك خبر مبتدأ
واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمتك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدأ ولهذا حمل قولك انك لن يصرع اخوك تصرع على التقديم
والتأخير لضرورتها للشعر فاذا اتفقت هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لتقوى القسم بالتصدر
الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط والاستدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان
ابعد من الثاني الا ان هذا البعيد يقوى بالتصدر الذي هو حقه واصله والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه
واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيعتبره لاجل كونه اقرب الى الجواب يلغى القسم كما من
في قوله لئن منيت بناعن غبت معركه البيت اذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويته بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى
من القسم ويجوز ذلك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لا مكانه فوالله لا يتيناك والقسم وجوابه جواب الشرط ويجوز الغاء
القسم لتوسطه لا ناذرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فنقول ان اتيتني والله اكرمتك فذلك جواب الشرط والشرط

٥٢
من الشئ الى
ان شئ من شئ
كانه ابدل منه قال
الاعشى لئن منيت
البيت من بيت
القيظ مع الضيف
من طوى سبيلا
من امره

في اعتبار
الشرط اذا
تقدم على
القسم

رضي شرا كافيه ٢٢

رفق شمس كانه ٢٧

٥٢٢

يقولون في جوابي
ابح بالاسماء
في اصحاب طار
الاسماء في جوابي
محل في جوابي
انهم الذين
منهم من

في القسم المقدر
كاللفظ

والجواب سادس جواب القسم واما اذا تقدم الواو ولا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابها لا يكون الا جملة فعلية
غيرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية نقول لو جئته والله لا كرمك لو لا زيد والله لضربك قوله ان توسط اي القسم قوله بتقديم الشرط ذكرنا قوله
غيرية يعني طالب الخبر كالمبتدأ بلا ناسخ او مع الناسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع
الافاء فنحن انا والله ان اتيتك انك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجوز اعتبار تقدم المبتدأ عليه كجملة الشرطية مع الجواب
خبر المبتدأ والقسم لغو كما في زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان اتيتك لا يتيناك اعتبارا نظر الى تقدمه على الشرط
وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ فهو كقوله زيد والله ليقوم من وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع
امكان الاعتبار اذا كان هناك جواب طالب اخر وان تاخر عن الشرط مع الغاء فنحن انا ان اتيتك والله انك الغيت لتقدم طالبين
للجواب عليه هما المبتدأ والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتك فوالله لا يتيناك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط
والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ وان توسط القسم بتقديم غير الشرط اعني طالب الخبر عليه لم يكن هناك لا شرط متقدم
على القسم ولا متأخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى فنحن انا والله لا قوم من وانا والله اقوم وان كان الخبر
مفرد ارجى الغاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة فذلك نحن انا والله قاسم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق
قوله وان توسط بتقديم غير الشرط جاز اعتبارا والغاؤه وطريق الحصر ان نقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او توسطه او يتاخر
عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء ولي الشرط نحن والله ان اتيتك لا يتيناك او لا نحن والله اني اتيتك وان توسط الكلام فاما
ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط
خبر نحن انا ان اتيتك فوالله لا يتيناك وانا ان اتيتك والله انك ولم يتقدم عليه ذلك نحن انا ان اتيتك فوالله لا يتيناك وان
اتيتك والله انك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتاخر عنه الشرط او لا فان تاخر فان اعتبرت القسم الغيت الشرط
نحن انا والله ان اتيتك لا يتيناك وان الغيت القسم اعتبرت الشرط نحن انا والله ان تاتي اناك وان لم يتاخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم
جملة جاز اعتبارا والغاؤه نحن انا والله لا يتيناك وانا والله اتيتك وان جاء بعد مفرد وجب الغاؤه نحن انا والله قاسم وان تاخر القسم عن الكلام
وجب الغاؤه نحن انا قاسم والله وان تيسر اناك والله هذا وكل موضع قلنا ان وما يتضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اي لا جواب لها
ظاهر فالاول ان لا تغلظا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجواب فيقول نحو اجئتك تجئني والله ان تجئني كرمك قد دخل في الشعر كقوله فان
من جئت لا برج طار قاسم وان يك انسا ما كها الانس فيقول وقوله فان تبتئس بالشتى ام قسطن لما اغتبطت بالشتى في قبل طول
وقوله لئن تك قد ضاقت على يوتك ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقوله اما ترى احفاة لاننا انا كذا ما نحفي وننقل فنقول المص
لزم المضى لفظا او معنى ليس بوجه والاولى ان يقول لا كثر كونه ماضيا لفظا او معنى ونعني بالمعنى نحن انا لم تزرني لازدورك
وقد تبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس محتمل بل قد يحتمل الجواب للشرط مع قلنا كقوله لئن منيت بنا البيت ثم اعلم
انه لو وقع جواب القسم المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لفعول ما فعل وان فعل فالمراد الاستقبال الكون سادسا
جواب الشرط قال تعول لئن اتيتك لذين او قوا الكتاب بكل اية ما تبجوا قبلك ولئن زلتان امسكهما ولئن ارسلنا رجا الى قوله
قوله وتقدير القسم كاللفظ اي القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله لئن اخرجوا او لم يكن كما في قوله وان
اطعوهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدرة لم يقدر رسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون
لفرقة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمات الشرط سواء كانت تلك الكلمات

استلزاما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان ولو فاجزاء تلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء كقولها كجملة واحدة
نحو من يضربك تضربه مجزوم تضربه وكذا الضرب لك تضربه وكذا ان تاتي انك بالجرم ويونس يرفع الجزاء لا اعتمادا على الهمزة ولا يفعل
ذلك في غير الهمزة من كم الاستفهام بل يقول من ان اضربه يضربني بالجرم لا غير فاقال ان الهمزة في الاصل في باب الاستفهام
وتقول في الهمزة ان اتيتك اتيتك بتقدير اتيتك ان تاتي وكذا من تضربه يكر ما يكر نعم والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان
كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب كما تقدم ومهنا ليس كذلك والاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام
داخل على الشرط والجزاء معا كقول الموصول عليها معا في نحو جاشي الذي ان نأته يشكر كيجرم يشكر والدليل عليه قوله تعالى فان مت
فهم الخالدون والفاء في فهم الجواب الشرط وفي فان للسببية ولو كان التقدير فهم الخالدون لم يقل فان مت بل كان يقول ان مت
فهم الخالدون اي فهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على اذ فهي في الحقيقة داخلة على ما هو
في موضع جزائها لا ليس بجزء كما مر في الظروف المبني على موضوع موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك فليست اذا اذن مع جملتها
كان مع جملتها بل مرتبة جزائها التقدم من حيث المعنى على اذ لانه عاملها كما تبين في المواضع المذكورة والاستفهام داخل في الحقيقة عليه
فمن ثم لم يات الفاء في قوله انما كذا عظما ما ورفاتا انما كذا في خلق جديد لان التقدير انما كذا في خلق جديد اذا متنا ولهذا كثيرا ما يكرر
الاستفهام في انما نحو قوله تعالى انما كذا عظما ما ورفاتا انما كذا في خلق جديد لان التقدير انما كذا في خلق جديد اذا متنا ولهذا كثيرا ما يكرر
ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما مر قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لم اطل الكلام والفاء في فلا تحسبنهم انما
والعامل في اذ قوله المدينون مع ان فيه همزة الاستفهام وان ولا تغل في غير هذا الموضع ما بعد ما فيما قبلها وذلك لغرض الذي ذكرنا
في الظروف المبنية فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائما انتصاب يوم بقاء على الصحيح على ما يحكي مع كونه خبرا لان لغرض اذ كره
هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت ان يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية
لما ذكرنا في الجواز عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت فلان كذا وان سلمت فان اعطيتك فعلى كذا
لان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت الاداة الشرط الثاني لتخلها بين اجزاء الكلام الذي هو جزائها معنى اعنى الشرط الاول
مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء كقوله فان عشرت بعدها ان والى نفسى من هاتا فقوله لا اله الا هو بمنزلة والله
ان اتيتك لا تيتك فتا في الشرطين لفظا او لها معنى ومثل ان تبت ان تذب ترحم اي ان تذب فان تبت ترحم وكذا ان كان اكثر
من شرطين نحو ان سالت ان لقيتني ان دخلت لدار اعطاك اي ان دخلت لدار فان لقيتني فان سالتني اعطاك فقوله فان سالتني
مع الجزاء جواب فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا ففس ان كان اكثر
قوله الله واما للتفصيل والترجم حذف فعلها وعوض بينها وبين فاتها لجزء مما في خبرها مطروقا وقيل هو معمول الحذف مطروقا ما يوم الجمعة
فزيد منطلق وقيل ان كان جائزا للتقديم فمن الاول والافس الثاني اعلم ان ما موضوعه لمعنيين لتفصيل جعل نحو قولك لهؤلاء
فضلاء اما زيد ففقيه واما عمر فمتكلم واما بشر فكذا الى اخر ما قصدوه استلزام شئ لشيء اي ان ما بعد ما شئ يلزم حكمه من
الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شئ لشيء اي استلزام الشرط للجزاء كما ذكرنا في الظروف
المبينة والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تجرد عن ذلك وقد التزم بعضهم هذا
المعنى ايضا في جميع مواقعها فالترجم ذكر المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراستخون في العلم بعد قوله واما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما
الراستخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فمتكلم فم دعوى التزم التفصيل فيها

في شرح كافيه

رضی شرح کا مفید جز ۲

Δ F4

فوجو الفناء

ولا يتم بين اما والفاء جلا تامه مستقلة نحو اما زيد قاتل فمروكذ لان الواقع بينهما كما تقدم جزء الجزاء المقصود كونه ملازمه للحكم
الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جلا تامه مستقلة واعلم انه قد ياتي بعد اما ما يتكرر ذكره بعد فاعلمها وذلك اما مصدر مكرر
فهذا بان يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما اسمنا قسمين واما علما فعالم واما صغره يكررها فاعلمها بعد الفاء نحو قولك
اما صديقا مصافيا فليس بصديق مصافيا واما علما فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك فهو اما البصر فلا بصرك واما ابوك فلا
اباك واما العبيد فذوعبيد واما زيد فقد قام زيد المنكر المصدر الوصف يجب عند المجازيين نصبها واختار ذلك بنو تميم
لا الى حل الوجوب والمعروف من المصدر يجب فعند بنو تميم على ما يعطى ظاهر لفظ سيدي واولي انهم يحيزون الرفع والنصب
فيه كما يحيزون واما المجازيون فانهم يحيزون فيه الرفع والنصب المعروف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر
والوصف مرفوع عند الجميع معروفا كان او منكرا الا ما سيبيحي قال رفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الا ابتداء عند الفرقين
واما النصب فان سيدي وذكرا ان ذلك في المصدر معروفا كان او منكرا على انه مفعول له عند المجازيين فقال شرح كلامه وذلك
لانهم ينصبون المعروف والمنكر فلا يصلح الحال فبقي مفعولا لرفعى اما اسمنا قسمين مما يذكر زيد لاجل السمع فهو سمين وكذا
المعرف نحو اما العلم فعالم اي مما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيدي ونصب المصدر المنكر عند بنو تميم على الحال قال لانهم
لما لم يحيزوا في معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما
فعالم ان التقدير مما تذكر زيدا عالما فهو عالم او المذكور بعده اي عالم في مثالنا فيكون حلا موكدة قال سيدي واما الرفع في المصدر
فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم اي عالم به كقول تعوذوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا الا لا تجزي
فيه قول والدليل على انه يجوز عند بنو تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيدي واما العلم فعالم بزيد بنصب العلم
اي فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اي انا ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعروف على انه
مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر على الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشيتين المذكورين في المصدر الواقع حلا
عند بنو تميم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا عند المجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز اما للسمين فسمين واما للعلم فعالم
واولي ان يقال المنصوب عند بنو تميم والمجازيين في الصفة على انه حال مما بعد الفاء وفي المصدر المعروف على انه مفعول مطلق
لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال ومفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدأ لما بعد الفاء خبر بلا تقدير فمما
ذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه ان نقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء له او يدعي له
ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوى او يدعي كما تقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمين فسمين اما عالم
فعالم فهذا حال لان المعنى اما اذ كنت سمينا وادعيت ذلك فسمين واما اذ كنت عالما اي ابدت من نفسك العلم وترينيت
وادعيت ذلك فانت في الحقيقة كذا كما يقا اذ كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذ كنت عالما فانا عالم لا مثلك اذ كنت في امر فكن في امر
قوله تعريها الذين امنوا امنوا على احسن التاويلات اي يا ايها المدعون للايمان امنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد الفاء والتقدير
ان يكن شيء فانت عالم عالما اي انت عالم حقيقة حين كنت عالما بصورة وفي زنى العلماء والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على هذا
الوجه وتجعل مفعولا مطلقا على معنى اما سمينا فسمين ان يكن شيء فهو سمين سمنا وكذا في نحو اما سمنا فلا سمين اي اما يكن شيء فلا سمين فيه
سمنا واما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء فمعنى اما العلم فعالم اما يكن شيء فزيد عالم العلم واما الكلام على انه كيف يعمل
ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمنا فانت سمين او فانك سمين فقد مر انه للفرع المذكور واما الرفع في نحو اما السمين فسمين واما

٥٢٤

رضي الله عنه

على ما قبلها

العلم فعلم فانما جاز ذلك تضمن المبتدأ معنى الخبر لان التقدير اما السمين فانت صاحب دوسمين وعالم في مثل خبر مبتدأ محذوف اي انت
 سمين وزيد عالم ومعنى سمين وعالم ذوسمين وذو علم فهو كالظاهر القائل مقام المضمرة نحو لا اري الموت يسبق الموت شئ وكذا حال الرفع
 في غير المصدر نحو اما العبيد فذوعبيد اي فانت صاحبهم ولم يقل فذوهم لان ذولا يضاف الى مضمرة كذا الوصف المرفوع نحو اما العالم
 فعالم اي فانت عالم اي فانت هو واما نحو اما العلم فلا علم واما العالم فلا عالم فاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدأ قوله
 اما العلم فلا علم اي لك شئ منه واما العالم فليست بعالم اي لست به واما انما اكتفوا مطردا في مثل هذا الخبر بالظن الساكن مسددا للمضمرة
 وان لم يطر ذلك في غير على الاصح كما مضى في باب المبتدأ نحو زيد ضرب زيد لانهم لما غيروا المبتدأ والخبر عنهما عن حالهما بتوسيط
 الغاء بينهما كما في انما ليسا بمبتدأ وخبر اما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذوعبيد فالوجه في الرفع في جميع اللغات معرنا
 كان او لا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي خبيثة قليلة وقال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في
 المعرنة الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في اجماع الفقير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينين فلا يجوز فيه
 الا الرفع كما في قوله اما البصر فلا بصر لك واما ابوك فلا اب لك اقول اما الحمل على الحال في مثل فضعيف ولا معنى له بل هو على انه
 مفعول به لما بعد الفاء لان المعنى ذوعبيد اي تملكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم اي فانا اعلوهم بالفضل
 وقوله اما ان يكون عالما فهو عالم ان فيه مبتدأ اي اما كونه عالما فاحصل والخبر مبدول ما بعد الفاء وكن العالم اما ان لا يكون عالما
 فهو عالم اي اما عدم كونه عالما فليس بجاصل قال سيبويه لا في ان لا تكون زائدة كما في قوله تعالى لا اله الا الله في الصور
 التي ذكرتها خبط كثير للنحاة وهذا الذي ذكرته اقرب عندي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله وربك فكبر شيئا بك فظهر
 والرجز فاجرو وهذا فليد وقوة فبذلك فليفرحوا وانما يطر ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او ضميرا وما قبلها منصوبا به او مفسره فلا يق
 زيد فضربت ولا زيدا فضربت بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقول ع وقائله خولان فانك فقاتلهم قد ذكرنا في
 باب المبتدأ ان مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش وانما جاز تقدير اما بالقييد المذكور لان الامر
 لازم الفعل لفاعله والنهي لازم ترك الفعل لفاعله فناسبا الزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان تقدير اما قبل المنصوب تدخل
 فاؤها على الامر والنهي فان ما قبل الفاء اما ملزوم لما بعدهما كما ذكرنا واما قول واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعترلتموه وما يعبدون
 الا الله فادوا وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقبلوا الصلوة فلا إجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو قولهم زيد
 حين لقيته فانا اكرمك على ما مر في الجواز وذلك في اذ مطرد على ما مر في الظروف المبنيّة ويجوز ان يكون قوله واذ اعترلتموه
 وما يعبدون وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب الرجز فاجرو اي مما اضمر فيه انما جاز اعمال المستقبل الذي هو سيقولون
 وقاوا واقبلوا في الظروف الماضية التي هي اذ لم يهتدوا واذ اعترلتموه واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي
 محال لما ذكرنا في نحو اما زيد فمطلق من الغرض المعنوي اي قصد الملامزة حتى كان هذه الافعال المستقبلية وقعت في الازمنة
 الماضية وصارت لازمة لكل ذلك لقصد المباعدة قول هو ممول لما في جيزها اي ما بين اما والفاء معمول لما في حيز الفاء اي لما بعد
 وليس لك بطلاق عند المصلا لان المبتدأ في نحو اما زيد فقاتلهم خرج عن اداء الشرط مع الشرط في نحو
 قوله واما ان كان من المقربين خارجة عنه قوله مطرد اي سواء كان ما بعد الفاء شئ يجب له صدر الكلام كان وما النافية في نحو اما
 يوم الجمعة فانتك مسافر ولم يكن وذلك للغرض المذكور هذا من حيث اختيار المصنف وقال بعضهم هو ممول المحذوف مطرد اي
 سواء كان بعد الفاء شئ يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها او لا فهو اما زيد فقاتلهم عند تقدير اما ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة

فزيد منطلق اي اما ذكرت يوم الجمعة وليس في ذلك بشئ اذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو اما زيد فقاسم على تقدير اما ذكرت زيد فهو
 قاسم ولا يجوز اتفاقا و لجاز الرفع اختيارا في نحو اما يوم الجمعة فزيد قاسم ولا يجوز الابدال بيل بعيد اي قائم فيه وانما ارتكبت هؤلاء
 هذا المذهب نظر الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقاسم ولم يتنبهوا ان
 التقديم في مثل هذه المقام الخاص للاغراض المذكورة وذهب لما زنى الى ان ان لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدير كان وما
 او مانع اخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعمول قبل موصوفه نحو اما زيد فانا رجل ضارب او كون المعمول
 تعيينا وعاملا اسم تام نحو اما درهما فعندي عشرين او كون العامل معنونا التاكيد نحو اما زيد فلا ضربت او صلة نحو اما القميص
 فان تلبس خيرا لك فان لم يكن احدهما فالعمل لما بعد الفاء وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر هو معنى قوله
 والا فمن الثاني وليس ايضا بشئ لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا بأس بجوازه مع مانعين
 واكثر لان الغرض مهم فيجوز لتحصيل الفاء مانعين فصاعدا والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قاسم ولو كان
 معمول مقدرا لم يستعمل تقدير ناصب نحو ذكرت وغيره قال ابن خروف وقد يبدل الميم الاولى من امثالياء قاله رأت رجلا ايما اذا الشمس
 عارضت فيضي وايماليا عشى فيخسر قوله حررت الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع بمعنى الزجر تقول الشخص فلان يبغضك فيقول
 كلا ردعك اي ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقولهم رب رجون لعل اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا
 من كلام المتكلم بما قبلها وذلك اذا اخبر عن غير بشئ منكرو فزيد كره عقيبته كلا بيا نالكونه منكرا لقوله تعواخذوا من دون الله
 الهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقولهم كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما في الآية
 وان لا يجاب بكقوله تعواخذوا من دون الله الهة لعلهم يفتخروا بها وكلا اذا بلغت التراقي وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل
 المعنيين كما في قوله تعواخذوا من دون الله الهة لعلهم يفتخروا بها ان ازيد كلا انه كان لا ياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها
 ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي هي عن تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل اي كلا لا نقل
 او ليس الامر كذلك واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يبق ايضا اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها معناها لانك ترجع
 الى ما قبلها فيقول تحقيقا لصدقه لكن الفاعلة حكما وجرفية اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقص تحقيق الجملة كما المقصوب بان
 فلم يخرجها ذلك عن الحرفية قوله الله تعالى التائيت الساكنة تلحق الماضي لتائيت المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقة فغيره اما الحاق
 علامة التثنية والجمعين فضعيف اعلم انه انما جاز الحاق علامة التائيت بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه دون المسند
 للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في كونه مسندا وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجها الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من
 اجزاء الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت ثلاثا الى اربع متحركات فيما هو كالجملة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واللام
 في نحو ضربت ثلاثا الى اربع متحركات فيما هو كالجملة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واللام في نحو ضربت ثلاثا الى اربع متحركات
 في نحو ضربت ثلاثا الى اربع متحركات فيما هو كالجملة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واللام في نحو ضربت ثلاثا الى اربع متحركات
 كقولهم يا حرمي اضربا عنقه اي اضربا ضربا وقوله تعواخذوا من دون الله الهة لعلهم يفتخروا بها ان ازيد كلا انه كان لا ياتنا عنيدا
 اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنته من اول الامر يسكون هذه على بناء ما حقه لانها كالحرف الاخير عاتقه وبجركه ذلك على
 اعراب ما وليته ودليل كونها كلاما اكمل دوران الاعراب عليها في نحو قاتمة وتقلب الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذا قلب
 تصرف وهو بالعراب ولي لو كان اصل البناء الفعلية هو السكون لم تر في اللام المحذوفة للسالكين في رمتا وغرثا لان التاء وان تحركت
 لاجل الالف التي بعدها وهي كجزء الجملة فالحركة باعتبارها كاللازمة لان اصل التاء السكون فالحركة عليها كاللازمة بخلاف حركة الالف

حرف في

٥٢٩

تأمل التائيت

رضي الله عنه

[illegible]

الكلام في
التقنين
واقسامه

لا
 بين الرجل وامرئ عامر
 اذ لم يبين هو ام من
 مثل الشئ فيضيل
 خلا لا اى شاع وجك
 والاسم افضل بالضم
 ومنه قد لعمري من
 من اذ ان لا يعرف
 ولا يعرف ابوه كك
 والفضل بالفضل
 من سر

ایمان و یقین

ليؤنس وها في غيرهما مع الضمير البارز كالمفصل فان لم يكن فكالمفصل ومن ثم قيل هل ترين وترون واغزون واغزون
 واغزون والمخففة تحذف للساكنين وفي الوقف فيرد ما حذف والمفتوح ما قبلها قلب الفاء انما حركت المشددة بالفتحة ثقلها
 وخفة الفتحة وكسرت بعد الف الاثنين والف الفصل نحو اضر بيان واضربان تشبيها بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر
 بعد الالف نحو يضربان وكذا النون في الاسم المثنى نحو الزيدان قوله يقتضى بالمستقبل لم تدخل على الحال والماضي لما مر في باب
 المضارع ودخولها في الاغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب كلام النهي والاستفهام والعتق والعرض اما في المستقبل
 الذي هو خبر محض فلا يدخل الا بعد ان يدخل على اول الفعل ما يدل على التوكيد ايضا كلام القسم نحو والله لا ضربين وما المزيد نحو
 اما يفعلن ليكون ذلك الاول توطئة لدخول نون التوكيد ايذنا به ثم الطلب على ضربين اما طلب وجود الفعل او عدمه كلام
 والنهي والتحضيض العرض والعتق والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن لا تفعلن لا تفعلن لا تفعلن ليتك تفعلن
 وعل تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال ع افععل كندة تندحن قبيلة ونقول كم تمكثن وانظروا
 تفعلن قال واقبل على عطى رهطك فتحت مسأ عيناً حتى ترى كيف تفعلوا والخبر المصدر بحرف التوكيد نحو والله ليضربن كذا اكل
 اداة شرط جاء بعدها ما لا اثر له سواء جاز حذفها كما في اما تفعلن ومتى ما تفعلن وايهم ما يفعلن وايها ما يفعلن وايها تكون
 ان او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما وقد يدخل نون التاكيد اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز دخولها
 فيه نحو قوله ففهما تشا منه فزاة نقطكم وفهما تشا منه فزاة تمنعاه وقوله بنيت بنات الخيزران في التثنية حديثا متى ما ياتاك
 الخير ينفعك لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو ان تفعلن افعل قال ومن يتقن منكم فليس
 ياتك ابداً وقتل بنى قتيبة شاة ويحشى النون ايضا بعد الافعال المستقبلية التي تلحق اوائلها اما المزيدة في غير الشرط اختيارا لكن
 قليلا نحو جدد ما يبلغن بعين ما اريتك اي التحق الذي اراه فيك وبالم ما تجنبه يضرب من يطلب امر الايناله الا
 بمشقة ومن غصة ما ينبين شكيرا يضرب لمن كان له اصل اماراة تدل على كون شئ اخر وقل ما تقولن وكثرا تفعلن
 وربما تقولن وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غير لان الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله
 ربما او فبت في علم يرفن ثوبى شمالات فضرورة وانما حسن لان ما زيدت في رب ويرفعن في خبرها ويحشى النون بعد المنف
 بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفى قياسا عند ابن جني لانها اذن تشبه النهي واستشهد بقوله نعم واقفان لا تصيبين وقيل
 ان لا في الاية للنهي وقد يحشى مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار يضربن زيد وعند ابى على لا يحشى بعد النفي اختيارا والعلة
 عن معنى الطلب وتجرده من ما للمؤكدة في الاول قال سيبويه يدخل بعد تشبيهها لها بلا النهي من جهة الجزم قال عيصب الجاهل
 ما لم يعلمه شيخا على كرسية معهما وربما حقت المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يحشى في الضرورة انت تفعلن قيل يدخل اسم الفاعل
 اضطرار التشبيه بالاضمار قال ع اريت ان جاءت به اموداه مرحلا ويلبس البروداه اقالن احضروا الشهود او قال اخره يا ليت
 شعري عنك خيفاه اشأمرن بعدا السيوفاه وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قول ع وليس حاصلن الابن حمال ثمران النون
 يلزم من هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لا قوم بشرط ان لا يتعلق به جاز سابق كقوله نعم ولئن
 او قلتم لا لي الله تحشرون وقول ع يعلم ربى ان بيتى اوسع شاذ عند البصريين كما ذكرت واكثر دخولها في الامر والنهي الاستفهام
 ومع اما وعند الزجاج هي لازمة مع اما خلافا لغيره قال ع فاما تريثي ولي لثان الحوادث اودى بها وترى النون معها جيد
 عند غيرهم ان الاكثر اثباتا قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين وهو الواو اما ان ينضم ما قبلها كان نصرا

النون في
 حرف الفاء

رضى شير كافي

كثرة دخول
النون في
اللام والف
والاستفهام

رغم شرح كافي ج ٢

٥٣٢

واغزوا او يفتح كاخشوا وارضوا فالمضوم ما قبلها تحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد للساكنين في كلمتين اولهما مده
وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالحزء من الاولى الا انها على كل حال كلمتان والنقل حاصل
بوجود الواو والمضوم ما قبلها هو دليل اذا حذفت وهو مفعلة ما قبلها فلا اجتماع هذه الاشياء كان الحذف اولي قال سيبويه
لو قالوا ضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كقول الثوب ومديق والمفتوح ما قبلها تحذف للساكنين
بالضم وانما لم تحذف لانها ليست بمدة كما يجيء في التصريف في باب لتقاء الساكنين وانما ضمت ولم تكسر ولم تفتح اجزاء لما قبل نون التوقيد
في جمع المذكور في جميع الاقواع مجرى واحد بالترام الضم فيه قوله ومع المخاطبة مكسور لان ضمير المخاطبة ياء فان كان ما قبلها مكسورا
كالغزى واضربى وارضى حذفت الياء للساكنين كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشين وارضين
اجزاء لما قبل النون في المخاطبة في جميع الاقواع مجرى واحد مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك الحذف ياء الضمير بعد الفتح
لفظة طائفة نحو ارضين في ارضى قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكور ما عدا الواحد المذكور نحو ارضين واغزون وارمين واخشين
والمتن نحو اضربان وجمع المؤنث نحو اضربان وليس ما قبلها في المتن وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف يلى قبل الالف فتحة ولعل هذا
مراده اتفاق ما قبلها في الواحد المذكور فتركيب الفعل مع النون وبناءه على الفتح عند الجمهور يكون النون كجزء الكلمة وانما رددت اللام
الحذوفة للجنم او لوقف في نحو يغزون واغزون وليرمين وارمين وليخشين واخشين لان حذوها كان للجنم او للوقف الجارى مجراه
ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جنم ولا وقف وهذا الذي ذكرناه من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابي على وقال
الزجاج والسيار في بل الحركة للساكنين معربا كان الفعل او مبنيا لانه يلحق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء
والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح صيانة للفعل من الكسر اخ الجواب لارضون كما كانت في ارضين الا انه تحرك
للساكن بحركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة في الاصل اي المضارع وكون النون كجزء الكلمة لان اتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما في
اخشون واخشين بخلاف الرجل في اضرب الرجل فلو كان كذلك لزم في العين الحذوفة للساكنين في قومين ولم ترق في قم الليل هذا كله على
مذهب الجمهور الداهيين الى بناء ما اتصل به النون وانما على مذهب من قال الفعل ياق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب
او البناء فانه يقول انما حذفت اللام وفتح في الناقص نحو اغزون وارمين اذ لو لم يرد لغير اغزون بالضم وارمين بالكسر فكان يلتبس بالاول جمع
المذكورين والثاني الواحد المؤنث ففتحوا ما قبل النون في كل واحد من كسر ومعتل وانما حذفت اللام في ارضين واخشين فلطرد الباب فقط
اذ لم يكن يلتبس بشئ اخر وهذا الفتح على ما حكى عنهم الفراء حذفت الياء الذي هو لام في الواحد المذكور بعد الكسر الفتح في العرب والمبني
نحو والله ليرمين زيد وارمين ياريد ليخشن زيد واخشن ياريد عليه قوله اذ قال قطبي قلت بالله حلفه لتعثن عني ذاك اجمعا
وانما لم يحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذفوا الواو والياء في ارضين خوفا للبس بالواحد لان النون انما كسر لاجل الالف
كما ذكرنا فلو حذفت الالف لفتح النون مع ان الالف اخف من الواو والياء وايضا المد فيه اكثر منه في الواو والياء والمد فانه مقام الحركة
والنون كبعض الكلمة فصا واضربان كالأضالين وانما الالف في اضربان فلم تحذف لانها محتلفة للفصل بين النونات فلو حذفت لم يحصل
الوقع فيما قرئ منه وانما حذفت النون التي هي علامة الرفع في الاضداد الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لا اجتماع
النونات قوله ولا يدخلها الخفيفة اي لا يدخل الخفيفة المتن وجمع المؤنث لانه يلزم لتقاء الساكنين على غير حد وانما مع المتقلبة
فلان النون المدغمه وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتقا عذوا حركتها كحرف واحد متحرك ولا يجوز
عند سيبويه ايضا الحاقها في نحو اضربان بنون الوقاية واضربان نعمان وان كان يزول لتقاء الساكنين المحنوع بالادغام في

نون الوقاية ونون نعان لان نون الوقاية نون نعان ليستا يلازمين واما يونس والكوفيين فجوزوا الحاق الخفيفة بالمشي وجمع
 المؤنث فبعد ذلك اما ان يبقى النون عندهم ساكنة وهو المروى عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المد كقراءة
 نافع محياي وقراءة ابن عمر واللائي وقولهم التقت حلقنا البطلان ولا شك ان كلما اوردوا في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه
 واما ان يتحرك بالكسر للسالكين وعليه حمل قوله ولا تتبعان بتخفيف النون واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة عند سيبويه اصل برسها
 وعند الكوفيين المتثقلة اصل المخففة قوله وهما في غيرهما اي النونان في غير المشي وجمع المؤنث مع الضمير البار وهو الواو والياء قوله
 كالمفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او
 تحريكهما ماضيا وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المتعلقة الاخر عند حاق النون بها وقد بينا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام
 السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المشي وجمع المؤنث ما ذكره مع غيرهما على ضربين اما ضمير بار وهو شيطان جمع المذكور نحو واو
 اغزو واو ارموا واخشوا والواحد المؤنث غوري واغزى وارعى واخشى واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكور نحو واغزو ارموا واخش
 فالنون مع الضمير البار كالكلمة المنفصلة تقول اغزن وارمن بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزو الكفار وارمو النعر
 وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذف في نحو اغزى الجيوش وارعى الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو واخشون كما
 ضممتها مع المنفصلة نحو واخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسر نها مع المنفصلة نحو واخشين كاخشى الرجل قوله فان لم يكن
 بار او هو في الواحد المذكور نحو واغزو ارموا واخش فالنون كالمفصل اي كالكلمة المتصلة ونفى بها الف التثنية تقول اغزوت وارمين
 واخشيت برذالامات وفتحها كما قلت اغزو وارميا واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البار صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل
 ولما لم يكن ضمير بار كان النون كالضمير المتصل هذا هو بدي كلامه ويرى عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا واذا
 متصلا ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن فكما المتصل على اطلاقه يصح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس
 النون عليه من المتصل والمنفصل اذا شئت مثلا لم يجد في الارم في اخشيا وارميا واغزو واكح حذف في اخش وارم واغزو لم اضممت
 اللام في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارض الامر ولم يجد فاكح في ارضوا الرجل وارعى الغرض فكل علة تدركها في المحمول عليه فهي
 مطردة في المحمول فافائدة الحمل وانما يحل الشئ على الشئ اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل يشابه من جهة
 فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المحمول كحل ان على الفعل المتعدي وان لم يكن في ان العلة المقتضية للرفع
 والنصب كانت في المتعدي قوله والخفيفة تحذف للسالكين وذلك اذا لاقى الخفيفة ساكن بعدها كقوله لا تدين الفقير ملكا ان تركموا
 واللام قد رفعت خطها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتكلم في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة
 فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحذف في ابن وابنة بالشرط
 المذكور قياسا وفي غيره ضرورة كقوله وحاتم الطائي وهاب ماني والنون الخفيفة تحذف للسالكين مطروقا قال سيبويه عن يونس انه
 اذا جاء بعد النون الخفيفة في اضربان واضربان ساكن تبادلتا هزقة مفتوحة نحو اضربا الرجل واضربنا الرجل قال سيبويه لو جوز الحاق
 الخفيفة بالمشي فالقياس حذفها للسالكين كما تحذف اتفاقا في المفردين المذكور والمؤنث وجمع المذكور فيسقط الالف ايضا في اللفظ للسالكين
 واذا وقف على فعل في اخرون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني انه يقلب المفتوح ما قبلها الف نحو اضربا في اضربان قال سيبويه وقيا
 من يونس في اضربان واضربان ان تقلب النون الخفيفة الف في المدة الطولى بقدر الفين وقال الزجاج لو مدت الالف وطال
 هذا ما زادت على الالف لا انها حروف لا تكرر ولا يوثق بعدها بمثلها قال السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكره وذلك انه يقلب

رضى شرح كافيه ج ٢

٥٣٣

عدم دخول
 الخفيفة المشي
 وجمع المؤنث

في اضربوا اضربا لان
 الواو والياء لوجود النون
 الساكنة فاذا حذف
 ما دونه من

ن
اذا جئت بعد ذلك
في الوصل محروا
النطق بها اذا لم
بعد ما بشئ وذلك
في وقف خفيفة
فقط اخر الكلمة
مفتوحة فلما وصلت
بحرفين جوهها
واختاروا ان يكون
ذلك الحرف هاء
لناسيتها بالحرف
حرف اللين فاذا جاء
ساكنة بغير الالف
فلا بد من تملين
صد الالف ليقوم
ذلك مقام الحركة
فيمكن الجمع بين
الساكنتين فيعتبر
الالف بذلك
التمكن للمد واما

ان المد الذي يزداد بعد النطق بالالف لا يراى في الف اخر وان لم يفصل عن الاول ولم يتميز ويجز في الوقف المضموم ما قبلها
والمسكوت قبلها فواضرب واضرب وكان يونس يقول قلبها واوا بعد الضمة في نحو اخشون ويا في نحو اخشين فاقول اخشون اخش
قال الخليل لا ادري ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيد ومرت زيدا وهي غير معينة واما في نحو اضرب اضرب
فيقول يونس اضربوا واضرب وفاقا لغيره في اللفظ الا ان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند غيره هما الضميران المردودان بعد
حذف النون كما يجيء وتقول في هل تضربن وهل تضرب هل تضربا وهل تضربى بلان والواو والياء بدلان من الخففة وعند غيره
هل تضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران في بعد حذف نون التوكيد مع حذف النون التي سقطت لاجل نون التوكيد كما يجيء
قوله فيرد ما يجذف يعني اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل في الوصل بسببها من الواو والياء وحدها كما تقول
في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضرب واخشوا واخشي او من الواو والياء مع النون التي بعدها كما تقول في هل تضربن
وهل تضربن وهل تخشون وهل تخشين هل تضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا على انهم قد حذفوا النون الخفيفة
الحذف والوقف مع عدم من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف المتنون فان الوقف في جائي قاض بغير الياء على الاحتمال كون المتنون
لازمة اذا لم يكن مانع كما انها ثابتة ايضا مع عروض الحذف هذا اخر شرح المقدمة والحمد لله على نعمه وافضاله بتوفيق اكمال صلواته
على محمد وكرام آل الله ثم تمامه فتم اختتامه في الحضرة المقدسة العزوية على مشرقها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ثمانين
وسنة مائة ولندكر احكام هاء الشكت وان كان المصدر ذكر بعضهما في التصريف وحرف التذكروا لا تذكروا وشين الكشكشة وسين الكسكة
اما هاء الشكت فهي هاء تزداد في اخر الكلمة الموقوت عليها في موضعين احدهما اذا كان اخرها الف او الكلمة حرف واسم عريق في البناء نحو لا
وذا وهما وذلك لان الالف حروف خفيفة فاريد بيانها فاذا جئت بعدها بها ساكنة فلا بد من مد الالف واما في الاسماء المتكلمة فيكون
وحبلى او العارضة البناء نحو لا فتا لا تريد هاء الشكت اما الحروف التباس هذه الشكت هاء الضمير المضاف اليه فان الاسم العريق البناء
لا يضاف منه الا كم ولدن ولدى واما لكون الاعراب مقدرا في الالف فهي وشبه الحركة الاعرابية في لافتي وسندكر انها لا تلحق بالحركة
بحركة اعرابية او بشبه الاعراب واما الالف نحو هنا وهؤلاء فليس بالحركة الاعرابية فبمقدور بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا
لكان متحركا بحركة بناء ثنية نحو هو وهي وهؤلاء ولا تلحق هذه الهاء ساكنة اخر غير الالف المذكورة سواء كان واو او ياء هي في هذه وغيرها
ككم ومن ذلك لان الالف اخفى فهي الى البيان احول بل تلحق الالف الواو والياء في النون نحو واغلامها وواغلامكموه وواغلامكم في الكلام
نحو الاميرة والاميرة والامير بقصد ذلك الى زيادة مد الصوت فيهما وثاني الموضوعين اذا وقفت على كلمة بحركة الاخر بحركة غير اعرابية ولا
بالاعرابية لبيان تلك الحركة اللازمة اذ لو لم تزد الهاء لسقطت الحركة للوقف انما لم يبين الاعرابية لغرضها وسر زوالها وذلك قولك
ها رجلان وضاربانه ومسلمونه وهن وضربته وهما وضربته ويحكمكمه وثمره واضربته وانطلقته وضربته وعصاها قاضيه
وغلاميه هو واينه وكيفه وغير ذلك ودخولها فيما قبل اخره ساكن اقوى من دخولها فيما قبل اخره متحرك حتى لا تجمع ساكنان لو اسكن
الاخر ولم يلحقوها بالنون في الامثلة الخمسة نحو تضربان وتضربونه وتضربينه لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد منع
بعض البصريين ان يقر انطلقته وضربته لالتباس بضمير المصدر في ضربته بالمفعول به ايضا وليس بشئ لان التحليل حكى انطلقته عن
العرب ولو كان اللبس مانعا لم يقولوا اعطيتكم وانه وليته ولعل واعلمته وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الهاء لمشاعتهما لها
وذلك في انا وحيد لا يلحقوها اخر نحو لا رجل ويا زيد وخمسة عشر لعروض حركة البناء فتشبه بذلك حركة الاعراب كذا لم يلحقوها
اخر الماضى الجرح لانه انما حرك كما ذكرنا في باب المشابهة للمعرب فكان حركته اعرابية فلم يقولوا اضربه واذا كان الكلمة مما ذهب

لا يجرزاً أو وقفاً فان بقيت على حرف واحد فهاء السكت واجبة بخوره وقد لا يستحق الوقف على المتحرك والابتداء بالسكان كل
 على أكثر من حرف واحد نحو اغزة وارمه واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم ينجسه فالهاء في مثلها ليست واجبة لكنها
 الزم منها في نحو ثم ومسلمونه لانك اذا حررات بالهاء سكنت اخر الكلمة بعد حذف حرف منها وهو حكا
 وهي في نحو اعه واقه في قولك ان تع اعه وان تق اقه الزم منها في نحو اغز ولم ترمه لان الاجواف ههنا أكثر لو سكن العين
 وذلك بحذف الفاء واللام والسكان العين وبعض العرب لا يحقون هاء السكت من المتحرك الاخر الا ما حذف من اخره شيء
 ولا يقفون على ما لم يحذف منه شيء كانا ولعل وليت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن عمران بعض العرب
 يقف على الحذف والآخر ايفه نحو اغز وارم بالاسكان من غير هاء قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحق الهاء في ما الاستغناء منه
 الحذف في الفها بعد حرف الجر كالام وعلام أكثر من حذفها واما في ما الحذف بالاضافة نحو عجي ومثل ما فالهاء عند الوقف
 لا زمة كما في ره وقد يوجب تعليل ذلك في باب الوقف انما نشأ وقد يحذف هاء السكت في الدرجة كمنه الوصل الا ان يحرك
 الوصل مجرى الوقف كقولهم سلك عني سلطان به خذوه وصلاً وحققها السكون وان وقعت بعد الالف لان اجتماع الشين
 محتمل في الوقف ويجزى من ثبوتها وصلاً بعد الالف مجزياً للوصل مجرى الوقف اما بالضم تشبيهها بالهاء الضمير او بالكسرة كمنه
 وروى على الوجهين يا مرجاه بجر عفاء واما سين الكسرة وهي في لغة بركن وائل فهي السين التي تلحقها كاف المؤنث في الوقف
 اذ لو لم تلحقها السكت الكاف فيلتبس بكاف المذكور وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكور فيقولون اكرمتكس فاذا وصلوا
 لم يأتوا بها لان حركة الكاف اذن كافي في الفصل بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف فاذا
 وصلوا احذفوا او غرضهم ما مر في الحاق السين وناس كثير من نعيم ومن اسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شيئاً قاله تميم
 مني ان رأيتني احترش ولو حرشت لكشفت عن حرش وذلك ايضاً للغرض المذكور انما ايدلوا شيئاً لاني هموسة مثلاً ولم يجعلوا
 مكانها هموسة من الحاق لاني ليست حلقية وقد يجزى الوصل مجرى الوقف فيق انشد اذهبت قال فعينا نش عينها ووجد ش جيد
 سوى ان عظم الساق منش فيق واما حرف الكسرة زيادة تلحق اخر المذكور في الاستغناء بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد
 كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثل جاشي زيد فيقول من يقصد تكذيبك وان زيد لا ياتيك از يد
 اي كيف يجيئك فلهذه العلامة بيان انه لا يعتقد انه اناك او يقول ذلك من لا يشك ان زيدا جائك وبينك ان لا يجيئك فكما
 يقول مريشك في هذا وكيف لا يجيئك وقال لا تخفش ان هذه الزيادة موضوع لا تكار كون المذكور على ما ذكر فقط فان اردت انكار
 كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهزء والسخرية فكأنه يقول كيف لا يجيئك زيد وانت الجليل العظيم كقول تعالى ذق انك انت
 العزيز الكريم هذا قوله الاول ان يقي انه لا تكار كونه على خلاف ما ذكره على وجه السخرية وانما تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف
 والاكثار همزة الاستغناء بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان استغناء ما على الحقيقة لا على وجه
 الاكثار لم تلحق وكذا لا تلحق اذا فصل بين الهمزة والمذكور بل هو بمعنى نحو اتقول زيداً او ايتكلم زيد ولا غلب مع حصول الشرايط وقصد الحاق
 زيادة الاكثار حكاية ذلك المذكور بلفظه ويجزى كونه اعرابية كانت او بنائية نحو اذهبت له من قال ف هبت وانا انا اني لمن قال انا فاعل
 وربما زيدت مدة الاكثار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة بما يعبر المعنى بلحاظها من جملة كلامك فتقول لمن قال
 ذهبت اذهبتاه ومنه حكاية سيبويه معناه من قيل له اتخرج ان اخصبت البادية فقال انا اني منك لاني نفسي ان يكون على
 خلاف ذلك ولو حكى لقال اتخرجوه ثم نقول اخر الكلمة اما ان يكون ساكناً او متحركاً والسكان اما حرف علة او حرف صحيح فاول

في علام والام
 وحام وم وعيم
 باجود من حالها
 حذفها الالف
 كما حذف في نحو اغزة
 وارمه واخشه
 الحروف الاخير
 ويجوز اسكانها
 وان صارت
 الهمزة على حرف واحد
 لا فاء مترجعت
 بجوز الحرف
 قبها ٥٣٥
 نصاراً مقاً
 كحسام لان الحاء
 لا ينفك عن الجوز
 طرفة الجوز يكون
 على حرف صار
 كبعض حروف الحجار
 فلا اتصال حاصل
 من الطرفين اذا
 وقعت على نحو
 عجي مجتفت فقلت
 عجي من الهاء لازمة
 كما في قوله لان
 المضاف لكونه
 اسماً لا يمتزج بالجر
 امتراج حرف
 الجوز وجوز وجر
 ان قد زادت
 الاكثار من حيث
 عجي مجتفت فقلت
 عجي من الهاء لازمة
 كما في قوله لان
 المضاف لكونه
 اسماً لا يمتزج بالجر
 امتراج حرف
 الجوز وجوز وجر
 ان قد زادت
 الاكثار من حيث

هذه ١٢٥

تجوزا في القاضى ورايت المعلق وزيد يغزو وحكمه ان تزداد على اخر فتجتمع ساكنان فتحذف او تحذف القاضية والمعللة وايغزوه وان
كان الساكن صحيحا تنوينه كان او غير فلا بد من تحريكه بالكسر للساكنين فلا يكون زيادة الاكثار اذن الا الياء نحو اريد بينه والى ان تضرب
وان كان متحركا فمدة الاكثار على ذلك الحركه بناء على كانت او اعرابية فيكون بعد الضمة واو بعد الفتحة الف بعد الكسرة ياء نحو اريد ياء
وازيد انبياء الاميرة فليس مدة الاكثار اذن كعلامته النذبة لان تلك يجب كونها الفاء الا عند اللبس يجوز ان يلحق مدة الاكثار
بان مزيدة بعد المذكور من خلافه في اول همزة الاستفهام فلا يكون المدة اذن الا ياء لانك تكسرون ان الساكنين زيادة ان لزيادة الياء
والايضاح لان حرف المد الهاء خفيان فهو زائد كما في ما ان افعل قال المص الطاهر انهم لم يزيدوا ان الا فيما اخره ساكن محاذية
لذلك الساكن لانهم لم يزدوا تحريك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مدة ودرجيتها بعد المتحرك في انا انبياء لان فورانا متحركة
واجاب بان الزيادة انما تكون في حال الوقف على انا بلاء الف فصار وان لم يكن فيه الف ليجي ان بعد في حكم الوقوف عليه بالالف ولو
لم يزد ان لقبيل انا بغير احد الا فدين وقياس ما قاله ان يقى المعلق انبياء والقاضى انبياء وايغزو انبياء ان اريد زيادة ان وهذا الذي
قلد من تخصيص ان الساكن اخره لم يجز في كلام النحاة وانما هو قياس منه ثم اعلم انه يجوز ان الاكثار والحكاية مع ترك مدة الاكثار وان
كان الكلام وقعاً وانما اذ اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيد يا فتى كما تركت العلامات في من حين تقول من يافقه
وانما يجوز اثبات التنوين ههنا في حال الوقف لقصد الحكاية ومع زيادة الاكثار يتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفا عليه فلا يستنكر
بقاء التنوين في الوقف ومدة الاكثار تقم في منتهى الكلام بعد الضمة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيد او عمر بينه فبين قال لقيت زيدا وعمر
وازيد الطويلة واذا قال ضربت عمرا قلت اضربت عمرا فقلت اضربت عمرا فقلت اضربت عمرا فقلت اضربت عمرا فقلت اضربت عمرا فقلت
الف النذبة كما في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت ههنا واما حرف التذكير فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا انطق
من يحكم بكلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل اخر تلك الكلمة بعدة تحانس حركتها ان كان متحركا كما يقول في قال يقول من العام
قاله فيمد فتحة اللام الى ان يتذكر كما نسي ويصل به ويقولوا ومن العاصي ويصل به ياء ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا تنوينه كان او غير نحو
هذا سيفي اذ اردت سيف من صفة كيت وكيت وتقول في قد فعل في الف واللام في نحو الحارث مثلاً قدى والى وان كان اخره ساكنا
حرفه نحو القاضى والعصا ويغزو ومن ذلك الحركه ان تذكر ولا تختلف بمدة اخرى ويجوز ان يقال انك تجلبها وتقدر ولاولى كما قيل في مدة
الاكثار ولا يلزم هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الاكثار لان هذه انما تزداد اذا لم يقصد الوقف والله اعلم بالصواب والحمد لله

خاتمة الطبع

تبع

الحمد لله العلى الاعلى والصلوة والسلام على رسول محمد المصطفى وعلى آله المجتبه وعلى اصحابه نجوم الهدى أما بعد ان اشر
شرح الكافية للعلامة الزكي الامام محمد بن الحسن الشهير بالشهيد الرضى للكافية كافية قد تلقت هذه العلامة الفحول وتداولوا
فيما بينهم بالقبول ولعمري انه كفى بان يكتب بسواد العين بل بعد اد النول على الواح القلوب وقراطيس الصدور فلما قل وجوا
وتنصر مطالعة الطلاب والطبايع متمنية لطبع هذا الكتاب فتوجه لطبعة في مطبع حكومتى رئيس التجار صاحب الوقار المشهور
منشى نول كشور صان الله عن افات الدهور وقد وقع الفراغ من طبعه في شهر رمضان المبارك سنة ١٢٨٥ وثلث مائة بعد
الف من جرة النبي شفيع الالههم واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين صلى الله تعالى على خير خلقه محمد وآله واصحابه اجمعين

غلطنا مژدضی شرح کافی جلد اول و دوم

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۳	۲	کرید عمر	کرید عمر	۲۵۶	۱۸	لکسائی	لکسائی	۲۵۶	۱۸	لکسائی	لکسائی	۲۵۶	۱۸	لکسائی	لکسائی
۳	۳	فلقواک	فلقواک	۲۵۶	۱۲	بالقراءة الشدا	بالقراءة الشدا	۲۵۶	۱۲	بالقراءة الشدا	بالقراءة الشدا	۲۵۶	۱۲	بالقراءة الشدا	بالقراءة الشدا
۲۸	۲۸	لاحتراز	لاحتراز	۲۵۶	۱۶	قد	قد	۲۵۶	۱۶	قد	قد	۲۵۶	۱۶	قد	قد
۱۵	۱۵	ذا	ذا	۲۵۶	۱۸	التبركة	التبركة	۲۵۶	۱۸	التبركة	التبركة	۲۵۶	۱۸	التبركة	التبركة
۳	۳	يعنى	يعنى	۲۵۶	۹	التبركة	التبركة	۲۵۶	۹	التبركة	التبركة	۲۵۶	۹	التبركة	التبركة
۱۵	۱۵	اقام	اقام	۲۵۶	۱۲	مفعول	مفعول	۲۵۶	۱۲	مفعول	مفعول	۲۵۶	۱۲	مفعول	مفعول
۱۴	۱۴	اجلا	اجلا	۲۵۶	۲۲	يا ايها	يا ايها	۲۵۶	۲۲	يا ايها	يا ايها	۲۵۶	۲۲	يا ايها	يا ايها
۲۸	۲۸	فيها ولا سند	فيها ولا سند	۲۵۶	۲۲	يفس	يفس	۲۵۶	۲۲	يفس	يفس	۲۵۶	۲۲	يفس	يفس
۲	۲	مراد	مراد	۲۵۶	۲	المعرفة	المعرفة	۲۵۶	۲	المعرفة	المعرفة	۲۵۶	۲	المعرفة	المعرفة
۴	۴	نفسه	نفسه	۲۵۶	۲۹	مررت يايم	مررت يايم	۲۵۶	۲۹	مررت يايم	مررت يايم	۲۵۶	۲۹	مررت يايم	مررت يايم
۱۹	۱۹	لدى	لدى	۲۵۶	۱۱	تحسينها	تحسينها	۲۵۶	۱۱	تحسينها	تحسينها	۲۵۶	۱۱	تحسينها	تحسينها
۱۸	۱۸	يفس	يفس	۲۵۶	۱۰	عن زيد	عن زيد	۲۵۶	۱۰	عن زيد	عن زيد	۲۵۶	۱۰	عن زيد	عن زيد
۲۲	۲۲	يكفى	يكفى	۲۵۶	۵	منها	منها	۲۵۶	۵	منها	منها	۲۵۶	۵	منها	منها
۸	۸	اياها	اياها	۲۵۶	۲۲	مثل	مثل	۲۵۶	۲۲	مثل	مثل	۲۵۶	۲۲	مثل	مثل
۱۴	۱۴	ينتهى	ينتهى	۲۵۶	۱۲	الحقيقة	الحقيقة	۲۵۶	۱۲	الحقيقة	الحقيقة	۲۵۶	۱۲	الحقيقة	الحقيقة
۲۸	۲۸	اما	اما	۲۵۶	۲۴	تقدم	تقدم	۲۵۶	۲۴	تقدم	تقدم	۲۵۶	۲۴	تقدم	تقدم
۲۹	۲۹	جميعها	جميعها	۲۵۶	۲	الجواز	الجواز	۲۵۶	۲	الجواز	الجواز	۲۵۶	۲	الجواز	الجواز
۱۹	۱۹	ضعف	ضعف	۲۵۶	۱	ان البكرى	ان البكرى	۲۵۶	۱	ان البكرى	ان البكرى	۲۵۶	۱	ان البكرى	ان البكرى
۲۲	۲۲	شرطا اعتبار	شرطا اعتبار	۲۵۶	۲۹	بالحرف	بالحرف	۲۵۶	۲۹	بالحرف	بالحرف	۲۵۶	۲۹	بالحرف	بالحرف
۱۹	۱۹	الاجدال	الاجدال	۲۵۶	۱۵	وما ذكرنا	وما ذكرنا	۲۵۶	۱۵	وما ذكرنا	وما ذكرنا	۲۵۶	۱۵	وما ذكرنا	وما ذكرنا
۲	۲	المضى	المضى	۲۵۶	۲۸	تصير	تصير	۲۵۶	۲۸	تصير	تصير	۲۵۶	۲۸	تصير	تصير
۹	۹	نحو	نحو	۲۵۶	۲۹	بالزم	بالزم	۲۵۶	۲۹	بالزم	بالزم	۲۵۶	۲۹	بالزم	بالزم
۲۰	۲۰	الظاهرة	الظاهرة	۲۵۶	۲۵	مصدرا	مصدرا	۲۵۶	۲۵	مصدرا	مصدرا	۲۵۶	۲۵	مصدرا	مصدرا
۱	۱	شرطه	شرطه	۲۵۶	۲	بعد	بعد	۲۵۶	۲	بعد	بعد	۲۵۶	۲	بعد	بعد
۲۰	۲۰	ما زيد	ما زيد	۲۵۶	۸	هاؤها	هاؤها	۲۵۶	۸	هاؤها	هاؤها	۲۵۶	۸	هاؤها	هاؤها
۲۱	۲۱	فله ينف	فله ينف	۲۵۶	۱۲	من	من	۲۵۶	۱۲	من	من	۲۵۶	۱۲	من	من
۲۸	۲۸	الشب	الشب	۲۵۶	۱۵	وجه	وجه	۲۵۶	۱۵	وجه	وجه	۲۵۶	۱۵	وجه	وجه
۸	۸	دلو	دلو	۲۵۶	۱۱	تسكب	تسكب	۲۵۶	۱۱	تسكب	تسكب	۲۵۶	۱۱	تسكب	تسكب
۲۵	۲۵	منه	منه	۲۵۶	۲۳	للدلالة	للدلالة	۲۵۶	۲۳	للدلالة	للدلالة	۲۵۶	۲۳	للدلالة	للدلالة
۲۹	۲۹	الخليل	الخليل	۲۵۶	۱۲	لعمام	لعمام	۲۵۶	۱۲	لعمام	لعمام	۲۵۶	۱۲	لعمام	لعمام
۴	۴	هب	هب	۲۵۶	۵	الى الرفع	الى الرفع	۲۵۶	۵	الى الرفع	الى الرفع	۲۵۶	۵	الى الرفع	الى الرفع
۱۸	۱۸	عسى	عسى	۲۵۶	۸	بالرحلين	بالرحلين	۲۵۶	۸	بالرحلين	بالرحلين	۲۵۶	۸	بالرحلين	بالرحلين
۱	۱	بهذا	بهذا	۲۵۶	۱۰	منها	منها	۲۵۶	۱۰	منها	منها	۲۵۶	۱۰	منها	منها
۴	۴	تقدير	تقدير	۲۵۶	۱۹	لافضل	لافضل	۲۵۶	۱۹	لافضل	لافضل	۲۵۶	۱۹	لافضل	لافضل
۴	۴	علت	علت	۲۵۶	۱۴	مع	مع	۲۵۶	۱۴	مع	مع	۲۵۶	۱۴	مع	مع
۸	۸	هذ	هذ	۲۵۶	۲۲	بدل	بدل	۲۵۶	۲۲	بدل	بدل	۲۵۶	۲۲	بدل	بدل
۲۶	۲۶	من مضر وبينه	من مضر وبينه	۲۵۶	۲۴	متبوع	متبوع	۲۵۶	۲۴	متبوع	متبوع	۲۵۶	۲۴	متبوع	متبوع

Acc. No.

J. & K. UNIVERSITY LIBRARY

This book should be returned on or before the last date stamped above. An over-due charge of .06 P. will be levied for each day, if the book is kept beyond that day.

This book should be returned on or before the last date stamped above. An over-due charge of .06 P. will be levied for each day, if the book is kept beyond that day.

J. & K. UNIVERSITY LIBRARY

Call No. 1116.61
Acc. No. CHADL

Date _____

میزان
بی بین
شی مولود
بد احکیم و مولود
مولانا شیخ الہ
جامع شریعہ فارسی
سلم حامل المتوبہ
ن - مع
جا - بر ش
اشرف
مق
ہر

صراح - لغت عربی کا بیان تفسیر عبارت فارسی
و عربی دو جلد مصنفہ ابو الفضل محمد بن عمرو بن خالد
مشہور بہ جمال القرشی -

۱- جلد اول - بیان لغات باب جزو سے
تا باب نفاے مجرہ -

۲- جلد دوم - لغات از باب غین جملہ تا باب
یاے تحتانی مع بیان استعمال حروف منویہ -
منتخب اللغات - معروف کتاب ہو لغات
عربی کی جسکا بیان معنی عبارت فارسی میں
ہو مصنفہ مولوی عبدالرشید احسنی الدہلی -

ایضاً ایضاً

فقہ

فتاویٰ عالمگیری - علمائے متفق ہو کر
مسائل ضروریہ فقہ عبادات اور معاملات کا ایک
اعلیٰ درجہ کا ذخیرہ عہد و دولت عالمگیری میں
بموجب مجوزہ بادشاہ کے بنایا جسکی چار جلدیں
۱- جلد اول - جہین مسائل کتاب الطہارت
سے تا کتاب الحج -

۲- جلد دوم - کتاب النکاح سے تا کتاب
الوقف سلسل ہندسہ جلد اول و ثانی یکجائی -

۳- جلد سوم - کتاب البیوع سے تا باب تعقب
۴- جلد چہارم - کتاب الشفعہ سے تا کتاب الفرائض

۱- جلدین اوہین -

۲- جلد سوم -

۳- جلد رابع -

فتح القدیر - مع تکرار نتائج الافکار اور ہدایہ
عربی پیشانی پر منقحہ پر بالاستیعاب ہی فتح القدیر
حاشیہ کیاب ہدایہ کا ہو کمال سندھی تصنیف
شیخ الاسلام کمال الدین بن ہمام اور تکرار تصنیف
علامہ زین الدین آفندی نہایت سہت سے
خوشخط چھپا طابین نے خواہش سے مولیا
اور لیتے ہیں نہ بہ خفیہ کی جبرے پایہ کی کتاب

ہو چار جلد میں -

۱- جلد اول - کتاب الطہارت سے تا کتاب الحج

۲- جلد دوم - کتاب النکاح سے تا کتاب الوقف

۳- جلد سوم - کتاب البیوع سے تا کتاب الغصب

۴- جلد چہارم - نتائج الافکار تکمیل فتح القدیر کا
کتاب الشفعہ سے تا مسائل شتی -

یعنی شرح ہدایہ - حامل المتن اور حاشیہ ہدایہ کے
ہدایہ بھی چڑھا ہو مولفہ شیخ ابامحمد بن احمد یعنی
یہ شرح بہت کیاب اور زواریات سے ہو سارے
ہندوستان میں تلاش صرف ایک کتاب بہم
پہونچی جسکی نقل ہو کر بصحت و کوشش تمام چھپی یہ
کتاب چار جلد میں ہو -

۱- جلد اول - کتاب الطہارت سے
تا کتاب الحج و دیگرے -

۲- جلد دوم - کتاب النکاح سے
تا کتاب الوقف و دیگرے -

۳- جلد سوم - کتاب البیوع سے تا کتاب الغصب

۴- جلد چہارم - کتاب الشفعہ سے تا مسائل شتی
و رفختاری شرح تہذیب البصار - بہت عمدہ

فتاویٰ فقہ کا ہو مصنفہ مفتی محمد عطاء الدین خوشخط
صحیح چھاپہ صاف منقسم چار جلد میں ہو سلسلہ
ہندسہ یکجائی -

۱- جلد اول - کتاب الطہارت سے تا کتاب الحج تک

۲- جلد دوم - کتاب النکاح سے تا کتاب الوقف تک

۳- جلد سوم - کتاب البیوع سے تا کتاب الغصب تک

۴- جلد چہارم - کتاب الشفعہ سے تا مسائل شتی -
ہدایہ - شرح ہدایہ تصنیف شیخ برہان الدین علی نادر -
شرح ہی خط نسخہ اور مشہور کتاب ہو مع رسالہ نذیرۃ الدلیہ
لمقدمہ ہدایہ و رسالہ خلف الامام فیما تعلق بالقراءۃ
امام الکلام ہر دو رسالہ مصنفہ مولوی عبدالحی طبع کنایت
مولوی خادم حسین چار جلد میں -

۱- جلد اول - کتاب الطہارت سے تا کتاب الحج تک

۱- جلد دوم - کتاب النکاح سے تا کتاب البیوع
مع دو رسالہ -

۲- جلد سوم - کتاب البیوع سے تا کتاب الغصب
۳- جلد چہارم - کتاب الشفعہ سے تا مسائل شتی

ہدایہ مع الکشافیہ - محشی - حاشیہ ہدایہ کا ہو
رستہ ہی ہو بصحت علمائے فرنگی محل چھپا اسکی

جلد میں -

۱- جلد اول - کتاب الطہارت سے تا کتاب الحج

۲- جلد دوم - کتاب النکاح سے تا کتاب الوقف

۳- جلد سوم - کتاب البیوع سے تا کتاب الغصب

۴- جلد چہارم - کتاب الشفعہ سے تا مسائل شتی
فتاویٰ قاضی خان - مصنفہ قاضی حسن بن

بن محمود اور جزئی مع فتاویٰ راجیہ کہ حاشیہ پر
رتبہ کا فتاویٰ ہو مقبول العلماء پڑی کوشش سے ہو

تکم چھپا ہو چار جلد میں -

۱- جلد اول - کتاب الطہارت سے تا کتاب الحج

۲- جلد دوم - کتاب النکاح سے تا کتاب الوقف

۳- جلد سوم - کتاب البیوع سے تا کتاب الغصب

۴- جلد چہارم - کتاب الشفعہ سے تا مسائل شتی -
ایضاً - شرح صد چار جلد میں -

یعنی - شرح کنز الدقائق محشی کتاب البیوع سے تا کتاب الوقف
مصنفہ عبداللہ بن احمد النسخی -

جامع الرموز - متداول بین العلماء از کتاب الطہارت
تا کتاب القضاء چار حصہ -
شرح وقایہ - مصنفہ محمود بن صدر الشریعہ بن
بن جمال الدین الجبوی محشی مع رسالہ دائرہ ہند -
از مولوی خادم احمد فقہ حنفیہ کی درسی کتاب جلدین
اولین عبادات میں یکمال صحت چھپیں -
فخیر العقبی - حاشیہ شرح وقایہ کا مصنفہ علامہ
انجی یوسف بن جنید چھپا کلکتہ سے نقل ہو کر چھپا -

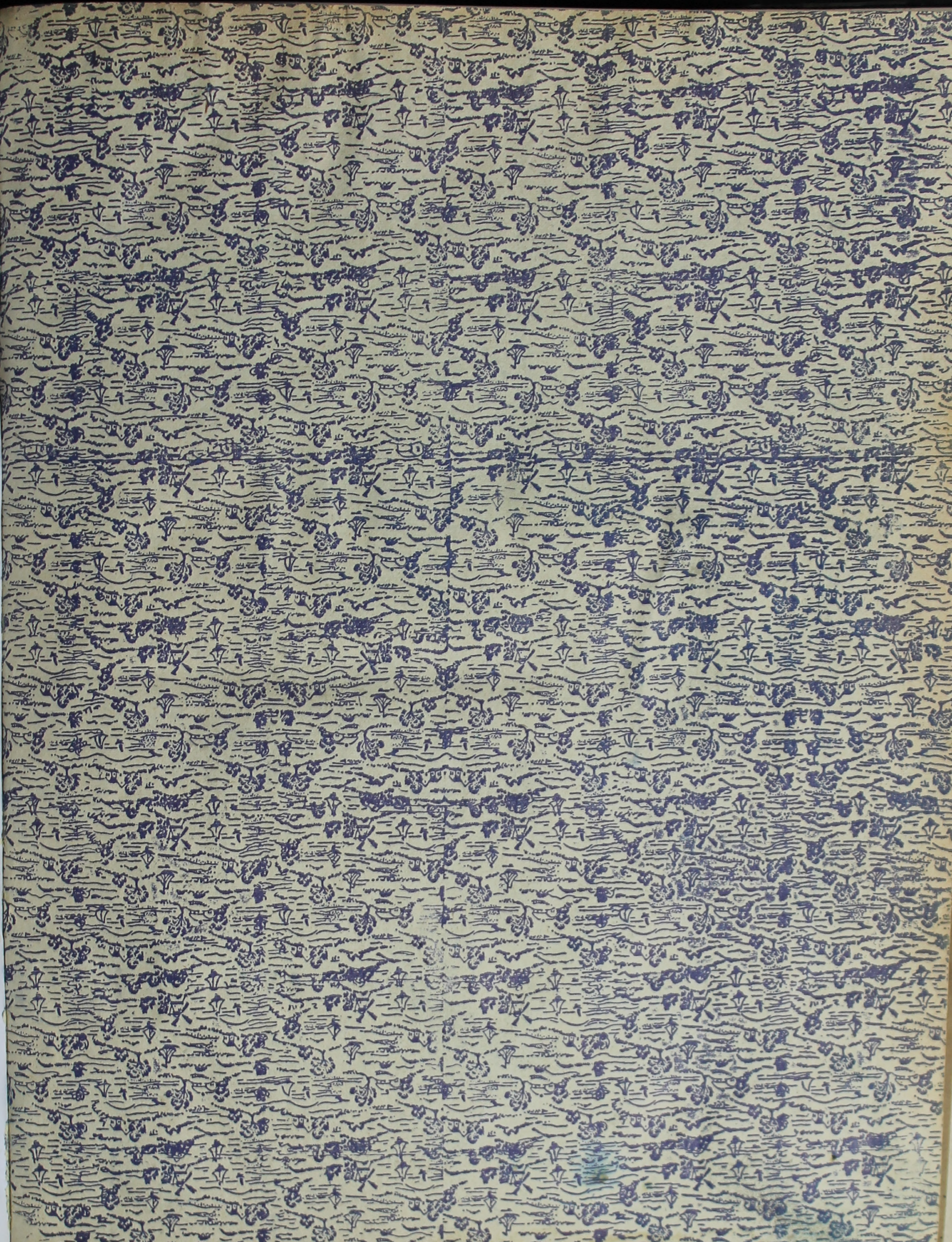
Call No.

Acc. No.

Date

J. & K. UNIVERSITY LIBRARY

This book should be returned on or before the last date stamped above. An over-due charge of .06 P. will be levied for each day, if the book is kept beyond that day.



Call No. 1916 C 1

Acc. No. 08442

Date _____

J. & K. UNIVERSITY LIBRARY

This book should be returned on or before the last date stamped above. An over-due charge of .06 P. will be levied for each day, if the book is kept beyond that day.

Call No. _____ Date _____

Acc. No. _____

J. & K. UNIVERSITY LIBRARY

— ♦ —

This book should be returned on or before the last date stamped above. An over-due charge of .06 P. will be levied for each day, if the book is kept beyond that day.